(٣٤٠) تحليل ونقد القوائم المالية (٦)

تحليل ونقد القوائم المالية
أساسيات وتطوير

عبد المنعم عوض الله
دكتور الفلسفة فى العلوم الاجتماعية
(جامعة ساوثهامبتون بانجلترا)
أستاذ المحاسبة والاقتصاديات الإدارية
(كلية التجارة - جامعة القاهرة)

محمود عباس حمدى
دكتور الفلسفة فى المحاسبة
(جامعة القاهرة)
مدرس بكلية التجارة - جامعة القاهرة

أحمد سباعى قطب
دكتور الفلسفة فى المحاسبة
(جامعة القاهرة)
مدرس بكلية التجارة - جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءًۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الرعد ، الآية ١٧)

موضوعات الكتاب

الصفحة

كيف تدرس هذا المقرر؟

عزيزى الطالب:

يعتمد تدريس هذا المقرر على استخدام الكتاب الذى بين يديك، وبعض المراجع المرتبطة بمحتويات هذا المقرر، والاستماع إلى التسجيلات الصوتية إن توفرت، ومشاهدة شرائط الفيديو المصاحبة للكتاب، إلى جانب اللقاءات الدورية التى يتم الاتفاق عليها مع أستاذ المادة.

وحتى يكون التعلم أكثر فعالية وإيجابية ، عليك اتباع ما يلى:

١ – قراءة الأهداف العامة للمقرر؛ ومعرفة ما يتوقع أن تصل إليه بعد دراستك له.

٢ – قراءة الأهداف الإجرائية الخاصة بكل فصل؛ لمعرفة ما يجب أن تركز عليه وتفهمه وتناقش حوله فى الفصل المقرر.

٣ – قراءة الموضوع قراءة صامتة، ووضع علامات مرشدة لما يصعب عليك فهمه؛ لتناقش فيها أستاذ المادة عند لقائه.

٤ – الاستماع إلى الموضوع من التسجيل الصوتى إن توافر أو مشاهدة شريط الفيديو الخاص به، وتسجيل ما يغمض عليك والسؤال عنه.

٥ – ربط موضوعات كل وحدة بما سبقها من وحدات ، وما يلحقها من وحدات أخرى؛ ليكون المقرر كله متكاملا ونسيجاً متلاحماً ، مما يسهل الفهم اعتماداً على انتقال أثر التدريب والمعرفة وتراكمية المعرفة واستمراريتها .

٦ – اكتب عنوانا جانبيا فى كراستك تربط فيه الموضوعات المقررة بواقع الحياة والمجتمع، وبيان دور الإنسان فى عمارة هذا الكون، وتفاعله مع معطيات قوة الاتصالات والتقنية فى مجال تخصصك.

٧ – اكتب رأيك بوضوح حول كل نقطة فى الموضوع، وناقش فيها أستاذ المادة عند لقائك به.

٨ – ارجع إلى بعض المراجع الموجودة فى نهاية الكتاب؛ لتساعدك على فهم أكثر للموضوع.

٩ - أجب عن الأسئلة التى تلى كل وحدة ، واستخدم مصطلحاتها الأساسية فى تراكيب ذات معنى من إبداعك، ونفذ ما يطلب منك من مناشط مصاحبة.

١٠ - استعن بمكتبة المركز وقاعات المشاهدة، ومكتبة الجامعة فى القيام بالأنشطة المصاحبة لدراسة المقرر.

١١ - اكتب إجابات الأسئلة فى كراستك ، وتأكد من صحتها عند لقائك بأستاذ المادة لمعرفة الإجابة النموذجية عن تلك الأسئلة.

١٢ - فى نهاية كل وحدة ملخص للوحدة، وأنشطة تربوية مصاحبة ستقوم بها، وكل هذا يقصد منه تيسير عملية التعلم الذاتى وتثبيتها ، إلى جانب ما يختم به الكتاب من مراجع عامة حول المقرر كاملاً.

١٣ - لا تنتقل إلى دراسة الوحدات التالية إلا بعد التأكد من فهمك لدراسة الوحدة التى تقرؤها أو تشاهدها فى لقاءات التدريس المرئى (البث) ، وكذلك بعد الإجابة عن أسئلة الوحدة والقيام بمناشطها التربوية.

*** لاحظ أن:**

- أستاذ المادة ليس خازناً للمعرفة ، وإنما دوره يتمثل فى تيسير عملية التعلم، وتوجيهك إلى مصادر العلم والمعرفة.
- لا تجعل من نفسك مستقبلاً سلبياً، بل تفاعل بشكل إيجابى مع مصادر التعليم المتنوعة فى هذا المقرر.
- اللقاء مع أستاذ المادة يستهدف الإجابة عن استفساراتك، وأسئلتك حول ما غمض عليك، ولم تتمكن من فهمه عند القراءة أو الاستماع أو المشاهدة، كما يستهدف عرض الإجابات النموذجية للمناقشة والتدريبات التى تعقب كل وحدة من وحدات الكتاب.
- ملخص الوحدة مكتوب داخل إطار و شبكة مظللة.

والله الموفق إلى الهدى والرشاد

تكنولوجيا التعليم


تحليل ونقد القوائم المالية
أساسيات وتطوير

شكر وتقدير

المراجع العلمى والمؤلفون يتقدمون بالشكر والتقدير لوحدة إنتاج الكتاب بمركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ووحدة النشر بمركز البحوث والدراسات التجارية بكلية التجارة جامعة القاهرة وللأساتذة بمركز تكنولوچيا التعليم بجامعة القاهرة، ولكل من ساهم فى إخراج هذا المؤلَّف على الصورة التى انتهى إليها.
وبالطبع إذا كانت هناك ثمة أخطاء شكلية أو غيرها فإنها مسئولية المراجع العلمى لهذا المؤلَّف خاصة بدءاً من الصفحة رقم (١) إلى آخرالكتاب.

المحـتـويات

اقتراح جدول اللقاءات
مع الدارسين

اللقاء	الوحدات الدراسية	الساعات
الأول	الوحدة الدراسية الأولى والوحدة الدراسية الثانية	٢ ساعة
الثانى والثالث	الوحدة الدراسية الثالثة والوحدة الدراسية الرابعة والوحدة الدراسية الخامسة	٤ ساعات
الرابع والخامس	الوحدة الدراسية السادسة والوحدة الدراسية السابعة والوحدة الدراسية الثامنة	٤ ساعات
السادس	الوحدة الدراسية التاسعة والوحدة الدراسية العاشرة والوحدة الدراسية الحادية عشرة	٢ ساعة
السابع	الوحدة الدراسية الثانية عشرة والوحدة الدراسية الثالثة عشرة والوحدة الدراسية الرابعة عشرة	٢ ساعة
الثامن	الوحدة الدراسية الخامسة عشرة والوحدة الدراسية السادسة عشرة والوحدة الدراسية السابعة عشرة والوحدة الدراسية الثامنة عشرة	٢ ساعة

مقدمة استهلالية

المحاسبة المالية كنظام تعنى بإنتاج مخرجات ذات طابع محاسبى / مالى تتمثل فى مجموعة من القوائم المحاسبية المالية مثل قوائم الدخل والمراكز المالية ، وهى مخرجات تمثل الأساس الرئيس لإعداد تقارير مالية لمستفيدين متعددين داخل المنشأة مثل إدارة المنشأة بمستوياتها المختلفة، وخارج المنشأة مثل الملاك والمستثمرين المرتقبين والمقرضين وجهات أخرى متنوعة ، وهى تقارير مالية تحليلية عن وحول نتائج نشاط منشأة الأعمال الهادفة للربح ومركزها المالى ، وكل ذلك للوفاء بمتطلبات أطراف عدة فى مجالات متنوعة من خلال إمدادهم بقوائم وتقارير محاسبية مالية حرصت مهنة المحاسبة على إخضاعها لقيود وقواعد تتمثل فى معايير محاسبية لاقت قبولاً عاماً وتم التعارف عليها والاعتراف بها.

يبدو أن أفضل بداية لاتخاذ العديد من القرارات ذات التأثير على مستقبل المنشأة ومتخذ القرار هى تفهم أحداث الماضى القريب ، ولعل مجرد استيعاب ما جاء بالقوائم المالية يكون من شأنه استخلاص معلومات مفيدة نسبياً فى هذا الصدد ، ولكن لاتخاذ قرارات رشيدة يستلزم الأمر الفحص الواعى والتحليل الدقيق لهذه القوائم سعياً وراء الحصول على أفضل معلومات تعاون متخذ القرار على اتخاذ قرارات تتسم بالرشد.

يهدف هذا المؤلَّف إلى تقديم أساسيات تحليل ونقد القوائم المالية وتطوير هذه الأساسيات بما يواكب ما طرأ عليها من تطورات معاصرة فى الآونة الأخيرة ، ويمكن القول- بصفة عامة- إن تحليل ونقد القوائم المالية يعنى أولاً توافر قوائم محاسبية مالية، ويعنى ثانياً التأكد من سلامة هذه القوائم ودقتها ، ثم يعنى ثالثاً فحصها وتحليلها ونقدها ، ثم يعنى أخيراً إعداد تقارير الفحص والتحليل والانتقاد ، وكل ذلك سعياً وراء دراسة وتفهم الأداء الماضى للمنشأة وتقييم

ظروفها الحاضرة ثم محاولة التنبؤ بإمكانيات تحقيق أهداف مرغوبة مستقبلاً.

هذا ، وتفترض المادة العلمية والعملية المقدمة فى هذا الكتاب أن دارسه سبق تناوله بالدراسة لأساسيات المحاسبة المالية والدراسات التمويلية وكيفية إعداد وقراءة القوائم المالية ذات الطابع المحاسبى. وغير خافٍ – إذن – أن منشآت الأعمال الهادفة للربح قد اعتادت على عرض ميزانياتها ومرفقاتها على أساس مقارن لفترة محاسبية سابقة على الأقل فضلاً عن تذييل القوائم المالية ببيانات قد لا تتضمنها أصلاً هذه القوائم المحاسبية فى صورتها الأولية على نحو مباشر ، مثل ما يلحق بالقوائم المالية المحاسبية من فقرات مكتوبة توضح السياسات والطرق والمعالجات المتبعة فى المحاسبة عن عناصر القوائم المالية مع إيضاح تفاصيل بعض الإجماليات المحاسبية والإشارة إلى أحداث مالية محتمل حدوثها مستقبلاً ... إلى غيرذلك من بيانات وإيضاحات من شأنها زيادة قدرة هذه القوائم والتقارير على إتاحة معلومات أفضل لمستخدمى هذه القوائم والتقارير المحاسبية ، والأمر يستلزم إذن مراجعة دقة وسلامة وعدالة هذه القوائم والتقارير المحاسبية فى ضوء ما هو متوافر من معايير محاسبية تحكمها وتضبطها خاصة معيار الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد هذه القوائم والميزانيات أو المراكز المالية ومرفقاتها.

تتضح القيمة النسبية لكثير مما تحتويه الميزانيات ومرفقاتها حال إعداد مجموعة من قوائم التدفقات النقدية عند المحاسبة عنها للتعرف على مصادر الأموال واستخداماتها وحركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها والحركة الفعلية والاعتبارية للتدفق النقدى ، وكذلك الأمر عند عقد مقارنات تحليلية بالقياس مع فترة أو فترات سابقة فى نفس المنشأة أو مع متوسطات الصناعة أو مجال النشاط الذى تنتمى إليه المنشأة محل التحليل – الأمر الذى يستلزم الاستناد إلى مجموعة أو مجموعات من النسب والمعدلات المتعارف عليها.

هذا ، وإذا كان من واجب إدارة المنشأة عرض قوائمها المالية بشكل مقارن مع سنة سابقة مع تزويد تقارير عرض هذه القوائم بما يلزم لإجراء تحليلات مالية عليها ، إلا أنه قد لا يكون من الأمور العملية مطالبة المنشأة ذاتها بإجراء هذه التحليلات وإتاحتها للغير ، ومن المقبول بشكل عام أن يقوم على هذا التحليل المالى من تتوافر لديه الخبرة والقدرة على استخدام بيانات هذه القوائم المالية المحاسبية لتكوين صورة– عن المنشأة محل التحليل – أكثر نفعاً للمستفيد من تقرير أو تقارير التحليل المالى. وقد يكون المحلل المالى من داخل المنشأة أو من خارجها ، وقد يعمل المحلل المالى لصالح المنشأة ذاتها أو لصالح أطراف أخرى خارج المنشأة. وفى كافة الأحوال يجب أن يكون المحلل المالى مؤهلاً للقيام بمهمة تحليل قوائم مالية ذات طابع محاسبى فى مقامها الأول ، لذلك يوصى بألا يقدم على التحليل المالى إلا من لديه القدرة على استيعاب الجوانب المحاسبية وغيرها من النواحى المالية والتى تستند إليها الميزانيات ومرفقاتها.

إن الخطة المنهجية للوحدات الدراسية التى يحتويها هذا الكتاب أعدت على نحو يُمكن من الوصول لهدف هذا المؤلَّف والذى هو التركيز على كيفية استخدام بيانات ومعلومات القوائم المالية ومرفقاتها لتكوين صورة واضحة وسليمة عن المنشأة محل التحليل من خلال عملية تحليل ونقد قوائها المالية ، لذا انصبت الوحدة الدراسية الأولى على مراجعة الدارس فى مدى استيعابه لكيفية إعداد القوائم المالية ذات الطابع المحاسبى وما يساند ذلك من دورات محاسبية وموازين مراجعة مع توضيح أنواع هذه القوائم وصور عرضها فى الأحوال المعتادة والخاصة وكذا إعدادها لأغراض التحليل المالى على نحو خاص.

ولما كانت القوائم المالية المحاسبية تمثل المخرجات الرئيسة والنهائية لأنظمة العمل المحاسبى فى منشآت الأعمال الهادفة للربح فإنه من المتوقع عادة أن تكون هذه القوائم متمشية ومتفقة مع معايير المحاسبة التى إذا غابت ولم يتبعها

المحاسب أصبحت مخرجات النظام المحاسبى محل انتقاد ، لذا فإن الوحدة الدراسية الثانية اشتملت على توضيح للعلاقة الوثيقة بين معايير المحاسبة بصفة عامة ومعيار الإفصاح بصفة خاصة من ناحية والقوائم والتقارير المالية من ناحية أخرى ، وإذا ما تم التأكد من سلامة ودقة وعدالة وملاءمة القوائم المالية المحاسبية مع توافر شروط الإفصاح عن البيانات والمعلومات ذات المغزى لمستخدم التقارير المالية أصبح الطريق ممهداً لإعداد تقارير التحليل المالى وكذا تقارير نقد هذه القوائم المالية ذات الطابع المحاسبى.

ولما كان موضوع التحليل المالى من الموضوعات الدراسية التى يقابلها دارس الدرجة الجامعية الأولى فى المحاسبة والإدارة والاقتصاد وذلك تحت مواد دراسية متنوعة تحمل مسميات مختلفة فإن القصد من التحليل المالى فى هذا المؤلف هو التركيز على البعد المحاسبى للتحليل المالى ، أو هو تحليل مالى من منظور محاسبى، ولذلك فإن الوحدات الدراسية من الوحدة الثالثة وحتى الوحدة الثامنة قد تضمنت مادة علمية يمكن أن تندرج تحت ما يمكن أن يطلق عليه "المحاسبة عن التدفقات النقدية" وإعداد وتحليل ونقد قوائم التدفقات النقدية فى منشآت أعمال هادفة للربح ، وغير خاف أن مصطلح "التدفقات النقدية" ليعد من المصطلحات التى يقابلها الدارس فى نواحٍ دراسية شتى غير أنه يتم تناول هذا المصطلح فى هذا المؤلف من زاويته المحاسبية مع عدم إغفال الإشارة إلى زواياه الأخرى.

إضافة لما سبق ، انصبت الوحدة الدراسية التاسعة على إعداد وتحليل ونقد النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات ، بينما تضمنت الوحدة الدراسية العاشرة تقديماً لموضوع التحليل الرأسى والأفقى لنسب المركز المالى ، أما الوحدات الدراسية من الحادية عشرة إلى السادسة عشرة فتعتبر من الوحدات الدراسية المتخصصة أى التى تتناول كل منها عنصراً أو بنداً معين أو زاوية معينة من عناصر أو بنود وزوايا القوائم المالية وذلك بنوع من التركيز على تحليل هذا

العنصر أو البند أو هذه الزاوية ، وعليه اشتملت هذه الوحدات المتخصصة على تحليل هيكل التمويل طويل الأجل ، وتحليل المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار ، وتحليل المخزون ، وتحليل نسب التداول والسيولة ، وتحليل العملاء وأوراق القبض ومعدلات دوران متنوعة ، وتحليل الأوراق المالية وعوائدها ، أما الوحدة الدراسية السابعة عشرة فتتناول تخطيط وتحليل السيولة والربحية ومحددات استخدام النسب والمعدلات المالية فى منشآت الأعمال الهادفة للربح. هذا وقد اختتمت الوحدات الدراسية التى يضمها هذا الكتاب بالوحدة الدراسية الثامنة عشرة والتى تتناول النواحى الشكلية لتقارير تحليل ونقد القوائم المالية من منظور عملى تطبيقى بالإضافة إلى نواحٍ أخرى موضوعية تتعلق بمعايير جودة البيانات والمعلومات التى تحتويها القوائم المالية وتقارير تحليلها.

هذا ، وقد أتبع فى إعداد كل وحدة من وحدات هذا المساق الدراسى نمط موحد يبدأ بتوضيح الأهداف التعليمية والمهارية والسلوكية للوحدة مع توضيح عناصرها الأساسية ثم الشرح العملى والتطبيقى لكل عنصر مع الاستعانة بالأمثلة والحالات العملية المتنوعة على أن تختم كل وحدة بفقرة تحوى خلاصتها ، ويمكن الاستعانة بشريط "الفيديو" المعد لهذه المادة العلمية لأغراض المراجعة الشاملة ، وفى نهاية كل وحدة وردت مجموعة متنوعة من الأسئلة والتدريبات العملية المحلولة وغير المحلولة لمعاونة الدارس على اختبار فهمه واستيعابه لمحتوى ومضمون كل وحدة ، ويمكن الاستعانة بكتاب الأسئلة والتطبيقات العملية للمؤلفين لتجويد هذا الفهم وذلك الاستيعاب . وقد حرص المؤلفون على الإشارة المرجعية لمصادر بعض فقرات هذا الكتاب على النحو المألوف فى توثيق المصادر ، أما بالنسبة للفقرات الأخرى التى تعد من الأساسيات المألوفة فلم يرد بشأنها أى إشارة مرجعية لأنها أصبحت من العمومية بمكان يصبح معه الإشارة إلى مرجع أو مراجع معينة من قبيل التحيز دون سند واضح.

قام بإعداد الوحدات الدراسية من الأولى إلى الثامنة الدكتور عبد المنعم عوض الله الذى قام بتصميم واعتماد المحتوى التفصيلى وكذلك المراجعة العلمية لكل وحدات هذا الكتاب ، وقام الدكتور محمود حمدى بإعداد الوحدات الدراسية من التاسعة إلى الثالثة عشرة ، وقام الدكتور أحمد سباعى قطب بإعداد الوحدات الدراسية من الرابعة عشرة إلى الثامنة عشرة ، وقد عمد المؤلفون على أن تحتوى كل وحدة دراسية على الأساسيات العلمية إضافة إلى ما طرأ على هذه الأساسيات من تطور فى إطار مدخل نفعى تطبيقى يتناسب مع متطلبات الحصول على الدرجة الجامعية الأولى. ويأمل المؤلفون أن يكونوا قد وفقوا فى تقديم مادة علمية نافعة لمساق وموضوع "تحليل ونقد القوائم المالية" وذلك على نحو من شأنه إحداث إضافة رأسية لمعارف دارس الدرجة الجامعية الأولى فى مجال الدراسات والمعاملات التجارية .

القاهرة فى مايو ١٩٩٩ م.

المؤلفون

عبد المنعم عوض الله | **ومحمود حمدى** | **وأحمد سباعى قطب**

١ . الوحدة الدراسية الأولى

إعداد القوائم الماليــة

أهداف الوحدة:

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة الدراسية التمهيدية، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١ – يتعرف الدورة العامة للمحاسبة وادراك الاسلوب المنهجى للمحاسبة.

٢ – يحدد أنواع القوائم المالية من منظورها المحاسبى وإعداد الميزانيات لأغراض خاصة.

٣ – يستوعب الإطار العام للقوائم والتقارير المالية المحاسبية.

٤ – يجهز القوائم والتقارير المالية اللازمة لأغراض التحليل المالى.

٥ – يستخلص النتائج التحليلية المرغوب فيها أو المستهدفة بشكل يتناسب وأغراض التحليل المالى.

٦ – يحل أسئلة وتدريبات عملية على ما ورد فى محتوى هذه الوحدة.

عناصر الوحدة :

١/١ . الدورة العامة للمحاسبة.

٢/١. موازين المراجعة والدورة الخاصة لاعداد القوائم المالية.

٣/١ . أنواع القوائم وإعداد الميزانيات لأغراض خاصة.

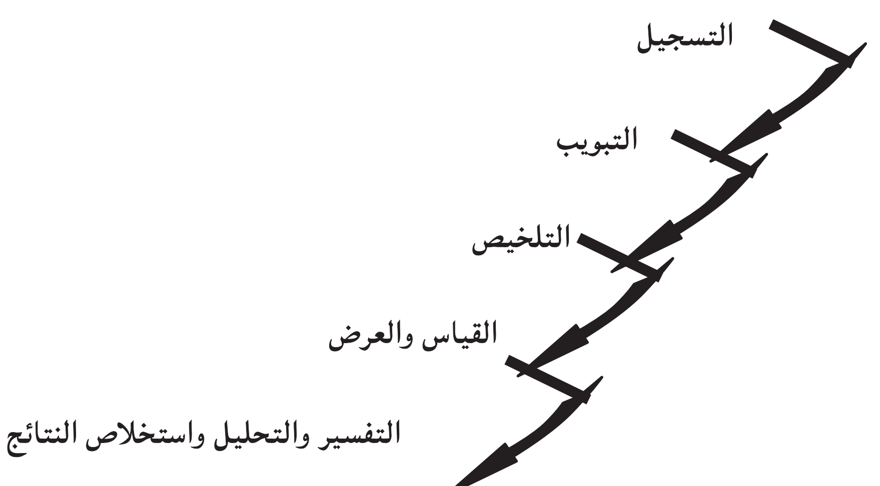
٤/١ . صور ونماذج عرض القوائم المالية وإعدادها لأغراض التحليل المالى.

١، الوحدة الدراسية الأولى

إعداد القوائم المالية

١/ ، ١ الدورة العامة للمحاسبة :

للمحاسبة فى تتبعها لعمليات المنشأة وأنشطتها وبيان نتائجها أسلوبها المنهجى الذى استقر فى وجدان المحاسبين وأصبح من خصائصها الرئيسة ، ويتكون هذا الأسلوب المنهجى من مراحل متكاملة تتضمن : التسجيل والتبويب والتلخيص والقياس والعرض ثم أخيراً التفسير والتحليل واستخلاص النتائج:



إن تحليل ونقد القوائم المالية هو أداة المرحلة الأخيرة من مراحل هذا الأسلوب المنهجى. وتعتبر هذه المرحلة تتويجاً لعمل المحاسب ، وهى تبنى أساساً على مدى صدق وسلامة المراحل التى تسبقها خاصة مرحلة القياس والعرض – الأمر الذى يعنى ضرورة الاهتمام بالزاوية الشكلية للقوائم المالية وكذا مضمون هذه القوائم قبل الإقدام على تحليلها ونقدها.

هذا ، ولكل وحدة محاسبية "نظام" يحدد الطريقة المحاسبية الواجب اتباعها ويحدد السجلات والدفاتر المحاسبية الواجب العمل فيها والاحتفاظ بها ، وحتى يتصف العمل المحاسبى بالشمولية والدقة النسبية يجب اتباع برنامج تنفيذى

للمحاسبة ، ولا بد أن يكون هذا البرنامج التنفيذى محدداً مقدماً حتى قبل وقوع الأحداث المالية ذات الطبيعة المحاسبية ، ويتمثل هذا البرنامج التنفيذى فى مجموعة من الخطوات أو الإجراءات التى تشكل فى مجموعها **دورة العمل المحاسبى.**

للدورة المحاسبية عن أعمال وأنشطة المنشأة مجموعة من الخطوات أو الإجراءات أو المراحل التنفيذية، وهى دورة لها بداية ولها أيضاً نهاية ، ومتى وصلت الدورة إلى نهايتها بدأت مرة أخرى من البداية الأولى وهكذا ، ولهذا تسمى "دورة" لأنها تستند على برنامج دورى للعمل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدورة المحاسبية لا تمثل فى حد ذاتها نظاماً محاسبياً متكاملاً ، أى أن النظام المحاسبى يشمل - ضمن ما يشمل - الدورة المحاسبية وأموراً أخرى بخلافها.

الدورة المحاسبية هى إجراءات واجبة الاتباع أو هى مهام لا بد من إنجازها حتى يكتمل العمل المحاسبى ، وهى لا تبدأ من فراغ بل إنها تستند على فروض واحدة ؛ أى أنه يفترض - على سبيل المثال- أنه قد تم التعرف الدقيق على الوحدة المحاسبية التى من أجلها تتم المحاسبة. هذا وتتحرك الدورة العامة للمحاسبة بمجرد ملاحظة ما يؤيد حدوث أو وقوع أى أعمال أو أنشطة ومعاملات مالية ، أو بصفة عامة وقوع أى أحداث مالية تعد المنشأة أو الوحدة المحاسبية محل الاعتبار طرفاً فيها.

تشمل الدورة العامة للمحاسبة - كما سبق القول - مجموعة من الخطوات أو الإجراءات أو المراحل التى تتسلسل فى شكل منطقى ، ذلك لأن الدخول فى الخطوة الثانية لن يتسنى إلا إذا تم الانتهاء من الخطوة الأولى .... وهكذا بالنسبة لباقى الخطوات أو الإجراءات أو المراحل. وفيما يلى توصيف مختصر لهذه الخطوات الأساسية للدورة العامة للمحاسبة :

١- تجميع المستندات المالية / المحاسبية لكل حدث أو عملية ، والمعاملة المالية الواحدة قد يكون لها أكثر من مستند مؤيد لها ، ويكون للمستندات الخاصة

بكل معاملة تحرك وتداول خاص ، وهذه هى "الدورة المستندية" للمعاملة أو العمل أو النشاط.

٢- استخدام المستندات المالية / المحاسبية لتسجيل العمليات أو المعاملات أو الصفقات المالية فى الدفاتر والسجلات المحاسبية ، وهذه هى الخطوة التمهيدية للتسجيل المحاسبى التى شاع إستخدام مصطلح "القيود المحاسبية" للتعبير عنها.

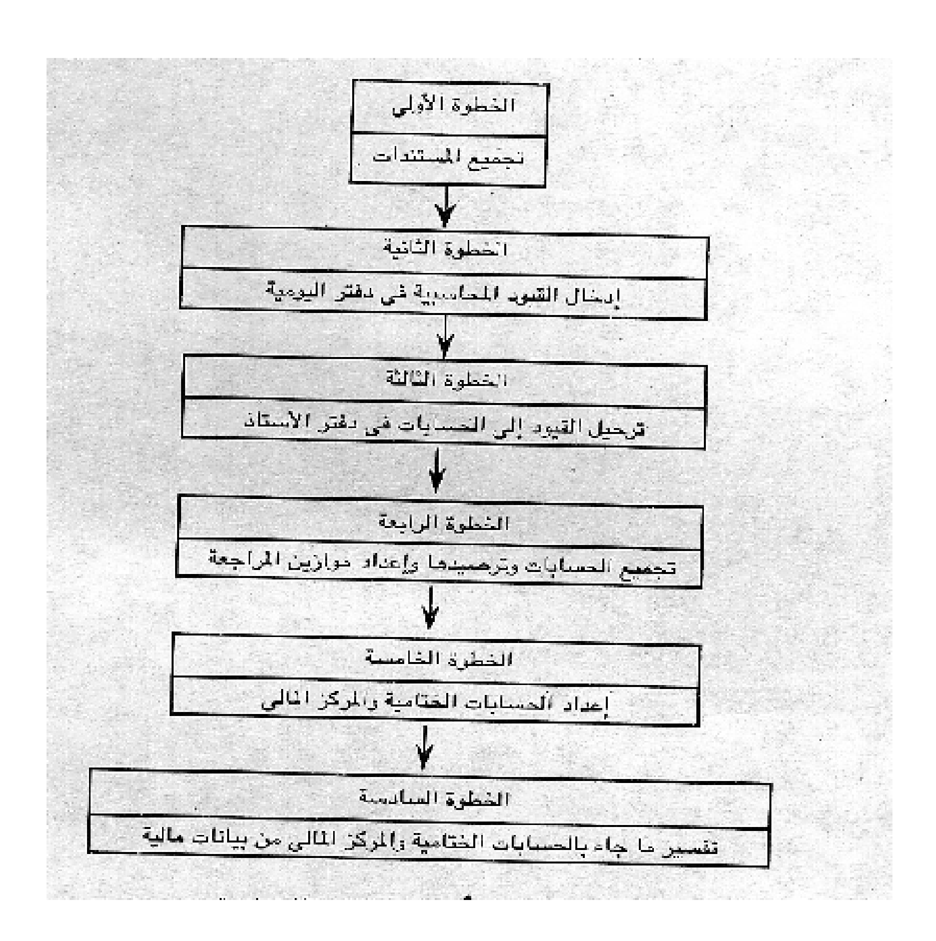
٣- التسجيل المحاسبى النهائى أو الختامى فى دفتر الأستاذ من واقع ما هو مسجل أو مدون فى شكل قيود محاسبية فى دفتر أو دفاتر اليومية وما هو مؤيد بالمستندات ، وتُعرف هذه الخطوة تحت مصطلح "ترحيل القيود إلى الحسابات فى دفتر الأستاذ".

٤- استخراج خلاصة أو رصيد كل حساب من الحسابات بدفتر الأستاذ وإعداد موازين المراجعة.

٥- استخدام أرصدة الحسابات لإعداد المخرجات الرئيسة للنظام المحاسبى والمتمثلة فى استخراج نتائج أعمال الوحدة المحاسبية وتحديد مركزها المالى.

٦- تفسير ما جاء بالحسابات الختامية والمركز المالى من بيانات مالية قد يصعب على غير المحاسب إدراك مغزاها بسهولة ، وقد تتضمن هذه الخطوة أيضاً إعداد تقرير لتحليل نتائج المنشأة وتقييم موقفها أو مركزها المالى بالقياس مع سنوات سابقة أو منشآت أخرى مماثلة فى ضوء خطة موضوعة من قبل لذات المنشأة لمعرفة ما تحقق منها وما لم يتحقق ، وهذه هى تقارير التفسير المالى وتقارير التحليل المالى وتقارير تقييم أداء المنشأة ... إلخ ، وهى كلها تقارير تستند بصورة أو بأخرى على ما جاء من بيانات مالية فى المخرجات الرئيسة لنظام المحاسبة المتبع فى المنشأة ؛ أى على بيانات الحسابات الختامية والمركز المالى وأى كشوف أو قوائم تحليلية أخرى مرتبطة بأى منهما أو بهما معاً ارتباطاً محاسبياً أو تفسيرياً .

هذا وبافتراض أن الدورة العامة للمحاسبة قائمة على الاستعانة بدفتر يومية واحد (دفتر اليومية العامة) ودفتر أستاذ واحد (دفتر الأستاذ العام) فإنه يمكن تلخيص هذه الدورة التقليدية بخطواتها الرئيسة على النحو المبين بالشكل رقم (١/١/أ) .



شكل رقم (١/١/أ) الدورة العامة للمحاسبة

هذا ، وإذا تعددت دفاتر اليومية فإن الأمر يتطلب إجراء إضافات جوهرية على شكل الدورة العامة للمحاسبة ، وكذلك الأمر إذا تعددت دفاتر الأستاذ ، وفى كل الأحوال يمكن إضافة خطوات أخرى للدورة بالإضافة إلى خطواتها التقليدية الستة الرئيسة ، هذا وينصب الاهتمام فى هذا الكتاب على الخطوات الأخيرة لهذه الدورة ، ولا شك أن الأمر قد يتطلب من الدارس مراجعة مقررات دراسية سابقة فى المحاسبة قبل تفهم المقرر الدراسى الذى يحتويه هذا الكتاب والخاص بتحليل ونقد القوائم المالية.

١ / ٢ , موازين المراجعة والدورة الخاصة لإعداد القوائم المالية :

قد تختلف وتتنوع طرق تنظيم المجموعة الدفترية المحاسبية ، ومع ذلك لا بد وأن تتبع الإجراءات المحاسبية كاملة بحيث يُخرج النظام المحاسبى المتبع موازين مراجعة تمثل خلاصة كافة حسابات هذا النظام.

قد يصمم النظام المحاسبى بحيث يتم إنجاز أكثر من إجراء محاسبى واحد وذلك فى سجل واحد ، وذلك كما هو الحال عند إتمام التسجيل الأولى أو التمهيدى (القيود) وكذلك التسجيل المحاسبى النهائى أو الختامى (إتمام الترحيل للحسابات) وذلك فى سجل محاسبى واحد يجمع دفترين ، هما دفتر اليومية ودفتر الأستاذ العام، وعلى خلاف ذلك قد يصمم النظام المحاسبى بحيث ينجز الإجراء المحاسبى الواحد ليس فى دفتر واحد بل فى أكثر من دفتر وعلى مراحل أيضاً وذلك كما هو الحال عند العمل بمقتضى نظام قائم على يوميات متعددة ودفاتر أستاذ متعددة.

وهذا وتنتهى كافة طرق تنظيم المجموعة الدفترية المحاسبية بإعداد موازين مراجعة تشمل خلاصات كافة الحسابات التى يضمها النظام المحاسبى المعمول به ، وهذه الخلاصات لن تختلف باختلاف طرق تنظيم المجموعة الدفترية ، وقد تنصب الاختلافات فيما بين طرق تنظيم المجموعة الدفترية بالنسبة للأرصدة

التى تظهرها الحسابات وذلك وفقاً لاتجاه المحاسب والإدارة ، إما نحو تعدد الحسابات التفصيلية التى تنتمى إلى طائفة واحدة أو إجمال هذه الحسابات التفصيلية تحت مسمى واحد أو فى حساب واحد يعبر عنها جميعاً ، وفى النهاية لن يختلف الرقم المالى لأرصدة الحسابات باختلاف طرق المحاسبة أو طرق تنظيم المجموعة الدفترية، وذلك لأن إجراءات الترحيل وإن اختلفت اختلافات شكلية فيما بين هذه الطرق وبعضها إلا أن إجراءات الترصيد واحدة فى كافة هذه الطرق مع اختلاف الاتجاه إما نحو التفصيل أو الإجمال فى الحسابات.

يمكن إعداد **ميزان المراجعة** فى أى وقت ، وقد يتطلب الأمر إعداد ميزان المراجعة فى نهاية كل شهر - مثلاً- إذا كان نظام الرقابة والضبط الداخلى يتطلب التأكد من سلامة ودقة التوازن الحسابى العام (ميزان مراجعة كلى) مع نهاية كل شهر قبل أن يبدأ العمل المحاسبى بالإجراءات المعتادة له مع بداية الشهر التالى ، كما قد يتطلب الأمر إعداد موازين مراجعة جزئية كل يوم - مثلاً - إذا كانت إدارة المنشأة تحتاج إلى معرفة موقف معاملاتها مع كل عميل يوماً بيوم ومطابقة مجموع أرصدة حسابات العملاء بدفتر أستاذ مساعد العملاء مع الرصيد الإجمالى لحساب إجمالى العملاء بدفتر الأستاذ العام.

يعتبر إعداد موازين مراجعة كلية أو جزئية عن فترات دورية خلال السنة الواحدة من الأمور الجوازية، ويعتبر من الأمور غير الجوازية مع نهاية السنة المالية إعداد ميزان مراجعة كلى أو عام لكافة الحسابات بدفتر الأستاذ العام ، وذلك تمهيداً لإعداد الحسابات الختامية واستخراج نتائج الأعمال وإعداد المركز المالى أو الميزانية ، وقد يطلق على الميزانية تعبير "الميزانية العمومية" للدلالة على أنها تشمل المركز المالى لعموم أقسام ومراكز ومحلات ومواقع المنشأة الواحدة التى تمثل الوحدة المحاسبية الكلية الأساسية.

هذا وقد تتبنى الإدارة الداخلية للمنشأة الواحدة تنظيماً محاسبياً من شأنه إعداد مراكز مالية أو ميزانيات لكل قسم - مثلاً - على حدة ، حيث قد يعامل القسم الواحد كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة، غير أن منفعة مثل هذه الحسابات الختامية والميزانيات المتعددة والتى تعد عن أقسام المنشأة الواحدة كل على حدة هى فى إفادة الإدارة الداخلية أو الإدارة العليا للمنشأة عند تقييمها لأعمال ومراكز كل قسم على حدة.

إن أساس إعداد الحسابات الختامية والمراكز المالية أو القوائم المالية هو ميزان مراجعة بالأرصدة يعد مع نهاية كل سنة مالية ، والسنة المالية ذاتها قد تحددها إدارة المنشأة بما يتمشى مع ظروف وطبيعة أعمال المنشأة ، ولا يفضل تغيير بداية ونهاية السنة المالية الدورية حتى لا يحدث إرباك للمحاسبة لأنها محاسبة سنوية دورية حتى يتسنى عقد المقارنات فيما بين السنوات المالية المتعاقبة بحيث تعبر كل سنة منها عن ١٢ شهراً لا تنتهى بالضرورة مع نهاية السنة الميلادية فى ٣١/ ١٢ من كل عام.

ولما كان إعداد الحسابات الختامية والمركز المالى أو الميزانية فى نهاية السنة المالية يستدعى بعض التسويات المالية الخاصة والتى لم تؤخذ فى الاعتبار قبل إتمام إعداد ميزان المراجعة (بالأرصدة) التمهيدى فإنه عادة ما يشار إلى هذا الميزان الكلى تحت اسم ميزان المراجعة بالأرصدة قبل التسويات.

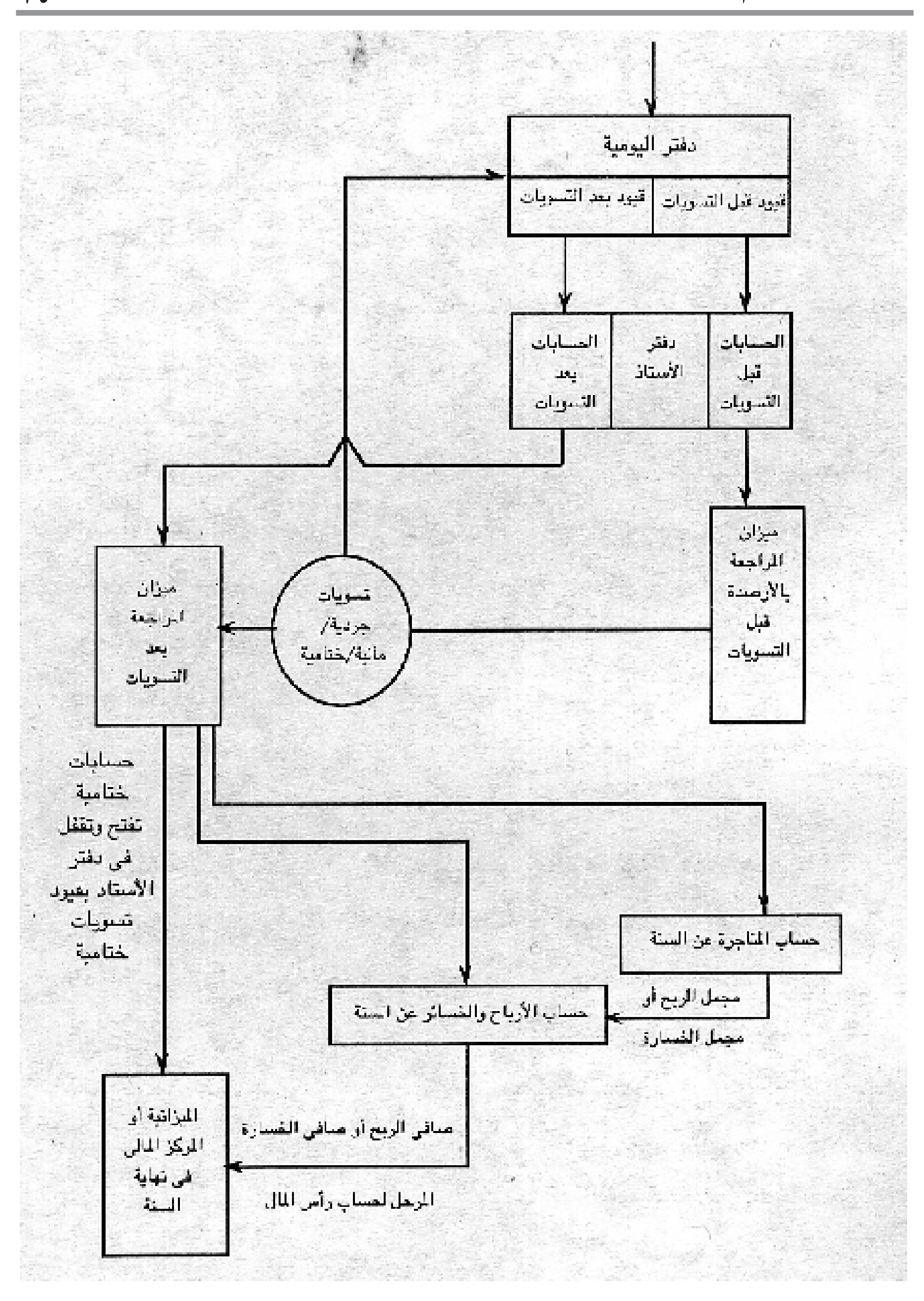
التسويات المالية كثيرة ومتنوعة مع نهاية السنة المالية وذلك تمهيداً لإعداد القوائم المالية ، وهى تسويات مالية تسفر بصورة أو بأخرى عن تعديل (أو حتى إنشاء) الحسابات التى وردت فى ميزان المراجعة قبل التسويات ، وطالما أن هذه التسويات ترتبط بالحسابات أو أرصدتها فإن الأمر يستلزم إعداد قيود محاسبية يتم على أساسها إدخال هذه التسويات على أرصدة حسابات قائمة أو حسابات أخرى لم تكن مدرجة أصلاً فى ميزان المراجعة المعد قبل هذه التسويات ، ومتى تم

إجراء هذه التسويات الختامية فإنه يمكن إعداد ميزان مراجعة كلى بأرصدة كافة الحسابات بعد هذه التسويات وهذا هو "ميزان المراجعة بالأرصدة بعد التسويات".

باختصار ... **يتطلب التمهيد الجيد لإعداد القوائم المالية إعداد ميزان مراجعة متوازن بالأرصدة وذلك قبل إجراء التسويات المالية الختامية فى نهاية كل سنة مالية ، ثم إجراء هذه التسويات ، ويمكن بعد ذلك إعداد "ميزان مراجعة بالأرصدة بعد التسويات" وهو الميزان الذى يعتبر الأساس الأول لإعداد القوائم المالية المحاسبية للوحدة المحاسبية.**

يعبر الشكل رقم (١/٢/١أ) عن تسلسل مراحل إعداد القوائم المالية فى صورة حسابات ختامية ومركز مالى فى منشأة أعمال تجارية بحتة فردية ، أى منشأة أعمال هادفة للربح من وراء أعمال التجارة من خلال شراء بضائع جاهزة بغرض بيعها بحالتها دون إدخال عمليات تصنيعية جوهرية عليها ، وهى منشأة أعمال فردية أى يمتلكها بالكامل شخص واحد .

هذا ، وتبدأ كافة مراحل إعداد القوائم المالية من واقع تسلسل الإجراءات المحاسبية على النحو الجارى توضيحه فى هذه الوحدة الدراسية الأولى وذلك حتى مرحلة إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة قبل التسويات ، ومن واقع هذا الميزان تبدأ دورة إعداد القوائم المالية وذلك بإجراء التسويات المالية فى صورة قيود يومية ترحل لحساباتها بدفتر الأستاذ العام ، ثم يتلو ذلك إعداد ميزان مراجعة بالأرصدة بعد التسويات والذى من واقعه يتم إعداد حـ/ المتاجرة والذى ترحل نتيجته من مجمل ربح أو مجمل خسارة إلى حساب الأرباح والخسائر ، ومن ثم يستخلص رقم يعبر عن صافى الربح (أو الخسارة) الكلى والذى يرحل إلى حساب رأس المال ، وتنتهى هذه المراحل فى النهاية بإعداد الميزانية.



الشكل رقم (١/٢/أ)

١/ ٣, أنواع القوائم المالية وإعداد الميزانيات لأغراض خاصة[١] :

القوائم المالية اصطلاح محاسبى له صفة الشمولية ويضم تحت مظلته فى منشآت الأعمال الهادفة للربح الحسابات الختامية والميزانية وقوائم وملحوظات أخرى إضافية أو مكملة أو متممة.

قد تأخذ **الحسابات الختامية** مسميات مختلفة متعددة ، قد يطلق مثلاً على كل الحسابات الختامية قائمة الدخل، وذلك إذا أعدت قائمة واحدة تضم كافة هذه الحسابات الختامية معاً ، كما قد يشار إلى الحسابات الختامية باسم آخر بدلاً من قائمة الدخل التى تعد عادة بشكل ملخص إجمالى - هو : «قائمة نتيجة الأعمال» وهى قد تتضمن تفصيلات أخرى قد لا تظهرها - عادة - قائمة الدخل. هذا وبغض النظر عن اختلافات أو تعدد هذه المسميات فإن كل حساب من الحسابات الختامية ما هو إلا حساب عادى حكمه حكم أى حساب آخر فى دفتر الأستاذ ، أما عن عرض وتبويب الحسابات الختامية خارج دفتر الأستاذ فإنه قد يعاد تشكيل أو تبويب أو عرض بيانات الحساب الختامى المعين بطريقة مختلفة عن طريقة التعامل مع الحساب العادى فى دفتر الأستاذ.

هناك بالطبع دواعى ومبررات قد تستدعى إعادة العرض والتبويب للحسابات الختامية حتى يسهل - مثلاً - على القارئ أو المطلع على الحسابات استخلاص العلاقات الارتباطية بين بعض بنود الحساب الختامى الواحد وبعضها الآخر ، أو تصوير الحساب الختامى فى صورة قائمة مثلاً لا تحتوى بالضرورة على جانبين (مدين ودائن) كما هو الحال فى أى حساب تقليدى فى دفتر الأستاذ ، وأحياناً قد يتطلب الأمر عرض نتيجة الأعمال بشكل مركز يضم أكثر من حساب ختامى واحد فى قائمة واحدة ، وطالما أن العرض والتبويب قد ابتعد عن الشكل التقليدى للحسابات فما المانع أيضاً من إعطاء الحسابات الختامية مسميات أخرى

(١) يستند هذا البند إلى : عوض الله ، عبد المنعم : أساسيات المحاسبة المالية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، نسخة النشر الأولى ١٩٩٠ وطبعاتها التالية ١٩٩١ إلى ١٩٩٥، ١٩٩٩.

يسهل على الآخرين فهمها ، ومن هنا تعددت المسميات إلا أن المضمون أو المغزى النهائى واحد لكافة الحسابات الختامية – ألا وهو استخراج نتيجة الأعمال النهائية عن السنة المالية التى انتهت بالفعل.

بالنسبة للميزانية (أو المركز المالى) فى نهاية السنة المالية فإنها تعد فى كشوف خاصة خارج دفتر الأستاذ ، وقد تأخذ الميزانية شكل الجدول المكون من جانبين معنون أولهما بـ"الأصول" والمقصود بالطبع هو الأصول الثابتة والمتداولة (والحقوق المالية) والأرصدة المدينة الأخرى ، بينما يعنون ثانيهما أو الجانب الآخر بـ "رأس المال والخصوم" والمقصود بالطبع هو حقوق الملكية والالتزامات قبل الغير (أو الخصوم) سواء طويلة أو قصيرة الأجل وكذلك الأرصدة الدائنة الأخرى ، هذا وإذا كانت الميزانية التقليدية قد اتخذت شكل الكشف ذى الجانبين كالحساب فإن الميزانية ليست حساباً بالطبع ، ولا يجب أن يطلق على جانب الأصول فيها تعبير الجانب المدين ، كما لا يجب أن يطلق على جانب رأس المال والخصوم تعبير الجانب الدائن ، كما أنه قد تعرض بيانات الميزانية فى صور أخرى منها صورة القائمة مثلاً والتى يطلق عليها عادة قائمة المركز المالى.

فى **المنشأة التجارية البحتة الفردية** تتمثل الحسابات الختامية فى حسابين أساسيين يعبر أولهما عن المرحلة الأولى لاستخلاص نتائج أعمال المتاجرة وهذا هو **حساب المتاجرة** ، وإذا ما تم ترحيل نتيجة المتاجرة هذه لحساب **الأرباح والخسائر** أمكن بالتالى الدخول فى المرحلة الثانية لاستخلاص الموقف الشمولى الصافى لربح أو خسارة المنشأة. أما فى المنشأة التجارية البحتة التى تتخذ شكل **الشركة** (أشخاص أو أموال) فإنه يضاف لحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر حساب آخر يتم من واقعه توزيع الأرباح القابلة للتوزيع إلى مواقعها المستهدفة ، وهذا الحساب الآخر هو حـ/ توزيع الأرباح أو اختصاراً **حـ/ التوزيع.**

قد تكون المنشأة (فردية أو شركة) قائمة على أعمال صناعية بصورة أساسية لذا فإن الحسابات الختامية السابقة يضاف إليها بالنسبة **للمنشأة الصناعية** حساب ختامى آخر يعبر عن نتيجة التشغيل ويستخلص منه تكلفة البضائع أو السلع التى تم تجهيزها وهذا هو **حـ/ التشغيل** والذى يعد قبل إعداد حـ/المتاجرة.

وإذا كنا بصدد الدورة الخاصة لإعداد القوائم المالية فى شركة من الشركات (أشخاص أو أموال) فإنه يضاف للدورة الموضحة بالشكل رقم (١/٢/أ)"حساب توزيع الأرباح" كخطوة تالية لإعداد حـ/الأرباح والخسائر ، وإذا كنا بصدد منشأة (فردية أو شركة) صناعية فإنه يسبق إعداد حـ/ المتاجرة حساب آخر هو حـ/ التشغيل ، كما أن حساب التشغيل وحساب المتاجرة قد يعدان فى حساب واحد يعبر عن نتيجة **استغلال الثروات الطبيعية** فى المنشآت المتخصصة فيها أو منشآت النشاط التعدينى مثلا حيث يفتح حساب للاستغلال المنجمى يستخلص منه مجمل ربح أو مجمل خسارة عملية الاستغلال المنجمى والذى يرحل لحساب الأرباح والخسائر لتحديد صافى ربح أو خسارة المنشأة ككل ، وفى مجال الأنشطة الزراعية قد يفتح حساب **للاستغلال الزراعى** ليعبر عن تجميع عناصر حساب التشغيل وحساب المتاجرة فى موقع واحد أو حساب يعطى مجمل ربح أو مجمل خسارة عمليات أنشطة الاستغلال الزراعى والمتاجرة فى المحاصيل الزراعية .

فى منشآت **المهن الحرة** لتقديم الخدمات الطبية أو القانونية أو المحاسبية أو الاستشارية ... إلخ فإنه تستخلص نتيجة الأعمال فى موقع واحد أو حساب واحد هو **حـ/ الإيرادات والمصروفات** ومنه يستخلص رقم فائض الإيرادات (ربح منشأة المهنة الحرة) أو عجز الإيرادات (خسارة منشأة المهنة الحرة) ، أما فى المنشآت غير الهادفة للربح فإن فائض (أو عجز) الإيرادات لا يعبر عن الربح (أو الخسارة) بمعناه المحاسبى لأن المنشأة ذاتها غير هادفة للربح أصلاً.

هذا وقد **يضاف** إلى القوائم المالية الأساسية التى تمثلها الحسابات الختامية والميزانية **قوائم مالية أخرى** إضافية ذات طابع محاسبى إلا أنها لا تمثل حسابات فى دفتر الأستاذ بل هى قوائم مالية **تحليلية** تستقى بياناتها من القوائم المالية الأساسية لسنة واحدة معينة أو لسنتين متتاليتين ، وهى قوائم مالية الهدف منها هو التحليل المالى لنتائج الأعمال والمراكز المالية وحركة السيولة وتطورات الربحية، ومن القوائم المالية الإضافية التى لاقت قبولاً يكاد يكون عاماً **قائمة مصادر الأموال واستخداماتها** وهى قائمة قد يطلق عليها أيضاً "قائمة التغيرات فى المراكز المالية" ، كما أن هناك قوائم مالية إضافية مثل قائمة **حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها** وقائمة حركة **النقدية الفعلية** وقوائم **تحليل التدفقات النقدية ، وهذه كلها قوائم تعد لأغراض التحليل المالى للقوائم والتقارير المالية الأساسية.**

كثيراً ما يشار إلى مجموعة القوائم المالية المعدة للوحدة المحاسبية على أنها "الميزانية" وذلك فى الحياة العملية خاصة لدى العامة ، وليس المقصود بالميزانية هنا بالطبع هو كشف الميزانية أو قائمة المركز المالى بل المجموعة المتكاملة من القوائم المالية المحاسبية الأساسية الدورية والتى تعد فى نهاية سنة المحاسبة للمنشأة ، كما أنه يمكن بالطبع إعداد الميزانية أو قائمة المركز المالى للمنشأة فى أى وقت خلال السنة وليس بالضرورة إعدادها مرة واحدة فى نهاية السنة المالية.

عادة ما يشير العامة إلى الميزانية التى تعد لمجرد معرفة المركز المالى للمنشأة دون أن يصاحبها مجموعة الحسابات (أو القوائم) الختامية وذلك تحت تعبير"المركز المالى" تفرقة له عن الميزانية التى تعد فى نهاية السنة بعد استخراج نتائج أعمال السنة المالية المنتهية الدورية. كما أنه كثيراً ما يشار أيضاً لأول ميزانية تعد للمنشأة قبل مزاولتها النشاط المعتاد المستهدف لها على النحو المألوف تحت إسم "الميزانية الافتتاحية" أو "المركز المالى الافتتاحى" تميزاً له عن الميزانية المألوفة التى تعد واحدة من القوائم المالية المحاسبية التى تعد بصورة دورية فى نهاية كل

سنة ، ومن الواضح أن "المركز المالى الافتتاحى" ما هو إلا ميزانية معدة فى بداية أول يوم من افتتاح المنشأة وهو اليوم الأول لمزاولة النشاط المستهدف.

إن إعداد الميزانية أو المركز المالى فى أى وقت خلال السنة دون أن يصاحبه إعداد باقى القوائم المالية المحاسبية الأساسية يأتى عادة لتحقيق أغراض خاصة ، مثل فحص موقف المنشأة لسبب أو لآخر أو إحالتها لدور القضاء فى حالة نشأة أى نزاع قضائى مثلاً أو تمهيداً لترتيب أوضاع جديدة فرضت بحكم قانون استجد سرى وعمل به وكان من شأنه تغيير الشكل القانونى للمنشأة العاملة فى مجال معين ... إلخ، فى مثل هذه الحالات تكون خلاصة الحسابات الختامية والمركز المالى حتى تاريخ إعداد المركز المالى أو الميزانية متضمنة فى كشف الميزانية أو فى قائمة المركز المالى. فى كلمات أخرى تظهر الميزانية هنا نتائج الأعمال بالإضافة إلى الممتلكات والحقوق المالية وما عليها كلها من التزامات بالإضافة إلى صافى حقوق الملكية وذلك على نحو يفصح عما لحق بصافى حقوق الملكية من زيادة أو نقص. وإن القصد عموماً من الميزانية أو المركز المالى فى مثل هذه الحالات هو تحديد صافى الأصول أو فحص هذا الصافى لأغراض متعددة أو التعرف على عناصر المركز المالى للوقوف على مدى جودة وقدرة أصول المنشأة للوفاء بالتزاماتها قبل الغير فى مواقف خاصة كما فى حالات المنازعات القضائية وغيرها وكذا حالات اقتضاء الحقوق المالية لدائن المنشأة بموجب أحكام قضائية نافذة(١).

وقد تعد القوائم المالية بما فيها الميزانية أو قائمة المركز المالى وذلك كتمهيد لإعادة تقييم عناصر المركز المالى للمنشأة وذلك فى أحوال خاصة قد تبرر إعادة التقييم ، كما قد يستلزم الأمر أحياناً إعادة تقييم عناصر القوائم المالية لكى تعبر عن قيم جارية مما قد يستدعى إعداد الميزانية لهذا الغرض الخاص تمهيداً لإعادة تقييم كل بند ورد بها ، أو لإعادة تقييم بعض البنود أو العناصر فقط دون البنود أو العناصر الأخرى.

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر : عوض الله ، عد المنعم : أساسيات المحاسبة المالية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥،١٩٩٩ .

فى كل الحالات السابقة يمكن القول بأن هذه الميزانيات" قد أعدت لأغراض خاصة مستهدفة».

١/٤, صور ونماذج عرض القوائم المالية وإعدادها لأغراض التحليل المالى:

يوضح الجدول رقم (١/٤/أ) الصورة التقليدية لحساب المتاجرة عن السنة المنتهية فى ×/×/×× ,١٩ أما الجدول رقم (١/٤/ب) فيوضح حساب المتاجرة عن السنة المنتهية فى نفس التاريخ وذلك بعد إحداث نوع من التطوير مفاده إظهار رقم تكلفة المبيعات فى هذا الحساب.

هذا، ويمكن مراجعة الدارسين فى كيفية استخراج تكلفة المبيعات ومجمل الربح وذلك تأسيساً على المعادلات التالية :

صافى المشتريات أو المشتريات الصافية = المشتريات – مردودات ومسموحات المشتريات.

تكلفة المشتريات = (المشتريات – مردودات ومسموحات المشتريات) + تكاليف أو مصاريف مباشرة على المشتريات.

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع = بضاعة أول المدة + تكلفة المشتريات

تكلفة البضاعة المبيعة = (بضاعة أول المدة + تكلفة المشتريات) – بضاعة آخر المدة.

تكلفة المبيعات = {(بضاعة أول المدة + تكلفة المشتريات) – بضاعة آخر المدة} + تكاليف أو مصاريف البيع المباشرة المرتبطة بالمتاجرة مثل مصاريف نقل المبيعات وعمولات البيع.

= تكلفة البضاعة المتاحة للبيع – بضاعة آخر المدة + تكاليف أو مصاريف البيع المرتبطة بالمتاجرة.

= تكلفة البضاعة المبيعة + تكاليف أو مصاريف البيع المرتبطة بالمتاجرة.

مجمل الربح = (المبيعات - مردودات ومسموحات المبيعات) - تكلفة المبيعات.

= صافى المبيعات أو المبيعات الصافية - تكلفة المبيعات.

هذا ويمكن استخراج رقم مجمل ربح (أو مجمل خسارة) المتاجرة على أساس إعداد قائمة المتاجرة عن السنة المالية المنتهية فى ×/×/××١٩ كما هو موضح بالجدول رقم (١/٤/جـ). ويلاحظ أنه لن تكون هناك ثمة فروق بين "تكلفة المبيعات" من ناحية و"تكلفة البضاعة المبيعة" من ناحية أخرى إذا أتفق على معالجة تكاليف أو مصاريف البيع المرتبطة بالمتاجرة وذلك فى حساب الأرباح والخسائر أى قبل التوصل لرقم مجمل الربح أو مجمل الخسارة.

جدول رقم (١/٤/١/أ)

الصورة التقليدية لـ ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في 19xx/x/x

مدين

المبلغ بالجنيه – كلي	المبلغ بالجنيه – جزئي	البيان	التاريخ
		إلى مذكورين	19xx/x/x
	x	ح/ بضاعة أول المدة	
	x	ح/ المشتريات .	
	x	ح/ مردودات (ومسموحات) المبيعات .	
	x	ح/ مصاريف نقل المشتريات .	
	x	ح/ مصاريف نقل المبيعات .	
	x	ح/ الرسوم والضرائب الجمركية على المشتريات	
	x	ح/ عمولة المبيعات .	
xx			
x		إلى الرصيد (مجمل الربح) .	19xx/x/x
xx			
x		إلى الرصيد (مجمل خسارة) .	19xx/x/x
x		إلى ح/ الأرباح والخسائر (مجمل ربح) .	19xx/x/x
xx			

دائن

المبلغ بالجنيه – كلي	المبلغ بالجنيه – جزئي	البيان	التاريخ
x		من ح/ بضاعة آخر المدة	19xx/x/x
		من مذكورين :	19xx/x/x
	x	ح/ المبيعات	
	x	ح/ مردودات (ومسموحات) المشتريات .	
	x	....	
xx			
x		من الرصيد (مجمل الخسارة)	19xx/x/x
xx			
x		من الرصيد (مجمل الربح)	19xx/x/x
x		من ح/ الأرباح والخسائر (مجمل خسارة)	19xx/x/x
xx			

جدول رقم (١/٤/ب)

الصورة التقليدية المطورة لـ حـ/ المتاجرة

عن السنة المنتهية فى ×/×/××١٩ (بالجنيه)

مدين					دائن
x			بضاعة أول المدة	xx	المبيعات
		x	المشتريات	x	– مردودات (ومسموحات) المبيعات
		x	– مردودات (ومسموحات) المشتريات		
	x		المشتريات الصافية	xx	المبيعات الصافية
	x		مصاريف نقل المشتريات		
	x		الرسوم والضرائب الجمركية على المشتريات		
			....		
x			تكلفة المشتريات		
xx			تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		
x			– بضاعة آخر المدة		
xx			تكلفة البضاعة المبيعة		
	x		مصاريف نقل المبيعات		
	x		عمولات البيع		
x					
xx			تكلفة المبيعات		
x			مجمل الربح إلى حـ/ الأرباح أو الخسائر	x	مجمل خسارة: من حـ/ الأرباح والخسائر
xx				xx	

جدول رقم (١/٤/جـ)

قائمة المتاجرة عن السنة المنتهية فى × / × / ××١٩ (بالجنيه)

البيان			
المبيعات (الصافية)			××
يخصم : تكلفة المبيعات :			
بضاعة أول المدة		×	
+ تكلفة المشتريات:			
المشتريات (الصافية)	×		
+ تكاليف أو مصاريف المشتريات	×		
		××	
= تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		××	
– بضاعة آخر المدة (×/×/××١٩)		×	
= تكلفة البضاعة المبيعة .		××	
+ تكاليف أو مصاريف البيع .		×	
= تكلفة المبيعات			××
مجمل الربح (أو مجمل الخسارة)			×

هذا ، وإذا كنا حيال منشأة أو شركة صناعية فإن الأمر يستلزم إعداد حساب التشغيل قبل إعداد حساب المتاجرة ، كما أن المسميات التى وردت فى الجداول الثلاثة (رقم ١/٤/أ) ، (١/٤/ب) ، (١/٤/جـ) والمرتبطة أساساً بالمنشآت (أو الشركات) التجارية يتطلب الأمر تعديلها بالنسبة لبند "تكلفة المشتريات" أى استخدام تعبير التكاليف الصناعية لما تم تجهيزه من منتجات خلال المدة أو اختصاراً "تكلفة الإنتاج التام" بدلاً من "تكلفة المشتريات" ، كما يمكن أيضاً أن يشار لبضاعة أول وآخر المدة باستخدام تعبير البضاعة الجاهزة أول وآخر المدة ، أما بالنسبة لحساب التشغيل فإنه – حكمه حكم أى حساب آخر فى دفتر الأستاذ – يمكن إعداده بصورة تقليدية ، كما يمكن أيضاً تطويره فى شكل قائمة الهدف منها استخلاص التكلفة الصناعية للإنتاج التام خلال المدة وذلك كما هو موضح بالجدول التفصيلى رقم (١/٤/د) كما يمكن أيضاً اختصار القائمة التفصيلية الموضحة بالجدول رقم (١/٤/د) ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (١/٤/هـ).

جدول رقم (١/٤/د)
قائمة تفصيلية لتكاليف التشغيل
عن السنة المنتهية فى × / × /××١٩ (بالجنيه)

البيان	١ فرعى	٢ جزئى	٣ كلى
خامات أول المدة.	×		
+ مشتريات خامات خلال المدة.	×		
تكلفة الخامات المتاحة للإستخدام خلال المدة.	×		
– خامات آخر المدة.	×		
تكلفة الخامات المستخدمة في الإنتاج خلال المدة.		××	
أجور وتكاليف صناعية مباشرة أخرى.		×	
التكلفة الصناعية المباشرة خلال المدة.		×	
يضاف :			
تكاليف صناعية غير مباشرة نقدية.	×		
تكاليف صناعية غير مباشرة غير نقدية (اهلاكات صناعية).	×		
مجموع التكاليف الصناعية غير المباشرة خلال المدة.		×	
مجموع التكاليف الصناعية المباشرة وغير المباشرة خلال المده.			××
يضاف :			
التكاليف الصناعية للبضاعة تحت التشغيل أول المدة.			××
			××
يخصم :			
التكاليف الصناعية للبضاعة تحت التشغيل آخر المدة.			××
التكاليف الصناعية للإنتاج التام خلال المدة.			××

جدول رقم (١/٤/هـ)
قائمة ملخصة لتكاليف التشغيل عن السنة المنتهية
فى × /×/ ××١٩ (بالجنيه)

كلى	جزئى	
×		التكاليف الصناعية للبضاعة تحت التشغيل أول المدة.
		يضاف : التكاليف الصناعية خلال المدة.
	×	تكلفة الخامات المستخدمة فى الإنتاج خلال المدة.
	×	أجور وتكاليف صناعية مباشرة.
	××	التكلفة الصناعية المباشرة خلال المدة.
	××	التكاليف الصناعية غير المباشرة خلال المدة.
××		مجموع التكاليف الصناعية المباشرة وغير المباشرة خلال المدة.
××		
××		يخصم : التكاليف الصناعية للبضاعة تحت التشغيل آخر المدة.
××		التكاليف الصناعية للإنتاج التام خلال المدة.

بالنسبة لحساب الأرباح والخسائر يمكن إعداده بصورته التقليدية كما هو موضح بالجدول رقم (١/٤/و) ، كما يمكن إعداد حساب الأرباح والخسائر بشكل مطور كما هو موضح بالجدول رقم (١/٤/ز) وذلك على أساس استخراج رقم صافى ربح النشاط العادى ورقم صافى الربح الكلى للمنشأة أو الشركة ، كما يمكن إعداد حساب الأرباح والخسائر فى شكل قائمة كما هو موضح فى الجدول رقم (١/٤/ح). يمكن أيضاً إعداد قائمة دخل مجمعة لبيانات حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر فى موضع واحد (تفصيلى أو ملخص) وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١/٤/ط) .

جدول رقم (١/٤/و)

حـ/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ×/×/××١٩ (بالجنيه)

مدين		دائن	
x	إلى حـ/ المتاجرة (مجمل خسارة)	x	من حـ/ المتاجرة (مجمل ربح)
	إلى مذكورين :		من مذكورين :
x	حـ/ الخصم المدين المتنوع .	x	حـ/ إيرادات عادية عن خدمات متنوعة .
x	حـ/ مصاريف دعاية وإعلان وعلاقات عامة .	x	حـ/ الخصم الدائن المتنوع .
x	حـ/ أجور ومرتبات .	x	حـ/ إيرادات استثمارات قصيرة الأجل .
x	حـ/ فوائد قروض .		
x	حـ/ مصروفات إنارة ومياه وتكييف .		
x	حـ/ مصروفات نثرية متنوعة .		
x	حـ/ إهلاك مباني .		
x	حـ/ إهلاك الأثاث والتركيبات .		
x	حـ/ إهلاك		
x	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		
x	إلى حـ/ رأس المال (صافي الربح)	x	من حـ/ رأس المال (صافي الخسارة)
xx		xx	

جدول رقم (١/٤/ز)
الصورة المطورة لـ حـ/ الأرباح والخسائر
عن السنة المنتهية فى ×/×/××١٩ (بالجنيه)

مدين		دائن	
×	إلى حـ/ المتاجرة (مجمل خسارة)	×	من حـ/ المتاجرة (مجمل ربح)
×	حـ/ الخصم المدين المتنوع .	×	من حـ/ إيرادات عادية عن خدمات متنوعة .
×	حـ/ مصاريف دعاية وإعلان وعلاقات عامة .	×	حـ/ الخصم الدائن المتنوع .
×	حـ/ أجور ومرتبات .		
×	حـ/ فوائد قروض .		
×	حـ/ مصروفات إنارة ومياه وتكييف .		
×	حـ/ مصروفات نثرية متنوعة .		
×	حـ/ إهلاك مباني .		
×	حـ/ إهلاك الأثاث والتركيبات .		
×	حـ/ إهلاك		
×	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .		
×	الرصيد – صافي ربح النشاط العادي أو --->	×	الرصيد – صافي خسارة النشاط العادي .
××		××	
×	الرصيد – صافي خسارة النشاط العادي أو --->	×	الرصيد – صافي ربح النشاط العادي .
		×	حـ/ إيرادات إستثمارات قصيرة الأجل .
		×	حـ/ .....
×	إلى حـ/ رأس المال – صافي ربح المنشأة .	×	من حـ/ رأس المال – صافي خسارة المنشأة.
××		××	

جدول رقم (١/٤/ح)

قائمة الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ×/×/××١٩ (بالجنيه)

البيان		
مجمل الربح (أو مجمل الخسارة)		××
يضاف :		
إيرادات عادية عن خدمات متنوعة .	×	
الخصم الدائن المتنوع .	×	
		××
		××
يخصم :		
الخصم المدين المتنوع .	×	
مصاريف إعلان ودعاية وعلاقات عامة .	×	
أجور ومرتبات .	×	
فوائد قروض .	×	
مصروفات إنارة ومياه وتكييف .	×	
مصروفات نثرية متنوعة .	×	
إهلاك مبانى .	×	
إهلاك الأثاث والتركيبات .	×	
إهلاك ...	×	
....	×	
		××
صافى ربح (أو صافى خسارة) النشاط العادى .		××
يضاف :		
إيرادات استثمارات قصيرة الأجل .	×	
......	×	
		××
صافى ربح (أو خسارة) المنشأة .		××

جدول رقم (١/٤/ط)

قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى ×/×/××١٩ (صورة ملخصة) (بالجنيه)

البيان			
المبيعات			×
يخصم : تكلفة المبيعات :			
بضاعة جاهزة أول المدة	×		
+ تكلفة المشتريات (أو التكاليف الصناعية للإنتاج التام خلال المدة)	×		
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع .	×		
– بضاعة جاهزة اخر المدة .	×		
تكلفة البضاعة المبيعة .		×	
+ عمولات البيع .		×	
تكلفة المبيعات .			×
مجمل الربح .			×
يضاف :			
إيرادات عادية عن خدمات متنوعة .		×	
الخصم الدائن المتنوع .		×	
			×
			×
يخصم :			
مصاريف تسويقية .		×	
مصاريف إدارية ومالية وعمومية متنوعة .		×	
			×
صافى ربح (أو خسارة) النشاط العادى .			×
يضاف :			
إيرادات إستثمارات قصيرة الأجل .		×	
....		×	
			×
صافى ربح (أو خسارة) المنشأة .			××

ومن المعروف أن صور عرض الميزانية أو المركز المالى تتعدد وتتنوع وفقاً للشكل القانونى ونشاط منشأة الأعمال أو الشركة التى يعد عنها ولها الميزانية أو المركز المالى ، ويمكن للدارس مراجعة صور عرض الميزانيات لمنشأة الأعمال التجارية الفردية فى مقرر أساسيات المحاسبة المالية ، ومراجعة ميزانيات شركات الأشخاص (تضامن أو توصية بسيطة) فى مقرر محاسبة شركات الأشخاص ، ومراجعة ميزانيات شركات الأموال (مساهمة ، توصية بالأسهم، وذات مسئولية محدودة) وذلك فى مقرر محاسبة شركات الأموال ، كما يمكن عموماً الرجوع إلى نماذج الميزانيات فى القوانين واللوائح التنفيذية لها والتى تعتمد فى كل دولة ، هذا ويكتفى هنا بعرض صورة مبسطة للميزانية فى شكل قائمة المركز المالى كما هو موضح بالجدول رقم (١/٤/ى).

يتطلب - عادة - إجراء التحليل المالى للقوائم المالية المحاسبية الأساسية (الحسابات الختامية والميزانية) إعادة عرض وتبويب هذه القوائم بما يتلاءم واحتياجات التحليل المالى ، وغالباً ما يتم إعادة عرض وتبويب وتصنيف بيانات الميزانية والحسابات الختامية بصورة تمكن من البدء فى إجراءات التحليل المالى ، ولعل أكثر الصور شيوعاً للحسابات الختامية التى يعاد صياغتها لأغراض التحليل المالى هى صورة "القائمة" وذلك على النحو السابق توضيحه فى الجداول أرقام (١/٤/جـ) ، (١/٤/د) ، (١/٤/هـ) ، (١/٤/ح)، (١/٤/ط) ، كما يمكن أيضاً إعادة تبويب قائمة المركز المالى التى وردت بالجدول رقم (١/٤/ى) وذلك بما يساعد على إجراء التحليل المالى للميزانيات أو قوائم المركز المالى . يوضح الجدول (١/٤/ك) الشكل الملخص لقائمة الدخل وتوزيعات الأرباح على ملاك المنشأة (أو الشركة) وذلك بما يتلاءم مع أغراض التحليل المالى .

ويوضح الجدول رقم (١/٤/ل) قائمة المركز المالى التى تعد عادة لأغراض التحليل المالى ، هذا وإذا انصب اهتمام المحلل المالى على تحليل الموقف النسبى

لكفاءة المنشأة ومدى التحسن أو التدهور فى جودة أصولها على مدار السنوات الماضية وحتى تاريخ إعداد الميزانية فإنه يصبح من الواجب تضمين قائمة المركز المالى خانة توضح الأرقام المالية المقابلة فى السنة السابقة وهذه هى خانة سنة المقارنة.

جدير بالإشارة أن قائمة المركز المالى التى تعد لأغراض التحليل المالى يفضل بصورة عامة أن يستخرج منها رقم يعبر عن صافى رأس المال العامل وفقاً للنظام المحاسبى التقليدى والذى يتمثل فى الفرق بين الأصول المتداولة من ناحي والالتزامات المتداولة من ناحية أخرى وذلك فى تاريخ المركز المالى.

جدول رقم (١/٤/ى)

قائمة المركز المالى فى ١٩××/×/× (المنشأة صناعية) (بالجنيه)

البيان			
الأصول الثابتة :			
أراضي .		×	
مباني .	×		
– مجمع إهلاك (.. ٪ قسط ....)	×		
		×	
آلات ومعدات .	×		
– مجمع إهلاك (...)	×		
		×	
وسائل نقل وإنتقال .	×		
– مجمع إهلاك (.....) .	×		
		×	
أثاث وتركيبات .	×		
– مجمع إهلاك (....) .	×		
		×	
....		×	
مجموع الأصول الثابتة بعد الإهلاكات .			××
الأصول المتداولة :			
مخزون آخر المدة :			
بضاعة آخر المدة .	×		
بضاعة تحت التشغيل آخر المدة .	×		
خامات ومواد أولية آخر المدة .	×		
		×	
عملاء مدينين .	×		
– مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها (... ٪) .	×		
		×	
أوراق قبض .		×	
إستثمارات قصيرة الأجل .		×	
مجموع الأصول المتداولة			××
أرصدة مدينة أخرى .			×
مجموع الأصول والأرصدة المدينة الأخرى .			××
حقوق الملكية :			
رأس المال المملوك .		×	
إحتياطيات عامة .		×	
			×
إلتزامات (أو خصوم) طويلة الأجل .			×
إلتزامات (أو خصوم) قصيرة الأجل :			
قروض مصرفية قصيرة الأجل .		×	
موردون دائنون .		×	
أوراق الدفع .		×	
مجموع الإلتزامات قصيرة الأجل .			××
أرصدة دائنة أخرى .			×
مجموع حقوق الملكية والإلتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى .			××

جدول رقم (١/٤/ك)

قائمة الدخل (لأغراض التحليل المالى) عن السنة المنتهية فى ×/×/١٩×× (بالجنيه)

			السنة السابقة
	×	المبيعات الصافية .	×
		يخصم :	
	×	تكلفة المبيعات .	(×)
×		مجمل الربح (أو مجمل الخسارة) .	×
		يخصم :	
	×	مصاريف تسويقية .	(×)
	×	مصاريف إدارية .	(×)
	×	مصاريف مالية .	(×)
	×	مصاريف متنوعة .	(×)
××			
×		صافى ربح (أو صافى خسارة) النشاط العادى .	×
		يضاف :	
	×	إيرادات استثمارات قصيرة الأجل .	×
	×	أرباح بيع أوراق مالية .	×
	×	......	×
××			
×		صافى ربح (أو خسارة) المنشأة .	×
		يخصم :	
	×	أرباح محولة للاحتياطيات العامة والنظامية	(×)
	×	أرباح محتجزة لإعادة الاستثمار .	(×)
	×	....	(×)
××			
××		أرباح معلنة للتوزيع على أصحاب رأس المال المملوك	×

جدول رقم (١/٤/ل)

قائمة المركز المالى (لأغراض التحليل المالى) فى ×/×/××١٩ (بالجنيه)

			البيان	السنة السابقة
			الأصول الثابتة :	
	×		الأراضى .	*
		×	المبانى .	×
		×	آلات ومعدات .	×
		×	وسائل نقل وانتقال .	×
		×	أثاث ومفروشات وتركيبات .	×
		×	....	×
		××		××
		×	– مجمعات الإهلاك .	(×)
	×			
××			مجموع الأصول الثابتة بعد الإهلاكات .	××
			الأصول المتداولة :	
		×	المخزون آخر المدة .	×
		×	العملاء وأوراق القبض .	×
		×	الاستثمارات قصيرة الأجل .	×
		×	بنوك حسابات جارية .	×
		×	نقدية بالخزينة .	×
		×	أرصدة مدينة أخرى .	×
	××		مجموع الأصول المتداولة .	××
			يخصم :الالتزامات (أو الخصوم) قصيرة الأجل (أو المتداولة) :	
		×	قروض مصرفية قصيرة الأجل .	×
		×	موردون دائنون	×
		×	أوراق الدفع .	×
		×	أرصدة دائنة أخرى .	×
	××		مجموع الالتزامات (أو الخصوم) قصيرة الأجل (أو المتداولة) .	××
××			**= رأس المال العامل – فائض (أو عجز)**	××
××			**المجموع**	××
×			حقوق الملكية .	×
×			الالتزامات طويلة الأجل .	×
××			**المجموع**	××

٥/١ . خلاصة الوحدة الدراسية الأولى

* للمحاسبة فى تتبعها لعمليات المنشأة وبيان نتائجها أسلوبها المنهجى الذى استقر وأصبح من خصائصها الرئيسة.

* تتكون الدورة العامة للمحاسبة عن أعمال وأنشطة المنشأة من مجموعة من الخطوات أو الإجراءات أو المراحل التنفيذية التى تتسلسل فى شكل منطقى.

* الخطوة الأخيرة فى الدورة العامة للمحاسبة هى تفسير ما جاء بالحسابات الختامية والمركز المالى من بيانات مالية قد يصعب إدراك مغزاها بسهولة ، وهى الخطوة التى تشمل – ضمن ما تشمل – تحليل ونقد القوائم المالية.

* موازين المراجعة يمكن إعدادها فى أي وقت ويمكن تنظيمها بحيث تعد عن فترات دورية قصيرة خلال السنة المالية الواحدة ، كما قد تعد موازين مراجعة جزئية لأغراض الرقابة والضبط الداخلى لحسابات معينة دون كل الحسابات بدفتر الأستاذ.

* ميزان المراجعة بالأرصدة فى نهاية السنة المالية وقبل إجراء التسويات المالية / الختامية / الجردية هو ميزان المراجعة قبل التسويات ، ويمكن إعداد ميزان مراجعة بعد هذه التسويات.

* الحسابات الختامية والميزانية تعد فى صور تقليدية محاسبية وقد تعد فى صور قوائم مالية محاسبية غير تقليدية.

* تشمل القوائم المالية المحاسبية الأساسية قوائم الدخل والمراكز المالية ، أما القوائم المالية الإضافية ذات الطابع المحاسبى فتشمل قائمة مصادر

الأمـوال واستخداماتها وقـائمـة حركـة رأس المال العـامـل ومصـادرها واستخداماتها وقوائم التدفقات النقدية الأخرى. وبالإضافة لذلك قد تعد الميزانيات لأغراض خاصة.

* صور ونماذج القوائم المالية لمنشآت وشركات الأعمال الهادفة للربح تتنوع وفـقاً للشكل القانونى ونشـاط المنشـأة أو الشـركة ، وقـد يحكم صور ونماذج القوائم المالية قوانين ولوائح تنفيذية ملزمة.

* يمكن إعـادة عـرض وتبـويب بنـود وعنـاصـر القـوائم المـاليـة (قـوائم دخل ومراكز مالية) وذلك لأغـراض التحليـل المالى ووفقاً للمستهدف من ورا ء إعداد تقارير التحليل المالى للقوائم المالية.

٦/ ١ . أسئلة وتدريبات عملية على الوحدة الدراسية الأولى

(١) مطلوب وضع علامة (√) أمام الاختيار السليم من بين الاختيارات التى تقع أسفل كل عبارة من العبارات التالية :

١- البرنامج التنفيذى للمحاسبة :

أ- يحدد - عادة - أثناء الأحداث المالية ذات الطبيعة المحاسبية.

ب- يجب أن يحدد قبل وقوع الأحداث المالية ذات الطبيعة المحاسبية.

جـ- ليس بالضرورة أن يتواجد فى النظام المحاسبى للمنشأة.

٢- هناك أمور أساسية يفترض تواجدها حتى يتسنى للدورة العامة للمحاسبة أن تبدأ ، وهذه الأمور هى:

أ- وجود نظام محاسبى متكامل للعمل بمقتضاه.

ب- إفتراض أن هناك وحدة محاسبية تم التعرف عليها وتم تمييزها عن غيرها من الوحدات المحاسبية.

جـ- هناك أعمال وأنشطة أو معاملات أو عمليات قد وقعت بالفعل وأن الوحدة المحاسبية التى يجرى لها وعنها التحاسب تعد طرفاً فيها.

د- كل ما سبق .

٣- تقارير التحليل المالى :

أ- لا تعتبر أحد مكونات أى خطوة من خطوات الدورة العامة للمحاسبة.

ب- تعتبر أحد مكونات خطوة إعداد الحسابات الختامية والمركز المالى.

جـ- تمثل التقارير التى تنتج عن خطوة تفسير ما جاء بالحسابات

الختامية والمركز المالى من بيانات مالية.

٤- إعداد الميزانية أو قائمة المركز المالى للمنشأة :

أ- لا بد أن يتم فى نهاية سنة المحاسبة للمنشأة.

ب- يمكن أن يكون فى أى وقت خلال السنة بشرط أن يمر ولو يوم واحد فقط بعد إفتتاح المنشأة.

جـ- يمكن أن يكون فى أى وقت خلال السنة وفى بداية أول يوم من إفتتاح المنشأة.

مفتاح الحل:

رقم العبارة	الإجابة الصحيحة
١	ب
٢	د
٣	جـ
٤	جـ

(٢) أكمل كل عبارة من العبارات التالية فى حدود لا تتجاوز خمسة أسطر لكل عبارة :

١- قد تختلف طرق تنظيم المجموعة الدفترية المحاسبية ومع ذلك ....

٢- قد يصمم النظام المحاسبى بحيث ينجز الإجراء المحاسبى الواحد فى أكثر من ....

٣- قد تتطلب الإدارة إعداد موازين مراجعة جزئية دورية ولذلك ....

٤- يضم ميزان المراجعة الكلى بالأرصدة قبل التسويات فى نهاية العام.......

٥- يمثل ميزان المراجعة بالأرصدة بعد التسويات كشفاً يحتوى على ....

٦- يتطلب التمهيد الجيد لإعداد القوائم المالية إعداد ....

٧- قد يطلق على الحسابات الختامية مسميات مختلفة منها ....

٨- فى المنشأة التجارية البحتة الفردية تتمثل الحسابات الختامية فى .....

٩- فى شركات الأشخاص والأموال تتمثل الحسابات الختامية فى ......

١٠- فى المنشأة الفردية أو الشركة الصناعية يضاف للحسابات الختامية حساب آخر وهو ....

١١- يستخلص من حساب الاستغلال المنجمى رقم يعبر عن ....

١٢- يستخلص من حساب الإيرادات والمصروفات فى منشأة المهنة الحرة رقم يعبر عن ......

١٣- تتمثل القوائم المالية الإضافية ذات الطابع المحاسبى فى ....

١٤- يمكن إعداد الميزانيات لأغراض خاصة فى حالات ....

(٣) صمم جدولاً يحتوى فى خانته الأولى على أرقام العبارات التالية بنفس الترتيب ، ضع فى خانته الثانية علامة(|) إذا كانت العبارة صحيحة أو علامة (x) إذا كانت العبارة كلها أو أى جزء منها غير صحيح ، وعلل فى الخانة الثالثة إجابتك للعبارات التى تراها خاطئة ذلك فى حدود لا تتجاوز سبعة أسطر لكل عبارة :

١- يتطلب عادة إجراء التحليل المالى للقوائم المالية المحاسبية الأساسية (الحسابات الختامية والميزانية) إعادة عرض وتبويب هذه القوائم بما يتلاءم واحتياجات التحليل المالى.

٢- لا تعتبر تقارير التحليل المالى أحد مكونات أى خطوة من خطوات

الدورة العامة للمحاسبة.

٣- يمثل تحليل ونقد القوائم المالية أحد خطوات أو إجراءات أو مراحل الدورة المحاسبية عن أعمال وأنشطة المنشأة.

٤- الدورة المحاسبية هى إجراءات واجبة الاتباع أو هى مهام لا بد من إنجازها حتى يكتمل العمل المحاسبى ، وهى لا تبدأ من فراغ بل أنها تستند على فروض واحدة.

٥- تفضى كافة طرق تنظيم المجموعة الدفترية المحاسبية إلى إعداد موازين مراجعة تشمل خلاصات كافة الحسابات التى يضمها النظام المحاسبى المعمول به ، وهى خلاصات لن تختلف باختلاف طرق تنظيم المجموعة الدفترية.

٦- هناك دواعٍ ومبررات عديدة قد تستدعى إعادة عرض وتبويب الحسابات الختامية والمراكز المالية.

٧- تتنوع وتتعدد صور عرض بيانات قوائم الدخل والمراكز المالية أو الميزانيات وفقاً للشكل القانونى ونشاط منشأة الأعمال والقوانين واللوائح التنفيذية المعمول بها فى كل دولة.

التدريب العملى الأول :

حالة شركة "فرست آند تو" - القوائم الأساسية :

فيما يلى البيانات التى على أساسها أعدت قائمة الدخل لشركة "فرست آند تو" عن سنة مالية انتهت فى ١٩٩١/١٢/٣١ وعن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١ (الأرقام بالمليون جنيه).

بالنسبة للسنة المالية المنتهية فى ١٩٩١/١٢/٣١ :

١٥ المبيعات - ١,٥ خامات أول المدة - ٣ مشتريات خامات خلال المدة - ٠,٥ خامات آخر المدة - ٢ أجور ومصروفات صناعية مباشرة أخرى - ٥ مصاريف صناعية غير مباشرة - ٢,٤ بضاعة تحت التشغيل آخر المدة - ١,٤ بضاعة تحت التشغيل أول المدة - ٢ بضاعة جاهزة آخر المدة - ٢ مصاريف تسويقية متغيرة - ١ مصاريف تسويقية ثابتة - ١ مصاريف إدارية ومالية وعمومية - ١,٥ أرباح محولة للاحتياطيات العامة فى نهاية المدة - ١,٥ أرباح معلنة للتوزيع على أصحاب الشركة فى نهاية المدة.

بالنسبة للسنة المالية المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١ :

١٦ المبيعات -٠,٥ خامات أول المدة - ٣,٦ مشتريات خامات خلال المدة- ٠,٤ خامات آخر المدة - ٢,٤ أجور ومصروفات صناعية مباشرة أخرى - ٤,٥ مصاريف صناعية غير مباشرة - ٢,٤ بضاعة تحت التشغيل آخر المدة - ٢ بضاعة جاهزة أول المدة - ٥ بضاعة جاهزة آخر المدة - ٢ مصاريف تسويقية متغيرة - ١ مصاريف تسويقية ثابتة - ١ مصاريف إدارية ومالية وعمومية -٠,٥ أرباح محولة للاحتياطيات العامة فى نهاية المدة - ١,٥ أرباح معلنة للتوزيع على أصحاب الشركة فى نهاية المدة.

وفيما يلى عناصر المركز المالى للشركة فى ١٩٩١/١٢/٣١ وفى ١٢/٣١/ ١٩٩٢ (بالمليون جنيه).

فى ١٩٩١/١٢/٣١ :

٢ أراضى - ٣ مبانى - ٦ آلات - ٢ وسائل نقل - ١ أثاث - ٦ مجمعات إهلاك - ٢ مخزون بضاعة جاهزة - ٢,٤ بضاعة تحت التشغيل - ٠,٥ خامات - ٦,٩عملاء وأوراق قبض - ٠,٢ نقدية بالخزينة - ١٠ رأس المال - ٦ احتياطيات عامة - ١,٥ دائنو توزيعات أرباح - ٠,٦ موردون وأوراق دفع - ٠,٤ بنك سحب على المكشوف - ١,٥ حسابات دائنة متنوعة.

فى ١٩٩٢/١٢/٣١ :

١ نقدية بالخزينة - ٢ عملاء وأوراق قبض - ٠,٤ خامات - ٥ مخزون بضاعة جاهزة - ٢ موردون وأوراق دفع - ١,٥ دائنو توزيعات أرباح - ٠,٤ حسابات دائنة متنوعة - ٧,٩ مجمعات إهلاك - ٩,٩ أراضى - ٣ مبانى - ٦ آلات - ٢وسائل نقل - ١ أثاث - ١٢ رأس المال - ٦,٥ الاحتياطيات العامة.

والمطلوب :

١- إعداد قائمة الدخل للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ١٢/٣١/ ١٩٩١ وقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية فى ١٢/٣١/ ,١٩٩٢

٢- إعداد قائمة المركز المالى للشركة فى ٩١/١٢/٣١ وقائمة المركز المالى للشركة فى ١٢/٣١/ ,١٩٩٢

٣- إعادة عرض بيانات قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى ٩٢/١٢/٣١ والمركز المالى فى ١٢/٣١/ ٩٢ بما يتلاءم واحتياجات التحليل المالى[(١)].

(١) الحالة فى صورتها الشاملة مأخوذة من :
عوض الله ، عبد المنعم : حالات عملية فى المحاسبة الإدارية فى مجالات الرقابة والتخطيط، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢ . الوحدة الدراسية الثانية
معايير المحاسبة والإفصاح فى القوائم المالية

أهداف الوحدة:

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١ - يتعرف ماهية المعايير المحاسبية والحاجة إليها لضبط القوائم المالية.

٢ - يُلم بالمعايير المحاسبية الخاصة بضبط عمليات استخلاص أرقام الدخل وتصوير المراكز المالية.

٣ - يدرك المقصود بالإفصاح عن السياسة المحاسبية وعلاقته بالقوائم المالية.

٤ - يتعرف البيانات والمعلومات التى يجب الإفصاح عنها فى القوائم والتقارير المالية.

٥ - يجيب عن الأسئلة الواردة فى نهاية الوحدة.

عناصر الوحدة :

٢,١/ ماهية المعايير المحاسبية والحاجة إليها لضبط القوائم المالية.

٢,٢/ المعايير المحاسبية الخاصة بضبط عمليات استخلاص أرقام الدخل وتصوير المراكز المالية.

٢,٣/ الإفصاح عن السياسة المحاسبية وعلاقته بالقوائم المالية.

٢,٤/ البيانات والمعلومات التى يجب الإفصاح عنها فى القوائم والتقارير المالية.

٢ . الوحدة الدراسية الثانية

معايير المحاسبة والإفصاح فى القوائم المالية

٢/ , ١ ماهية المعايير المحاسبية والحاجة لها لضبط القوائم المالية (١) :

إذا كانت القوائم المالية المحاسبية (مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالى) تمثل المخرجات الرئيسة لأنظمة المحاسبة المالية فى منشآت الأعمال الهادفة للربح ، وإذا كانت كافة التحليلات المالية فى هذه المنشآت تستند بصورة أو بأخرى على القوائم المالية المحاسبية ، فإنه يجب أن تخضع كافة القوائم المالية ذات الطابع المحاسبى إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملاءمة ما تحتويه من أرقام وبيانات مالية ، لذا تهدف هذه الوحدة الدراسية إلى إلقاء الضوء على المفهوم العام للقواعد والمعايير المحاسبية التى لاقت قبولاً عاماً من جمهرة المحاسبين وأصبحت تتخذ مقياساً لإعداد القوائم المالية ، كما تهدف هذه الوحدة الدراسية أيضاً إلى تقديم الدارس لموضوع المعايير المحاسبية من زاوية ارتباطها بالقوائم المالية ذات الطابع المحاسبى.

وحتى تؤسس تحليلات القوائم المالية على مجموعة من الأرقام والمعالجات المحاسبية التى لا يكتنفها أى غموض فإنه يجب أن تفصح القوائم المالية عن كل ما يعد ذا أهمية وأثر لكل من يستخدم هذه القوائم ، لذا فإن الإفصاح عن السياسة المحاسبية التى اتبعت فى إعداد القوائم والتقارير المالية لمن الأمور الهامة التى يتم على هديها التأكد من سلامة ودقة وعدالة وأيضاً ملاءمة التقارير والقوائم المالية ، كما أن الإفصاح عن البيانات والمعلومات التى يجب أن تحتل أهمية نسبية واضحة فى القوائم والتقارير المالية لمن الأهمية أيضاً بمكان قبل تفسير ونقد وتحليل القوائم المالية ، لهذا تهدف أيضاً هذه الوحدة الدراسية إلى تقديم موضوع الإفصاح المحاسبى للدارسين وبيان أهميته عند إعداد القوائم المالية.

---

(١) يستند هذا البند إلى المرجع السابق : عوض الله ، عبد المنعم : أساسيات المحاسبة المالية، نسخة النشر الأولى فى سبتمبر ١٩٩٠ وطبعاتها فى السنوات التالية .

من المعروف مثلاً أن رقم صافى الربح يأتى محاسبياً نتيجة لمقابلة الإيرادات بما يقابلها من مصروفات ولدت هذه الإيرادات ، ورغم بساطة قاعدة المقابلة هذه فيما بين الإيردات وما يرتبط بها من مصروفات - وذلك بشكل ظاهرى - فإن هذه البساطة تحمل فى طياتها العديد من المشاكل ، على سبيل المثال يتأثر رقم المصروفات بما تتبناه المنشأة من قواعد محاسبية بشأن تقويم المخزون أو بضاعة آخر المدة ، ومن الواضح أن بضاعة آخر المدة تستنزل بقيمتها من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع وذلك للوصول إلى تكلفة البضاعة التى تم بيعها أى تكلفة البضاعة المبيعة.

إذا فرض مثلاً أن بضاعة أول المدة كانت بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ومشتريات المدة كانت بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه فإن تكلفة البضاعة التى أتيحت للبيع خلال المدة هى ١٠٠٠٠ جنيه ، وإذا اتضح لنا أن هناك بضائع متبقية بدون بيع فى المخازن فى نهاية المدة قومتها المنشأة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه فإن تكلفة البضاعة المبيعة تبلغ ٧٠٠٠ جنيه ، وإذا كان رقم الإيرادات أو المبيعات لنفس المدة ١١٠٠٠ جنيه فإن مجمل الربح للمدة يصل إلى ٤٠٠٠ جنيه ، وإذا رغبت المنشأة فى إظهار رقم ربح إجمالى آخر أكبر من ٤٠٠٠ جنيه كان عليها تقويم بضاعة آخر المدة بمبلغ يزيد على ٣٠٠٠ جنيه ، فى كلمات أخرى إذا رغبت المنشأة فى إظهار مجمل ربح بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه فإنه يتعين على الإدارة تقويم بضاعة آخر المدة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه وذلك كما يتضح من المعادلة التالية :

مجمل الربح = إيرادات المبيعات - تكلفة البضاعة المبيعة

= إيرادات المبيعات - (قيمة بضاعة أول المدة + تكلفة المشتريات خلال المدة - قيمة بضاعة آخر المدة)

= ١١٠٠٠ - (١٠٠٠ + ٩٠٠٠ - ٤٠٠٠)

= ١١٠٠٠ - ٦٠٠٠ = ٥٠٠٠ جنيه

ويبقى السؤال : هل يحق للإدارة أن تقوم بضاعة آخر المدة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه بدلاً من ٣٠٠٠ جنيه ؟ أى أنه لا بد من وجود قواعد تحكم تقويم بضاعة آخر المدة، خاصة وأن بضاعة آخر المدة تؤثر على أرقام الأرباح السنوية ، ونظراً لأنها بند من بنود الأصول المتداولة فإنها تؤثر أيضاً على مجموع الأصول بالميزانية، فى كلمات أخرى نحن هنا أمام واحد من بنود المحاسبة ومع ذلك فإن غياب القواعد الحاكمة لضبطه قد يترتب عليه التلاعب بأرقام الأرباح السنوية والتلاعب بقيم الأصول بالميزانية على نحو غير عادل.

بضاعة آخر المدة تحتاج إلى قاعدة لتقويمها ، والقاعدة التقليدية لتقويم بضاعة آخر المدة هى التكلفة أو السوق أيهما أقل حتى لا تشوه الأرباح والميزانية، ولكن ما هى تكلفة بضاعة آخر المدة ؟ هل هى التكاليف المتغيرة فقط المرتبطة ببضاعة آخر المدة ؟ أم هى كل التكاليف المرتبطة ببضاعة آخر المدة ؟ ثم ما هو سعر السوق لبضاعة آخر المدة ، هل هو سعر السوق الجارى الآن بالرغم من أن تسويق بضاعة آخر المدة سيستلزم تكاليف تسويق معينة ، أم سعر السوق هو صافى القيمة البيعية لبضاعة آخر المدة ؟.

لابد من قواعد تحكم تقويم بضاعة آخر المدة ، وهذه القواعد هى من معايير المحاسبة ، ومعايير المحاسبة عديدة ، وهى تحكم المعالجات المحاسبية وتحسم مشاكل القياس المحاسبى ، هى باختصار تضبط القوائم المالية ، وإن الحاجة إلى معايير تضبط القوائم المالية لمن الأهمية بمكان ، والمقصود بضبط القوائم المالية هو التوصل إلى قوائم مالية دقيقة وسليمة وعادلة وملائمة فى نفس الوقت ، والمعايير المحاسبية عديدة بعضها يضبط المعالجة المحاسبية للعديد من الأمور المالية والبعض الآخر يضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى القوائم المالية.

العلاقة إذن قوية للغاية فيما بين المعايير المحاسبية والقوائم المالية ، وإن القوائم المالية التى تعد دون اعتبار لضرورة تطبيق المعايير المحاسبية عليها هى

قوائم مالية معيبة ومنتقدة ولا تصلح للتفسير والتحليل والمقارنة واستخلاص الصورة الشاملة للمنشأة التى أعدت لها هذه القوائم ، فى كلمات أخرى تعتبر القوائم المالية ذات الطابع المحاسبى محل نقد وانتقاد واضح إذا غابت المعايير عن هذه القوائم.

المعايير المحاسبية تعالج العديد من الأمور البديلة فى المعالجات المحاسبية فهى - على سبيل المثال - تحكم وتضبط قواعد تقويم المخزون وعرض بياناته فى ظل نظام التكلفة التاريخية فى القوائم المالية ، كما أنها تضبط كيفية المحاسبة عن إهلاك الأصول الثابتة الملموسة وما فى حكمها ، وتقرر المعايير أيضاً متى يتم رسملة تكاليف الاقتراض ، وكيف تتم المحاسبة عن عقود الإنشاءات ، والمحاسبة عن تكاليف البحوث والتطوير ، والمحاسبة عن العقارات والآلات والمعدات ، والمحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية ، والمحاسبة عن الاستثمارات، كما أنها تحدد أيضاً متى يتم الاعتراف بالإيراد ، وكيف يتم التعامل مع الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ، وكيف يتم التعامل أيضاً مع البنود غير العادية وبنود فترة سابقة ، وآثار التغير فى السياسات المحاسبية ، والآثار المترتبة على تغير أسعار صرف العملات الأجنبية فى مواجهة العملة المحلية ، كما تتعرض أيضاً المعايير المحاسبية لأمور أخرى ترتبط بماهية وأهمية الإفصاح عن السياسة المحاسبية فى القوائم المالية وكيفية إعداد قوائم مصادر الأموال واستخداماتها ، وما هى البيانات التى يجب الإفصاح عنها فى القوائم المالية ، وكيف يتم عرض الأصول والالتزامات المتداولة فى الميزانية أو المركز المالى ، وكيفية إعداد القوائم المالية المدمجة للشركات القابضة التى تسيطر على شركة أو أكثر أخرى تابعة ، كل هذه الأمور وغيرها تتناولها المعايير المحاسبية. ولا شك أن المعايير المحاسبية هى فى النهاية التى تضبط وتحكم القوائم المالية ، ومن غير المتصور بعد ذلك أن نتساءل : هل نحن فى حاجة إلى معايير محاسبية أو هل نحن فى حاجة إلى قواعد محاسبية مرنة تتمشى مع احتياجات مجتمع المال والأعمال ؟

قواعد المحاسبة بشأن قياس نتائج الأعمال وتقييم الأصول والالتزامات وتصوير أو إعداد المراكز المالية كثيرة ومتنوعة ، وهى قواعد نالت وتنول وستنول عناية المحاسبين الباحثين والممارسين للمحاسبة فى الحياة العملية ، وهناك جمع من المحاسبين يفضل بل ويتمسك بأن يطلق على هذه القواعد تعبير المبادئ Principles . المبدأ فى مفهومه العلمى هو ذلك الشيء المستقر المتعارف عليه والذى له منفعة وليس له استثناء ، بينما القاعدة – أى قاعدة – لها استثناء واحد على الأقل ، كما قد تزيد الاستثناءات فى عددها أو كان عددها قليلاً ولكن له أهمية خاصة مما قد يستدعى حتى سن قواعد للاستثناءات ، ونظراً لأن المحاسب والمحاسبة يعمل وتعمل فى عالم مال وأعمال – وهو عالم اقتصادياته عموماً متطورة ومتغيرة – فإن ميزة المحاسبة بقواعدها المتغيرة هذه هى خدمة عالم المال والأعمال والاقتصاد ، ومن ثم تتكيف المحاسبة بقواعد تلائم تغيرات المال والأعمال والاقتصاد ، وإذا وجدت المبادئ فى المحاسبة بمعناها العلمى الدقيق لأصبحت المحاسبة جامدة ولن تتكيف بالتالى مع تغيرات عالم المال والأعمال والاقتصاد أو تلك المجالات الهامة التى توجه المحاسبة خدماتها لها ، والمحاسبة هى فى الواقع دائرة من دوائر المعارف الاجتماعية التى تعالج أموراً عديدة وتفيد طوائف عديدة أيضاً.

الجدل كثير حول ما قد يطلق عليه فى المحاسبة "المبادئ" أو "الفروض" أو "الافتراضات" أو "المسلمات" أو "القواعد" أو "الأسس" أو "الأعراف المحاسبية" أو "الإجراءات المحاسبية" ؛ ... إلخ وهى كلمات أو مصطلحات أقرت العديد من المعايير المحاسبية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية أنها جميعها فى حكم المترادفات ، وذلك نظراً للجدل حولها أو لاختلاف وجهات وزوايا النظر إليها ، وما يصح أن يطلق عليه فى المحاسبة "مبادئ" وما لا يصح أن يسمى أو يدرج تحت اسم ؛ "المبادئ المحاسبية" ، وما يعتبر من القواعد أو الأعراف أو الفروض أو الأسس ... إلخ، وما لا يجب اعتباره كذلك ، وفى النهاية يكون

المحاسب عادة أمام قواعد تحمل فى طياتها استثناءات ، وهى أيضاً قواعد مرنة قابلة للتغير والتبدل والتفسير المختلف من فترة لأخرى ومن دولة لأخرى ومن نظام اقتصادى لنظام آخر.

قواعد المحاسبة إذن مرنة وتتكيف مع تغيرات عالم المال والأعمال والاقتصاد، وتواكب بتغيرها إيقاع الحياة الاقتصادية ومن ثم تقدم للمستفيد من المحاسبة خدمة متطورة متميزة تتمشى مع متطلباته وتوفى بها على النحو المطلوب الذى يحدده المستفيد من المحاسبة وليس المحاسب ذاته لأن المحاسبة توجه للمستفيد منها وليس للمحاسب(١).

لكل الأسباب والمبررات السابقة يفضل استخدام اصطلاح معايير المحاسبة للإشارة إلى قواعد المعالجات المحاسبية ، حيث إن للمحاسبة قواعد أو معايير تحكم وتضبط المحاسبة خاصة عند قياس نتائج الأعمال وتصوير أو إعداد المراكز المالية ولا يعنى ذلك أن قواعد المحاسبة ومعاييرها موحدة بل إنها تخضع للسياسات المحاسبية.

السياسات المحاسبية التى يمكن اتباعها حيال الموضوع الواحد المعين قد تختلف من محاسب لآخر أو من منشأة لأخرى أو من دولة لأخرى أو من فترة لأخرى ، والأمر فى التطبيق العملى متروك للإدارة مع المحاسب لتقرير أكثر السياسات المحاسبية ملاءمة لظروف المنشأة محل التطبيق المحاسبى ، وبما يكفل فى النهاية قياس نتائج أعمال هذه المنشأة على نحو سليم بالإضافة إلى تصوير أو إعداد مركزها المالى على نحو سليم أيضاً. هناك عموماً اعتبارات أساسية يجب أن تحكم المحاسب وإدارة المنشأة فى اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة أو المناسبة لإعداد القوائم المالية ذات الطابع المحاسبى التقليدى (الحسابات

(١) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى :
- عوض الله ، عبد المنعم : أساسيات المحاسبة المالية ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢٧ - ٥٤١, هذا ويؤيد هذا الاتجاه القرار الوزارى رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٠ - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - مصر -الخاص باللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهنى المرتبطة بهما والذى حدد مراجع هذا المؤلف وأحد مؤلفيه مقرراً لهذه اللجنة الدائمة.

الختامية والميزانية) ، الاعتبار الأول يندرج تحت اسم "الحيطة والحذر"(١) Prudence ، أما الاعتبار الثانى فيشير إلى أن "الجوهر أكثر أهمية من الشكل" Substance Over Form حيث إن الأساس فى المحاسبة عن المعاملات والصفقات والأحداث وقياس نتائجها وتصوير مواقفها أو مراكزها هو مراعاة جوهر كل منها والواقع المالى لكل منها دون الاقتصار على الصيغة أو الشكل القانونى لكل منها ، أما الاعتبار الثالث فيشير إلى "الأهمية النسبية" Materiality حيث يجب أن تفصح القوائم المالية عن كافة البنود أو العناصر ذات الأهمية النسبية التى من شأنها التأثير على أى عمليات تقويم أو قرارات قد تتخذ حيال ما تفصح عنه هذه القوائم المالية ، أى يجب أن تتضمن القوائم المالية كافة البنود ذات الأهمية النسبية بالقدر الكافى الذى يؤثر على مثل هذا التقييم أو تلك القرارات.

تجدر الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية لا ترتبط فقط بحساب الأرباح والخسائر والميزانية بل ترتبط بكافة القوائم المالية المحاسبية بما فيها من حسابات تشغيل ومتاجرة وتوزيع أرباح وحسابات استغلال زراعى ومنجمى وحسابات إيرادات ومصروفات معدة على أساس الاستحقاق بالإضافة إلى الميزانية أو المركز المالى. باختصار: المعايير المحاسبية لها ارتباطها الواضح بكل القوائم المالية فى كافة منشآت الأعمال (فردية أو شركة) الهادفة للربح وبغض النظر عن مجال مزاولة النشاط ... تجارى .. صناعى .. خدمى ... تعليمى ... زراعى ... إلخ.

ومن المعروف تاريخياً أنه كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة فى الاهتمام بموضوع المعايير المحاسبية وذلك منذ أوائل الأربعينيات وانضمت للولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الاهتمام وفى نفس الفترة تقريباً كل من بريطانيا وكندا ، ومع أواخر الستينيات انضمت دول أخرى لهذا الاهتمام ، كما

(١) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى المرجع السابق.

كان الاهتمام وما زال بموضوع المعايير نابعاً من الجمعيات والمجامع المهنية للمحاسبين والمراجعين فى عديد من الدول بالإضافة إلى الباحثين الأكاديميين فى الجامعات والمعاهد العلمية ، ولقد قام عدد كبير من الدول –من بينها بعض الدول النامية – بإنشاء لجان ومجالس لإعداد المعايير المحاسبية حين قام الاتحاد الدولى للمحاسبين فى عام ١٩٧٣ باعتماد لجنة إعداد المعايير الدولية للمحاسبة من قبل ممثلين لمجامع المحاسبين القانونيين فى عدة دول ، وتوسعت دائرة هذه الدول فيما بعد إلى أن أصبح عددها يفوق الخمسين دولة.

بدأ الاهتمام بموضوع المعايير المحاسبية فى شكل منظم فى مصر مع نهاية عام ١٩٨٦ ، وكانت البداية المصرية من داخل جهود المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ، حيث تبنت لجان صياغة المعايير المحاسبية المصرية أسلوباً مفاده عدم الإبتعاد عن المعايير الدولية للمحاسبة ، وجدير بالإشارة أن معايير المحاسبة ليست موحدة فى كافة الدول التى تهتم بالمحاسبة .

٢/٢, المعايير المحاسبية الخاصة بضبط عمليات استخلاص أرقام الدخل وتصوير المراكز المالية [(١)] :

يحتاج تحليل القوائم المالية إلى توافر قوائم مالية سليمة ودقيقة وعادلة ، وحتى تكون القوائم المالية سليمة ودقيقة وعادلة يجب كما سبق القول أن تحكمها قواعد محاسبية هى معايير محاسبية تضبط سلامة ودقة وعدالة هذه القوائم. هذا ويمكن تصنيف المعايير المحاسبية فى مجموعتين من المعايير ؛ المجموعة الأولى ذات ارتباط مباشر بقواعد استخلاص أرقام دخل سليمة ودقيقة وعادلة ، أما المجموعة الثانية فترتبط بشكل مباشر بالمركز المالى وبالمكونات والبنود التى

(١) يستند هذا البند إلى أعمال مراجع هذا المؤلف وأحد مؤلفيه بصفته عضو اللجنة الخماسية التى رشحها المؤتمر الدولى للمحاسبة والمراجعة عام ١٩٨٦ لإعداد مجموعة معايير محاسبية مصرية ، كما يستند أيضاً على ما أسفرت عنه أعماله كمقرر لجلسات مؤتمرات تالية لعرض وإقرار معايير محاسبية مصرية خاصة المؤتمر العلمى الثانى للمحاسبة والمراجعة تحت عنوان "المعايير المحاسبية المصرية" ، القاهرة ، ١٩ سبتمبر ١٩٨٧ .

يجب أن يفصح عنها فى قوائم المراكز المالية. هذا ولا يجب أن نغفل الحقيقة الواضحة محاسبياً والتى تشير إلى وجود ارتباط واضح بين قوائم الدخل وقوائم المركز المالى. فى كلمات أخرى: المعايير المحاسبية التى تضبط دقة سلامة وعدالة أرقام الدخل لا تؤثر فقط على قائمة الدخل بل يمتد أيضاً تأثيرها إلى المركز المالى ، كما أن المعايير التى ترتبط بالمركز المالى بشكل مباشر يمتد أثرها أيضاً إلى قائمة الدخل.

المجموعة الأولى من معايير المحاسبة التى لها ارتباط مباشر بضبط دقة وسلامة وعدالة أرقام الدخل (أو أرقام مجمل الربح أو أرقام صافى الربح أو أرقام ربح النشاط الجارى أو أرقام ربح الشركة ككل، إلى غير ذلك من مسميات الدخل التى قد ترد فى قوائم الدخل فى المنشآت الهادفة للربح) هى مجموعة عديدة المعايير تختلف فى عددها من دولة لأخرى ، ومع ذلك يندر أن لا تتناول مجموعة معايير المحاسبة ذات الأثر المباشر على قائمة الدخل فى أى دولة من الدول التى تهتم بمهنة المحاسبة المعايير التالية التى ترد هنا بشكل مختصر، وعلى سبيل المثال استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية :

(١) للمخزون وعرض بياناته فى ظل نظام التكلفة التاريخية معياره المحاسبى الذى ينص على أن المخزون يقوم بالتكلفة الكلية التاريخية أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل .

(٢) وللإهلاك والمحاسبة عنه بالارتباط مع الأصول الثابتة القابلة للإهلاك معياره أيضاً الذى ينص على توزيع القيمة القابلة للإهلاك للأصل بطريقة منتظمة على كل فترة محاسبية خلال العمر الإنتاجى للأصل.

(٣) ترسمل تكاليف الاقتراض؛ وذلك بالنسبة للمنشآت التى تقترض من الغير للإنفاق على إنشاء أصول يستلزم الأمر بالنسبة لها انقضاء فترة طويلة نسبياً حتى يتسنى تجهيزها ، مع إيقاف الرسملة عندما يصبح الأصل معداً

للاستخدام أو للغرض من إنشائه ، وعندما توقف الرسملة تعالج تكاليف الاقتراض تحميلاً على الإيرادات فى قوائم الدخل.

(٤) بالنسبة للبنود غير العادية التى تتمثل فى الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أحداث أو معاملات تختلف عن النشاط العادى للمنشأة ولا يتوقع حدوثها بشكل متكرر أو منتظم ، تنص معايير المحاسبة الدولية على تضمينها والإفصاح عنها فى قائمة الدخل ، وكذلك الأمر بالنسبة لبنود الفترات السابقة والتى تظهر كإيرادات ومصروفات خاصة بفترة محاسبية سابقة وتظهر فى قائمة الدخل للفترة المالية الحالية ولم تكن ظاهرة فى قوائم الدخل السابقة نتيجة لخطأ أو سهو فى إعداد قائمة الدخل عن فترة مالية سابقة.

(٥) بالنسبة للمحاسبة عن عقود الإنشاءات تنص معايير المحاسبة الدولية أيضاً على استخدام طريقة نسبة الإتمام أو طريقة العقد التام وذلك عند المحاسبة عن عقود الإنشاءات.

(٦) تحمل تكاليف البحوث والتطوير على الفترة التى تم فيها تكبد هذه التكاليف ، ويمكن ترحيل هذه التكاليف لفترات مستقبلة إذا توافرت مجموعة من الشروط أهمها وجود مؤشرات قوية على توافر أسواق مستقبلة للمنتج أو العملية موضع البحث والتطوير.

هذا ، ويمكن أن يضاف للمجموعة السابقة من المعايير - التى وردت هنا على سبيل المثال وبشكل مختصر - مجموعة أخرى من المعايير ذات الارتباط الواضح بقائمة الدخل، ومنها على سبيل المثال المحاسبة عن آثار الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ، والمحاسبة عن الآثار الناتجة عن تغير أسعار صرف العملات الأجنبية فى مواجهة العملة المحلية ، والمحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية وآثارها على قائمة الدخل ، والمحاسبة عن الاستثمارات وآثارها على قائمة الدخل ، وكذلك الاعتراف بالإيراد فى قائمة الدخل.

غير خاف أن موضوع المعايير المحاسبية من الموضوعات المتخصصة التى تحتاج لعناية خاصة ومساحة أكبر مما هو متاح لهذا الكتاب ، وإن ما ورد بشأن المعايير بهذا الكتاب هو لتوضيح العلاقات الارتباطية القوية بين المعايير المحاسبية من ناحية والقوائم المالية من ناحية أخرى.

بالنسبة للمجموعة الثانية من المعايير يلاحظ أن هذه المعايير ترتبط بصورة أو بأخرى بالإفصاح المحاسبى وضروراته خاصة فى قائمة المركز المالى ، وفيما يلى بيان مختصر بالمعايير الدولية للمحاسبة التى يمكن أن تندرج تحت هذه المجموعة الثانية للمعايير، وذلك على سبيل المثال :

(١) الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

(٢) قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

(٣) المعلومات التى يجب الإفصاح عنها فى القوائم المالية.

(٤) عرض الأصول والإلتزامات المتداولة فى قائمة المركز المالى.

(٥) القوائم المالية المدمجة.

(٦) الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة أو المصلحة المشتركة.

لا شك أن هذه المعايير يمكن أن تندرج تحت معيارين رئيسيين هما الإفصاح عن السياسات المحاسبية والبيانات والمعلومات التى يجب الإفصاح عنها بالقوائم المالية.

٢/ ٣, الإفصاح عن السياسة المحاسبية وعلاقته بالقوائم المالية[(١)] :

حظى ويحظى الإفصاح Disclosure باهتمام خاص فى الدوائر المحاسبية الأكاديمية والمهنية ، ويدل ويدلل الرصيد المتوافر باضطراد من الكتابات حول هذا الموضوع على أنه سيستمر فى احتلاله لهذه المرتبة الخاصة من الاهتمام فى المستقبل القريب والبعيد.

على الصعيد المهنى استهلت معظم مجموعات معايير المحاسبة - بصورة أو بأخرى - بمعيار الإفصاح ، ويكاد أن يكون موضوع الإفصاح المحاسبى المعيار الأول فى كافة مجموعات المعايير المحاسبية على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية .

المقصود بالإفصاح هو توصيل بيان أو معلومة ، وقد يفترض هذا التوصيل مستوى فنيا معينا كتوصيل معلومة ذات مغزى محاسبى بحت وذلك من محاسب لنظيره ، أو مستوى لفظيًا ذا دلالة معينة كالتعبير لغوياً عن معلومة ما وفقاً لما تعنيه هذه المعلومة لمستخدمها ، أو مستوى سلوكيا محددا كالتعبير عن المعلومة وفقاً لسلوك مستخدمها ، ولا شك أن المطلوب كمعلومات ذات طابع محاسبى - فى إطار خاصية الإفصاح - لا يفترض بالضرورة المستوى الأول السابق أو "المستوى الفنى" لأن المعلومات المحاسبية ليس المستفيد منها بالضرورة محاسباً.

ما هو متوافر من تعريفات للإفصاح ينص عادة على أوجه الخلل فى تطبيق معيار الإفصاح المحاسبى وفى حالات ترد غالباً على سبيل المثال لا الحصر ، وإن

---

(١) يستند هذا البند فى مجموعه بصورة أساسية إلى :
عوض الله ، عبد المنعم : نحو إيجاد صيغة عربية يتفق عليها لمخرجات نظم المحاسبة لخدمة أسواق الأوراق المالية ، مجلد ندوة أهمية المعلومات والإفصاح عنها فى البورصات العربية ، الاتحاد العربى لبورصات الأوراق المالية ، القاهرة ، نوفمبر، ١٩٨٧ ، الصفحات ٥١٩ - ٥٤٣,
بحث منشور أيضاً فى المجلة المتخصصة الربع سنوية "البورصات العربية" ، العدد الثامن، السنة الثالثة ، آذار ١٩٨٨ م - شعبان ١٤٠٨ هـ ، الصفحات ٧- ١٦,

ما يجب أن يفصح عنه أو لا يفصح عنه - محاسبياً - يرتهن بالدرجة الأولى بتوافر معايير للمحاسبة لاقت قبولاً عاماً وليس عليها اعتراض أو أصبحت ملزمة بحكم القانون ، وإذا لم تتوافر هذه المعايير أو لم تكن هناك قوانين ملزمة حاكمة لحدود الإفصاح أو كانت هناك قوانين خاصة بالإفصاح ولكنها معطلة ، كان الإفصاح بدون رابط ويقع فى إطار جدلى يفاضل فيه بين الإفصاح الكامل Full Disclosure والإفصاح المتوسط أو العادل Fair Disclosure والإفصاح الكافى Adequate Disclosure ، وقد يصبح من الضرورى فى هذه الحالات تعيين حدود دنيا لما يجب أن يفصح عنه مع الاتفاق العرفى على هذه الحدود ، وكل ذلك مع ملاحظة أن الإفصاح الزائد عن هذه الحدود قد يصعب من مهمة تفسير القوائم المالية المحاسبية وغيرها من التقارير المالية. وقد يلفت النظر إلى مجالات تفصيلية ليست ذات أهمية نسبية أكبر من مجالات أخرى ، كما أن الإفصاح بأقل مما يجب لا يكون "إفصاح كاف" ، والإفصاح فى أبسط معانيه هو نوع من العلانية والشفافية بإتاحة بيانات ومعلومات تساعد نسبياً على تفهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات ونتائج لها أهميتها النسبية للمستفيد منها.

قد يستقى الإفصاح من مخرجات نظم المحاسبة والتدقيق أو المراجعة وذلك هو الإفصاح ذو الطبيعة المحاسبية أو اختصاراً: الإفصاح المحاسبى ، كما قد يستقى الإفصاح من مخرجات أنظمة التقارير الإدارية وغيرها المنشورة والمصاحبة عادة للقوائم المالية المحاسبية مثل توقعات الإدارة لحركة الاقتصاد الكلى محلياً وعالمياً وآثار ذلك على مجال النشاط أو الصناعة التى تنتمى إليها المنشأة أو الشركة وعلى المنشأة أو الشركة ذاتها ، ومن الواضح أن قبول المحاسب أو المراجع المدقق الخارجى لحدود الإفصاح المحاسبى يقع بالدرجة الأولى فى نطاق الفعليات أو ما حدث فى فترة سابقة ، وكثيراً ما يحجم المحاسب التقليدى عن قبول الإفصاح عن توقعات محتملة فى المستقبل إلا ما تفرضه اعتبارات الحيطة والحذر

فى المحاسبة. أما فى إطار الإفصاح غير المحاسبى فدرجة ميل الإدارة تقع غالباً فى نطاق توقعات محتملة مستقبلاً وبالقدر الذى لا يتيح فرصة لتعرف المنافسين على الخطط المستقبلية لإدارة المنشأة أو الشركة.

غير خاف أن الإفصاح يرتبط أساساً بكل ما له مغزى أو أهمية أكبر من غيره، وما لايفصح عنه قد يفترض بداهة أنه لا يحتل أهمية نسبية توجب الإفصاح عنه ، ويعد بالتالى غير ذى صلة وثيقة بما يبحث عنه - عادة - مستخدم البيانات والمعلومات ، ويجب أن يفصح عن كل ما له آثار فعلية أو متوقعة على مستخدم المعلومات ، وكل ذلك بغض النظر عن المصدر الأساسى المباشر الذى تسند عليه هذه المعلومات سواء كان هذا المصدر ذا طبيعة محاسبية أو كان غير ذلك.

باختصار ... البيان أو المعلومة - محاسبية أو غير محاسبية - يجب الإفصاح عنها إذا كان من شأن إغفالها - عن عمد أو حتى دون قصد - تشويه مغزى ما يقدم للمستفيدين من مخرجات نظم المحاسبة والإدارة - الأمر الذى قد يلحق بهم الضرر نظراً لاعتمادهم فى اتخاذهم لقراراتهم على خدمة محاسبية/إدارية غير جيدة ، وما يهم المستفيد - أياً كان نوعه - من القوائم والتقارير المالية هو الحصول على إفصاح كاف ، هو ليس بإفصاح محاسبى فقط أو غير محاسبى بل هو إفصاح عام ، أو هو ما يُعين مستخدم القوائم والتقارير المالية والإدارية - المنشورة أو المتاحة بصورة من الصور الأخرى - على تفهم وإدراك مغزى الأرقام والحقائق الفعلية والتوقعات وذلك لاتخاذ القرار أو التصرف الملائم من وجهة نظره وبما يوفى باحتياجاته ويحقق منفعته. هذا وإذا جاءت القوائم والتقارير المالية على نمط عرفى أو ملزم واحد متفق عليه كلما كان من السهل افتراض استنادها إلى معايير وإجراءات محاسبية منهجية متفق عليها ، وكلما كان من السهل أيضاً تفسير ما ورد بها واستخلاص المغزى حتى لغير المحاسب .

ويكمل هذا الإفصاح المحاسبى التقارير الإدارية وغيرها التى تكمل صورة الإفصاح العام المطلوب لخدمة المستفيدين من القوائم والتقارير المالية والإدارية.

ترتبط قضية "الإفصاح العام" بالإجابة عن ثلاثة أسئلة جوهرية هى : أولاً : لمصلحة من يتم الإفصاح ؟ وثانياً : ما هو الغرض من البيانات والمعلومات التى تمثل أداة الإفصاح ؟ وثالثاً : ما هو قدر البيانات والمعلومات التى يجب الإفصاح عنها ؟. ويمكن أن يضاف إلى هذه الأسئلة الثلاثة الجوهرية سؤال رابع له صفة ثانوية وهو كيف يجب الإفصاح عن المعلومات ؟ وهو سؤال له أهميته بالقطع حيث تحدد طرق ووسائل الإفصاح المحاسبى المنفعة النسبية لهذا الإفصاح ، ورغم هذه الأهمية النسبية فإنه لا يجب أن تشغلنا بالضرورة قضية طرق ووسائل الإفصاح المحاسبى وذلك إلى الحد الذى يجعلنا نغفل ماهية أو مضمون الإفصاح المحاسبى ذاته أو نهمل الهدف من وراء الإفصاح.

إذا كان المضمون العام للإفصاح المحاسبى يؤكد على أن القوائم والتقارير المالية لا يجب أن تكون مضللة ، فإنه يمكن بصفة عامة افتراض أنه إذا كان للإفصاح المحاسبى منفعة نسبية لدى المستثمرين والدائنين فإنه ستكون له أيضاً منفعة نسبية لطوائف أخرى تستفيد من القوائم والتقارير المالية مثل العاملين والعملاء والعامة The General Public ، كما أنه يمكن أيضاً افتراض إمكانية ممارسة السلطات الحكومية لقوتها التنفيذية فى الحصول على أى إفصاح إضافى قد يتطلبه الأمر ، وقد يقال نفس الشىء عن مؤسسات الإقراض والتسهيلات الائتمانية.

هذا ، وقد يفترض أن الإفصاح المحاسبى يوجه إلى خبير حسابى أو إلى محاسب متمرس - هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى قد يفترض أنه يوجه إلى العامة والتى قد تضم طوائف عديدة ليست لديها أى دراية بالمحاسبة وأسواق المال والاستثمار ، وإن ما يمكن الإشارة إليه فى هذا المجال هو أن الإفصاح المحاسبى لا

يوجه إلى طائفة الخبراء المحاسبين المتمرسين ولا إلى تلك الطائفة من العامة التى تجهل تماماً المحاسبة ومصطلحات وإجراءات مزاولة الأعمال ، بل إن الإفصاح يجب أن يوجه إلى طائفة عامة وسط تقع فيما بين هاتين الطائفتين ، ولقد شاع فى محيط الدراسات الأكاديمية استخدام تعبير "القارئ العادى" The Standard Reader للإشارة إلى تلك الطائفة العامة التى تتوسط هاتين الطائفتين المتطرفتين ، وهذا القارئ العادى يجب أن يتصف بالرغبة فى القراءة والاطلاع الواعى الحذر للقوائم والتقارير المالية وغيرها بالإضافة إلى كونه على درجة ما من الإلمام بالأمور المالية فى أسواق المال والاستثمار ، هذا وإذا تعذر على بعض العامة تأهيل نفسه حتى يصل إلى مرتبة "القارئ العادى" فإن السبيل إلى المعرفة قد يتمثل فى الالتجاء إلى مراكز أو مكاتب الخدمات المالية التى قد تتصرف كوسيط جيد للتوفيق فيما بين المستثمرين مثلاً من ناحية والمحاسبين الخبراء من ناحية أخرى. ولا توجد ثمة خلافات جوهرية بين المفهومين السابقين للإفصاح المحاسبى - حيث إنه لا يجب عدم تشجيع المستثمر غير المحترف على محاولته أن يصبح ملماً وعلى دراية بالأمور المالية ولكن يجب أيضاً أن يظل فى الذهن الاحتياج الخاص إلى المحلل المحترف ، وإذا كان - إذن - من الممكن التوفيق بين هذين النوعين من الإفصاح المحاسبى ، فإنه يمكن أيضاً أن يتم توفيق مشابه فى مجال الإفصاح غير المحاسبى ، وأن يوضع نفس اعتبار "التوفيق" فى مجال "الإفصاح العام".

ركزت معظم مجموعات المعايير المحاسبية- على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية- على ضرورة الإفصاح عن السياسة المحاسبية التى تتبع لإعداد وتصوير القوائم المالية وما يرتبط بها من إيضاحات وبيانات تفسيرية مكملة ، هذا وتشير السياسة المحاسبية إلى المعالجات والممارسات والقواعد والطرق والإجراءات المحاسبية التى تم تبنيها أو اختيارها عند إعداد وتصوير

القوائم المالية فى منشآت الأعمال الهادفة للربح ، وقد نصت كافة معايير الإفصاح عن السياسات المحاسبية على ضرورة الالتزام بباقى المعايير المحاسبية التى لاقت قبولاً عاماً أو التى اعتمدت فى الدول التى تزاول فيها منشأة الأعمال أعمالها ، وإن هذا الالتزام لمن الأهمية بمكان خاصة عند إصدار القوائم المالية لخدمة المستفيد الخارجى من هذه القوائم سواء كان مساهماً أو مستثمراً محتملاً أو دائناً ... إلخ.

ونظراً لاشتمال السياسة المحاسبية على الاختيار بين عديد من الأسس والإجراءات فلقد تركت معظم معايير الإفصاح عن السياسة المحاسبية للإدارة اختيار أكثر السياسات المحاسبية ملاءمة لظروف المنشأة أو الشركة شريطة مراعاة اعتبارات أساسية تضم - كما سبق ذكره - "الحيطة والحذر" ، "والجوهر أكثر أهمية من الشكل" ، "والأهمية النسبية".

هذا ، وتشير معايير الإفصاح عن السياسة المحاسبية إلى **الفروض المحاسبية** التى لا يحتاج الأمر إلى النص عليها فى القوائم المالية بحكم أنها افتراضات أساسية مثل "الاستمرارية Going Concern" و"الثبات Consistency" و"أساس الاستحقاق Accrual" ، والأصل هو اتباع هذه الفروض، فإذا لم تتبع تعين الإفصاح عن ذلك مع ذكر الأسباب.

تعنى **"الاستمرارية"** أنه يفترض أن منشأة الأعمال التى تصدر قوائم مالية تنشر ، تعد مستمرة فى نشاطها للمستقبل المنظور ، كما يفترض أنه ليس فى النية تصفية أعمالها أو تخفيض حجم هذه الأعمال تخفيضاً ملموساً ، ويفترض أن السياسة المحاسبية التى تتبعها هذه المنشأة ثابتة من فترة مالية لأخرى - وهذا هو فرض **"الثبات"** ، أما الافتراض الأساسى الأخير والذى يشير إلى **"أساس الاستحقاق"** فإنه يعنى أنه عند إعداد القوائم المالية يجب الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها وبالمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدى.

وإذا كانت هناك سياسات محاسبية مختلفة يصلح اتباعها فى معالجة الموضوع الواحد فإن الأمر يتطلب من الإدارة القائمة على الشركة أن تختار ما يعتبر فى تقديرها أكثر السياسات قرباً وملاءمة لظروف المنشأة ، وبما يكفل فى النهاية استخراج نتائج أعمالها وتصوير مركزها المالى على نحو سليم ودقيق وعادل وملائم فى نفس الوقت ، ونظراً لأن القوائم المالية تعتمد على سياسات محاسبية تختلف من منشأة لأخرى فى الدولة الواحدة كما أنها تختلف من دولة لأخرى ، فإن الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المتبعة يعتبر من الأمور الضرورية للغاية حتى يتسنى لمن يقرأ أو يطلع على هذه القوائم أن يفهم ويستوعب ما جاء بهذه القوائم على نحو صحيح ، لهذا يعتبر الإفصاح عن السياسات المحاسبية متمماً للقوائم المالية وضرورياً فى كافة الأحوال ، وجدير بالذكر أن الإفصاح عن المعالجات المحاسبية غير السليمة لا يعتبر بمثابة تصحيح لها ، وإذا حدث تغيير فى أى من السياسات المحاسبية المتبعة وكان لهذا التغيير "تأثير مادى ملموس" بصورة فعلية أو حتى محتملة مستقبلاً فإنه يتعين الإفصاح عن ذلك ، وكذلك الأمر إذا تمت معالجة بعض البنود بطريقة غير عادية فى القوائم والتقارير المالية التى تصدرها المنشأة.

إن الالتجاء إلى سياسات محاسبية مختلفة لمن الأمور التى تؤدى إلى صعوبة فهم وتفسير القوائم المالية ، ومن أمثلة الموضوعات التى يمكن أن تتبع بشأنها سياسات محاسبية مختلفة توجب الإفصاح بوضوح عن طرق وإجراءات المعالجة التى تم اختيارها ؛ موضوع التقييم المحاسبى وموضوع إعداد القوائم المالية المدمجة ، وموضوع معالجة العقود طويلة الأجل ، وموضوع الاستثمارات فى شركات تابعة أو شقيقة ، وموضوع معالجة تكاليف البحوث والتطوير ، وموضوع الالتزامات العرضية ، وموضع أسس تحقق الإيراد . وهناك عموماً اختلافات جوهرية فى صور الإفصاح ودرجة وضوحه ومدى اكتماله ، وفى كافة الأحوال يستلزم الإفصاح أن تتضمن القوائم المالية أرقام المقارنة للفترة السابقة.

باختصار ... للإفصاح ارتباطه الوثيق بالقوائم والتقارير المالية التى تشتمل على الميزانية والحسابات الختامية وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها وأى قوائم وتقارير أخرى وما يرتبط بها من إيضاحات أو ما يلحق بها من بيانات تفسيرية تعتبر مكملة لها. ويجب أن يحسم المحاسب عدداً من قضايا الإفصاح ، منها تعيين العناصر التى تتضمنها القوائم المالية، وهل من الأجدى الميل نحو الإجمال أم التفصيل فى هذه العناصر ، وكذا قضايا التبويب لهذه العناصر ، وقضية تحديد الأهمية النسبية لبنود القوائم وأسس قياسها ، وكل ذلك مع ضمان استمرارية هذه الأسس والإفصاح عن أى تغيير فيها ومبررات ذلك ، مع التأكد من مطابقة أرقام القوائم المالية مع ما ورد منها فى تقارير إدارة الشركة . وفى النهاية يتعين تحديد ما هى الأرقام المالية التى يجب اعتبارها ضرورية من حيث الحاجة للإفصاح عنها.

٤/٢ . البيانات والمعلومات التى يجب الإفصاح عنها فى القوائم والتقارير المالية :

حتى تصبح القوائم والتقارير المالية واضحة دون لبس وميسورة الفهم والاستيعاب "للقارئ العادى" يجب أن يُفصح عن مجموعة من البيانات والمعلومات التى تمثل الحد الأدنى للإفصاح الواجب.

هذا ، ويمكن تصنيف أمور الإفصاح المرتبط بالقوائم المالية فى مجموعتين متميزتين ؛ المجموعة الأولى تشمل ما يمكن أن يطلق عليه الإفصاح عن الأمور العامة المرتبطة بالمنشأة أو الشركة المصدرة لقوائمها المالية ، أما المجموعة الثانية فهى ذات طابع محاسبى وترتبط بالبيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها فى الميزانية أو قائمة المركز المالى ، والبيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها فى قائمة الدخل وما يرفق بالقوائم المالية من إيضاحات مكملة.

تتضمن المجموعة الأولى الخاصة بالإفصاح العام عن المنشأة أو الشركة ضرورة أن توضح القوائم المالية اسم المنشأة وجنسيتها وطبيعة نشاطها وشكلها

القانونى ونوع العملة التى أعدت على أساسها القوائم المالية ، وكذلك الأمر بالنسبة للفترة التى تغطيها القوائم المالية وتاريخ المركز المالى وأرقام المقارنة الخاصة بالفترة المالية السابقة ، مع تبويب البنود التى تحتويها هذه القوائم على نحو واضح "للقارئ العادى" مع عدم إدماج البنود ذات المغزى أو الهامة فى بعضها البعض أو إجراء المقاصة فيما بينها . فى كلمات أخرى البنود ذات المغزى أو الهامة يجب الإفصاح عن كل منها على حدة.

يتطلب الإفصاح عن البيانات والمعلومات فى المركز المالى وقوائم الدخل أن يتم الإفصاح عن أية قيود على ممتلكات المنشأة أو الشركة من الأصول وكذلك الرهونات والضمانات المختلفة المقدمة من المنشأة أو الشركة مقابل الالتزامات التى رتبتها على نفسها ، وأى مقادير مالية ارتبطت بها المنشأة أو الشركة مقابل تكاليف استثمارية لفترات مستقبلية ، وكذلك أى التزامات عرضية أخرى وأى أصول عرضية أخرى مع بيان كل منها كلما أمكن ذلك.

هذا ، ويتطلب الإفصاح المرتبط بالمركز المالى أن يتم الإفصاح عن البنود التالية كلٍ على حدة بالنسبة لما يلى(١) :

(أ) الإفصاح عن حقوق الملكية بما فى ذلك رأس المال المملوك ، وبالنسبة لشركات الأموال رأسمال الأسهم المرخص بها والمصدرة والمدفوعة وغير المدفوعة والقيمة الاسمية للسهم وتوزيعات الأرباح المستحقة لحملة الأسهم الممتازة ، والحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بتوزيعات الأرباح على حملة الأسهم خاصة فى أحوال قرارات رد أو تخفيض رأس المال . باختصار يجب أن توضح حقوق الملكية فى شركات الأموال حركة رأس مال الأسهم خلال الفترة المالية والاحتياطيات العامة والأرباح

(١) لمزيد من الإيضاحات يمكن الرجوع إلى المعيار رقم (٥) من معايير المحاسبة الدولية وكذلك المعيار رقم (٧) من المعايير المحاسبية الصادرة عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين.

المحتجزة وفوائض إعادة التقييم وغيرها مما يعتبر فى حكم بنود حقوق الملكية.

(ب) الإفصاح عن الالتزامات طويلة الأجل ، وهو يتضمن الإفصاح عن القروض المضمونة أو غير المضمونة برهون طالما كانت آجال سداد هذه القروض تتعدى السنة الواحدة ، وسواء كانت هذه القروض بين المنشأة أو الشركة والغير أو كانت فيما بين المنشأة أو الشركة من ناحية والشركة الأم أو الشركات التابعة أو الشركات الشقيقة من ناحية أخرى، وكل ذلك مع الإفصاح عن معدلات فوائد هذه القروض والشروط الأساسية لسدادها أو التصرف فيها وعلاوة وخصم الإصدار المتبقى أو تحت التسوية فى تاريخ المركز المالى. هذا مع ملاحظة أن الالتزامات طويلة الأجل تشتمل بخلاف القروض على أى بنود أخرى تمثل التزامات طويلة الأجل وكل ذلك بعد استبعاد الأجزاء أو الأقساط التى تستحق السداد خلال سنة واحدة.

(جـ) الإفصاح عن الالتزامات قصيرة الأجل أو الخصوم المتداولة؛ وهو يتطلب الإفصاح عن القروض المصرفية والتسهيلات البنكية قصيرة الأجل والأجزاء أو الأقساط التى تستحق السداد خلال سنة واحدة من الالتزامات طويلة الأجل ، و"الدائنون" وأوراق الدفع قصيرة الأجل ، ودائنو توزيعات الأرباح والحسابات الدائنة للمديرين وأعضاء مجلس الإدارة فى شركات الأموال وأى مستحقات أخرى للغير أو للشركة أو الشركات التابعة أو الشقيقة.

(د) الإفصاح عن المخصصات والالتزامات الأخرى وذلك طالما كان لكل بند منها أهمية نسبية خاصة مثل الضرائب المستحقة ومخصصات المعاشات والمصروفات المستحقة وغيرها.

(هـ) الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل حيث يجب الإفصاح عن كل بند على حدة وذلك بالنسبة للأراضى ، والمبانى ، والآلات والمعدات ، والأصول الثابتة الأخرى مبوبة تبويباً ملائماً ، ومجمعات إهلاكات الأصول الثابتة القابلة لإهلاك مع توضيح الأساس المتبع للإهلاك وفترة الإهلاك، كما يجب أن يفصح عن الاستثمارات طويلة الأجل فى الشركات التابعة والشقيقة وأى استثمارات أخرى فى أوراق مالية طويلة الأجل مع بيان القيم السوقية لها إذا اختلفت عن القيمة التى ظهرت بها هذه الإستثمارات فى المركز المالى ، كما يجب أيضاً الإفصاح عن الحقوق المالية طويلة الأجل للمنشأة أو الشركة سواء كانت مؤيدة بأوراق قبض طويلة الأجل أو غير مؤيدة بها ، ويجب أيضاً أن يفصح عن شهرة المحل وبراءات الاختراع والأسماء والعلامات التجارية وتكاليف (مصاريف) التأسيس وتكاليف (مصاريف) إعادة التنظيم ، وأى تكاليف (مصاريف) أخرى مؤجلة ومرحلة لسنوات قادمة.

(و) الإفصاح عن الأصول المتداولة بما فى ذلك النقدية بالخزينة والحسابات الجارية بالبنوك وأى قيود على النقدية ، والأوراق المالية القابلة للتداول مع بيان قيمتها السوقية إذا اختلفت عن القيمة التى ظهرت بها فى المركز المالى ، وحسابات العملاء المدينين وأوراق القبض قصيرة الأجل ، والحسابات المدينة للمديرين وأعضاء مجالس الإدارات فى شركات الأموال والحسابات المدينة فيما بين الشركة الأم والشركات التابعة والشقيقة ، وأى حسابات مدينة أخرى والمصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة ، كما يجب أن يظهر المخزون أو بضاعة آخر المدة فى بند منفصل فى المركز المالى ضمن مجموعة الأصول المتداولة.

بالنسبة للإفصاح المرتبط بقائمة الدخل يتطلب الأمر أن تفصح قوائم الدخل عن إيرادات المبيعات وإيرادات التشغيل العادى أو الأنشطة الأخرى العادية ،

والإيرادات أو المكاسب غير العادية والفوائد المكتسبة وإيرادات أو دخول الاستثمارات ونتائج المعاملات ذات الأهمية فيما بين الشركة الأم والشركة التابعة وإهلاك الفترة ، والفوائد التى تتحملها المنشأة أو الشركة ، والأعباء غير العادية، إلى غير ذلك من بنود التكاليف والمصروفات الجارية مبوبة تبويباً ملائماً ، هذا بالإضافة إلى إظهار رقم صافى الربح أو صافى الدخل على نحو واضح[(١)] .

جدير بالإشارة أن للإفصاح المحاسبى المرتبط بقوائم الدخل والمراكز المالية حده الأدنى الذى يجب على المحاسب الالتزام به ، وقد يختلف هذا الحد الأدنى فيما بين الدول وبعضها وفقاً للمعايير المحاسبية التى تتبناها كل دولة والقوانين الملزمة لكل دولة ، وللمحاسب أن يفصح عن بيانات ومعلومات تزيد عن هذا الحد الأدنى كلما تطلب الأمر ذلك بالاتفاق مع الإدارة المعنية المسئولة عن إصدار القوائم المالية، ولا شك أن للمحاسب وللإدارة حرية الاختيار فى تحديد قدر الإفصاح الزائد عن الحد الأدنى الملزم عرفاً أو قانوناً، كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن ما ورد هنا بشأن البنود والحسابات التى يجب أن يفصح عنها فى القوائم المالية لا يعنى تبويب هذه الحسابات على نحو معين فى القوائم المالية ، ذلك لأن أمور عرض وتبويب الحسابات فى القوائم المالية أمر قد تحكمه قوانين أو لوائح تنفيذية (نماذج ملزمة) أو معايير لاقت قبولاً عاماً وأصبحت ملزمة.

فى ختام هذه الوحدة الدراسية يبدو من المناسب فى رأى المؤلف أن يشير إلى أن قضية "الإفصاح" قد تركز الاهتمام بها منذ مطلع الستينيات[(٢)] ، وأصبحت الآن من الموضوعات التى يمكن أن يطلق عليها تعبير "تقليدية" فى معظم المؤلفات التدريسية فى المدرسة الغربية حكمها فى ذلك حكم موضوع "معايير المحاسبة" بصفة عامة.

---

(١) المرجع السابق .

(٢) يمكن الرجوع فى هذا الشأن إلى :

- Birnberg, J.G. and N.Dopuch, A Conceptual Approach to the Framework for Disclosure, Journal of Accountancy, Vol.CXV, Feb. 1963, pp. 56-63.

٥/ ٢, خلاصة الوحدة الدراسية الثانية

* هناك حاجة إلى معايير محاسبية تحكم المعالجات المحاسبية وتحسم مشاكل القياس والإفصاح المحاسبى.

* تضبط المعايير المحاسبية القوائم المالية ، والمقصود بضبط القوائم المالية هو التوصل إلى قوائم مالية دقيقة وسليمة وعادلة وملائمة فى نفس الوقت.

* هناك ثلاثة إعتبارات أساسية يجب أن تحكم المحاسب وإدارة المنشأة فى العمل بمقتضى السياسات المحاسبية: الاعتبار الأول: "الحيطة والحذر" والاعتبار الثانى: "الجوهر أكثر أهمية من الشكل"، والاعتبار الثالث: "الأهمية النسبية".

* يمكن تصنيف المعايير المحاسبية فى مجموعتين من المعايير ؛ المجموعة الأولى ذات ارتباط مباشر بعمليات استخلاص أرقام دخل سليمة ودقيقة وعادلة. أما المجموعة الثانية فترتبط بشكل مباشر بالمركز المالى والمكونات والبنود التى يجب أن يفصح عنها فى قوائم المراكز المالية.

* القوائم المالية التى تعد دون اعتبار لضرورة تطبيق المعايير المحاسبية هى قوائم معيبة ومنتقدة ولا تصلح للتفسير والتحليل.

* الإفصاح المحاسبى يستند بصورة أو بأخرى إلى مخرجات نظم المحاسبة والتدقيق أو المراجعة ، بينما يستند الافصاح العام إلى هذه النظم وغيرها من نظم التقارير الإدارية فى منشآت الأعمال.

* يوجه الإفصاح المحاسبى إلى "القارئ العادى" الذى يتصف بالرغبة فى القراءة والاطلاع الواعى للقوائم والتقارير المالية بالإضافة إلى كونه على درجة ما من الإلمام بالأمور المالية.

* للإفصاح عن البيانات والمعلومات فى القوائم والتقارير المالية حده الأدنى العرفى أو الملزم ، وتعتبر القوائم والتقارير المالية معيبة ومنتقدة إذا لم تتضمن هذا الحد الأدنى للإفصاح.

* تشير معايير الإفصاح عن السياسة المحاسبية إلى فروض محاسبية لا يحتاج الأمر إلى النص عليها فى القوائم المالية بحكم أنها افتراضات أساسية مثل "الاستمرارية" و "الثبات" و"أساس الاستحقاق".

* يمكن تصنيف الإفصاح المرتبط بالقوائم المالية فى مجموعتين : الأولى إفصاح عن أمور عامة مرتبطة بالمنشأة أو الشركة المصدرة للقوائم المالية، والثانية ترتبط بالبيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها فى القوائم المالية وما يرفق بها من إيضاحات مكملة.

٢/٦ . أسئلة على الوحدة الدراسية الثانية

(١) أكمل كل عبارة من العبارات الآتية فى حدود لا تتجاوز خمسة أسطر لكل عبارة :

(١) يجب أن تخضع كافة القوائم المالية ذات الطابع المحاسبى إلى...........

(٢) هناك حاجة للمعايير المحاسبية حتى يمكن ....

(٣) السياسة المحاسبية التى يمكن اتباعها حيال موضوع معين قد ....

(٤) هناك ثلاثة اعتبارات أساسية يجب أن تحكم المحاسب وإدارة المنشأة فى اختيار السياسة المحاسبية وهذه الاعتبارات هى ....

(٥) يمكن تصنيف المعايير المحاسبية فى مجموعتين من المعايير هما ......

(٦) القوائم المالية التى تعد دون تطبيق المعايير المحاسبية عليها تعتبر ....

(٢) ناقش باختصار كل عبارة من العبارات التالية فى حدود لا تتجاوز عشرة أسطر :

أ- "يرتبط الإفصاح بكل ما له مغزى أو أهمية أكبر من غيره ، وما لا يفصح عنه قد يفترض بداءة أنه لا يحتل أهمية نسبية توجب الإفصاح عنه ويعد بالتالى غير ذى صلة وثيقة بما يبحث عنه - عادة - مستخدمو القوائم المالية».

ب- "نظراً لاشتمال السياسة المحاسبية على الاختيار بين عديد من الأسس والإجراءات أو المعالجات المحاسبية تركت معظم معايير الإفصاح عن السياسة المحاسبية للإدارة اختيار أكثر السياسات

المحاسبية ملاءمة لظروف المنشأة أو الشركة شريطة مراعاة اعتبارات جوهرية أساسية".

جـ- "يتضمن الحد الأدنى من الإفصاح ضرورة الإفصاح عن بيانات ومعلومات ذات مغزى بالارتباط مع كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالى ، ولا شك أن للمحاسب بالإشتراك مع الإدارة حرية اختيار حد الإفصاح الزائد عن الحد الأدنى له".

(٣) فى جدول لإجابتك ، ضع فى الخانة الأولى علامة (√) إذا كانت العبارة صحيحة وعلامة (x) إذا كان أى جزء فى العبارة غير صحيح ، وعلل إجابتك فى كل الأحوال فى حدود لا تتجاوز عشرة أسطر لكل عبارة على حدة:

١- تنتقد القوائم المالية المنشورة وتعتبر غير مستكملة محاسبياً إذا لم تتوافر فيها شروط الإفصاح الكافى.

٢- لا تعتبر القوائم المالية محل انتقاد سالب إذا لم تتوافر فيها المعايير المحاسبية التى لاقت قبولاً عاماً.

٣- يوجه الإفصاح المحاسبى إلى طائفة من العامة التى تجهل تماماً المحاسبة ومصطلحات وإجراءات مزاولة الأعمال.

٤- إذا كانت التحليلات المالية تستند - بصورة أو بأخرى - على القوائم المالية المحاسبية ، فإنه يجب أن تخضع كافة القوائم المالية ذات الطابع المحاسبى إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملاءمة ما تحتويه من أرقام وبيانات مالية.

٥- إن الإفصاح عن البيانات والمعلومات التى يجب أن تحتل أهمية نسبية واضحة فى القوائم والتقارير المالية لمن الأهمية بمكان قبل تفسير وتحليل ونقد القوائم المالية.

٦- هناك حاجة إلى معايير محاسبية تحكم المعالجات المحاسبية وتحسم مشاكل القياس والإفصاح المحاسبى.

٧- يوجه الإفصاح المحاسبى إلى طائفة "الخبراء المحاسبين المتمرسين" الذين على دراية تامة بالمفاهيم المحاسبية والأمور المالية.

٨- هناك اعتبارات أساسية تحكم المحاسب وإدارة المنشأة فى اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد القوائم المالية والتقارير المحاسبية.

٩- يجب أن يتم الإفصاح عن أية قيود على أصول شركة المساهمة بالإضافة إلى بيانات ومعلومات أخرى تمثل الحد الأدنى للإفصاح الواجب.

١٠- لا تثار عادة قضية الإفصاح فى القوائم المالية إذا كان الغرض من إعدادها استخدامها بمعرفة الإدارة الداخلية للمنشأة لتقييم أداء قطاعات العمل بالمنشأة.

٣ .الوحدة الدراسية الثالثة
المحاسبة عن التدفقات النقدية

أهداف الوحدة:

تستخدم مفاهيم التدفقات بمعانٍ مختلفة وفى فروع متنوعة من فروع المعارف الاجتماعية فى المحاسبات بأنواعها المختلفة والإدارة وغيرها ، ولما كان تحليل ونقد القوائم المالية يتطلب التفهم الدقيق لمعنى التدفقات النقدية وانعكاسات هذه التدفقات النقدية على القوائم المالية، فإن هذه الوحدة الدراسية تهدف إلى تقديم الدارس لموضوع التدفقات النقدية وكيفية المحاسبة عنها كمدخل من المداخل الرئيسة لتحليل ونقد القوائم المالية، وبناء عليه من المستهدف أن يصبح الدارس– بعد استيعابه لهذه الوحدة– متمكناً من أن:

١ – يتعرف الزوايا المختلفة لتناول التدفقات النقدية فى أطر معرفية متنوعة.

٢ – يحدد أسس التسجيل المحاسبى اللازمة لاستخراج نتائج الأعمال وتصوير المراكز المالية.

٣ – يدرك المقصود بكل من حسابات النقدية الفعلية، وموازنة النقدية.

٤ – يدرك المقصود بالتدفقات النقدية فى المشروعات الاستثمارية.

٥ – يدرك المقصود بالتدفقات النقدية لأغراض تحليل القوائم المالية المحاسبية.

٦ – يجيب عن الأسئلة الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة:

٣/١ . تمهيد عام لمفاهيم التدفقات النقدية .

٣/٢ . الأساس النقدى المحاسبى .

٣/٣ . حسابات النقدية الفعلية .

٣/٤ . موازنة النقدية .

٣/٥ . التدفقات النقدية فى مجال دراسة المشروعات الاستثمارية .

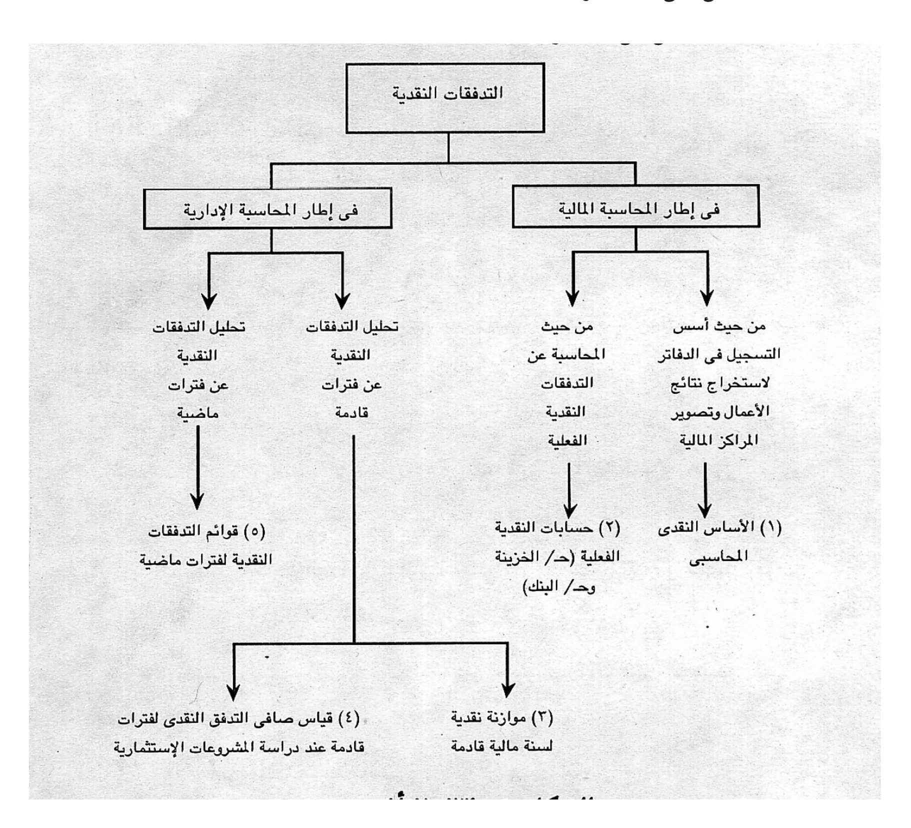
٣/٦ . قوائم التدفقات النقدية لأغراض تحليل القوائم المالية المحاسبية .

٣ .الوحدة الدراسية الثالثة

المحاسبة عن التدفقات النقدية

١/٣ . تمهيد عام لمفاهيم التدفقات النقدية :

يمكن تناول مفاهيم التدفقات النقدية من زوايا عديدة، ويوضح الشكل رقم (٣/١/أ) بعض من هذه الزوايا .



الشكل رقم (٣/١/أ)

فى كلمات أخرى ، للتدفقات النقدية Cash Flows معان عديدة فى المحاسبة المالية من جهة والمحاسبة الإدارية من جهة أخرى .

فى إطار المحاسبة المالية يمكن تناول التدفقات النقدية من زاويتين :

الزاوية الأولى : من حيث أسس التسجيل فى الدفاتر المحاسبية بغرض استخراج نتائج الأعمال وتصوير المراكز المالية وهنا نقابل "الأساس النقدى" للتسجيل المحاسبى .

الزاوية الثانية : من حيث المحاسبة عن التدفقات النقدية الفعلية وهنا نقابل "حسابات النقدية الفعلية" أى حـ/ الخزينة أو الصندوق وحساب جارى البنك فى دفتر الأستاذ .

أما فى إطار المحاسبة الإدارية - وهى فرع من فروع المحاسبة العامة يهتم أساساً بخدمة الإدارة الداخلية فى منشآت الأعمال - فإنه يمكن تناول التدفقات النقدية بالتحليل من زاويتين :

الزاوية الأولى : تحليل التدفقات النقدية عن فترات قادمة وهنا نقابل "موازنة النقدية عن سنة قادمة" ونقابل أيضاً "قياس صافى التدفق النقدى" لفترات قادمة عند دراسة المشروعات الاستثمارية .

الزاوية الثانية : تحليل التدفقات النقدية عن فترات ماضية وهنا نقابل "قوائم التدفقات النقدية" لفترات ماضية .

هذا وتتناول البنود التالية فى هذه الوحدة شرح المفاهيم السابقة بشكل مختصر .

٢/٣ . الأساس النقدى المحاسبى :

تكاد تنحصر أسس التسجيل المحاسبى بغرض استخراج نتائج الأعمال وتصوير المراكز المالية فى ثلاث أسس أساسية هى :

أولاً : أساس الاستحقاق .

ثانياً : الأساس النقدى .

ثالثاً : خليط من أساس الاستحقاق والأساس النقدى .

أساس الاستحقاق: هو الأساس التقليدى للتسجيل فى الدفاتر والسجلات المحاسبية بغرض استخراج نتائج الأعمال وتصوير المراكز المالية خاصة فى منشآت الأعمال الهادفة للربح ، خاصة إذا ما اتخذت هذه المنشآت شكلا من أشكال شركات الأموال ، ومن المعروف – كما سبق الإشارة إليه – أن أساس الاستحقاق يعنى استقلالية سنوات المحاسبة حيث تحمل كل سنة بما يخصها من تكاليف ومصاريف وخسائر وأعباء بغض النظر عن المبلغ المدفوع منها فى ذات سنة المحاسبة ، بينما تستفيد كل سنة من سنوات المحاسبة بما يخصها من إيرادات ومكاسب وأرباح بغض النظر عن المبلغ المحصل منها فى ذات سنة المحاسبة . أما **الأساس النقدى** المحاسبى فإنه يستلزم أن يسجل فقط فى الدفاتر والسجلات المحاسبية كافة المتحصلات والمقبوضات النقدية والمدفوعات والتسديدات النقدية والتى تحدث فى كل سنة مالية بغض النظر عما إذا كانت هذه الأحداث المالية تخص سنة المحاسبة أو تخص سنوات تالية أو كانت تخص سنوات سابقة . وفى بعض المنشآت – خاصة منشآت المهن الحرة – **قد يتم الأخذ بخليط من أساس الاستحقاق والأساس النقدى** ، حيث يطبق أساس الاستحقاق على التكاليف والمصروفات والخسائر والأعباء بينما يطبق الأساس النقدى على الإيرادات

والمكاسب والأرباح .

هذا ، وغالباً ما تقابلنا مصطلحات محاسبية تحمل كلها فى طياتها صراحة كلمة أو تعبير "نقدى" أو "نقدية" ، لذا فإنه عند تناول هذه المصطلحات أو الإشارة إليها من قريب أو بعيد يجب الوقوف على معنى المصطلح أو الكلمة ، وهذا هو الذى استدعى تناول معنى "الأساس النقدى" فى هذا المجال - وهو أساس محاسبى يعنى بالدرجة الأولى توجيه التسجيل فى الدفاتر والسجلات المحاسبية بحيث يتم تسجيل حركة النقدية فقط من متحصلات ومقبوضات ومدفوعات وتسديدات نقدية .

٣/٣ . حسابات النقدية الفعلية :

هى حسابات يحتويها دفتر الأستاذ العام وقد يخصص لها دفتر أستاذ مساعد، وهى فى المقام الأول حـ/ الخزينة أو الصندوق وحـ/جارى البنك ، ومن المعروف أن ما يسجل فى حسابات النقدية بدفاتر الأستاذ هو حركة النقدية الفعلية من متحصلات ومقبوضات ومدفوعات وتسديدات بأوراق نقدية (أو بنكنوت) وبشيكات ، وأن الهدف التقليدى من حسابات النقدية الفعلية هو الحفاظ على حقوق وموجودات المنشأة من أموال نقدية ومعرفة حركة النقدية الفعلية وأرصدتها على فترات دورية بغرض إحكام الرقابة على النقدية وتحركها من وإلى المنشأة .

٤/٣ . موازنة النقدية :

هى موازنة تخطيطية للنقدية لفترة تالية ، فى كلمات أخرى: موازنة النقدية هى نتاج التنبؤ بحركة النقدية من متحصلات ومقبوضات ومدفوعات وتسديدات بأوراق نقدية وبشيكات عن فترة مستقبلة ، وهى فترة تمثل عادة سنة مالية قادمة . ويمكن القول بأن موازنة النقدية هى إحدى الموازنات التخطيطية الهامة التى تضمها الموازنة التخطيطية الشاملة للمنشأة ، وهى توضح حركة التدفقات النقدية المتوقعة أو المنتظرة لفترة مالية قادمة ، ومن الواضح أن تخطيط حركة النقدية

لفترة تالية ليمكن إدارة المنشأة من التدبير المالى لتلافى عجز النقدية المتوقع تواجده مستقبلاً وكذا استثمار وتشغيل أى فائض نقدى منتظر ظهوره مستقبلاً .

هذا ، وتعد موازنة النقدية من أدوات التخطيط التى توليها الدراسات الإدارية والمحاسبية - خاصة فرع المحاسبة الإدارية - اهتماماً خاصاً لما لها من بعد تخطيطى واضح أثره على تجنيب منشآت الأعمال الدخول فى مسارات وأنفاق التعثر المالى ومن ثم تجنب العسر المالى الذى قد ينجم عن فترات الكساد والركود أو قد ينجم عن ضعف كفاءة الإدارة فى تخطيط حركة النقدية لفترات التشغيل والاستثمار المستقبلة .

٥/٣ . التدفقات النقدية فى مجال دراسة المشروعات الاستثمارية:

يقصد بالمشروعات الاستثمارية مشروعات التوسع الاستثمارى مستقبلاً فى منشآت قائمة أو مشروعات جديدة أو عمليات احلال وتجديد للأصول الرأسمالية لمنشآت قائمة وما شابه ذلك من عمليات استثمار تمتد آثارها للمستقبل لفترة تطول عن السنة المالية الواحدة . هذا ، ولدراسة جدوى مشروعات الاستثمار بأنواعها المختلفة يتطلب الأمر دراسة زوايا المشروع من النواحى القانونية والتسويقية والفنية أو الهندسية والمالية أو الاقتصادية ، كما يتطلب الأمر أيضاً تقدير تيار التدفقات النقدية المستقبلة من تدفقات نقدية داخلة وأخرى خارجة وحساب صافى التدفق النقدى كفرق بينهما ، وما صافى التدفق النقدى هنا إلا وسيلة من وسائل عرض البيانات المالية لمشروعات الاستثمار تمهيداً لتطبيق طريقة تقييم ما أو أكثر من طرق تقييم المشروعات والوصول إلى أفضل قرار استثمارى.

هذا ، ولا يجب أن يفهم من مصطلح **صافى التدفق النقدى فى مجال دراسة جدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية** أنه مجرد الفرق بين التدفق النقدى الداخل

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : :

- عوض الله ، عبد المنعم : مقدمة فى دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ودار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ - ٢٠٠٠ .

بمعناه المحاسبى من جهة والتدفق النقدى الخارج بمعناه المحاسبى من جهة أخرى ، وذلك لأن التدفقات النقدية فى مجال دراسة جدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية لا تعبر بالضرورة عن تدفقات نقدية بمعناها المحاسبى فهى لا تمثل دخول وخروج نقدية للصندوق والحساب الجارى بالبنك(١) ، ومن الواضح أن الاتفاق الرئيس بين "موازنة النقدية" من ناحية و"صافى التدفق النقدى فى مجال دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية" من ناحية أخرى هو أنهما معاً ينتميان للمستقبل ، الموازنة فى إطار المحاسبة الإدارية تعد عادة عن سنة مالية قادمة بينما يعد عادة صافى التدفق النقدى للمشروع الاستثمارى عن العمر الاقتصادى للمشروع وهو عمر يتعدى عادة السنة المالية الواحدة .

٦/٣ . قوائم التدفقات النقدية لأغراض تحليل القوائم المالية المحاسبية:

المقصود بالقوائم المحاسبية تلك القوائم التى تمثل المخرجات الرئيسة لأنظمة المحاسبة المعمول بها وهى تشمل – ضمن ما تشمل – قائمة الدخل وقائمة المركز المالى ، وطالما أن قائمة الدخل تعد عن فترة منتهية وقائمة المركز المالى تعد فى تاريخ معين سابق فإنه من الواضح أن الأرقام المالية التى تحتويها القوائم المالية المحاسبية الأساسية هى أرقام مالية فعلية تنتمى للماضى ، وحتى يمكن تحليل القوائم المالية المحاسبية الأساسية يتطلب الأمر الاستعانة بوسائل وأدوات تحليلية متنوعة ، ومن هذه الوسائل والأدوات الالتجاء إلى إعداد قوائم مالية إضافية ذات طابع محاسبى فى المقام الأول ، هذا وقد جرى العرف على تسمية هذه القوائم باسم "قوائم التدفقات النقدية" وهى قوائم تحتوى على أرقام مالية فعلية مسجلة لأنها تستند جميعها على قوائم مالية محاسبية أساسية تشتمل على أرقام مالية فعلية .

هذا ، ولا يجب أن يفهم من تعبير "التدفقات النقدية" الذى ورد مع مصطلح قوائم التدفقات المشار إليه سابقاً أن هذه القوائم تمثل فقط حركة النقدية الفعلية كما سبق تناولها فى البند المعنون "حسابات النقدية الفعلية" بل إن اصطلاح

التدفقات النقدية هنا أوسع وأشمل من مصطلح حركة النقدية الفعلية فى حسابات الصندوق والبنك ، وتوضح الوحدات الدراسية القادمة هذه القوائم بنوع من التفصيل تحت مسميات تتفق مع المصطلحات الشائعة الاستخدام فى المدرسة الغربية خاصة المدرسة الإنجليزية وذلك فى مجال المعارف المحاسبية والإدارية ، وهذه القوائم لا تخرج عن أربع قوائم هى :

(١) قائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

(٢) قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها .

(٣) قائمة حركة النقدية الفعلية .

(٤) قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى .

تأسيساً على ما سبق لا يجب أن يخلط الدارس بين الأساس النقدى وحسابات النقدية الفعلية وموازنة النقدية وقياس صافى التدفق النقدى فى مجال دراسة المشروعات الاستثمارية من جهة وقوائم التدفقات النقدية لتحليل نتائج ومراكز الفترات الماضية من جهة أخرى . ومن الواضح أن القوائم الأخيرة هى التى تعد ذات صلة مباشرة بهذا المقرر، أى **ذات صلة واضحة بمقرر تحليل ونقد القوائم المالية .**

٣/٧ .خلاصة الوحدة الدراسية الثالثة

* هناك تعدد وتنوع فى معانى ومفاهيم "التدفقات النقدية".
* "التدفقات النقدية" يمكن تناولها فى إطار المحاسبة المالية وفى إطار المحاسبة الإدارية.
* "التدفقات النقدية الفعلية" تشير عادة إما إلى الأساس النقدى فى المحاسبة أو إلى حسابات النقدية الفعلية أو إلى قوائم التدفقات النقدية التى تعد لتحليل نتائج أعمال ومراكز مالية عن فترات ماضية.
* "التدفقات النقدية غير الفعلية" تشير إلى المستقبل وتشير عادة إما إلى موازنة النقدية أو إلى قياس صافى التدفق النقدى فى مجال دراسة المشروعات الاستثمارية.
* يرتكز تحليل ونقد القوائم المالية على أداة هامة تتمثل فى إعداد قوائم التدفقات النقدية عن فترات ماضية.

٣/٨ . أسئلة على الوحدة الدراسية الثالثة

[أ] فيما يلى بعض العبارات التى قد ترد عند تناول مصطلح "التدفقات النقدية"، صمم للإجابة "جدول" تحوى خانته الأولى أرقام العبارات التالية بنفس الترتيب، وضع فى الخانة الثانية علامة (√) إذا كانت العبارة كلها صحيحة أو ضع علامة (X) إذا كانت كلها أو أى جزء منها غير صحيح ، وعلل فى الخانة الثالثة إجابتك فى كل الأحوال فى حدود لا تتجاوز خمسة أسطر :

(١) يتم – عادة – تناول مفاهيم التدفقات النقدية في إطار المحاسبة المالية فقط .

(٢) يتم تناول "التدفقات النقدية" فى إطار المحاسبة المالية من زاوية واحدة فقط .

(٣) يتطلب الأساس النقدى فى المحاسبة تحميل كل سنة بما يخصها من إيرادات وتكاليف ومصروفات ومكاسب وغيرها .

(٤) تتمثل أسس التسجيل المحاسبى لأغراض استخراج نتائج الأعمال وتصوير المراكز المالية فى أساسين فقط .

(٥) تتمثل حسابات النقدية فى دفتر الأستاذ العام فى حـ/ الصندوق فقط.

(٦) لا تختلف الموازنة التخطيطية للنقدية أو "موازنة النقدية" عن "حسابات النقدية" بدفتر الأستاذ إلا فيما يتعلق بمكونات كل منهما .

(٧) تعنى قياسات صافى التدفق النقدى فى مجال دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية بحساب حركة النقدية لدخول وخروج أوراق النقد والبنكنوت والشيكات وذلك عن فترات قادمة .

(٨) تستند التدفقات التى تعد لأغراض تحليل القوائم المالية المحاسبية على عمليات تنبؤ بحركة النقدية المستقبلة .

[ب] ما هو المقصود بمصطلح "التدفقات النقدية" ؟

[جـ] ما هى قوائم التدفقات النقدية التى ترتبط بتحليل ونقد القوائم المالية؟

٤ .الوحدة الدراسية الرابعة

إعداد الصورة المبسطة الأولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها

أهداف الوحدة:

القوائم المحاسبية التقليدية تشمل عادة قائمتى "الدخل" و "المركز المالى" ، إلا أنه قد أضيفت قائمة أخرى لهما أخذت مسميات عديدة منها: "قائمة تدفق الاعتمادات" و "قائمة التغيرات فى المركز المالى" وأخيراً "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها" ، ولقد شاع على المستوى العملى والأكاديمى استخدام الاسم الأخير لهذه القائمة الإضافية ، وهناك قوانين الآن فى بعض الدول تلزم الشركات بنشر قائمة مصادر الأموال واستخداماتها عند نشر قائمتى الدخل والمركز المالى ، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل أولاً على أهمية هذه القائمة وثانياً على أنها لم تعد من القوائم الإضافية بل تكاد تكون قائمة مالية محاسبية أساسية ، لذا تهدف هذه الوحدة الدراسية إلى بيان أهمية قائمة مصادر الأموال واستخداماتها مع توضيح كيفية استخدام هذه القائمة بمعرفة الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية عن منشأة الأعمال الهادفة للربح ، واستناداً على ذلك من المستهدف أن يصبح الدارس بعد استيعابه لهذه الوحدة الدراسية متمكناً من أن:

١ - يتعرف المتطلبات التمهيدية لإعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

٢ - يتفهم القواعد العامة لتصنيف تغيرات عناصر المراكز المالية .

٣ - يحدد خطوات إعداد الصورة المبسطة الأولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

٤ - يعد الصورة المبسطة الأولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

٥ - يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة:

٤/١ .التمهيد لإعداد الصورة المبسطة لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

٤/٢ . القواعد العامة لتصنيف تغيرات عناصر المراكز المالية .

٤/٣ . خطوات إعداد الصورة المبسطة الأولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

٤ . الوحدة الدراسية الرابعة
إعداد الصورة المبسطة الأولية
لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها

٤/١ . التمهيد لإعداد الصورة المبسطة لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

يمكن أن ينظر بصورة أولية إلى قائمة مصادر الأموال واستخداماتها باعتبارها قائمة تحصر وتصنف التغيرات فيما بين بنود مركزين ماليين متتاليين ، وإذا كان من المعروف أن المركز المالى (أو الميزانية) المعد فى ٩٠/١٢/٣١ هو المركز المالى (أو الميزانية) الذى يعبر عن بداية ١٩٩١/١/١ قد تأثر بأعمال أو معاملات أو عمليات أو أنشطة أو صفقات أو أحداث مالية فى عام ١٩٩١ فإنه إذا أعد المركز المالى فى ٩١/١٢/٣١ فإن فروق بنود أو عناصر المركز المالى كما تظهر فى ٩١/١٢/٣١ عما يقابلها من بنود أو عناصر سبق ظهورها فى ٣١/ ٩٠/١٢ أو ٩١/١/١ هى – الفروق – التى تمثل الأساس الأول لإعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

تتحدد إذن المتطلبات التمهيدية لإعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها فى :

أولاً : توافر ميزانيتين أو مركزين ماليين متتاليين .

ثانياً : أن كل ميزانية (أو مركز مالى) من هاتين الميزانيتين أو(المركزين الماليين) متوازنة (أو متوازن) ، أى أن مجموع جانب الأصول والأرصدة المدينة الأخرى فى الميزانية يتساوى مع مجموع حقوق الملكية والالتزامات (أو الخصوم) والأرصدة الدائنة الأخرى فى نفس الميزانية .

إذا فرض مثلاً أن مجموع الأصول والأرصدة المدينة الأخرى فى الميزانية المعدة

فى ١٩٩٠/١٢/٣١ لشركة "جميع الأعمال الرابحة" بلغ ٣٥٢ ألف جنيه وهو نفس المجموع الذى ظهر لمجموع حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى فى نفس التاريخ ، وإذا فرض أيضاً أن مجموع الأصول والأرصدة المدينة الأخرى يتساوى مع مجموع حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى وذلك بالميزانية المعدة لنفس الشركة فى العام التالى فى ٩١/١٢/٣١ وذلك عند رقم كلى ٤٠٠ ألف جنيه ، فإنه يمكن القول بأن مجموع الأصول والأرصدة المدينة الأخرى فى ٩١/١٢/٣١ قد زاد عن المجموع السابق المستخرج فى ٩٠/١٢/٣١ بمبلغ ٤٨ ألف جنيه ، ويلاحظ أن مجموع جانب حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى فى ٩١/١٢/٣١ زاد عن المجموع الظاهر لهذا الجانب فى ٩٠/١٢/٣١ بمبلغ ٤٨ ألف جنيه أيضاً ، وذلك كما يتضح من الشكل المبسط الموضح بالجدول رقم (٤/١/أ) .

الجدول رقم (٤/١/أ)

الميزانية فى ١٩٩١/١٢/٣١ و ١٩٩٠/١٢/٣١ (بالجنيه)

التغيرات + (-)	فى ٩١/١٢/٣١	فى ٩٠/١٢/٣١	الأصول والأرصدة المدينة الأخرى	التغيرات + (-)	فى ٩١/١٢/٣١	فى ٩٠/١٢/٣١	حقوق الملكية والإلتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى
			أصول ثابتة : .... أصول متداولة : .... أرصدة مدينة أخرى:				حقوق الملكية : .... الإلتزامات طويلة الأجل : .... الإلتزامات قصيرة الأجل .... أرصدة دائنة أخرى : ....
٤٨٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٣٥٢٠٠٠	المجموع	٤٨٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٣٥٢٠٠٠	المجموع

يلاحظ أن زيادة الأصول والأرصدة المدينة الأخرى فى ٩١/١٢/٣١ عن ٩٠/١٢/٣١ تعنى - ضمن ما تعنى - حيازة أو شراء أو تكوين أصول إضافية عما كان موجوداً فى ٩٠/١٢/٣١ . وهذا معناه استخدام شركة "جميع الأعمال الرابحة" لأموالها فى حيازة أو شراء أو تكوين هذه الأصول الإضافية . فى كلمات أخرى زيادة الأصول فى نهاية العام عن بداية نفس العام تمثل استخداما للأموال . كما يلاحظ أيضاً أن زيادة حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى بمبلغ ٤٨ ألف جنيه فى نهاية عام ١٩٩١ عن بدايته تعنى أن شركة "جميع الأعمال الرابحة" قد دبرت أموالاً من مصادر مختلفة بلغ مجموعها ٤٨ ألف جنيه وذلك لمواجهة احتياجات الشركة لهذه الأموال . فى كلمات أخرى زيادة حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى فى نهاية العام عن بداية نفس العام تمثل "مصادر للأموال" . كما يلاحظ أيضاً أن كافة مصادر الأموال التى أتيحت فى خلال عام ١٩٩١ قد استخدمت بالكامل فى نفس العام . فى كلمات أخرى تتساوى مصادر أموال عام ١٩٩١ مع استخدامات هذه الأموال خلال نفس العام . باختصار لا بد أن يتساوى مجموع مصادر الأموال مع مجموع استخدامات الأموال فى كل عام على حدة ، وهذا التساوى مرجعه بالضرورة هو توازن كل ميزانية من الميزانيتين المتتاليتين محل التحليل بغرض إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، ويعرض الجدول رقم (٤/١/ب) صورة مبسطة للغاية - وكلية دون أى تفاصيل - لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩١ .

الجدول رقم (٤/١/ب)

قائمة مصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩١ (بالجنيه)

البيان	المبلغ
مصادر الأموال :	
ـــــــــ	
ـــــــــ	
ـــــــــ	
مجموع مصادر الأموال	٤٨٠٠٠
استخدامات الأموال :	
ـــــــــ	
ـــــــــ	
ـــــــــ	
مجموع استخدامات الأموال	٤٨٠٠٠

وإذا فرض أن مجموع الميزانية فى كل جانب من جانبيها فى ٩٢/١٢/٣١ قد بلغ ٣٨٠ ألف جنيه فإنه يمكن بالنظر إلى الجدول رقم (٤/١/جـ) استنتاج انخفاض الأصول والأرصدة المدينة الأخرى فى ٩٢/١٢/٣١ بمبلغ ٢٠ ألف جنيه عن مجموع الأصول والأرصدة المدينة الأخرى التى كانت ظاهرة فى ٩١/١٢/٣١، كما أن هناك أيضاً انخفاضًا مماثلاً بمبلغ ٢٠ ألف جنيه فى مجموع حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى فى ٩٢/١٢/٣١ عن مجموع حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى فى ١٩٩١/١٢/٣١ .

الجدول رقم (٤/١/جـ)

الميزانية فى ١٩٩٢/١٢/٣١ و ١٩٩١/١٢/٣١ (بالجنيه)

التغيرات + (-)	فى ٩٢/١٢/٣١	فى ٩١/١٢/٣١	الأصول والأرصدة المدينة الأخرى	التغيرات + (-)	فى ٩٢/١٢/٣١	فى ٩١/١٢/٣١	حقوق الملكية والإلتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى
			أصول ثابتة :				حقوق الملكية :
			....				....
			....				....
			أصول متداولة :				الإلتزامات طويلة الأجل :
			....				....
			....				....
			أرصدة مدينة أخرى:				الإلتزامات قصيرة الأجل
			....				....
			....				....
							أرصدة دائنة أخرى :
							....
(٢٠٠٠٠)	٣٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	المجموع	(٢٠٠٠٠)	٣٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	المجموع

هـذا ، ويلاحـظ أن انخفـاض الأصـول والأرصـدة المـدينـة الأخـرى فـى ٩٢/١٢/٣١ عن ٩١/١٢/٣١ تعنى - ضمن ما تعنى - التصرف فى أصول (أو أرصدة مدينة أخرى) بالبيع أو بصورة أخرى من صور التصرف مما نجم عنه انخفاض الأصول بمبلغ ٢٠ ألف جنيه فى عام ١٩٩٢ ، وهذا التصرف فى الأصول قد نجم عنه إتاحة أموال للمنشأة نتيجة لهذا التصرف (بالبيع مثلاً) . فى كلمات أخرى، إنخفاض الأصول يتيح مصدراً من مصادر الأموال . ويلاحظ أيضاً أن إنخفاض حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى فى ٩٢/١٢/٣١ عن ٩١/١٢/٣١ يعنى - ضمن ما يعنى - سداد الشركة لبعض الالتزامات أو تخفيضها لحقوق الملكية أو تخفيضها لأرصدة دائنة أخرى - الأمر الذى يعنى سداد التزام أو التزامات ما على المنشأة ، وتسوية وسداد الالتزامات يمثل عموماً استخداماً لأموال الشركة - الأمر الذى يعنى أن انخفاض حقوق الملكية

والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى يمثل "استخداماً للأموال" .

٢/٤ . القواعد العامة لتصنيف تغيرات عناصر المراكز المالية :

تأسيساً على ما سبق يمكن ملاحظة القواعد العامة التالية لتصنيف تغيرات عناصر المراكز المالية:

القاعدة العامة الأولى : زيادة الأصول والأرصدة المدينة الأخرى بأنواعها المختلفة تمثل استخداماً للأموال .

القاعدة العامة الثانية : زيادة حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى بأنواعها المختلفة تمثل مصدراً للأموال .

القاعدة العامة الثالثة : نقص الأصول والأرصدة المدينة الأخرى بأنواعها المختلفة يمثل مصدراً للأموال .

القاعدة العامة الرابعة : نقص حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى بأنواعها المختلفة يمثل استخداماً للأموال .

وإذا كانت القواعد العامة الأربعة السابقة تصلح للتطبيق بالارتباط مع المجموع الكلى للأصول والأرصدة المدينة الأخرى بأنواعها المختلفة من ناحية وحقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى بأنواعها المختلفة من ناحية أخرى فإنه يمكن تعميم تطبيق هذه القواعد العامة الأربعة السابقة على كافة الحسابات ذات الأرصدة المدينة وكافة الحسابات ذات الأرصدة الدائنة والتى تظهر فى المركز المالى أو الميزانية .

إذا فرضنا - مثلاً - أن حساب الأراضى فى الميزانية فى ٩٠/١٢/٣١ كان رصيده ١٥ ألف جنيه بينما كان رصيد نفس الحساب فى ٩١/١٢/٣١ يبلغ ١٧ ألف جنيه فإن مقارنة الرصيدين لحساب الأراضى توضح أن هناك زيادة ٢٠٠٠ جنيه فى ٩١/١٢/٣١ عما كان عليه الحال فى ٩٠/١٢/٣١ ، مما يعنى أن

الشركة أو المنشأة قد اشترت أراضٍ جديدة فى عام ١٩٩١ بلغت تكلفتها الكلية ٢٠٠٠ جنيه، وهذا معناه استخدام لأموال قدرها ٢٠٠٠ جنيه لحيازة أو شراء هذه الأراضى ، أى أن زيادة الأراضى (أصل) تمثل استخداماً للأموال ، وزيادة أى أصل وأى حساب له رصيد مدين وظهر فى الميزانية تمثل استخداماً للأموال ، وما يسرى على حساب الأراضى فى هذا المثال يسرى على كافة الأصول وعلى كافة الحسابات الأخرى ذات الأرصدة المدينة والتى تظهر فى الميزانية .

إذا فرضنا أن حساب النقدية بالخزينة أو بالصندوق فى الميزانية فى ٣١/ ٩٠/١٢ كان رصيده ١٥ ألف جنيه بينما كان رصيد حساب النقدية بالصندوق فى ٩١/١٢/٣١ يبلغ ١٧ ألف جنيه فإن مقارنة رصيدى حساب النقدية بالصندوق تسفر عن زيادة ٢٠٠٠ جنيه فى ٩١/١٢/٣١ عما كان عليه الحال فى ٩٠/١٢/٣١ ، مما يعنى أن الشركة أو المنشأة وجهت إلى الصندوق ٢٠٠٠ جنيه ، أى أن الشركة أو المنشأة استخدمت أموالها فى شكل نقدى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه فى الصندوق ، وهذا التوجيه أو ذلك الاستخدام لا يعبر حقيقة عن استثمار لنقدية حيث إن بند النقدية ذاته لا يعد من قبيل الاستثمار ، فكأن هذه الـ ٢٠٠٠ جنيه تمثل استخداماً معطلاً للأموال ، فى كلمات أخرى **زيادة النقدية بالصندوق تمثل استخداماً للأموال على نحو معطل .**

من الواضح أن رصيد حساب الأراضى "مدين فى كافة الأحوال" ولا يمكن أن يأتى دائناً فى أية حالة عادية ، كما أن رصيد حساب النقدية فى الصندوق أو فى الخزينة مدين فى كافة الأحوال ولا يمكن أن يأتى دائناً فى أية حالة عادية ، وما يسرى على زيادة بند أو حساب الأراضى من أحكام يسرى بذات الأحكام على بند الصندوق أو حساب النقدية بالصندوق ، بمعنى أنه إذا كانت زيادة الأراضى تعنى استخداماً للأموال فزيادة النقدية بالصندوق تعنى أيضاً إستخداماً للأموال .

وإذا فرضنا أن حساب النقدية بالصندوق فى ٩٢/١٢/٣١ كان رصيده ١٦٠٠٠ جنيه بينما كان رصيده فى ٩١/١٢/٣١ يبلغ ١٧٠٠٠ جنيه فإن معنى

ذلك انخفاض رصيد النقدية فى ٩٢/١٢/٣١ عن ٩١/١٢/٣١ بمبلغ ألف جنيه، وهذا الانخفاض يعنى حصول المنشأة فى عام ١٩٩٢ على مبلغ ألف جنيه فى شكل نقدى من الصندوق أو الخزينة ، أى أن هذه الـ ١٠٠٠ جنيه تمثل فى هذه الحالة مصدراً للأموال منبعه النقدية بالصندوق ، وما يهمنا التركيز عليه هنا هو أن انخفاض النقدية بالصندوق يعتبر فى حد ذاته مصدراً للأموال . فى كلمات أخرى النقص فى بند النقدية بالخزينة (حساب ذو رصيد مدين) يعنى مصدراً للأموال حكمه فى ذلك حكم النقص فى حساب الأراضى (حساب ذو رصيد مدين) ، حيث إن النقص فى حساب الأراضى يعنى التخلص من بعض (أو كل) الأراضى بالبيع مثلاً للغير مما يعنى تدبير مصدراً للأموال ، أى أن الانخفاض فى بند الأراضى وأى حساب آخر له رصيد مدين بالميزانية يعتبر مصدراً للأموال .

باختصار . . . **نقص النقدية بالصندوق يعتبر مصدراً للأموال** ، لأن النقدية وعاء يحتوى على أموال ، وإذا أخذنا شيئاً من هذا الوعاء ، فإن ما أخذ يمثل مصدراً للأموال . أما الزيادة فى النقدية بالصندوق فإنها تمثل استخداماً للأموال لأننا نكون قد إستخدمنا أموالنا فى هذا الوعاء ولكن بدون عائد صريح فى نهاية سنة التحليل .

هذا ، وإذا تضمنت الميزانية فى ٩٠/١٢/٢١ مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه يمثل خسائر صافية لعام ١٩٩٠ ، بينما تضمنت الميزانية المعدة فى ٩١/١٢/٣١ خسائر صافية مرحلة بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه ، وقد اتضح أن صافى خسارة عام ١٩٩١ ثلاثة آلاف جنيه ، فإن ذلك يعنى زيادة الخسائر فى عام ١٩٩١ بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه عن الخسائر التى كانت ظاهرة فى ٩٠/١٢/٣١ ، ومن المعروف محاسبياً أن رصيد حساب الخسائر- بأنواعها المختلفة - يكون دائماً رصيداً مديناً، وتسرى عليه نفس الأحكام - من حيث تفسير التغيرات - التى تسرى على أى حساب له رصيد مدين وظهر فى الميزانية . أى أنه إذا كانت الزيادة فى بند الأراضى (حساب ذو رصيد مدين) من ١٥ ألف جنيه فى ٩٠/١٢/٣١ إلى

١٧ ألف جنيه فى ٩١/١٢/٣١ قد عبرت - أى الزيادة - عن "استخدام للأموال" فإن **زيادة الخسائر** (حساب ذو رصيد مدين) **تعبر أيضاً عن استخدامات للأموال** ، ومن الواضح أنه استخدام سيئ للأموال لأنه استخدام للأموال بخسارة .

وإذا فرضنا أن رصيد حساب الخسائر المرحلة فى الميزانية فى ٩٢/١٢/٣١ قد بلغ ١٢٠٠٠ جنيه بينما كان رصيد هذا الحساب فى ٩١/١٢/٣١ يبلغ ١٣٠٠٠ جنيه ، فإنه يمكن أن يفترض تحقيق ربح صافٍ فى عام ١٩٩٢ بمبلغ ألف جنيه نتج عنه تخفيض رصيد الخسائر المرحلة الظاهرة فى ٩١/١٢/٣١ بمبلغ ألف جنيه فأصبحت الخسائر المرحلة ١٢٠٠٠ جنيه فى ٩٢/١٢/٣١ ، أى أن سبب انخفاض الخسائر المرحلة فى هذه الحالة هو صافى الربح المحقق عن عام ١٩٩٢ ، وصافى الربح هذا هو المصدر الرئيس للأموال ، كما أن **انخفاض الخسائر** المرحلة فى السنة الأخيرة عن السنة السابقة لها **يعتبر عموماً مصدراً من مصادر الأموال** .

الانخفاض إذن فى أى حساب له رصيد مدين وظهر بالميزانية يمثل مصدراً من مصادر الأموال سواء كان هذا الحساب ذو الرصيد المدين يمثل "أراضى" أو "نقدية بالخزينة" أو "خسائر مرحلة" . ويمكن القول أيضاً :**إن الزيادة فى أى حساب له رصيد مدين وظهر بالميزانية تمثل استخداماً للأموال** سواء كان هذا الحساب ذو الرصيد المدين يمثل "أراضى" أو "نقدية بالخزينة" أو "خسائر مرحلة" .

إذا نظرنا إلى جانب حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى فى الميزانية فإنه يمكن القول بأن زيادة رأس المال المملوك - مثلاً - تعنى مصدراً للأموال ، كما أن زيادة القروض طويلة أو قصيرة الأجل تعنى أيضاً مصدراً للأموال، ومن الواضح أن رصيد حساب رأس المال المملوك وكذلك رصيد حساب أى قرض من القروض يعتبر دائناً فى كافة الأحوال العادية فى الميزانية - الأمر الذى يعنى أن **أى زيادة فى أى حساب له رصيد دائن وظهر فى الميزانية تمثل مصدراً للأموال** ، كما يمكن القول أيضاً :إن أى انخفاض فى القروض طويلة أو قصيرة الأجل يعنى استخداماً للأموال لسداد هذه القروض ، باختصار الزيادة

فـى الحسابـات ذات الأرصدة الدائـنة فى الميـزانية تمثل مـصدراً للأموال بيـنما **النقص فى الحسابات ذات الأرصدة الدائنة فى الميزانية يمثل استخداماً للأموال .**

٣/٤ . خطوات إعداد الصورة المبسطة الأولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها :

يمكن اتباع الخطوات التالية لإعداد الصورة المبسطة الأولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها :

الخطوة الأولى : التأكد من توافر ميزانيتين متتاليتين وكل ميزانية منهما متوازنة .

الخطوة الثانية : إعداد جدول ملخص للميزانيتين المتتاليتين معاً يحتوى فى كل جانب على خانة للتغيرات، مع وضع التغيرات التى تمثل نقصًا أو انخفاضًا بين قوسين أو مسبوقة بعلامة ناقص الحسابية.

الخطوة الثالثة : إعداد قائمة لمصادر الأموال واستخداماتها بحيث تبدأ القائمة بمصادر الأموال مشتملة على الزيادة فى كافة الحسابات ذات الأرصدة الدائنة فى الميزانية والنقص فى كافة الحسابات ذات الأرصدة المدينة فى الميزانية ، ثم استخراج مجموع مصادر الأموال، وبعد ذلك تحصر استخدامات الأموال مشتملة على الزيادة فى كافة الحسابات ذات الأرصدة المدينة فى الميزانية والنقص فى كافة الحسابات ذات الأرصدة الدائنة فى الميزانية ، ثم استخراج مجموع استخدامات الأموال والتأكد من أنه مساوٍ لمجموع مصادر الأموال ، ذلك لأن ما بنى على توازن لا بد أن يسفر عن توازن ، بمعنى أنه إذا كانت كل ميزانية من هاتين الميزانيتين المتتاليتين متوازنة فإن مجموع التغيرات بينهما لا بد أيضاً أن يكون متوازناً .

هذا مع ملاحظة أن إعداد الجدول الملخص للميزانيتين المتتاليتين المشار إليه فى الخطوة الثانية يعد لتسهيل إعداد الصورة المبسطة الأولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها – الأمر الذى يعنى إعادة تصنيف كافة الحسابات ذات الأرصدة المدينة فى جانب الأصول والأرصدة المدينة الأخرى بالميزانية وإعادة تصنيف كافة الحسابات ذات الأرصدة الدائنة فى جانب حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى بأنواعها المختلفة بالميزانية . على سبيل المثال إذا ظهرت مجمعات الإهلاك (حساب ذو رصيد دائن) فى الميزانية المنشورة مطروحة من الأصول الثابتة القابلة للإهلاك فى جانب الأصول بالميزانية فإنه عند إعداد الجدول الملخص للميزانيتين المتتاليتين المشار إليه سابقاً توجه مجمعات الإهلاك لجانب حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى ، وإذا ظهرت الخسائر المرحلة أو الخسارة الصافية للعام (حساب ذو رصيد مدين) مطروحة من حقوق الملكية فى جانب حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى بأنواعها المختلفة فى الميزانية فإنه عند إعداد الجدول الملخص المشار إليه سابقاً تصنف الخسائر المرحلة أو الخسارة الصافية للعام (حساب ذو رصيد مدين) ضمن جانب الأصول والأرصدة المدينة الأخرى بأنواعها المختلفة .

يوضح الجدول رقم (٤/٣/أ) الصورة المبسطة العامة لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها محتوية على القواعد العامة السابق تناولها لمعرفة مصادر الأموال واستخداماتها .

الجدول رقم (٣/٤/أ)

الصورة المبسطة الأولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩٢ مثلاً:

بيـان	المبلغ
مصادر الأموال :	
الزيادة في حقوق الملكية :	
- الزيادة فى رأس المال المملوك	×
-	×
الزيادة فى الإلتزامات طويلة الأجل :	
- الزيادة فى القرض الأول طويل الأجل	×
-	×
الزيادة فى الإلتزامات قصيرة الأجل :	
- الزيادة فى الدائنين التجاريين	×
-	×
الزيادة فى الأرصدة الدائنة الأخرى :	
- الزيادة فى الأجور والمرتبات المستحقة	×
-	×
النقص فى الأصول الثابتة :	
- النقص فى الأراضى	×
-	×
النقص فى الأصول المتداولة :	
- النقص فى المخزون أو بضاعة آخر المدة	×
-	×
النقص فى الأرصدة المدينة الأخرى :	
- النقص فى تأمينات عدادات المياه	×
-	×
مجموع مصادر الأموال	××

تابع الجدول رقم (٤/٣/أ)

بيـان	المبلغ
استخدامات الأموال :	
الزيادة في الأصول الثابتة :	
– الزيادة في وسائل النقل والانتقال	×
–	×
الزيادة في الأصول المتداولة :	
– الزيادة في العملاء المدينين وأوراق القبض	×
–	×
الزيادة في الأرصدة المدينة الأخرى :	
– الزيادة في إيراد الأوراق المالية المستحق	×
–	×
النقص في حقوق الملكية :	
النقص في الاحتياطيات العامة	×
–	×
النقص في الالتزامات طويلة الأجل :	
– النقص في القرض الثاني طويل الأجل	×
–	×
النقص في الالتزامات قصيرة الأجل :	
– النقص في البنوك سحب على المكشوف	×
–	×
النقص في الأرصدة الدائنة الأخرى :	
– النقص في مصروفات الإضاءة المستحقة	×
–	×
مجموع استخدامات الأموال	××

مثال : حالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" :

فيما يلى ميزانية شركة جميع الأعمال الرابحة فى ١٩٩١/١٢/٣١ (بالجنيه)

الجدول (٣/٤/ب)

٩١/١٢/٣١	بيان	٩٠/١٢/٣١	٩١/١٢/٣١	بيان	٩٠/١٢/٣١
	الأصول الثابتة :		٧٥ر٠٠٠	رأس المال المملوك	٦٨ر٠٠٠
١٠٢ر٠٠٠	الأصول الثابتة بالتكلفة	٩٤ر٠٠٠	٦٥ر٠٠٠	الإحتياطيات العامة	٤٠ر٠٠٠
٢٨ر٠٠٠	+ إضافات خلال الفترة	٨ر٠٠٠	١٤٠ر٠٠٠		١٠٨ر٠٠٠
١٣٠ر٠٠٠		١٠٢ر٠٠٠		التزامات طويلة الأجل :	
٣٠ر٠٠٠	- مجمعات الإهلاكات	٢٤ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	قرض ٨٪ (عقد فى ٩١/١/١)	—
١٠٠ر٠٠٠	الأصول الثابتة بعد الإهلاك	٧٨ر٠٠٠			
	الأصول المتداولة :			الإلتزامات المتداولة :	
١٦٨ر٠٠٠	مخزون نهاية المدة بالتكلفة	١٤٠ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠	بنك سحب على الكشوف	١٣٠ر٠٠٠
١٠٢ر٠٠٠	المدينون التجاريون	١٠٠ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠	الدائنون التجاريون	٦٠ر٠٠٠
—	أوراق مالية	١٠ر٠٠٠	٦٠ر٠٠٠	دائنو توزيعات الأرباح	٣٠ر٠٠٠
٣٧٠ر٠٠٠		٣٢٨ر٠٠٠	٣٧٠ر٠٠٠		٣٢٨ر٠٠٠

وإذا طلب إعداد صورة مبسطة أولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩١ ، فإنه للوفاء بهذا الطلب يمكن إعداد الجدول الملخص رقم (٣/٤/جـ) والذى تم فيه تصنيف كافة الحسابات ذات الأرصدة المدينة فى الجانب الأيمن للميزانية بينما تم تصنيف كافة الحسابات ذات الأرصدة الدائنة فى الجانب الأيسر للميزانية ، مع إضافة خانة للتغيرات فى كل جانب من الجانبين ووضع الأرقام التى تمثل "انخفاض أو نقص" سواء فى الأرصدة المدينة أو الأرصدة الدائنة بين قوسين للدلالة على هذا الانخفاض أو ذلك النقص . ثم يتم إعداد الصورة المبسطة الأولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها كما هو موضح فى الجدول رقم (٣/٤/د).

جدول (٤/٣/جـ)

جدول ملخص لميزانيتين لأغراض إعداد قائمة
مصادر الأموال واستخداماتها فى صورتها المبسطة الأولية[١] .

(بالجنيه)

التغيرات	٩١/١٢/٣١	٩٠/١٢/٣١	بيان	التغيرات	٩١/١٢/٣١	٩٠/١٢/٣١	بيان
٢٨,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠	أصول ثابتة بالتكلفة .	٧,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٦٨,٠٠٠	رأس المال المملوك
				٢٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	الإحتياطيات العامة
			الأصول المتداولة :				إلتزامات طويلة الأجل :
٢٨,٠٠٠	١٦٨,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	مخزون نهاية المدة بالتكلفة	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	—	قرض ٨٪ (عقد فى ٩١/١/١)
٢,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	المدينون التجاريون	٦,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	مجمعات الإهلاك
(١٠,٠٠٠)	—	١٠,٠٠٠	أوراق مالية				
							الإلتزامات المتداولة :
				(٤٠,٠٠٠)	٨٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	بنك سحب على المكشوف
				١٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	الدائنون التجاريون
				٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	دائنو توزيعات الأرباح
٤٨,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٣٥٢,٠٠٠		٤٨,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٣٥٢,٠٠٠	

(١) الحالة فى صورتها الشاملة مأخوذة من :
عوض الله ، عبد المنعم : المحاسبة الإدارية فى مجالات الرقابة والتخطيط ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ودار الثقافة العربية ، القاهرة ، طبعات سنوية حتى ١٩٩٩ .

الجدول رقم (٤/٣/د)

قائمة مصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩١

في صورتها المبسطة الأولية

(بالجنيه)

بيـان	المبلغ
مصادر الأموال :	
الزيادة في حقوق الملكية أو أموال أصحاب رأس المال المملوك :	
زيادة رأس المال المملوك	٧٫٠٠٠
زيادة الإحتياطيات العامة	٢٥٫٠٠٠
زيادة مجمعات الإهلاك (إهلاكات العام)	٦٫٠٠٠
الزيادة في الإلتزامات طويلة الأجل :	
قرض ٨٪ (عقد في ١/١/٩١)	١٠٫٠٠٠
الزيادة في الإلتزامات قصيرة الأجل :	
- الزيادة في الدائنين التجاريين	١٠٫٠٠٠
- الزيادة في دائني توزيعات الأرباح	٣٠٫٠٠٠
الزيادة في الأصول الثابتة .	—
النقص في الأصول المتداولة :	
النقص في الأوراق المالية	١٠٫٠٠٠
النقص في الأرصدة المدينة الأخرى .	--
مجموع مصادر الأموال	٩٨٫٠٠٠
استخدامات الأموال :	
النقص في حقوق الملكية .	--
النقص في الإلتزامات طويلة الأجل .	--
النقص في الإلتزامات قصيرة الأجل :	
النقص في البنوك سحب على المكشوف	٤٠٫٠٠٠
النقص في الأرصدة الدائنة الأخرى .	--
الزيادة في الأصول الثابتة .	٢٨٫٠٠٠
الزيادة في الأصول المتداولة :	
الزيادة في مخزون نهاية المدة بالتكلفة	٢٨٫٠٠٠
الزيادة في المدينين التجاريين	٢٫٠٠٠
الزيادة في الأرصدة المدينة الأخرى .	--
مجموع استخدامات الأموال	٩٨٫٠٠٠

ومن الواضح أن القائمة التى يظهرها الجدول رقم (٤/٣/د) رغم بساطة الشكل الذى أعدت به فإنها توضح كيف تم تمويل عمليات وأنشطة الشركة خلال السنة المالية محل التحليل واستخدامات هذه الأموال فى نفس السنة ، فهى تظهر من أى مصادر مالية تم تمويل عمليات وأنشطة الشركة وكذلك مدى كفاية المصادر الداخلية لتمويل هذه الأعمال ، ويمكن بالتالى معرفة مدى ضعف أو قوة المصادر المالية الداخلية والخارجية فى مواجهة قرارات استخدام الأموال فى الشركة(١) .

لقد بلغ مجموع مصادر الأموال ٩٨ ألف جنيه لعام ١٩٩١ وبلغ مجموع استخدامات الأموال ٩٨ ألف جنيه أيضاً لنفس العام، وكان المصدر الرئيس للأموال هو الزيادة فى دائنى توزيعات الأرباح بينما احتلت زيادة الاحتياطيات العامة فى عام ١٩٩١ المرتبة الثانية ، أما القرض طويل الأجل الذى عقد فى ١/ ٩١/١ والزيادة فى التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة من الدائنين التجاريين وكذلك التخلص من الأوراق المالية وبيعها فى عام ١٩٩١ تأتى كل منها فى المرتبة الثالثة ، ويأتى فى المرتبة الرابعة فى مصادر الأموال ما تم من زيادة فى رأس المال المملوك ، واحتلت إهلاكات عام ١٩٩١ المرتبة الخامسة فى مصادر الأموال.

بالنسبة لاستخدامات الأموال كان سداد جزء من البنك سحب على المكشوف هو الاستخدام الرئيس للأموال التى أتيحت فى عام ١٩٩١ ، أما المرتبة الثانية لاستخدامات الأموال فتمثلت فى كل من الإضافات للأصول الثابتة وللمخزون فى نهاية المدة ، وأخيراً جاءت التسهيلات الممنوحة من الشركة للمدينين التجاريين فى المرتبة الأخيرة فى استخدامات الأموال لعام ١٩٩١ .

(١) لمزيد من الإيضاحات انظر :
عوض الله ، عبد المنعم : التحليل المالى لأغراض المحاسبة الإدارية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، الفصل الأول .
عوض الله ، عبد المنعم : المحاسبة الإدارية فى مجالات الرقابة والتخطيط ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ودار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ - ١٩٩٩ .

٤/٤ . خلاصة الوحدة الدراسية الرابعة

* إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها فى صورتها المبسطة يتطلب توافر ميزانيتين متتاليتين وكل ميزانية منهما متوازنة.
* الجدول المبسط لحصر التغيرات فيما بين السنتين الماليتين المتتاليتين يتطلب تصنيف جميع الحسابات ذات الأرصدة المدينة والتى تظهر فى الميزانية وذلك فى جانب "الأصول والأرصدة المدينة الأخرى" ، وتصنيف جميع الحسابات ذات الأرصدة الدائنة والتى تظهر فى الميزانية وذلك فى جانب "حقوق الملكية والالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى".
* أى زيادة فى أى حساب له رصيد دائن ظهر فى الميزانية تمثل مصدراً للأموال بينما أى نقص فيه يمثل استخداماً للأموال.
* أى زيادة فى أى حساب له رصيد مدين ظهر فى الميزانية تمثل استخداماً للأموال بينما أى نقص فيه يمثل مصدراً للأموال.

٤/٥ . تدريبات عملية على الوحدة الدراسية الرابعة

التدريب العملى الأول : حالة شركة "المواطن البسيط للصناعة" :

فيما يلى أرصدة الأصول وحقوق الملكية والالتزامات والأرصدة المدينة والدائنة الأخرى لشركة "المواطن البسيط للصناعة" (جميع الأرقام بالمليون جنيه):

فى ١٩٩١/١٢/٣١ :

٨ قرض البنك الخليجى طويل الأجل - ٤ قرض البنك العربى طويل الأجل - ٧ الأراضى - ٧ العملاء وأوراق القبض - ١٠ الاحتياطيات العامة والقانونية - ٤ مخزون آخر المدة - ٣ دائنو توزيعات الأرباح - ٩ مبانى وإنشاءات - ٢٠ رأس المال المملوك - ٣ مجمعات إهلاك الأصول الثابتة وغيرها - ٥ أرصدة مدينة أخرى - ٥ نقدية بالصندوق - ٤ نقدية بالبنك الأهلى - ١ أرصدة دائنة أخرى - ٥ سيارات ووسائل نقل - ١٤ آلات ومعدات - ٥ أثاث - ١٦ موردون دائنون وأوراق دفع.

فى ١٩٩٢/١٢/٣١ :

٨ أراضى - ٧ مبانى وإنشاءات - ١٤ آلات ومعدات - ٦سيارات ووسائل نقل - ٤ أثاث - ٦ مخزون آخر المدة - ٦ عملاء وأوراق قبض - ٤ نقدية بالبنك الأهلى - ٣ نقدية بالصندوق - ٥ أرصدة مدينة أخرى - ٢٥ رأس المال المملوك - ١٢,٥ احتياطيات عامة وقانونية - ٤ مجمعات إهلاك الأصول الثابتة وغيرها - ٧,٥ قرض البنك الخليجى طويل الأجل - ٥ قرض البنك العربى طويل الأجل - ٤ موردون دائنون وأوراق دفع - ٥ دائنو توزيعات الأرباح.

والمطلوب :

(١) إعداد جدول لحصر تغيرات عناصر المركز المالى وتصنيفها، وذلك بالقياس مع السنتين الماليتين المنتهيتين فى ١٩٩٢/١٢/٣١ وفى ٣١/ ١٢/ ١٩٩١.

(٢) إعداد الصورة المبسطة الأولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩٢.

التدريب العملى الثانى : "حالة شركة فرست آند تو" :

الصورة المبسطة لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها :

أظهر فى ١٩٩١/١٢/٣١ المركز المالى لشركة "فرست آند تو" ما يلى بالمليون جنيه :

مجمع الإهلاك ٦ - أراضى ٢ - مبانى ٣ - آلات ٦ - وسائل نقل ٢ - أثاث ١ - مخزون بضاعة جاهزة ٢ - بضائع تحت التشغيل ٢,٤ - خامات ٠,٥ - عملاء وأوراق قبض ٦,٩ - نقدية بالخزينة ٠,٢ - رأسمال مملوك ١٠ - احتياطيات عامة ٦ - دائنو توزيعات الأرباح (أرباح معلنة للتوزيع على أصحاب الشركة عن عام ١٩٩١) ١,٥ - موردون وأوراق دفع ٠,٦ - بنك سحب على المكشوف ٠,٤ - حسابات دائنة متنوعة (تشمل كافة المصاريف المستحقة) ١,٥.

وأظهر فى ١٩٩٢/١٢/٣١ المركز المالى لنفس الشركة ما يلى بالمليون جنيه:

٩,٩ أراضى - ٣ مبانى وإنشاءات - ٦ آلات ومعدات - ٢ وسائل نقل - ١ أثاث - ٥ مخزون بضاعة جاهزة -٠,٠٤ خامات - ٢ عملاء وأوراق قبض - ١ نقدية بالخزينة - ٠,٤ حسابات دائنة متنوعة (تشمل كافة المصاريف

المستحقة) - ٢ موردون وأوراق دفع - ٧,٩ مجمع الإهلاك - ١,٥ دائنو توزيعات الأرباح (أرباح معلنة للتوزيع على أصحاب الشركة عن عام ١٩٩٢) - ٦,٥ احتياطيات عامة - ١٢ رأسمال مملوك.

والمطلوب :

إعداد الصورة المبسطة لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩٢ .

اقتراح الحل للتدريب العملى الثانى :حالة شركة"فرست آند تو" – الصورة المبسطة لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها

تمهيد :

الميزانية العمومية فى ٩٢/١٢/٣١ و ١٩٩١/١٢/٣١

لأغراض قوائم التدفقات

(بالمليون جنيه)

	٩١	٩٢	التغير
أصول ثابتة بالتكلفة :			
أراضى	٢	٩ر٩	+٧ر٩
مباني	٣	٣	—
آلات	٦	٦	—
وسائل نقل	٢	٢	
أثاث	١	١	--
المجموع للأصول الثابتة	١٤	٢١ر٩	– ٧ر٩
أصول متداولة			
بضاعة جاهزة أخر المدة	٢ر٠	٠ر٥	– ٢ر٠
بضاعة تحت التشغيل	٢ر٤	--	٢ر٤
خامات آخر المدة	٠ر٥	٠ر٤	–٠ر١
عملاء وأوراق القبض	٦ر٩	٢ر٠	–٤ر٩
نقدية بالخزينة	٠ر٢	١ر٠	+ ٠ر٨
المجموع للأصول المتداولة	١٢ر٠	٨ر٤	٣ر٦
مجموع جانب الأصول	٢٦	٣٠ر٣	+ ٤ر٣

	٩١	٩٢	التغير
رأس المال المملوك	١٠	١٢	+ ٢
احتياطيات عامة	٦	٦ر٥	+ ٠ر٥
المجموع	١٦	١٨ر٥	+ ٢ر٥
مجمع الإهلاكات	٦	٧ر٩	+١ر٩
التزامات متداولة :			
دائنو التوزيعات	١ر٥	١ر٥	--
موردين وأوراق دفع	٠ر٦	٢ر٠	+ ١ر٤
حسابات دائنة متنوعة	١ر٥	٠ر٤	– ١ر١
بنك سحب على المكشوف	٠ر٤	—	– ٠ر٤
مجموع الالتزامات المتداولة	٤ر٠	٢ر٩	– ١ر٠
مجموع جانب رأس المال والخصوم	٢٦	٣٠ر٣	+ ٤ر٣

∴ الصورة المبسطة لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩٢ (بالمليون جنيه)

البيان		
أولاً : مصادر الأموال :		
أموال أصحاب الشركة :		
زيادة رأس المال المملوك	٢ر٠	
زيادة الاحتياطيات العامة	٠ر٥	
زيادة مجمع الإهلاك	١ر٩	
		٤ر٤
زيادة الالتزامات المتداولة :		
زيادة الموردين وأوراق الدفع	١ر٤	
		١ر٤
نقص الأصول المتداولة :		
نقص البضاعة تحت التشغيل آخر المدة	٢ر٤	
نقص الخامات آخر المدة	١ر٠	
نقص العملاء وأوراق القبض	٤ر٩	
		٧ر٤
مجموع مصادر الأموال		**١٣ر٢**
ثانياً : استخدامات الأموال :		
زيادة الأصول الثابتة :		
مشتريات أراضى التوسعات الجديدة	٧ر٩	
		٧ر٩
زيادة الأصول المتداولة :		
زيادة البضاعة الجاهزة آخر المدة	٣ر٠	
زيادة النقدية	٠ر٨	
		٣ر٨
نقص الالتزامات المتداولة :		
نقص الحسابات الدائنة المتنوعة	١ر١	
تسديد البنك سحب على المكشوف	٠ر٤	
		١ر٥
مجموع استخدامات الأموال		**١٣ر٢**

٥ .الوحدة الدراسية الخامسة

قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

تطوير وتحليل ونقد

أهداف الوحدة:

يمكن تطوير الصورة المبسطة الأولية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها بحيث يمكن استخلاص نتائج تحليلية أخرى إضافية أفضل مما يمكن استخلاصه من الصورة المبسطة الأولية لهذه القائمة ، هذا ويأتى هذا التطوير بناءً على مهارة المحلل المالى واستيعابه الجيد لأساسيات المحاسبة المالية فى منشآت الأعمال الهادفة للربح وتفهمه الواعى لاحتياجات مستخدمى القوائم والتقارير المالية ، لهذا تهدف هذه الوحدة الدراسية إلى تنمية مهارة الدارس فى مجال تطوير قائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

هذا ، وإذا كان من الواضح أن ينصب اهتمام مستخدم القوائم والتقارير المالية على صافى ربح المنشأة فإن الأمر يستلزم إبراز صافى الربح فى قائمة مصادر الأموال واستخداماتها باعتبار أن صافى الربح يعد عادة المصدر الأول من مصادر الأموال التى تحوز عادة اهتمام "المساهمين والملاك والمستثمرين والمقرضين" وغيرهم بصفة عامة ، كما يمكن أيضاً تطوير قائمة مصادر الأموال واستخداماتها فى اتجاه آخر يفيد بالدرجة الأولى الإدارة الداخلية فى منشأة الأعمال وكذلك بيوت ومؤسسات التمويل المتخصصة فى منح التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل وهو الأمر الذى يتطلب عادة إبراز التغير فى صافى رأس المال العامل فى بند مستقل فى قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وعليه فإنه بعد الإدراك الواعى لمحتوى هذه الوحدة الدراسية يصبح الدارس قادراً على أن:

١ – يتعرف الصورة المطورة الأولى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها

لإيراز صافى ربح النشاط العادى .

٢ - يتعرف الصورة المطورة الثانية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها لإيراز التغير فى صافى رأس المال العامل .

٣ - يحدد الأساس اللازم لإجراء التحليل النسبى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

٤- يستوعب النقد الموجه إلى قائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

٥ - يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة :

١/٥ . الصورة المطورة الأولى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها - إبراز فى ربح النشاط والعادى .

٢/٥ . الصورة المطورة الثانية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها - إبراز التغير فى صافى رأس المال العامل .

٣/٥ . التحليل النسبى لعناصر قائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

٤/٥ . نقد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

٥ . الوحدة الدراسية الخامسة

قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

تطوير وتحليل ونقد

١/٥ . الصورة المطورة الأولى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها - إبراز صافى ربح النشاط العادى :

بفرض أن الجدول رقم (٥/١/أ) يمثل ملخص نتائج أعمال شركة "جميع الأعمال الرابحة" وذلك عن السنة المنتهية فى ١٩٩١/١٢/٣١ والسنة المالية السابقة والتى انتهت فى ١٩٩٠/١٢/٣١ .

جدول رقم (٥/١/أ)

البيانات الملخصة لنتائج الأعمال عن سنة مالية تنتهى فى:

بالجنيه

بيـــان	٩١/١٢/٣١	٩٠/١٢/٣١
صافى ربح النشاط العادى	٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
دخل إستثمارات الأوراق المالية	--	٨٠٠
أرباح بيع أوراق مالية	٥٠٠٠	--
	٨٥٠٠٠	٦٠٨٠٠
- توزيعات أرباح (أرباح معلنة للتوزيع)	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
تحويلات للاحتياطيات العامة	٢٥٠٠٠	٣٠٨٠٠

وبفرض أن الاستثمار فى الأوراق المالية لا يعتبر من الأنشطة الرئيسة المألوفة فى شركة "جميع الأعمال الرابحة" ، فإنه يمكن القول بأن صافى ربح النشاط العادى للشركة فى ١٩٩١/١٢/٣١ قد بلغ ٨٠ ألف جنيه بينما حصلت

الشركة على دخول أخرى غير عادية مبلغها ٥٠٠٠ جنيه تتمثل فى أرباح ناتجة عن بيع أوراق مالية ، وبالتالى يصبح المجموع الكلى لصافى أرباح الشركة القابلة للتوزيع ٨٥ ألف جنيه عن السنة المنتهية فى ١٩٩١/١٢/٣١ ، وقد أعلنت الشركة أرباحاً للتوزيع على ملاكها بمبلغ ٦٠ ألف جنيه ورحلت الباقى وقدره ٢٥ ألف جنيه للاحتياطيات العامة ، ولذلك فإن الاحتياطيات العامة ارتفعت من ٤٠ ألف جنيه فى ١٩٩٠/١٢/٣١ إلى ٦٥ ألف جنيه فى ١٩٩١/١٢/٣١ ، وإذا فرضنا أن الأرباح التى تعلن للتوزيع فى نهاية كل عام يتم دفعها نقداً فى العام التالى، فإن الأرباح التى كانت معلنة للتوزيع بمبلغ ٣٠ ألف جنيه فى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٠ يفترض هنا أنها دفعت نقداً خلال العام التالى ١٩٩١ ، أما الأرباح التى أعلنت للتوزيع على الملاك بمبلغ ٦٠ ألف جنيه فى ١٩٩١/١٢/٣١ فإنها ستدفع فى العام التالى ١٩٩٢ ، ومعنى كل ذلك من الناحية المحاسبية هو افتراض أن رصيد حساب دائنى توزيعات الأرباح كان ٣٠ ألف جنيه فى ١٩٩٠/١٢/٣١ وأصبح ٦٠ ألف جنيه فى ١٩٩١/١٢/٣١ .

ونظراً لأن **صافى ربح النشاط العادى يعتبر من المؤشرات الهامة للغاية عند الحكم على كفاءة إدارة الشركة** فإنه يمكن تطوير الصورة المبسطة لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها وذلك من خلال إظهار رقم صافى ربح النشاط العادى فى بند واضح ضمن بنود مصادر الأموال ، وطالما أن صافى ربح النشاط العادى استلزم الأمر إظهاره فى قائمة مصادر الأموال فإنه يفترض هنا أنه لم يتم بعد توجيه أى جزء من صافى ربح النشاط العادى إلى حسابات توزيعات الأرباح على الملاك أو الإدارة أو العاملين أو بالتحويل من الأرباح القابلة للتوزيع إلى الاحتياطيات العامة أو لحساب الأرباح المحتجزة أو المعاد استثمارها . . . إلخ ، وينطبق نفس القول على الدخول والأرباح المتولدة عن أنشطة غير عادية أو أنشطة ثانوية غير مستهدفة أصلاً من تأسيس أو إنشاء الشركة ، فى كلمات أخرى يجب أن تظهر هنا قائمة مصادر الأموال واستخداماتها رقم الأرباح المتولدة عن بيع

الأوراق المالية بالإضافة إلى رقم صافى ربح النشاط العادى مع تجاهل التغيرات التى حدثت فى حساب دائنى توزيعات الأرباح والاحتياطيات العامة فى هذا المثال .

تأسيساً على ما سبق يمكن إعداد الجدول الملخص التالى (١/٥/ب) للميزانيتين المتتاليتين لشركة "جميع الأعمال الرابحة" على أساس تضمين الميزانية فى ١٩٩١/١٢/٣١ الرقم الكلى لصافى ربح النشاط العادى بمبلغ ٨٠ ألف جنيه والرقم الكلى لأرباح بيع الأوراق المالية بمبلغ ٥ آلاف جنيه ، وفى نفس الوقت عدم إضافة أى مبالغ عن توزيعات الأرباح لحساب دائنى توزيعات الأرباح وعدم إضافة أى مبالغ للإحتياطيات العامة ، وإذا كان قد تم توجيه أى جزء من الأرباح لأى حساب آخر فى أى حالة أخرى فإنه يتم تجاهل هذه الإضافات لهذه الحسابات الأخرى .

جدول رقم (٥ / ١ / ب)

كشف ملخص للميزانيتين المتتاليتين لأغراض إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها (بالجنيه)

التغيرات	٩١/١٢/٣١	٩٠/١٢/٣١	البيان	التغيرات	٩١/١٢/٣١	٩٠/١٢/٣١	البيان
٢٨,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠	أصول ثابتة بالتكلفة .	٧,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٦٨,٠٠٠	رأس مال المملوك .
			الأصول المتداولة :	—	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	الاحتياطيات العامة .
٢٨,٠٠٠	١٦٨,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	مخزون نهاية المدة بالتكلفة .	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	—	صافي ربح النشاط العادي .
٢,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	المدينون التجاريون .	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	—	أرباح بيع الأوراق المالية
(١٠,٠٠٠)	—	١٠,٠٠٠	أوراق مالية .	٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	مجمعات الإهلاك .
							الالتزامات طويلة الأجل :
				١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	—	قرض ٨٪ إعقد في ١/٤/١٩٩١)
							الالتزامات المتداولة :
				(٤٠,٠٠٠)	٩٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	بنك سحب على المكشوف
				١٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	الدائنون التجاريون
				(٣٠,٠٠٠)	—	٣٠,٠٠٠	دائنو توزيعات الأرباح
٤٨,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٣٥٢,٠٠٠		٤٨,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٣٥٢,٠٠٠	

اعتماداً على الجدول الملخص رقم (١/٥/ب) يمكن إعداد الصورة المطورة الأولى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩١ مع ملاحظة إبراز رقم صافى ربح النشاط العادى وكذلك إبراز رقم أرباح بيع الأوراق المالية ضمن مصادر الأموال تحت عنوان فرعى هو "أموال أصحاب رأس المال المملوك" ، وإن مصادر الأموال التى مرجعها أصحاب رأس المال المملوك تهم على وجه الخصوص أصحاب حقوق الملكية فى أى منشأة .

إن ما أشير إليه فى هذه القائمة تحت اسم "نقص الأوراق المالية" نتج فى حقيقة الأمر عن مبيعات أوراق مالية ، وما أشير إليه تحت اسم "النقص فى البنوك سحب على المكشوف" هو فى الواقع سداد لجزء من المستحقات قصيرة الأجل للبنوك أو تخفيض الرصيد الدائن لحساب (أو حسابات) جارى البنك فى دفاتر الشركة ، كما أن الزيادة فى المدينين التجاريين تمثل هنا توسعاً من المنشأة (أو الشركة) فى منح تسهيلات ائتمانية لعملائها ، وفى المقابل تمثل الزيادة فى الدائنين التجاريين حصول المنشأة أو الشركة على تسهيلات ائتمانية إضافية من دائنيها أو مورديها ، وبالنسبة لبند زيادة مجمعات الإهلاك فإنه يمثل عادة إهلاكات خاصة بعام ١٩٩١ ، وأخيراً فإن النقص فى دائنى توزيعات الأرباح يمثل الأرباح التى كانت معلنة للتوزيع فى ١٩٩٠/١٢/٣١ وتم دفعها فى خلال عام ١٩٩١ .

ولهذا يمكن أن يستخدم تعبير التخلص من أوراق مالية بالبيع بدلاً من تعبير نقص الأوراق المالية ، وكذا تعبير سداد بنوك سحب على المكشوف بدلاً من تعبير النقص فى بنوك سحب على المكشوف ، واستخدام تعبير تسهيلات إئتمانية ممنوحة للعملاء المدينين بدلاً من تعبير الزيادة فى المدينين التجاريين ، واستخدام تعبير تسهيلات ائتمانية من الموردين الدائنين بدلاً من تعبير الزيادة فى الدائنين التجاريين، واستخدام تعبير إهلاكات عام ١٩٩١ بدلاً من تعبير زيادة مجمعات الإهلاكات ، وأخيراً استخدام تعبير الأرباح الموزعة المدفوعة بدلاً من تعبير النقص فى دائنى توزيعات الأرباح . وفيما يلى الصورة المطورة الأولى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها كما يوضحها الجدول رقم (١/٥/جـ) .

الجدول رقم (٥/١/جـ)

الصورة المطورة الأولى : قائمة مصادر الأموال واستخداماتها - إبراز صافى ربح النشاط العادى لعام ١٩٩١ (بالجنيه)

	جزئى	كلى
مصادر الأموال :		
أموال أصحاب رأس المال المملوك :		
زيادة رأس المال المملوك	٧٫٠٠٠	
صافى ربح النشاط العادى	٨٠٫٠٠٠	
أرباح بيع الأوراق المالية	٥٫٠٠٠	
زيادة مجمعات الإهلاك - إهلاكات عام ٩١	٦٫٠٠٠	
		٩٨٫٠٠٠
الزيادة فى الالتزامات طويلة الأجل :		
قرض ٨٪ (عقد فى ١٩٩١/١/١)		١٠٫٠٠٠
الزيادة فى الالتزامات قصيرة الأجل :		
الزيادة فى الدائنين التجاريين - تسهيلات ائتمانية من الموردين الدائنين .		١٠٫٠٠٠
النقص فى الأصول المتداولة :		
نقص الأوراق المالية - التخلص من أوراق مالية بالبيع		١٠٫٠٠٠
مجموع مصادر الأموال		١٢٨٫٠٠٠
استخدامات الأموال :		
النقص فى الالتزامات قصيرة الأجل :		
النقص فى بنك سحب على المكشوف - سداد بنوك سحب على المكشوف .		٤٠٫٠٠٠
النقص فى دائنى توزيعات الأرباح - الأرباح الموزعة المدفوعة .		٣٠٫٠٠٠
الزيادة فى الأصول الثابتة - إضافات للأصول الثابتة .		٢٨٫٠٠٠
الزيادة فى الأصول المتداولة :		
الزيادة فى مخزون نهاية المدة بالتكلفة .	٢٨٫٠٠٠	
الزيادة فى المدينين التجاريين - تسهيلات ائتمانية ممنوحة للعملاء المدينين .	٢٫٠٠٠	
		٣٠٫٠٠٠
مجموع استخدامات الأموال		١٢٨٫٠٠٠

٢/٥ . الصورة المطورة الثانية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها – إبراز التغير فى صافى رأس المال العامل :

بالرجوع إلى الجدول رقم (٥/١/ب) يمكن استخراج مجموع الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة ١٩٩٠/١٢/٣١ وفى ١٩٩١/١٢/٣١ ثم استخراج صافى رأس المال العامل بالفائض أو العجز فى كل سنة كفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة فى نهاية نفس السنة ، ثم استخراج التغير فى صافى رأس المال العامل فيما بين السنتين الماليتين المتتاليتين موضع التحليل، وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٥/٢/أ) .

الجدول رقم (٥/٢/أ)
استخراج التغير فى صافى رأس المال العامل
فيما بين سنتين ماليتين متتاليتين (بالجنيه)

بيـــان	٩٠/١٢/٣١	٩١/١٢/٣١
الأصول المتداولة :		
مخزون في نهاية المدة بالتكلفة	١٤٠ر٠٠٠	١٦٨ر٠٠٠
المدينون التجاريون	١٠٠ر٠٠٠	١٠٢ر٠٠٠
أوراق مالية	١٠ر٠٠٠	---
مجموع الأصول المتداولة	٢٥٠ر٠٠٠	٢٧٠ر٠٠٠
الإلتزامات المتداولة :		
بنك سحب على المكشوف	١٣٠ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠
الدائنون التجاريون	٩٠ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠
دائنو توزيعات الأرباح	٣٠ر٠٠٠	--
مجموع الإلتزامات المتداولة	٢٢٠ر٠٠٠	١٦٠ر٠٠٠
صافي رأس المال العامل	٣٠ر٠٠٠	١١٠ر٠٠٠
التغير في صافي رأس المال العامل لعام ١٩٩١	٨٠ر٠٠٠	

ونظراً لأن البنود التى ظهرت فى ١٩٩٠/١٢/٣١ هى نفسها البنود التى تظهر فى ١٩٩١/١/١ فإن الفرق فيما بين صافى رأس المال العامل فى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٠ من ناحية و١٩٩١/١٢/٣١ من ناحية أخرى يمثل التغير فى صافى رأس المال العامل لعام ١٩٩١ ، وهذا التغير فى حالتنا هذه يمثل تغيراً موجباً أى أنه يعبر عن زيادة فى صافى الأصول المتداولة ، ومن المعلوم أن زيادة الأصول تمثل عموماً استخداماً للأموال ، هذا مع ملاحظة أن التغير فى صافى رأس المال العامل قد استخرج اعتماداً على المعادلة التالية :

التغير فى صافى رأس المال العامل = [صافى رأس المال العامل فى نهاية العام الحالى] – [صافى رأس المال العامل فى نهاية العام السابق]

= ١١٠ر٠٠٠ – ٣٠ر٠٠٠ = ٨٠ر٠٠٠ **جنيه**

هذا ويمكن – فى حالات أخرى – أن يعبر التغير فى صافى رأس المال العامل عن عجز وليس عن فائض ، وإن التغير السالب فى صافى رأس المال العامل ليمثل فى هذه الحالات الأخرى انخفاضاً فى صافى الأصول المتداولة ، ومن المعلوم أن انخفاض الأصول عموماً يمثل مصدراً للأموال .

تأسيساً على ما سبق يمكن تطوير قائمة مصادر الأموال واستخداماتها فى اتجاه آخر يظهر فى بند مستقل التغير فى صافى رأس المال العامل بدلاً من إظهار التغيرات التفصيلية فى بنود الأصول المتداولة وبنود الالتزامات المتداولة ، وإذا ما تم إعداد القائمة المطورة متضمنة التغير فى صافى رأس المال العامل فإن البنود الأخرى التى تتضمنها هذه القائمة المطورة يجب أن تشتمل فقط على باقى البنود بخلاف بنود الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة ، وفى النهاية يجب أن يتساوى فى كافة الأحوال مجموع مصادر الأموال مع مجموع استخدامات الأموال . ولا شك أن إظهار رقم كلى واحد يعبر عن التغير فى صافى رأس المال العامل ليهم الإدارة الداخلية فى المنشأة أو الشركة ، هذا الرقم له أيضاً أهميته

للمؤسسات المالية التى تمنح قروضاً قصيرة الأجل بصورة أساسية .

فيما يلى الصورة المطورة الثانية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها لشركة "جميع الأعمال الرابحة" لعام ١٩٩١ وهى الصورة التى تبرز فى بند مستقل التغير فى صافى رأس المال العامل ، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٥/٢/ب) .

الجدول رقم (٥/٢/ب)

الصورة المطورة الثانية : قائمة مصادر الأموال واستخداماتها مع إبراز التغير فى صافى رأس المال العامل لعام ١٩٩١

بيـــان	بالجنيه	
	جزئي	كلي
مصادر الأموال :		
أموال أصحاب رأس المال المملوك :		
زيادة رأس المال المملوك	٧ر٠٠٠	
صافي ربح النشاط العادي	٨٠ر٠٠٠	
أرباح بيع الأوراق المالية	٥ر٠٠٠	
إهلاكات عام ١٩٩١	٦ر٠٠٠	
		٩٨ر٠٠٠
الزيادة في الإلتزامات طويلة الأجل :		
– قرض ٨٪ (عقد في ١٩٩١/١/١)		١٠ر٠٠٠
مجموع مصادر الأموال		١٠٨ر٠٠٠
إستخدامات الأموال :		
التغير في صافي رأس المال العامل (تغير موجب لعام ١٩٩١).		٨٠ر٠٠٠
الزيادة في الأصول الثابتة (إضافات للأصول الثابتة).		٢٨ر٠٠٠
مجموع إستخدامات الأموال		١٠٨ر٠٠٠

٣/٥ . التحليل النسبى لعناصر قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

يتم إجراء التحليل النسبى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها على أساس **استخراج النسبة المئوية لكل مصدر** من مصادر الأموال إلى المجموع الكلى لمصادر الأموال ، **واستخراج النسبة المئوية لكل استخدام** من استخدامات الأموال إلى المجموع الكلى لاستخدامات الأموال . ويمكن إعداد قائمة التحليل النسبى بإضافة خانة للنسب المئوية إضافية للصورة المطورة الأولى أو الثانية لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، أو إعداد قائمة التحليل النسبى لمصادر الأموال واستخداماتها باستخدام النسب المئوية دون الأرقام المالية المطلقة التى تظهر فى أى من الصورتين المتطورتين الأولى أو الثانية أو بالارتباط مع الأرقام التى تظهر فى الصورة المبسطة لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

يوضح الجدول رقم (٣/٥/أ) التحليل النسبى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها استناداً إلى الجدول رقم (٤/١/د) الذى ورد فى الوحدة الدراسية السابقة ، كما يوضح الجدول رقم (٣/٥/ب) التحليل النسبى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها والتى تبرز صافى ربح النشاط العادى لعام ١٩٩١ وذلك اعتماداً على الجدول رقم (٥/١/جـ) الموضح لهذه الصورة المطورة الأولى ، وأخيراً يوضح الجدول رقم (٣/٥/جـ) التحليل النسبى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها والتى تبرز التغير فى صافى رأس المال العامل لعام ١٩٩١ ، وذلك اعتماداً على الجدول رقم (٥/٢/ب) الموضح لهذه الصورة المطورة الثانية .

الجدول رقم (٣/٥/أ)

التحليل النسبي لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها
في صورتها المبسطة الأولية لعام ١٩٩١ (بالجنية)

بيـــــان	المبلغ	٪
مصادر الأموال :		
الزيادة في حقوق الملكية أو أموال أصحاب رأس المال المملوك :		
x زيادة رأس المال المملوك	٧,٠٠٠	٪٧
x زيادة الاحتياطيات العامة	٢٥,٠٠٠	٪٢٦
x زيادة مجمعات الإهلاك (إهلاكات العام)	٦,٠٠٠	٪٦
الزيادة في الإلتزامات طويلة الأجل:		
x قرض ٨٪ (عقد في ١٩٩١/١/١)	١٠,٠٠٠	٪١٠
الزيادة في الإلتزامات قصيرة الأجل :		
x الزيادة في الدائنين التجاريين	١٠,٠٠٠	٪١٠
x الزيادة في دائني توزيعات الأرباح	٣٠,٠٠٠	٪٣١
النقص في الأصول المتداولة :		
x النقص في الأوراق المالية	١٠,٠٠٠	٪١٠
مجموع مصادر الأموال	٩٨,٠٠٠	٪١٠٠
استخدامات الأموال :		
النقص في الإلتزامات قصيرة الأجل :		
x النقص في بنك سحب على المكشوف	٤٠,٠٠٠	٪٤١
الزيادة في الأصول الثابتة .	٢٨,٠٠٠	٪٢٨,٥
الزيادة في الأصول المتداولة :		
x الزيادة في المخزون في نهاية المدة بالتكلفة.	٢٨,٠٠٠	٪٢٨,٥
x الزيادة في المدينين التجاريين.	٢,٠٠٠	٪٢
مجموع استخدامات الأموال	٩٨,٠٠٠	٪١٠٠

الجدول رقم (٥/٣/ب)

التحليل النسبى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها فى صورتها المطورة الأولى التى تبرز صافى ربح النشاط العادى لعام ١٩٩١

بيـــان	المبلغ بالجنيه		٪
	جزئى	كلى	
مصادر الأموال :			
أموال أصحاب رأس المال المملوك :			
زيادة رأس المال المملوك.	٧,٠٠٠		٪٥
صافى ربح النشاط العادى.	٨٠,٠٠٠		٪٦٢ر٥
أرباح بيع الأوراق المالية.	٥,٠٠٠		٪٤
إهلاكات عام ١٩٩١.	٦,٠٠٠		٪٤ر٥
		٩٨ر٠٠٠	
قرض ٨٪ (عقد فى ١٩٩١/١/١)		١٠ر٠٠٠	٪٨
تسهيلات إئتمانية من الموردين الدائنين.		١٠ر٠٠٠	٪٨
النقص فى الأوراق المالية - مبيعات أوراق مالية		١٠ر٠٠٠	٪٨
مجموع مصادر الأموال		١٢٨ر٠٠٠	٪١٠٠
استخدامات الأموال :			
سداد بنوك سحب على المكشوف.		٤٠ر٠٠٠	٪٣١
الأرباح الموزعة المدفوعة.		٣٠ر٠٠٠	٪٢٣
الإضافات للأصول الثابتة.		٢٨ر٠٠٠	٪٢٢
زيادة مخزون نهاية المدة بالتكلفة.		٢٨ر٠٠٠	٪٢٢
تسهيلات إئتمانية ممنوحة للعملاء المدينين.		٢ر٠٠٠	٪٢
مجموع استخدامات الأموال		١٢٨ر٠٠٠	٪١٠٠

الجدول رقم (٥/٣/جـ)

التحليل النسبى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها فى صورتها المطورة الأولى التى تبرز التغير فى صافى رأس المال العامل لعام ١٩٩١

بيـــــان	المبلغ بالجنيه	٪
مصادر الأموال :		
أموال أصحاب رأس المال المملوك .	٩٨٫٠٠٠	٩١٪
قرض ٨٪ (عقد فى ١٩٩١/١/١).	١٠٫٠٠٠	٩٪
مجموع مصادر الأموال	١٠٨٫٠٠٠	١٠٠٪
إستخدامات الأموال :		
التغير الموجب فى صافى رأس المال العامل لعام ١٩٩١.	٨٠٫٠٠٠	٧٤٪
الإضافات للأصول الثابتة فى عام ١٩٩١.	٢٨٫٠٠٠	٢٦٪
مجموع إستخدامات الأموال	١٠٨٫٠٠٠	١٠٠٪

يمكن أن يستخلص من التحليل النسبى لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها كما ورد فى القوائم التحليلية السابقة (٥/٣/أ ، ٥/٣/ب ، ٥/٣/جـ) أن صافى ربح النشاط العادى يمثل المصدر الرئيس للأموال بنسبة ٦٢٫٥٪ من مجموع مصادر الأموال لعام ١٩٩١ ، كما أن مصادر الأموال التى مرجعها أموال أصحاب رأس المال المملوك تمثل ٩١٪ من مجموع مصادر الأموال لنفس العام ، أما بالنسبة لاستخدامات الأموال فإنه كان لسداد البنوك سحب على المكشوف النصيب الأكبر فى الأموال التى استخدمت، ذلك بواقع ٣١٪ من مجموع استخدامات الأموال

لعام ١٩٩١ ، ويمكن القول أن ما نسبته ٧٤٪ من استخدامات الأموال يتمثل فى تمويل التغير الموجب فى صافى رأس المال العامل لعام ١٩٩١ ، والخلاصة الواضحة لهذا التحليل أن شركة "جميع الأعمال الرابحة" تعتمد بصورة أساسية على صافى ربح النشاط العادى فى تمويل احتياجاتها لصافى رأس المال العامل ، وهذه النتيجة فى حد ذاتها طبيعية وتدل على ارتفاع كفاءة الإدارة وتفهمها لكيفية تدبير مصادر الأموال لمواجهة الاستخدامات المختلفة لهذه الأموال .

هذا ويمكن إعداد الجدول رقم (٥/٣/جـ) بصور تفصيلية بالنسبة لمجموعة أموال أصحاب رأس المال المملوك ضمن مصادر الأموال إذا تطلب الأمر ذلك وكان من شأنه إعطاء معلومات تفصيلية وافية عن مصادر الأموال . كما أنه يمكن تطوير قوائم التحليل النسبى السابقة على أساس ترتيب مصادر الأموال وفقاً لأهميتها النسبية فمصدر الأموال الذى يمثل النسبة المئوية الأكبر لمجموع مصادر الأموال يأتى فى المرتبة الأولى ثم يأتى فى المرتبة الثانية المصدر الذى يمثل النسبة التى تلى ذلك ، وكذلك الأمر بالنسبة لترتيب أوجه استخدامات الأموال .

٥/٤ . نقد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها :

وجه النقد الرئيس الذى يمكن توجيهه إلى قائمة مصادر الأموال واستخداماتها بأى صورة من صورها يتمثل فى أن كافة هذه الصور تنبنى على حصر التغيرات فيما بين نهاية سنتين ماليتين متتاليتين ، والمعروف أن الميزانية تعبر عن المركز المالى فى لحظة معينة تتمثل عادة فى نهاية اليوم الذى يمثل نهاية السنة المالية ، فكأن التغيرات التى تظهرها قائمة مصادر الأموال واستخداماتها هى تغيرات فيما بين يومين: أحدهما يعبر عن نهاية السنة السابقة (أو بداية السنة الحالية) وثانيهما يعبر عن نهاية السنة الحالية ، ومع ذلك فإن التغير فيما بين هذين اليومين يؤخذ عادة على أنه يعبر عن السنة بأكملها . وهذا هو وجه الانتقاد الرئيس لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، ومع ذلك هناك بنود ترد فى قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وتعبر حقيقة عن تغيرات تمت على مدار

السنة مثل صافى الربح أو الخسارة ، أما العديد من بنود قائمة مصادر الأموال واستخداماتها فهى تحصر تغيرات أرصدة نهاية السنة .

إذا رغبت الإدارة فى حصر التغيرات عن كافة أيام السنة المالية لتطلب الأمر إعداد مراكز مالية يومية، وفى هذا الإعداد تكلفة مرتفعة وقد لا تُبرر هذه التكلفة فى ضوء المنفعة المتوقعة من إعداد مثل هذه القوائم اليومية .

جدير بالذكر أن بعض البنود التى قد ترد فى قوائم مصادر الأموال واستخداماتها قد لا ينطبق عليها على نحو دقيق معنى مصدر الأموال ، على سبيل المثال إذا انخفض رصيد حساب الأثاث (أصل ثابت) فى نهاية السنة عن رصيد نفس الحساب فى نهاية السنة السابقة فإن هذا الانخفاض يظهر كمصدر للأموال فى قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وقد يكون انخفاض رصيد حساب الأثاث هذا مرجعه حريق شب فى الأثاث خلال العام ، فكيف يكون انخفاض بند الأثاث نتيجة لاحتراقه مصدراً من مصادر الأموال ؟ من الواضح أنه عندما احترق الأثاث خلال السنة تم تنزيل مقدار الأثاث المحترق من حساب الأثاث وفى نفس الوقت تم فتح حساب جديد مدين بقيمة خسائر حريق الأثاث ، ولذلك فإنه عند إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها يظهر الانخفاض فى بند الأثاث كمصدر من مصادر الأموال وفى نفس الوقت يظهر ضمن استخدامات الأموال حساب خسائر حريق الأثاث كاستخدام للأموال، وحتى لا تكون قائمة مصادر الأموال واستخداماتها مضللة فى مثل هذه الأحوال قد يكون من الملائم استبعاد مبلغ انخفاض الأثاث المحترق من مجموعة مصادر الأموال مقابل استبعاد خسائر حريق الأثاث بنفس المبلغ من مجموعة استخدامات الأموال ، وإن مثل هذه الاستبعادات مرجعها المحاسب بالاشتراك مع الإدارة حتى تصبح قائمة مصادر الأموال واستخداماتها أكثر فائدة للمطلع عليها ، وبالطبع لا بد أن يفصح بصورة أو بأخرى عن خسائر حريق الأثاث وأثرها على القوائم المالية كما سبق ذكره فى وحدة دراسية سابقة تطبيقاً لمعايير الإفصاح المحاسبية .

٥/٥ . خلاصة الوحدة الدراسية الخامسة

* يمكن تطوير الصورة المبسطة لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها وذلك على أساس إبراز صافى ربح النشاط العادى ، كما يمكن بالإضافة لذلك إبراز التغير فى صافى رأس المال العامل .
* صافى الربح فى كافة الأحوال يمثل مصدراً من مصادر الأموال ، أما التغير الموجب فى صافى رأس المال العامل فيمثل استخداماً للأموال بينما يمثل التغير السالب فى صافى رأس المال العامل مصدراً للأموال .
* يتم إجراء التحليل النسبى لعناصر قائمة مصادر الأموال واستخداماتها على أساس قسمة العنصر المعين (مصدر أو استخدام) على مجموع المجموعة التى ينتمى إليها هذا العنصر المعين (مجموع المصادر أو مجموع الاستخدامات) واستخراج النسبة المئوية لكل عنصر .
* يمكن إعداد تقرير يتضمن تعليقاً مختصراً بأهم النتائج التحليلية التى يمكن استخراجها من تحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها .
* لا تخلو قائمة مصادر الأموال واستخداماتها من أوجه انتقاد .

٥/٦ . تدريبات عملية على الوحدة الدراسية الخامسة

التدريب العملى الأول : حالة شركة "المواطن المتطور للصناعة":

فيما يلى ملخص نتائج أعمال شركة "المواطن المتطور للصناعة" عن سنة مالية انتهت فى ١٩٩٢/٦/٣٠ وسنة مالية منتهية فى ١٩٩٣/٦/٣٠ (بالمليون جنيه):

	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠
صافى ربح النشاط العادى	٧٥ر٠	١ر٠
دخل استثمارات الأوراق المالية	١٠ر٠	٨٠ر٠
	٨٥ر٠	١ر٨
توزيعات الأرباح على الملاك	٦٠ر٠	٨ر٠
تحويلات للاحتياطيات العامة	٢٥ر٠	١ر٠٠

وفيما يلى عناصر المركز المالى للشركة فى ٩٢/٦/٣٠ و ٩٣/٦/٣٠ (بالمليون جنيه) :

فى ١٩٩٢/٦/٣٠ :

٣ أصول ثابتة بالتكلفة - ٠.٩ر٢ المخزون - ٣ر٢ العملاء وأوراق القبض - ٦ر٠ استثمارات قصيرة الأجل فى أوراق مالية - ٠.١ر٠ نقدية بالخزينة - ٨ر٢ رأسمال مملوك - ٢٥ر١ احتياطيات عامة - ٦ر٠ مجمع إهلاك - ٧٥ر١ قرض طويل الأجل - ٥ر٠ بنك سحب على المكشوف - ٥ر٠ موردون دائنون - ٦ر٠ دائنو توزيعات أرباح .

فى ١٩٩٣/٦/٣٠ :

٨ر٠ دائنو توزيعات أرباح - ٢٥ر١ موردون دائنون - ١ القرض طويل الأجل - ٩ر٠ مجمع إهلاك - ٢٥ر٢ احتياطيات عامة - ٨ر٢ رأس المال المملوك - ٤ر٣ الأصول الثابتة بالتكلفة - ٢ المخزون - ٣ العملاء وأوراق

القبض - ٦ر٠ الاستثمارات قصيرة الأجل فى أوراق مالية .

هذا ، ويتم الدفع النقدى لتوزيعات الأرباح المعلنة عن كل عام فى العام التالى للإعلان عن هذه التوزيعات على ملاك الشركة .

والمطلوب :

(١) إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها فى صورتها المبسطة أو الأولية لعام ١٩٩٣/٩٢ .

(٢) إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها فى صورة مطورة تبرز رقم صافى ربح النشاط العادى لعام ١٩٩٣/٩٢ .

(٣) إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها فى صورة مطورة تبرز التغير فى صافى رأس المال العامل لعام ١٩٩٣/٩٢ .

(٤) إجراء التحليل النسبى لكل قائمة من قوائم مصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩٣/٩٢ والتى ذكرت عاليه .

(٥) إعداد تقرير مختصر بأهم النتائج التحليلية التى يمكنك التوصل إليها مما تعده فى المطلوبات الأربعة السابقة .

إقتراح الحل للتدريب العملى الأول
حالة شركة المواطن المتطور للصناعة

تمهيد :

كشف حصر التغيرات فى المركز المالى (بالمليون جنيه).

+ (−)	٩٣/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	
+ ٠ر٤٠	٣ر٤٠	٣ر٠٠	أصول ثابتة بالتكلفة (أ).
			أصول متداولة :
(٠ر٠٩)	٢ر٠٠	٢ر٠٩	المخزون.
+ ٠ر٧٠	٣ر٠٠	٢ر٣٠	العملاء وأوراق القبض.
—	٠ر٦٠	٠ر٦٠	أوراق مالية.
(٠ر٠١)	—	٠ر٠١	نقدية بالخزينة.
+ ٠ر٦٠	٥ر٦٠	٥ر٠٠	(ب).
+ ١ر٠٠	٩ر٠٠	٨ر٠٠	(أ + ب).

+ (−)	٩٣/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	
—	٢ر٨٠	٢ر٨٠	رأس المال المملوك.
+ ١ر٠٠	٢ر٢٥	١ر٢٥	إحتياطيات عامة.
+ ٠ر٣٠	٠ر٩٠	٠ر٦٠	مجمع الإهلاك.
(٠ر٧٥)+	١ر٠٠	١ر٧٥	القرض طويل الأجل.
٠ر٥٥	٦ر٩٥	٦ر٤٠	(أ)
			التزامات متداولة :
(٠ر٥٠)	—	٠ر٥٠	بنك سحب على المكشوف.
٠ر٧٥+	١ر٢٥	٠ر٥٠	الموردون الدائنون.
٠ر٢٠+	٠ر٨٠	٠ر٦٠	دائنو توزيعات أرباح.
٠ر٤٥+	٢ر٠٥	١ر٦	(ب).
١ر٠٠+	٩ر٠٠	٨ر٠٠	(أ + ب).

(١) قائمة مصادر الأموال واستخداماتها لعام إنتهى فى ١٩٩٣/٦/٣٠ (بالمليون جنيه)

الصورة المبسطة :

كلى	جزئى	بيـــان	٪
		مصادر الأموال :	
	١ر٠٠	زيادة الإحتياطيات العامة.	٪٤٣
	٠ر٣٠	إهلاك العام.	٪١٣
١ر٣		أموال أصحاب رأس المال المملوك.	٪٥٥
٠ر٧٥		زيادة الموردون الدائنون.	٪٣٢
٠ر٢٠		زيادة دائنو توزيعات الأرباح.	٪٨,٥
٠ر٠٩		نقص المخزون.	٪٤
٠ر٠١		نقص النقدية بالخزينة.	٪٠,٥
٢ر٣٥		مجموع مصادر الأموال.	٪١٠٠
		إستخدامات الأموال :	
٠ر٤٠		زيادة الأصول الثابتة (مشتريات).	٪١٧
٠ر٧٠		زيادة العملاء وأوراق القبض.	٪٣٠
٠ر٧٥		نقص القرض طويل الأجل (سداد جزء).	٪٣٢
٠ر٥٠		نقص البنك سحب على المكشوف (سداد).	٪٢١
٢ر٣٥		مجموع إستخدامات الأموال.	٪١٠٠

(٢) صورة مطورة لإبراز رقم صافى ربح النشاط العادى :

...... تمهيد بالمليون جنيه :

	٦/٣٠ ٩٢	٦/٣٠ ٩٣	التغير	
			+	-
أصول ثابتة بالتكلفة (أ).	٣ر٠٠	٣ر٤٠	٠ر٤٠	
الأصول المتداولة :				
المخزون.	٢ر٠٩	٢ر٠٠		٠ر٠٩
العملاء، وأوراق القبض.	٢ر٣٠	٣ر٠٠	٠ر٧	
الأوراق المالية.	٠ر٦٠	٠ر٦٠		
النقدية بالخزينة.	٠ر٠١	--		٠ر٠١
مجموع الأصول المتداولة.	٥ر٠٠	٥ر٦٠	٠ر٦٠	--
الإلتزامات المتداولة :				
بنك سحب على المكشوف.	٠ر٥٠	--		٠ر٥٠
الموردون الدائنون.	٠ر٥٠	١ر٢٥	٠ر٧٥	
دائنو توزيعات الأرباح.	٠ر٦٠	--		٠ر٦٠ ←
مجموع الإلتزامات المتداولة.	١ر٦٠	١ر٢٥	--	٠ر٣٥
صافى رأس المال العامل (ب).	٣ر٤٠	٤ر٣٥	٠ر٩٥	--
المجموع (أ + ب).	٦ر٤٠	٧ر٧٥	١ر٣٥	--
رأس المال المملوك.	٢ر٨٠	٢ر٨٠		
الإحتياطيات العامة.	١ر٢٥	١ر٢٥		
صافى ربح النشاط العادى.	--	١ر٠٠	١ر٠٠	
دخل إستثمارات الأوراق المالية.	--	٠ر٨٠	٠ر٨٠	
مجمع الإهلاك.	٠ر٦٠	٠ر٩٠	٠ر٣٠	
القرض طويل الأجل.	١ر٧٥	١ر٠٠		٠ر٧٥
المجموع.	٦ر٤٠	٧ر٧٥	١ر٣٥	--

∴ الصورة المطورة لإبراز رقم صافى ربح النشاط العادى :
(بالمليون جنيه)

بيـــان	جزئى	كلى	٪
مصادر الأموال :			
صافى ربح النشاط العادى	١ر٠٠		٣٤٪
دخل استثمارات الأوراق المالية	٠ر٨٠		٢٧٪
إهلاك العام	٠ر٣٠		١٠٪
أموال أصحاب الشركة		٢ر١٠	٧١٪
تسهيلات ائتمانية إضافية من الموردين		٠ر٧٥	٢٥٪
نقص المخزون		٠ر٠٩	٣٪
نقص النقدية بالخزينة		٠ر٠١	١٪
مجموع مصادر الأموال		٢ر٩٥	١٠٠٪
استخدامات الأموال :			
إضافات للأصول الثابتة		٠ر٤٠	١٤٪
تسهيلات ائتمانية إضافية للعملاء وأوراق القبض		٠ر٧٠	٢٤٪
سداد جزء (أو قسط) للقرض طويل الأجل		٠ر٧٥	٢٥٪
سداد البنك سحب على المكشوف		٠ر٥٠	١٧٪
سداد توزيعات أرباح أعلنت للعام الماضى		٠ر٦٠	٢٠٪
مجموع استخدامات الأموال		٢ر٩٥	١٠٠٪

(٣) صورة مطورة لإبراز رقم صافى ربح النشاط العادى والتغير فى صافى رأس المال العامل :

. . . . . . تمهيد بالمليون جنيه

	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠
مجموع الأصول المتداولة	٥ر٠٠	٥ر٦٠
الالتزامات المتداولة :		
بنك سحب على المكشوف	٠ر٥٠	--
الموردون الدائنون	٠ر٥٠	١ر٢٥
دائنو توزيعات الأرباح	٠ر٦٠	--
مجموع الالتزامات المتداولة	١ر٦٠	١ر٢٥
صافى رأس المال العامل	٣ر٤٠	٤ر٣٥

∴ التغير فى صافى رأس المال العامل = (٣٥ر٤) - (٤٠ر٣) = ٩٥ر٠ مليون جنيه تمثل استخداماً للأموال .

∴ الصورة المطورة لإبراز رقم صافى ربح النشاط العادى والتغير فى صافى رأس المال العامل :

٪	بالمليون جنيه		المرتبة
		مصادر الأموال :	
٤٨٪	٠٠ر١	**صافى ربح النشاط العادى**	الأولى
٣٨٪	٨٠ر٠	دخل استثمارات الأوراق المالية	الثانية
١٤٪	٣٠ر٠	إهلاك العام	الثالثة
١٠٠٪	١٠ر٢	مجموع مصادر الأموال	
		استخدامات الأموال :	
١٩٪	٤٠ر٠	الإضافات للأصول الثابتة	الثالثة
٣٦٪	٧٥ر٠	سداد جزء من القرض طويل الأجل	الثانية
٤٥٪	٩٥ر٠	**التغير الموجب فى صافى رأس المال العامل**	الأولى
١٠٠٪	١٠ر٢	مجموع استخدامات الأموال	

(٤) تقرير مختصر :

احتل صافى ربح النشاط العادى المرتبة الأولى فى مصادر الأموال بنسبة ٤٨٪ ، بينما احتل التغير فى صافى رأس المال العامل المرتبة الأولى فى استخدامات الأموال بنسبة ٤٥٪ ، ويمكن استنتاج أن تمويل احتياجات رأس المال العامل جاء من صافى ربح النشاط العادى ، وفى هذا دلالة على ارتفاع كفاءة التشغيل للعام المنتهى فى ٩٣/٦/٣٠ لأنه من الطبيعى أن يحتل صافى الربح العادى المرتبة الأولى لمصادر الأموال التى يفضل استخدامها للوفاء باحتياجات التشغيل العادى أو الجارى فى كل سنة مالية .

التدريب العملى الثانى:

حالة شركة "فرست آند تو" – تطوير قائمة مصادر الأموال واستخداماتها :

فيما يلى ملخص نتائج أعمال شركة "فرست آند تو" عن السنتين الماليتين المنتهيتين فى ١٩٩١/١٢/٣١ و ١٩٩٢/١٢/٣١ (بالمليون جنيه) :

	٩٢/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠
المبيعات	١٦	١٥
تكلفة المبيعات	١٢	١٠
مجمل الربح	٤	٥
مصاريف ثابتة تسويقية وإدارية ومالية وعمومية	٢	٢
صافى الربح القابل للتوزيع	٢	٣
المحول للاحتياطيات العامة	٥ر٠	٥ر١
الأرباح المعلنة للتوزيع	٥ر١	٥ر١

وفيما يلى ميزانية الشركة فى ٣١ /١٣ / ١٩٩٢ (بالمليون جنيه) :

١٩٩٢/١٢/٣١ كلى	١٩٩٢/١٢/٣١ جزئى	البيان	٩١/١٢/٣١
		الأصول الثابتة :	
٩ر٩		أراضى	٢
	٢	مبانى وإنشاءات	٣
	٦	آلات	٦
	٢	وسائل نقل	٢
	١	أثاث	١
	١٢		
	(٧ر٩)	مجمع الإهلاك	(٦)
٤ر١			
١٤		**الأصول الثابتة بعد الإهلاكات**	٨
		أصول متداولة :	
	٥	مخزون بضاعة جاهزة	٣
	—	بضائع تحت التشغيل	٢ر٤
	٠ر٤	خامات	٠ر٥
	٢	عملاء وأوراق قبض	٦ر٩
	١	نقدية بالخزينة	٠ر٢
٨ر٤		**مجموع الأصول المتداولة**	١٢
٢٢ر٤			٢٠

١٩٩٢/١٢/٣١ كلى	١٩٩٢/١٢/٣١ جزئى	البيان	٩١/١٢/٣١
١٢		رأس المال المملوك	١٠
٦ر٥		إحتياطيات عامة	٦
		خصوم متداولة :	
	٢	موردون وأوراق دفع	٠ر٦
	—	بنك سحب على المكشوف	٠ر٤
	٠ر٤	حسابات دائنة متنوعة	١ر٥
	١ر٥	دائنو توزيعات أرباح	١ر٥
٣ر٩		**مجموع الخصوم المتداولة**	
٢٢ر٤			٢٠

والمطلوب :

(١) إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها للشركة عن عام ١٩٩٢ مع إبراز التغير فى صافى رأس المال العامل وإجراء التحليل النسبى لعناصر هذه القائمة .

(٢) التعليق على النتائج التحليلية التى يمكنك التوصل إليها استناداً إلى إعدادك الجيد للقائمة المطورة الثانية لمصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩٢ .

التدريب العملى الثالث : حالة شركة "فرست إجزام" :

فيما يلى خلاصة المركز المالى لشركة "فرست إجزام" فى ٩٢/١٢/٣١ و٣١/ ٩٣/١٢ بالمليون جنيه :

٩٢	٩٣	أصول	٩٢	٩٣	خصوم
		أصول ثابتة :			**حقوق الملكية :**
٣	٢	أراضى.	١٠	١١	رأس المال.
٧	٩	أصول ثابتة أخرى.	٢	٣	إحتياطيات وأرباح محتجزة.
(٢)	(٢ر٥)	(-) مجمع الإهلاك.	١٢	١٤	مجموع
٨	٨ر٥	مجموع.	٣	٢	قروض طويلة الأجل
		أصول متداولة :			**خصوم متداولة :**
٥	٦	مخزون بالتكلفة.	١	١ر٥	موردون وأوراق دفع
٢	٣	عملاء وأوراق قبض.	١ر٥	١	بنك سحب على المكشوف
٥ر٨	٣ر٢	استثمارات مالية قصيرة الأجل.	١	١	حسابات دائنة مختلفة
ر٢	ر٣	نقدية بالخزينة	٢ر٥	١ر٥	دائنو التوزيعات
١٣	١٢ر٥	مجموع	٦	٥	مجموع
٢١	٢١	المجموع الكلى	٢١	٢١	المجموع الكلى

والمطلوب :

إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها عن عام ٩٣ مع إبراز صافى ربح النشاط العادى الذى تحقق خلال عام ٩٣ ، مع العلم بأن الأرباح المحققة فى عام ٩٣ تتضمن نصف مليون جنيه ربح بيع استثمارات مالية قصيرة الأجل بالإضافة إلى نصف مليون جنيه ربح بيع قطعة أرض ، كما تُدفع الأرباح المعلن توزيعها على أصحاب الشركة فى السنة التالية لسنة تحقق الربح الصافى القابل للتوزيع .

التدريب العملى الرابع : حالة شركة "الشروق للصناعة" :

فيما يلى ملخص نتائج أعمال شركة "الشروق للصناعة" عن سنة مالية انتهت فى ١٩٩٤/١٢/٣١ وسنة مالية منتهية فى ١٩٩٥/١٢/٣١ (بالألف جنيه) :

بيـــان	٩٤/١٢/٣١	٩٥/١٢/٣١
صافى ربح النشاط العادى	١٢٠	١٦٠
+ دخل الاستثمارات فى أوراق مالية	١٫٦	—
+ أرباح بيع الأوراق المالية	—	١٠
	١٢١٫٦	١٧٠
– تحويلات للإحتياطيات العامة	٦١٫٦	٥٠
= الأرباح المعلنة للتوزيع	٦٠	١٢٠

وفيما يلى البيانات الملخصة لقائمة المركز المالى للشركة فى ١٩٩٤/١٢/٣١ وفى ١٩٩٥/١٢/٣١ (بالألف جنيه) :

بيـــان	٩٤/١٢/٣١	٩٥/١٢/٣١
الأصول الثابتة بالتكلفة .	٢٠٤	٢٦٠
مجمعات الإهلاك .	٤٨	٦٠
مخزون نهاية المدة بالتكلفة .	٢٨٠	٣٣٦
المدينون التجاريون .	٢٠٠	٢٠٤
أوراق مالية .	٢٠	—
رأس المال المملوك .	١٣٦	١٥٠
الإحتياطيات العامة .	٨٠	١٣٠
قرض طويل الأجل .	—	٢٠
بنك سحب على المكشوف .	٢٦٠	١٨٠
الدائنون التجاريون .	١٢٠	١٤٠
دائنو توزيعات الأرباح .	٦٠	١٢٠

والمطلوب :

إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها للعام المنتهى فى ١٩٩٥/١٢/٣١ فى صورة تبرز رقم صافى ربح النشاط العادى بالإضافة إلى رقم التغير فى صافى رأس المال العامل ، مع إعداد التحليل النسبى لبنود القائمة والتعليق باختصار على نتائج هذا التحليل .

التدريب العملى الخامس : حالة شركة "العبور للصناعة" :

فيما يلى خلاصة المركز المالى لشركة "العبور" للصناعة فى ١٩٩٤/١٢/٣١ وفى ١٩٩٥/١٢/٣١ (بالألف جنيه) :

١٢/٣١/ ١٩٩٤	١٢/٣١/ ١٩٩٥	أصـــــول	١٢/٣١/ ١٩٩٤	١٢/٣١/ ١٩٩٥	حقوق ملكية والتزامات
		أصول ثابتة :			حقوق الملكية :
٢٠٤	٢٦٠	أصول ثابتة بالتكلفة.	١٣٦	١٥٠	رأس المال المملوك.
(٤٨)	(٦٠)	(–) مجمعات الإهلاك.	٨٠	١٣٠	الإحتياطيات العامة.
١٥٦	٢٠٠	الأصول الثابتة بالصافى.	٢١٦	٢٨٠	مجموع حقوق الملكية.
		أصول متداولة :			التزامات طويلة الأجل :
٢٨٠	٣٣٦	مخزون نهاية المدة بالتكلفة.	—	٢٠	قرض نقدى طويل الأجل ٨٪.
٢٠٠	٢٠٤	المدينون التجاريون.			التزامات متداولة :
٢٠	—	أوراق مالية.	٢٦٠	١٨٠	بنك سحب على المكشوف.
٥٠٠	٥٤٠		١٢٠	١٤٠	الدائنون التجاريون.
			٦٠	١٢٠	دائنو توزيعات الأرباح.
			٤٤٠	٤٤٠	
٦٥٦	٧٤٠		٦٥٦	٧٤٠	

فإذا علمت أن :

جملة المبيعات والمشتريات عن عام ١٩٩٥ بلغت ١٥٠٠ ألف جنيه و ١٢٤٠ ألف جنيه على التوالى ، وأن إدارة الشركة قد قامت باستغلال فرصة الارتفاع غير العادى فى أسعار الأوراق المالية خلال الفترة الأخيرة من عام ١٩٩٥ وتمكنت من بيع محفظة أوراقها المالية بمبلغ ٢٨ ألف جنيه ، وأن رقم صافى الربح الكلى للشركة عن عام ١٩٩٥ يبلغ ١٨٤ ألف جنيه وهو يتضمن ألفى جنيه ربح بيع سيارة مملوكة للشركة ، وأن زيادة رأس المال المملوك خلال العام المذكور قد تمت عن طريق رسملة جزء من رصيد الاحتياطيات العامة للشركة فى ١٢/٣١/ ١٩٩٤ .

فالمطلوب :

إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها لعام ١٩٩٥ فى صورة تُبرز رقم صافى ربح النشاط العادى بالإضافة إلى رقم التغير فى صافى رأس المال العامل مع إعداد التحليل النسبى لبنود القائمة والتعليق على نتائج هذا التحليل .

التدريب العملى السادس : حالة المصنع رقم (١) لشركة "الأصدقاء"[١] :

بلغت الخسارة الصافية للمصنع رقم (١) لشركة الأصدقاء ٢٦٢ ألف جنيه عن عام ١٩٩٧ رغم أن المصنع استغل طاقته المتاحة بالكامل فأنتج وباع ١٠٠ ألف وحدة بسعر ١٦٠ جنيها للوحدة ، وقد احترق فى ١٩٩٧/١/٥ مخزون أول عام ١٩٩٧ من البضائع الجاهزة ولم يكن المصنع قد جدد بوليصة التأمين عليه فى موعدها وسقط بالتالى الحق فى التعويض لذا فقد بلغت الخسارة المحاسبية لحريق المخزون ٢٩٦ر١مليون جنيه ، ولولا هذه الخسارة لكانت الأرباح الصافية للمصنع عن نفس العام ١ر٠٣٤ مليون جنيه . هذا وقد ظهر المركز المالى للمصنع فى ٣١/ ١٩٩٧/١٢ بالمقارنة بما كان عليه فى ١٩٩٦/١٢/٣١ كما يلى بالمليون جنيه :

٩٧/١٢/٣١	٩٦/١٢/٣١	أصـــــول	٩٧/١٢/٣١	٩٦/١٢/٣١	حقوق ملكية والتزامات
					حقوق الملكية :
٤	٤	أصول ثابتة بالتكلفة .	١٠	١٠	رأس المال المملوك .
٤ر٢	٢	(–) مجمع الإهلاك .	٢٦٢ر٠	—	(–) صافى خسارة ٩٧ .
١ر٦	٢	الأصول الثابتة بعد الإهلاك .	٩ر٧٣٨	١٠	
		أصول متداولة :			قرض مصرفى ١٧٪
—	١ر٢٩٦	مخزون بضائع جاهزة .	١	—	عُقد فى ٩٧/٧/١ .
٩ر١٤٤	٦ر٩٦٩	عملاء .			التزامات متداولة :
			٠ر٠٠٦	—	بنك سحب على المكشوف .
			—	٠ر٢٦٥	دائنو توزيعات الأرباح .
١٠ر٧٤٤	١٠ر٢٦٥		١٠ر٧٤٤	١٠ر٢٦٥	

فإذا علمت أنه خلال عام ١٩٩٧ بلغت تكلفة المبيعات ١١ر٤٤١ مليون جنيه، بينما بلغت المصروفات التسويقية والإدارية والعمومية ٣ر٥٢٥ مليون جنيه، فالمطلوب : الإعداد الجيد لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها عن عام ١٩٩٧ .

(١) عوض الله ، عبد المنعم : حالات عملية فى المحاسبة الإدارية فى مجالات الرقابة والتخطيط، مرجع سابق .

٦ .الوحدة الدراسية السادسة

إعداد الصورة المبسطة لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها

أهداف الوحدة:

تهدف هذه الوحدة إلى توضيح معنى رأس المال العامل فى منشآت الأعمال الهادفة للربح ، وكذا تدريب الدارس على كيفية إعداد قائمة مبسطة أولية لاستخراج التغير فى صافى رأس المال العامل فيما بين سنتين ماليتين متتاليتين ثم تفسير مصادر واستخدامات هذا التغيرأو هذه الحركة خلال السنة المالية الأخيرة، كما تهدف هذه الوحدة إلى بيان أهمية إعداد واستخدام قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المبسطة الأولية وذلك تمهيداً لتعميق هذه الأهمية مع تطوير هذه القائمة فى اتجاهات أخرى لذا فإنه بعد إنجاز الدارس وتفهمه لهذه الوحدة الدراسية يصبح مؤهلاً لأن:

١ – يوضح معنى رأس المال العامل فى منشآت الأعمال الهادفة للربح .

٢ – يتعرف مكونات قائمة حركة رأس المال ومصادرها واستخداماتها .

٣ – يحدد المصادر التى غذيت منها حركة رأس المال العامل .

٤ – يتعرف أوجه استخدام مصادر حركة رأس المال العامل .

٥ – يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة:

١/٦ . معنى رأس المال العامل فى منشآت الأعمال الهادفة للربح .

٢/٦ . قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها – صورة مبسطة أولية .

٦ . الوحدة الدراسية السادسة
إعداد الصورة المبسطة لقائمة حركة
رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها

١/٦ . معنى رأس المال العامل فى منشآت الأعمال الهادفة للربح :

يعبر أحياناً عن رأس المال العامل بأنه جملة أو مجموع الأصول المتداولة ، وإن **المفهوم المحاسبى التقليدى لرأس المال العامل يعرفه بأنه الفرق بين جملة الأصول المتداولة من ناحية وجملة الالتزامات أو الخصوم المتداولة من ناحية أخرى،** وهذا الفرق يمكن استخراجه من المركز المالى المعد فى نهاية أى سنة مالية ، وقد يعبر هذا الفرق عن رقم موجب يعنى أن رأس المال العامل هو المقدار الذى تزيد به الأصول المتداولة عن الالتزامات أو الخصوم المتداولة ، وقد يتمثل هذا الفرق فى عجز رأس المال العامل حين تزيد الالتزامات أو الخصوم المتداولة عن الأصول المتداولة .

يمكن استخراج رأس المال العامل فى نهاية السنة المالية السابقة وفى نهاية السنة المالية الحالية أو الأخيرة ، كما يمكن استخراج الفرق بين رأس المال العامل فى نهاية هاتين السنتين المتتاليتين ، وإن رأس المال العامل المستخرج فى نهاية كل سنة منهما يمكن الإشارة إليه باستخدام تعبير أو اصطلاح "**صافى رأس المال العامل**" ، **كما يمكن استخراج الفرق بين صافى رأس المال العامل فيما بين سنتين ماليتين متتاليتين** وهذا الفرق يمكن أن يشار إليه باستخدام تعبير أو اصطلاح "**التغير فى صافى رأس المال العامل** " أو "**حركة رأس المال العامل**" .

بفرض أن مجموع الأصول المتداولة فى المركز المالى فى٨٥/١٢/٣١ كان ٢٠٠ ألف جنيه بينما كان مجموع الالتزامات أو الخصوم المتداولة فى نفس التاريخ ١٨٠ ألف جنيه، إذن :

صافى رأس المال العامل فى ٨٥/١٢/٣١

= ٢٠٠ ألف جنيه - ١٨٠ ألف جنيه

= ٢٠ ألف جنيه

وبفرض أن صافى رأس المال العامل فى ٨٦/١٢/٣١ = (٢٠٠ ألف جنيه أصول متداولة فى ٨٦/١٢/٣١) - (١٧٠ ألف جنيه التزامات أو خصوم متداولة فى ٨٦/١٢/٣١) = ٣٠ ألف جنيه فإن التغير فى صافى رأس المال العامل فيما بين ٨٦/١٢/٣١ و ٨٥/١٢/٣١

أو

التغير فى صافى رأس المال العامل فيما بين ٨٦/١/١ و ٨٦/١٢/٣١

أو التغير فى صافى رأس المال العامل خلال عام ٨٦ أو لعام ٨٦

أو

حركة رأس المال العامل خلال عام٨٦ أو لعام ٨٦

= (صافى رأس المال العامل فى ٨٦/١٢/٣١) - (صافى رأس المال العامل فى ٨٥/١٢/٣١)

= (٣٠ ألف جنيه) - (٢٠ ألف جنيه)

= ١٠٠٠٠ جنيه حركة موجبة فى صافى رأس المال العامل لعام ٨٦ ، أى أن عام ٨٦ انتهى بصافى رأسمال عامل ٣٠ ألف جنيه ، بينما بدأ نفس العام بصافى رأسمال عامل ٢٠ ألف جنيه مما يعنى أن حركة رأس المال العامل كانت موجبة خلال عام ٨٦ بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه أضيفت إلى صافى رأس المال الذى كان متواجداً فى بداية السنة فأصبح رأس المال العامل فى نهاية السنة ٣٠ ألف جنيه.

وإذا فرض أن صافى رأس المال العامل فى نهاية العام التالى ٨٧ (أى فى ٨٧/١٢/٣١) كان ٢٥٠٠٠ جنيه فإن :

حركة رأس المال العامل لعام ٨٧ = (٢٥٠٠٠) - (٣٠٠٠٠)

= - ٥٠٠٠ جنيه حركة سالبة فى رأس المال العامل لعام ٨٧ ، بمعنى أن عام ٨٧ انتهى بصافى رأسمال عامل موجب بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه فى حين بدأ هذا العام بصافى رأسمال عامل موجب بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه ، وهناك إذن حركة سالبة فى رأس المال العامل لعام ٨٧ بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه استنفدت من صافى رأس المال العامل الذى كان متواجداً فى بداية السنة الأمر الذى ترك ٢٥ ألف جنيه كرأسمال عامل فى نهاية السنة .

وإذا فرض أن صافى رأس المال العامل فى ٨٨/١٢/٣١ كان بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ، إذن :

حركة رأس المال العامل لعام ٨٨ = (٢٥٠٠٠) - (٢٥٠٠٠)

= صفر . . . بمعنى أنه لم تكن هناك فى عام ٨٨ حركة موجبة تزيد عن الصفر فى رأس المال العامل لعام ٨٨ .

وإذا فرض أن صافى رأس المال العامل فى ٨٩/١٢/٣١ كان يمثل عجزاً بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه؛ أى أن الالتزامات المتداولة فى ٨٩/١٢/٣١ كانت تزيد عن الأصول المتداولة فى نفس التاريخ بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه فإن :

حركة رأس المال العامل لعام ٨٩ = (-٢٥٠٠٠) - (٢٥٠٠٠)

= -٢٥٠٠٠ - ٢٥٠٠٠

= -٥٠٠٠٠ جنيه

أى أن رأس المال العامل فى ٨٩/١٢/٣١ كان سالباً بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه بينما كان فى بداية نفس السنة موجباً بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه الأمر الذى نجم عنه حركة سالبة لرأس المال العامل قدرها ٥٠ ألف جنيه استنفدت الرقم الموجب لرأس المال العامل الذى كان متواجداً فى بداية السنة بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وتبقى عجز

بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه فى نهاية السنة .

وإذا فرض أن صافى رأس المال العامل فى ٩٠/١٢/٣١ كان سالباً بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه، فإن :

حركة رأس المال العامل لعام ٩٠ = (-٢٧٠٠٠) - (-٢٥٠٠٠)

= -٢٧٠٠٠ + ٢٥٠٠٠

= - ٢٠٠٠ جنيه

أى أن السنة قد بدأت بعجز فى صافى رأس المال العامل بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وانتهت السنة فى ٩٠/١٢/٣١ بعجز أيضاً فى صافى رأس المال العامل بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه مما يعنى أن هناك زيادة فى العجز خلال السنة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه تمثل الحركة السالبة فى رأس المال العامل لعام ٩٠ .

وإذا فرض أن صافى رأس المال العامل فى ٩١/١٢/٣١ كان موجباً بمبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه فإن :

حركة رأس المال العامل لعام ٩١ = (٣٣٠٠٠) - (-٢٧٠٠٠)

= ٣٣٠٠٠ + ٢٧٠٠٠

= ٦٠٠٠٠ جنيه

أى أنه كان هناك مبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه يمثل عجزاً فى رأس المال العامل فى بداية عام ٩١ وانتهى نفس العام فى ١٢/٣١ بفائض فى صافى رأس المال العامل بمبلغ ٣٣٠٠٠ مما يعنى أن حركة رأس المال العامل لعام ٩١ كانت بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه استوعبت عجز بداية السنة فى صافى رأس المال العامل بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه وتبقى من هذه الحركة الموجبة ٣٣٠٠٠ جنيه تمثل الصافى الموجب فى رأس المال العامل فى ٩١/١٢/٣١ .

وإذا فرض أن صافى رأس المال العامل فى ٩٢/١٢/٣١ كان سالباً بمبلغ ٣٤٠٠٠ جنيه، فإن :

حركة رأس المال العامل لعام ٩٢ = (-٣٤٠٠٠) - (٣٣٠٠٠)

= - ٣٤٠٠٠ - ٣٣٠٠٠

= - ٦٧٠٠٠ جنيه

بمعنى أن الحركة فى رأس المال العامل لعام ٩٢ كانت سالبة بمبلغ ٦٧٠٠٠ جنيه نتيجة لاستنفاد ٣٣٠٠٠ جنيه كانت تمثل الصافى الموجب لرأس المال العامل فى ٩٢/١/١ وإضافة عجز فى صافى رأس المال العامل فى ٩٢/١٢/٣١ بمبلغ ٣٤٠٠٠ جنيه .

يوضح الجدول رقم (٦/١/أ) حركة رأس المال العامل لكل سنة من السنوات السابقة ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ وذلك تغطية لكافة البدائل الممكنة لحركة رأس المال العامل .

جدول رقم (٦/١/أ)

(الأرقام بالألف جنيه)

بيان	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢
صافى رأس المال العامل فى نهاية السنة	٢٠	٣٠	٢٥	٢٥	(٢٥)	(٢٧)	٣٣	(٣٤)
حركة رأس المال العامل خلال السنة		١٠	(٥)	صفر	(٥٠)	(٢)	٦٠	(٦٧)

ولا شك أن إعداد الجدول رقم (٦/١/أ) فى منشآت الأعمال الهادفة للربح بكافة أنواعها ليمكن من متابعة تطورات حركة رأس المال العامل عبر السنتين

محل التحليل ومن ثم معرفة كفاءة الإدارة فى إدارة رأس المال العامل عبر هاتين السنتين .

وما يهمنا فى هذا المجال هو التركيز على ما يلى :

أ- رأس المال العامل بمعناه المحاسبى هو صافى رأس المال العامل الذى يمثل الفرق بين مجموع الأصول المتداولة فى تاريخ الميزانية من ناحية ومجموع الالتزامات أو الخصوم المتداولة فى نفس التاريخ من ناحية أخرى .

ب- التغير فى صافى رأس المال العامل هو حركة رأس المال العامل والتى تستخرج كفرق بين صافى رأس المال العامل فى نهاية السنة المعينة وصافى رأس المال العامل فى نهاية السنة التى تسبقها حيث ان نهاية السنة السابقة هى بداية هذه السنة المعينة .

جـ- تفسر حركة رأس المال العامل فى ضوء عجز وفائض صافى رأس المال العامل فى بداية السنة وفى نهاية السنة المالية التى يتم استخراج هذه الحركة لها .

جدير بالذكر أن رأس المال العامل فى إطار اقتصاديات المشروعات أو عند دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية له معنى يختلف عن المعنى المحاسبى لمفهوم رأس المال العامل ، حيث إنه عند إعداد دراسات الجدوى يكون المقصود برأس المال العامل هو تقديرات رأس المال العامل لأول دورة تشغيل أى رأس المال العامل الذى من المقدر أن يوفى باحتياجات الدورة الأولى للتشغيل من خامات وسلع نصف مصنعة وقطع غيار وغيرها من التكاليف ومستلزمات أخرى وفائض نقدى لمواجهة الأجور والمرتبات وغيرها اللازمة لأول دورة تشغيل حتى بداية جلب الإيرادات[١] .

---

(١) لمزيد من الإيضاحات ، انظر : عوض الله ، عبد المنعم : مقدمة فى دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية ، مرجع سابق .

٢/٦ . قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها – صورة مبسطة أولية :

تتكون قائمة حركة رأس المال ومصادرها واستخداماتها من جزئين يوضح **الجزء الأول** رقم حركة رأس المال العامل الموجبة أو السالبة والتى تستخرج كفرق بين صافى رأس المال العامل فى بداية السنة (أو نهاية السنة السابقة) ونهاية السنة التى تعبر عنها هذه القائمة ، أو هى التغير فى صافى رأس المال العامل خلال هذه السنة ، أما **الجزء الثانى** فإنه يفسر مصادر هذه الحركة واستخداماتها وهذا التفسير ينصب أساساً على تغيرات عناصر الميزانية التى لا تمثل أصولاً متداولة ولا تمثل أيضاً التزامات متداولة ، فإذا زادت مصادر الحركة عن استخداماتها بالقياس مع العناصر غير المتداولة كانت الزيادة مساوية لحركة رأس المال العامل الموجبة المستخرجة من الجزء الأول من القائمة ، أما إذا زادت استخدامات الحركة عن مصادرها بالقياس مع العناصر غير المتداولة كانت هذه الزيادة مساوية للحركة السالبة لرأس المال العامل المستخرجة من الجزء الأول من قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها .

مثال : حالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" :

يوضح الجدول رقم (٦/٢/أ) ميزانية شركة "جميع الأعمال الرابحة" فى ١٩٩١/١٢/٣١ وهى نفس الميزانية السابق ذكرها فى الجدول رقم (٤/٢/ب) فى الوحدة الدراسية الرابعة، وذلك عند تناول قائمة مصادر الأموال واستخداماتها فى صورتها الأولية المبسطة ، وبالرجوع لهذه الميزانية فى ١٩٩١/١٢/٣١ والتى لم تجر عليها بعد أى تعديلات لأغراض التحليل المالى يمكن استخراج صافى رأس المال العامل فى ٩١/١٢/٣١ وفى ٩٠/١٢/٣١ ثم استخراج حركة رأس المال العامل كفرق بينهما ،وذلك كما يلى :

حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩١ = (٢٧٠٠٠٠ - ٢٢٠٠٠٠) - (٢٥٠٠٠٠ - ٢٢٠٠٠٠)

= ٥٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠ جنيه حركة موجبة لرأس المال العامل خلال عام ١٩٩١ .

وللتعرف على المصادر التى غذيت منها هذه الحركة وكذلك التعرف على أوجه استخدام مصادر هذه الحركة يمكن حصر **تغيرات البنود غير المتداولة** فى المركز المالى فى ١٩٩١/١٢/٣١ عما كانت عليه هذه البنود غير المتداولة فى ١٩٩٠/١٢/٣١ ، ثم تصنيف هذه التغيرات وفقاً للقواعد العامة لتصنيف تغيرات بنود المركز المالى والسابق شرحها فى الوحدة الدراسية الرابعة ؛ أى أن مصادر حركة رأس المال العامل خلال أى عام مالى تتمثل فى الزيادة فى أى حساب له رصيد دائن ويمثل بنداً غير متداول فى الميزانية وأى نقص فى أى حساب له رصيد مدين ويمثل بنداً غير متداول فى الميزانية ، أما إستخدامات حركة رأس المال العامل خلال أى عام مالى فإنها تتمثل فى النقص فى أى حساب له رصيد دائن ويمثل بنداً غير متداول فى الميزانية وأى زيادة فى أى حساب له رصيد مدين ويمثل بنداً غير متداول فى الميزانية .

الجدول رقم (٦/٢/أ)

ميزانية شركة "جميع الأعمال الرابحة" فى ٣١/ ١٢/ ١٩٩١

(بالألف جنيه)

٩١/١٢/٣١ كلى	٩١/١٢/٣١ جزئى		٩٠/١٢/٣١ جزئى	٩٠/١٢/٣١ كلى
		الأصول الثابتة :		
	١٠٢	أصول ثابتة بالتكلفة .	٩٤	
	٢٨	+ إضافات خلال المدة .	٨	
	١٣٠		١٠٢	
	٣٠	– مجمع الإهلاك .	(٢٤)	
١٠٠		مجموع الأصول الثابتة بعد الإهلاك .		٧٨
		الأصول المتداولة والأرصدة المدينة الأخرى :		
	١٦٨	مخزون نهاية المدة بالتكلفة.	١٤٠	
	١٠٢	المدينون التجاريون.	١٠٠	
	--	أوراق مالية.	١٠	
٢٧٠		مجموع الأصول المتداولة والأرصدة المدينة الأخرى		٢٥٠
٣٧٠				٣٢٨

٩١/١٢/٣١ كلى	٩١/١٢/٣١ جزئى		٩٠/١٢/٣١ كلى	٩٠/١٢/٣١ جزئى
	٧٥	رأس المال المملوك.		٦٨
	٦٥	الإحتياطات العامة.		٤٠
١٤٠			١٠٨	
		إلتزامات طويلة الأجل :	---	---
١٠		قرض ٨٪ (عقد فى ١/١/٩١)		
		الإلتزامات المتداولة والأرصدة الدائنة الأخرى:		
	٩٠	بنك سحب على المكشوف.		١٣٠
	٧٠	الدائنون التجاريون.		٦٠
	٦٠	دائنو توزيعات الأرباح		٣٠
٢٢٠		مجموع الإلتزامات المتداولة والأرصدة الدائنة الأخرى .	٢٢٠	
٣٧٠			٣٢٨	

هذا ويمكن إعداد الجدول رقم (٦/٢/ب) لحصر وتصنيف تغيرات البنود غير المتداولة فيما بين ٩١/١٢/٣١ من ناحية و ٩٠/١٢/٣١ من ناحية أخرى ، ذلك لأن تغيرات البنود غير المتداولة هى التى تحدد مصادر واستخدامات حركة رأس المال العامل لعام ٩١ ، أما بالنسبة للبنود المتداولة فقد تم الاكتفاء عنها بحصر تغير صافى رأس المال العامل فيما بين ٩١/١٢/٣١ من ناحية و ٩٠/١٢/٣١ من ناحية أخرى ، ويلاحظ أن حركة رأس المال العامل التى بلغت ٢٠ ألف جنيه

لعام ٩١ هى حركة موجبة وهى تمثل الفرق بين تغيرات البنود غير المتداولة التى تصنف كمصادر لهذه الحركة من ناحية والتى تصنف كاستخدامات لهذه الحركة من ناحية أخرى ، وذلك على النحو التالى :

مصادر حركة رأس المال العامل العامل لعام ٩١ :

بالألف جنيه	
٧	زيادة رأس المال المملوك .
٢٥	زيادة الاحتياطيات العامة .
٦	إهلاك عام ٩١ .
١٠	القرض الذى عقد فى ٩١/١/١ .
٤٨	مجموع مصادر حركة رأس المال العامل لعام ٩١ .

استخدامات حركة رأس المال العامل لعام ٩١ :

بالألف جنيه	
٢٨	الإضافات للأصول الثابتة .
٢٨	مجموع استخدامات حركة رأس المال العامل لعام ٩١ .
٢٠ . ٠ .	زيادة مصادر حركة رأس المال العامل لعام ٩١ عن استخدامات هذه الحركة لنفس العام = حركة رأس المال العامل لعام ٩١ والتى تتمثل فى التغير فى صافى رأس المال العامل فيما بين ٩١/١٢/٣١ و ٩٠/١٢/٣١ .

(الجدول رقم (٦/٢/ب)
قائمة حصر وتصنيف تغيرات البنود غير المتداولة
فيما بين سنتين ماليتين متتاليتين (بالألف جنيه)

	في ٩٠/١٢/٣١	في ٩١/١٢/٣١	التغيرات +	التغيرات -
الأصول المتداولة :				
مخزون نهاية المدة بالتكلفة.	١٤٠	١٦٨		
المدينون التجاريون.	١٠٠	١٠٢		
أوراق مالية.	١٠	--		
مجموع الأصول المتداولة (أ)	٢٥٠	٢٧٠		
الإلتزامات المتداولة :				
بنك سحب على المكشوف.	١٣٠	٩٠		
الدائنون التجاريون .	٦٠	٧٠		
دائنو توزيعات الأرباح.	٣٠	٦٠		
مجموع الإلتزامات المتداولة (ب)	٢٢٠	٢٢٠		
صافي رأس المال العامل (أ - ب)	٣٠	٥٠	٢٠	
أصول ثابتة بالتكلفة .	١٠٢	١٣٠	٢٨	
	١٣٢	١٨٠	٤٨	
رأس المال المملوك	٦٨	٧٥	٧	
الإحتياطيات العامة	٤٠	٦٥	٢٥	
مجمع الإهلاك	٢٤	٣٠	٦	
الإلتزامات طويلة الأجل :				
قرض ٨٪ (عقد في ٩١/١/١)	--	١٠	١٠	
	١٣٢	١٨٠	٤٨	-

ويجب ملاحظة أن الرقم الذى يمثل حركة رأس المال العامل يكون هو نفسه الرقم الذى يمثل الفرق بين مجموع مصادر هذه الحركة من ناحية ومجموع استخدامات هذه الحركة من ناحية أخرى ، وينتج هذا عن توازن الميزانيتين المتتاليتين محل التحليل . وإذا ما تم التأكد من هذا التوازن وتساوى المجموع الجبرى لتغيرات جانب الأصول مع المجموع الجبرى لتغيرات جانب رأس المال والالتزامات ، وكذلك توازن أو تساوى حركة رأس المال العامل للفرق بين مجموع مصادر هذه الحركة ومجموع استخدامات هذه الحركة ، فإنه يصبح فى الإمكان إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المبسطة الأولية اعتماداً على قائمتى المركز المالى لسنتين ماليتين متتاليتين ، وذلك على النحو الموضح بالجدول (٦/٢/جـ) والذى يحتوى على جزئين ؛ الجزء الأول ومنه يستخرج رقم حركة رأس المال العامل (رقم موجب أو سالب) والجزء الثانى وفيه يتم حصر مصادر هذه الحركة واستخداماتها واستخراج الفرق بين مجموع هذه المصادر ومجموع هذه الاستخدامات للتأكد من أن هذا الفرق يساوى حركة رأس المال العامل المستخرجة فى الجزء الأول من هذه القائمة .

(الجدول رقم (٦/٢/جـ)

قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المبسطة الأولية لعام ٩١ لشركة "جميع الأعمال الرابحة"

(بالألف جنيه)

	٩٠/١٢/٣١	٩١/١٢/٣١
الأصول المتداولة :		
مخزون نهاية المدة بالتكلفة.	١٤٠	١٦٨
المدينون التجاريون.	١٠٠	١٠٢
أوراق مالية.	١٠	--
مجموع الأصول المتداولة.	٢٥٠	٢٧٠
الإلتزامات المتداولة :		
بنك سحب على المكشوف .	١٣٠	٩٠
الدائنون التجاريون .	٦٠	٧٠
دائنو توزيعات الأرباح .	٣٠	٦٠
مجموع الإلتزامات المتداولة	٢٢٠	٢٢٠
صافى رأس المال العامل	٣٠	٥٠
حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩١ - حركة موجبة	٢٠	

	مصادر الحركة	إستخدامات الحركة
مصادر حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩١ :		
زيادة رأس المال المملوك .	٧	
زيادة الإحتياطيات العامة .	٢٥	
إهلاك عام ٩١ .	٦	
قرض عقد فى ٩١/١/١ .	١٠	
إستخدامات حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩١ :		
الإضافات للأصول الثابتة - مشتريات أصول ثابتة خلال ٩١ .		٢٨
مجموع مصادر الحركة وإستخداماتها	٤٨	٢٨
زيادة مصادر الحركة عن إستخداماتها = الحركة الموجبة لرأس المال العامل لعام ١٩٩١	٢٠	

٦/٣ . خلاصة الوحدة الدراسية السادسة

* صافى رأس المال العامل بمعناه المحاسبى يمثل الفرق الموجب أو السالب بين الأصول المتداولة فى تاريخ الميزانية والالتزامات المتداولة فى نفس التاريخ .

* حركة رأس المال العامل هى التغير الموجب أو السالب فيما بين صافى رأس المال العامل المستخرج فى نهاية السنة المالية من ناحية وصافى رأس المال العامل المستخرج فى نهاية السنة السابقة من ناحية أخرى .

* قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المبسطة الأولية تستند على بيانات ميزانيتين متتاليتين بدون إجراء أى تعديلات لأغراض التحليل المالى على هاتين الميزانيتين .

* قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها تتكون من جزئين،الجزء الأول ومنه يستخرج رقم حركة رأس المال العامل أما الجزء الثانى فيوضح مصادر هذه الحركة واستخدامات هذه الحركة **اعتماداً على تغيرات البنود غير المتداولة فى الميزانية .**

* الفرق بين مصادر الحركة من ناحية واستخدامات الحركة من ناحية أخرى لا بد وأن يساوى حركة رأس المال العامل .

* تتمثل مصادر حركة رأس المال العامل فى زيادة بنود حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل ونقص الأصول الثابتة ، وتتمثل استخدامات حركة رأس المال العامل فى نقص بنود حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل وزيادة الأصول الثابتة .

٦/٤ . تدريبات عملية على الوحدة الدراسية السادسة

التدريب العملى الأول : استكمل بيانات الجدول التالى :

(القيم بالألف جنيه)

بيان	٨٥	٨٦	٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢
مجموع الأصول المتداولة فى نهاية السنة		١٢٠	١٠٣		١٠٠	١٠٠	١٥٠	١٢٥
مجموع الإلتزامات المتداولة فى نهاية السنة	٦٠		٦٣	٦٠		١٤٥		
صافى رأس المال العامل فى نهاية السنة	٤٠	٥٧					٥	(٢٠)
حركة رأس المال العامل فى نهاية السنة				صفر	(٨٠)			

التدريب العملى الثانى . . . تابع حالة شركة "المواطن البسيط للصناعة":

بالرجوع إلى حالة شركة "المواطن البسيط للصناعة" كما وردت بالتدريب العملى الأول نهاية الوحدة الدراسية الرابعة ، **المطلوب** :

(١) إعداد ميزانية الشركة فى ٩٢/١٢/٣١ مقارنة بميزانية الشركة فى ١٩٩١/١٢/٣١ وذلك تمهيداً لإعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المبسطة الأولية .

(٢) استخراج صافى رأس المال العامل فى ١٩٩١/١٢/٣١ وفى ٣١/ ١٩٩٢/١٢ واستخراج رقم حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩٢ .

(٣) إعداد قائمة حصر وتصنيف تغيرات البنود غير المتداولة فيما بين ١٩٩١/١٢/٣١ و ١٩٩٢/١٢/٣١ .

(٤) إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المبسطة الأولية لعام ١٩٩٢ لشركة "المواطن البسيط للصناعة".

التدريب العملى الثالث . . . تابع حالة شركة "فرست آند تو":

بالرجوع إلى حالة شركة "فرست آند تو "كما وردت بالتدريب العملى الثانى نهاية الوحدة الدراسية الرابعة ، **المطلوب** :

(١) إعداد ميزانية الشركة فى ١٩٩٢/١٢/٣١ مع تضمينها خانة سنة المقارنة .

(٢) إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها لعام ٩٢ فى صورتها المبسطة الأولية .

(٣) التعليق المختصر على أهم النتائج التى تتوصل إليها من إعدادك للصورة المبسطة الأولية لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها لعام ٩٢ لشركة "فرست آند تو" .

٧ .الوحدة الدراسية السابعة

قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها تطوير وتحليل ونقد

أهداف الوحدة:

يمكن إنتقاد الصورة المبسطة أو الأولية لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها على أساس أن هذه الصورة المبسطة الأولية لا تظهر أى بيانات عن الأرباح العادية وغير العادية لأنشطة المنشأة أو الشركة ، ولاتظهر أيضاً أى بيانات عما يتم إعلانه للتوزيع من الأرباح ، لهذا تهدف هذه الوحدة الدراسية إلى تطوير قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها بحيث تظهر بيانات أرباح الأنشطة العادية وغير العادية وكذلك بيانات الأرباح المعلنة للتوزيع ، ولاشك أن فى هذا التطوير فائدة واضحة للإدارة الداخلية وللملاك والمستفيدين الآخرين الخارجين من إتاحة مثل هذه البيانات ، هذا وتختم هذه الوحدة الدراسية بتحليل مختصر ونقد موجز لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها ، وتأسيساً على ذلك فإنه بعد استيعاب محتويات هذه الوحدة الدراسية يصبح الدارس متمكناً من أن:

١ – يعد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها و استخداماتها كصورة مطورة أولى لإبراز صافى ربح النشاط العادى .

٢ – يعد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها كصورة مطورة ثانية لإبراز الأرباح المعلنة للتوزيع .

٣ – يتعرف كيفية تحليل ونقد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها .

٤ – يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة :

١/٧ . قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها - صورة مطورة أولى لإبراز صافى ربح النشاط العادى .
٢/٧ . قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها - صورة مطورة ثانية لإبراز الأرباح المعلنة للتوزيع .
٣/٧ . تحليل ونقد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها .
٧/٤ . خلاصة الوحدة الدراسية السابعة .
٧/٥ . تدريبات عملية على الوحدة الدراسية السابعة .

٧ . الوحدة الدراسية السابعة
قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها
تطوير وتحليل ونقد

١/٧ . قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها – صورة مطورة أولى لإبراز صافى ربح النشاط العادى :

بالرجوع لحالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" وبافتراض أن الأرباح القابلة للتوزيع (عادية وغير عادية) لم يتم بعد التصرف فيها سواء بالإعلان عن توزيع جزء منها على الملاك (وعلى الإدارة والعاملين) أو توجيه جزء منها لزيادة الاحتياطيات بأنواعها المختلفة أو احتجاز جزء منها كأرباح معاد استثمارها . . إلخ ، فإنه يمكن فى هذه الحالة تعديل ميزانية الشركة فى ٩١/١٢/٣١ لكى تتضمن أرصدة دائنة لم تكن ظاهرة فى الميزانية التى أعدتها الشركة فى نفس التاريخ ، وهذه الأرصدة الدائنة تتمثل فى ٨٠ ألف جنيه صافى ربح النشاط العادى وخمسة آلاف جنيه أرباح بيع الأوراق المالية ، ولذلك يتم أيضاً عدم تعديل الاحتياطيات العامة التى كانت ظاهرة فى ٩٠/١٢/٣١ وعدم تعديل دائنو توزيعات الأرباح بأى أرباح أعلنت للتوزيع على الملاك عن عام ١٩٩١ مع العلم بأن ما أعلن للتوزيع عن عام ١٩٩٠ قد دفع فى عام ١٩٩١ ، وإذا ما تم إجراء هذه التعديلات فإنه ستكون أمامنا صورة ميزانية معدلة لأغراض التحليل المالى لاتختلف عن الكشف الملخص للميزانيتين المتتاليتين لأغراض إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها والموضح بالجدول رقم (١/٥/ب) فى الوحدة الدراسية الخامسة، هذا ويوضح الجدول التالى رقم (١/٧/أ) هذه الميزانية المعدلة بعد الفصل بين التغيرات الموجبة والسالبة فى عناصر هذه الميزانية .

استناداً إلى الجدول رقم (٧/١/أ) يمكن القول بأن حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩١ فى شركة "جميع الأعمال الرابحة" كانت موجبة بمبلغ ٨٠ ألف جنيه استخرجت على النحو التالى :

حركة رأس المال العامل لعام ٩١ = (الأصول المتداولة فى ٩١/١٢/٣١ - الالتزامات المتداولة فى ٩١/١٢/٣١) - (الأصول المتداولة فى ٩٠/١٢/٣١ - الالتزامات المتداولة فى ٩٠/١٢/٣١) .

= (٢٧٠٠٠٠ - ١٦٠٠٠٠) - (٢٥٠٠٠٠ - ٢٢٠٠٠٠)

= ١١٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠

= ٨٠٠٠٠ جنيه حركة موجبة لرأس المال العامل لعام ١٩٩١ .

جدول رقم (٧/١/أ)

كشف ملخص لميزانيتين متتاليتين لأغراض إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها وإستخداماتها لعام ٩١ لشركة " جميع الأعمال الرابحة" - (بالألف جنيه)

البيان	٩٠/١٢/٣١ جزئي	٩٠/١٢/٣١ كلي	٩١/١٢/٣١ جزئي	٩١/١٢/٣١ كلي	التغيرات +	التغيرات −	البيان	٩٠/١٢/٣١ جزئي	٩٠/١٢/٣١ كلي	٩١/١٢/٣١ جزئي	٩١/١٢/٣١ كلي	التغيرت +	التغيرت −
رأس المال المملوك.		٦٨		٧٥	٧		أصول ثابتة بالتكلفة		١٠٢		١٣٠	٢٨	
الإحتياطيات العامة.		٤٠		٤٠	—	—	الأصول المتداولة :						
صافي ربح النشاط العادي.				٨٠	٨٠		مخزون نهاية المدة بالتكلفة.	١٤٠		١٦٨		٢٨	
أرباح بيع الأوراق المالية.				٥	٥		المدينون التجاريون.	١٠٠		١٠٢		٢	
مجمع الإهلاك.		٢٤		٣٠	٦		أوراق مالية.	١٠		—			(١٠)
الإلتزامات طويلة الأجل :							مجموع الأصول المتداولة.		٢٥٠		٢٧٠		
قرض ٨٪ عقد في ٩١/١/١.				١٠	١٠								
الإلتزامات المتداولة:													
بنك سحب على المكشوف.	١٣٠		٩٠			(٤٠)							
الدائنون التجاريون.	٦٠		٧٠		١٠								
دائنو توزيعات الأرباح.	٣٠		—			(٣٠)							
مجموع الإلتزامات المتداولة.		٢٢٠		١٦٠									
		٥٣		٤٠٠	١١٨	(٧٠)			٣٥٢		٤٠٠	٥٨	(١٠)
					٤٨							٤٨	

هذا، وإذا ركزنا اهتمامنا على تغيرات البنود غير المتداولة أى تغيرات كافة بنود الميزانية بخلاف تغيرات الأصول المتداولة وتغيرات الالتزامات المتداولة وذلك استناداً إلى الجدول رقم (١/٧/أ) فإنه يمكن تفسير حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩١ على أساس أن مصادر هذه الحركة تتمثل فى:

	بالجنيه
زيادة رأس المال المملوك بمبلغ	٧٠٠٠
وصافى ربح النشاط العادى بمبلغ	٨٠٠٠٠
وأرباح بيع الأوراق المالية بمبلغ	٥٠٠٠
وإهلاك عام ٩١ بمبلغ	٦٠٠٠
والقرض طويل الأجل الذى عُقد فى ٩١/١/١ بمبلغ	١٠٠٠٠
مجموع	١٠٨٠٠٠

أما استخدامات هذه الحركة فتتمثل فى الإضافات التى تمت للأصول الثابتة فى عام ٩١ بمبلغ ٢٨٠٠٠ جنيه، وطالما أن مجموع مصادر حركة رأس المال العامل لعام ٩١ يبلغ ١٠٨ آلاف جنيه بينما استخدامات هذه الحركة تبلغ فى مجموعها ٢٨ ألف جنيه فإن مصادر حركة رأس المال العامل لعام ٩١ تزيد عن استخدامات هذه الحركة بمبلغ ٨٠ ألف جنيه، وهذه الـ ٨٠ ألف جنيه هى الحركة الموجبة لرأس المال العامل لعام ٩١ والمستخرجة كفرق أو تغير فى صافى رأس المال العامل فيما بين ٩١/١٢/٣١ من ناحية و ٩٠/١٢/٣١ من ناحية أخرى، كما تم توضيحه من قبل .

هذا ، ويمكن التوصل لنفس التحليلات السابقة من واقع قائمة حصر وتصنيف تغيرات البنود غير المتداولة الموضحة فى الجدول رقم (١/٧/ب) ، مع ملاحظة أنه سواء تم الاستناد إلى الكشف الموضح بالجدول رقم (١/٧/أ) أو القائمة الموضحة بالجدول رقم (١/٧/ب) كتمهيد لإعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فإنه يجب التركيز على أن الميزانية المعدلة - لأغراض التحليل المالى - فى ٩١/١٢/٣١ قد اشتملت على الأرباح الصافية العادية وغير العادية ولذلك لم تختلف قيم الاحتياطيات العامة فى ١٩٩١/١٢/٣١ عما كانت عليه فى ١٩٩٠/١٢/٣١ أما بند دائنو التوزيعات فلم يتأثر بما أعلن من توزيعات للأرباح عن عام ١٩٩١ .

الجدول رقم (٧/١/ب)
قائمة حصر وتصنيف تغيرات البنود غير المتداولة
فيما بين سنتين ماليتين متتاليتين (٣١/١٢/٩١ و ٣١/١٢/٩٠)
لشركة " جميع الأعمال الرابحة" .

(بالألف جنيه)

	في ٣١/١٢/٩٠		في ٣١/١٢/٩١		التغيرات	
	جزئي	كلي	جزئي	كلي	+	--
الأصول المتداولة :						
مخزون نهاية المدة بالتكلفة.	١٤٠		١٦٨			
المدينون التجاريون .	١٠٠		١٠٢			
أوراق مالية .	١٠		--			
مجموع الأصول المتداولة .		٢٥٠		٢٧٠		
الالتزامات المتداولة :						
بنك سحب على المكشوف .	١٣٠		٩٠			
الدائنون التجاريون .	٦٠		٧٠			
دائنو توزيعات الأرباح .	٣٠					
مجموع الالتزامات المتداولة .		٢٢٠		١٦٠		
صافي رأس المال العامل .		٣٠		١١٠	٨٠	
الأصول الثابتة بالتكلفة .		١٠٢		١٣٠	٢٨	
		١٣٢		٢٤٠	١٠٨	--
رأس المال المملوك .		٦٨		٧٥	٧	
الاحتياطيات العامة .		٤٠		٤٠	--	--
صافي ربح النشاط العادي لعام ٩١ .				٨٠	٨٠	
أرباح بيع الأوراق المالية لعام ٩١ .				٥	٥	
مجمع الإهلاك .		٢٤		٣٠	٦	
مجموع أموال أصحاب رأس المال المملوك .		١٣٢		٢٣٠	٩٨	
الالتزامات طويلة الأجل :						
قرض ٨٪ عقد في ١/١/٩١		--		١٠	١٠	
		١٣٢		٢٤٠	١٠٨	--

يوضح الجدول رقم (٧/١/جـ) قائمة حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩١ ومصادرها واستخداماتها خلال نفس العام ، وهى قائمة مطورة فى صورتها المطورة الأولى لإبراز أرقام صافى ربح النشاط العادى وغير العادى - للعام الذى أعدت عنه هذه القائمة - كمصدر من مصادر حركة رأس المال العامل لنفس العام، وقد استلزم إعداد هذه القائمة المطورة فى صورتها المطورة الأولى تعديل بند دائنو توزيعات الأرباح الذى أظهرته الشركة فى ميزانيتها - المصدرة- فى ٩١/١٢/٣١ بحيث لا يُظهر هذا البند أى أرباح أعلنت للتوزيع على الملاك فى ميزانية ٩١/١٢/٣١ ، كما أن بند الاحتياطيات العامة فى الميزانية المعدلة لأغراض التحليل المالى فى ٩١/١٢/٣١ يظهر بمبلغ ٤٠ ألف جنيه كما كان عليه الحال فى ٩٠/١٢/٣١ أى قبل توجيه أى أرباح من أرباح ٩١ وتعليتها للاحتياطيات العامة ، ولذلك لم تظهر قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها - فى صورتها المطورة الأولى لإبراز أرقام صافى الربح العادى وغير العادى - أى إشارة للأرباح التى أعلنت للتوزيع فى ٩١/١٢/٣١ بمبلغ ٦٠ ألف جنيه ، وكذلك الأمر بالنسبة لما تم تعليته للاحتياطيات العامة (بمبلغ ٢٥ ألف جنيه) من الأرباح التى اعتبرت قابلة للتوزيع فى ٩١/١٢/٣١ ، أما إذا أردنا إظهار الأرباح التى أعلنت للتوزيع ضمن بنود قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها لعام ٩١ فإن هذا يستدعى تطوير هذه القائمة من صورتها الأولى المطورة إلى صورتها الثانية المطورة .

جدول رقم (٧/١/جـ)

قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها وإستخداماتها لعام ١٩٩١ في صورتها المطورة الأولى لإبراز أرقام صافي ربح النشاط العادي وغير العادي لعام ٩١ في شركة "جميع الأعمال الرابحة"

(القيمة بالجنيه)

بيـــــان	٩٠/١٢/٣١	٩١/١٢/٣١
الأصول المتداولة :		
مخزون نهاية المدة بالتكلفة .	١٤٠٠٠٠	١٦٨٠٠٠
المدينون التجاريون .	١٠٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠
أوراق مالية	١٠٠٠٠	---
مجموع الأصول المتداولة	٢٥٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
الإلتزامات المتداولة :		
بنك سحب على المكشوف .	١٣٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
الدائنون التجاريون	٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
دائنو توزيعات الأرباح .	٣٠٠٠٠	--
مجموع الالتزامات المتداولة	٢٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
صافي رأس المال العامل	٣٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩١ = حركة **موجبة**	٨٠٠٠٠	
	مصادر الحركة	**إستخدامات الحركة**
مصادر الحركة :		
زيادة رأس المال المملوك	٧٠٠٠	
صافي ربح النشاط العادي	٨٠٠٠٠	
أرباح بيع الأوراق المالية	٥٠٠٠	
إهلاكات عام ١٩٩١	٦٠٠٠	
قرض ٨٪ (عقد في ١٩٩١/١/١)	١٠٠٠٠	
إستخدامات الحركة :		
الإضافات للأصول الثابتة		٢٨٠٠٠
	١٠٨٠٠٠	٢٨٠٠٠
زيادة مصادر الحركة عن استخداماتها = **الحركة الموجبة**	٨٠٠٠٠	

٢/٧ . قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها- صورة مطورة ثانية لإبراز الأرباح المعلنة للتوزيع:

لاشك أن الأرباح التى تعلن للتوزيع على ملاك المنشأة أو الشركة لمن البيانات المحاسبية التى تحظى عادة باهتمام ملاك هذه المنشأة أو الشركة ، ويشاركهم عادة فى هذا الاهتمام المستثمرون المرتقبون ، لذلك قد يصبح من المفيد تطوير قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها لكى تبرز بوضوح رقم التوزيعات المعلنة للأرباح فى نهاية كل عام بالإضافة إلى أرقام الأرباح المعبرة عن نتيجة النشاط الجارى العادى وغير العادى .

يستلزم إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المطورة التى تبرز أرقام الأرباح العادية وغير العادية والمعلنة للتوزيع ملاحظة ما يلى :

أولاً : الارتكاز على ميزانيتين ماليتين متتاليتين وما يصاحبهما من قائمتين للدخل دون أن يصاحب ذلك تعديل فى جميع الأصول المتداولة وجميع الالتزامات المتداولة التى ظهرت فى هاتين الميزانيتين على النحو الذى أعدته به الشركة أو المنشأة المصدرة لهما .

ثانياً : تأسيساً على أولاً: ستتضمن الالتزامات المتداولة فى كل ميزانية بند دائنو توزيعات الأرباح برصيد هذا البند فى تاريخ نهاية السنة ، وإذا كانت الأرباح المعلنة للتوزيع فى نهاية سنة معينة يتم دفعها عادة نقداً فى السنة التالية فإنه يمكن أن يفهم من ذلك أن رصيد بند (أو حساب) دائنو توزيعات الأرباح فى تاريخ الميزانية يعبر عادة عن الأرباح المعلنة للتوزيع فى نهاية السنة والذى سيتم دفعه فى السنة التالية .

ثالثا: استخراج صافى رأس المال العامل فى نهاية كل سنة من السنتين الماليتين المتتاليتين دون أى تعديل فى أرصدة الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة فيهما ، ثم استخراج حركة رأس المال العامل كتغير فى صافى رأس المال العامل فيما بين نهاية كلٍ من هاتين السنتين الماليتين المتتاليتين .

رابعاً : تفسير مصادر حركة رأس المال العامل كما وردت فى قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المطورة الأولى السابقة ، أما بالنسبة لاستخدامات هذه الحركة فإنه يضاف بند دائنو توزيعات الأرباح والذى يعبر عادة عن الأرباح التى أعلنت للتوزيع فى

نهاية السنة التى تعد عنها هذه القائمة وذلك بالإضافة إلى بنود استخدامات الحركة التى تشتمل عليها الصورة المطورة الأولى لهذه القائمة .

يوضح الجدول رقم (٧/٢/أ) الصورة المطورة الثانية لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها على أساس إبراز رقم الأرباح المعلنة للتوزيع فى نهاية السنة ضمن بنود استخدامات حركة رأس المال العامل .

هذا ، ويجب أن يلاحظ أن الجزء الأول من قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها المطورة فى صورتها الثانية والموضحة بالجدول رقم (٧/ ٢/أ) قد استند أساساً إلى الميزانية (أو المركز المالى) فى ٩١/١٢/٣١ والتى أصدرتها الشركة وذلك بدون أن يجرى عليها أى تعديل لأغراض التحليل المالى، ويمكن الرجوع فى هذا الشأن إلى الجدول رقم (٦/٢/أ) السابق أو الجدول رقم (٦/٢/ب) أو الجدول رقم (٦/٢/جـ) الموضح لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المبسطة الأولية ، حيث سنلاحظ أنه لن توجد ثمة اختلافات فيما بين الجزء الأول لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المطورة الثانية (الجدول رقم ٧/٢/أ) والجزء الأول لنفس القائمة فى صورتها المبسطة الأولية (الجدول رقم ٦/٢/جـ) ، أما بالنسبة للجزء الثانى لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المطورة الثانية لإبراز رقم الأرباح المعلنة للتوزيع (جدول ٧/٢/أ) فإنه لايختلف عن الجزء الثانى لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المطورة الأولى لإبراز أرقام صافى الربح العادى وغير العادى (الجدول رقم ٧/١/جـ) فيما عدا أن الأرباح المعلنة للتوزيع فى ٩١/١٢/٣١ قد ظهرت كاستخدام لحركة رأس المال العامل لعام ٩١ فى هذا الجزء الثانى للقائمة المطورة الثانية لأمر تستلزمه اعتبارات ضرورة تساوى فرق مصادر حركة رأس المال العامل عن استخدامات هذه الحركة مع رقم حركة رأس المال العامل الذى يستخرج من الجزء الأول للقائمة[١] .

(١) عوض الله ، عبد المنعم : التحليل المالى لأغراض المحاسبة الإدارية ، مرجع سابق ، الفصل الأول . والمحاسبة الإدارية فى مجالات الرقابة والتخطيط ، مرجع سابق .

جدول رقم (٧/٢/٧/أ)

قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها -

صورة مطورة لإبراز الأرباح المعلنة للتوزيع

(القيمة بالجنيه)

بيـــــان	٩٠/١٢/٣١	٩١/١٢/٣١
الأصول المتداولة :		
مخزون نهاية المدة بالتكلفة .	١٤٠٠٠٠	١٦٨٠٠٠
المدينون التجاريون .	١٠٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠
أوراق مالية ..	١٠٠٠٠	---
مجموع الأصول المتداولة	٢٥٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
الإلتزامات المتداولة :		
بنك سحب على المكشوف .	١٣٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
الدائنون التجاريون .	٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
دائنو توزيعات الأرباح .	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
مجموع الإلتزامات المتداولة	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
صافى رأس المال العامل	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩١ - حركة موجبة	٢٠٠٠٠	
	مصادر الحركة	**إستخدامات الحركة**
مصادر الحركة :		
زيادة رأس المال المملوك .	٧٠٠٠	
صافى ربح النشاط العادى .	٨٠٠٠٠	
أرباح بيع الأوراق المالية .	٥٠٠٠	
إهلاكات عام ١٩٩١ .	٦٠٠٠	
قرض ٨٪ (عقد فى ١٩٩١/١/١) .	١٠٠٠٠	
استخدامات الحركة :		
الإضافات للأصول الثابتة .		٢٨٠٠٠
دائنو توزيعات الأرباح - أرباح معلنة للتوزيع عن عام ١٩٩١ ولم تدفع بعد .		٦٠٠٠٠
	١٠٨٠٠٠	٨٨٠٠٠
زيادة مصادر الحركة عن استخداماتها = **الحركة الموجبة**	٢٠٠٠٠	

استناداً إلى قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها لعام ٩١ لشركة "جميع الأعمال الرابحة" فى صورتها المطورة الثانية التى تبرز الأرباح المعلنة للتوزيع فى ٩١/١٢/٣١ وكذا الأرباح العادية وغير العادية كما هو موضح بالجدول رقم (٧/٢/أ) يمكن القول بأن إهلاك عام ٩١ يعتبر مصدراً من مصادر حركة رأس المال العامل لعام ٩١ شأنه فى ذلك شأن زيادة رأس المال المملوك وصافى ربح النشاط العادى وأرباح بيع الأوراق المالية (صافى ربح نشاط غير عادى) وأية قروض طويلة الأجل جديدة يتم عقدها خلال العام (أو زيادة القروض طويلة الأجل القائمة من قبل) ، ويمكن أن يضاف لهذه المصادر فى الحالات الأخرى - بخلاف حالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" - النقص فى الأصول الثابتة نتيجة لبيعها مثلاً . وعموماً، تشتمل مصادر حركة رأس المال العامل فى هذه القائمة المطورة الثانية على أى نقص أو انخفاض فى الأصول الثابتة وأى زيادة أو إرتفاع فى بنود حقوق الملكية - بخلاف بند دائنو التوزيعات - وأى زيادة أو ارتفاع فى بنود الالتزامات طويلة الأجل ، أما استخدامات حركة رأس المال العامل فقد عبرت عنها فى حالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" أو فى المثال الحالى المشتريات الجديدة أو الإضافات التى تمت للأصول الثابتة خلال عام ٩١ وكذلك توزيعات الأرباح التى يفترض هنا أنها قد أعلنت للتوزيع ولكنها لم تدفع بعد حتى ٩١/١٢/٣١ ولذلك تم تعليتها فى حساب دائن صنف فى الميزانية ضمن الالتزامات المتداولة . وعموماً، تتمثل استخدامات حركة رأس المال العامل - فى هذه القائمة المطورة الثانية - فى أى زيادات فى الأصول الثابتة وأى انخفاض فى بنود حقوق الملكية - بخلاف بند دائنو توزيعات الأرباح - وأى انخفاض فى الالتزامات طويلة الأجل .

٣/٧ . تحليل ونقد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها:

يمكن القول بأن قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها توضح تفاصيل مصادر واستخدامات هذه الحركة ومدى كفاية مجموع هذه المصادر لمقابلة

مجموع تلك الاستخدامات ، وللقائمة إذن فائدتها فى مجال التحليل المالى حتى يتسنى معرفة حركة رأس المال العامل وتقييم القرارات المالية التى اتخذت فى فترات سابقة وبالتالى محاولة ترشيد القرارات المستقبلية فى ضوء ما تحقق من نتائج وما توافر من خبرات لدى الإدارة خاصة عند إدارة رأس المال العامل . فى كلمات أخرى تتمثل أوجه الاستفادة من هذه القائمة فى التعرف على كيفية مساهمة مصادر حركة رأس المال العامل فى استخدامات هذه الحركة ، كما أن الإدارة المالية بالمنشأة أو الشركة يمكنها الاعتماد على هذه القائمة لتخطيط مصادر حصول المنشأة أو الشركة على رأسمالها العامل ومن ثم تخطيط أفضل استخدام لحركة رأس المال العامل أى الاستفادة من هذه القائمة وتحليلاتها فى تخطيط العمليات والأداء للفترات القادمة .

تحلل بنود قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها على أساس استخراج النسبة المئوية لكل مصدر من مصادر هذ الحركة إلى مجموع هذه المصادر وكذلك استخراج النسبة المئوية لكل وجه من أوجه استخدام هذه الحركة إلى مجموع هذه الاستخدامات ، ويمكن بعد ذلك الوقوف على الأهمية النسبية لكل مصدر ولكل استخدام ، أى يمكن ترتيب المصادر والاستخدامات تنازلياً لمعرفة أى المصادر يحتل المرتبة الأولى وأيها يحتل المرتبة الثانية وهكذا ، وكذلك معرفة أى وجه من أوجه استخدامات حركة رأس المال العامل يحتل المرتبة الأولى وأيها يحتل المرتبة الثانية وهكذا .

هذا ، ويمكن إجراء التحليل النسبى لمصادر واستخدامات حركة رأس المال العامل وذلك بالارتباط مع قائمة هذه الحركة فى صورتها المبسطة الأولية أو وفقاً لصورتها المطورة الأولى التى تبرز أرقام صافى ربح النشاط العادى وغير العادى أو صورتها المطورة الثانية التى تبرز بالإضافة إلى ذلك الأرباح المعلنة للتوزيع. ويوضح الجدول رقم (٧/٣/أ) التحليل النسبى لمصادر واستخدامات حركة رأس المال العامل اعتماداً على الصورة المطورة الثانية لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها والتى تبرز الأرباح المعلنة للتوزيع بالإضافة إلى الأرباح العادية وغير العادية.

جدول رقم (٧/٣/أ)

قائمة التحليل النسبى لمصادر واستخدامات حركة رأس المال العامل اعتماداً على الصورة المطورة الثانية لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها وإستخداماتها التى تبرز الأرباح المعلنة للتوزيع بالإضافة للأرباح العادية وغير العادية وذلك لشركة "جميع الأعمال الرابحة " لعام ١٩٩١

الحركة الموجبة لرأس المال العامل بالجنيه	٢٠٠٠٠			
	مصادر الحركة		إستخدامات الحركة	
	جنيه	٪	جنيه	٪
مصادر الحركة :				
زيادة رأس المال المملوك .	٧٠٠٠	٪٦,٥		
صافى ربح النشاط العادى .	٨٠٠٠٠	٪٧٤		
أرباح بيع الأوراق المالية .	٥٠٠٠	٪٥		
إهلاك عام ٩١ .	٦٠٠٠	٪٥,٥		
قرض طويل الأجل ٨٪ عقد فى ٩١/١/١ .	١٠٠٠٠	٪٩		
إستخدامات الحركة :				
مشتريات أصول ثابتة خلال ٩١ .			٢٨٠٠٠	٪ ٣٢
الأرباح المعلنة للتوزيع عن عام ٩١ .			٦٠٠٠٠	٪ ٦٨
مجموع مصادر الحركة ومجموع إستخدامات الحركة	١٠٨٠٠٠	٪١٠٠	٨٨٠٠٠	٪١٠٠
فائض مصادر الحركة عن إستخداماتها = الحركة الموجبة	٢٠٠٠٠			

يتضح من قائمة التحليل النسبى الموضحة بالجدول رقم (٣/٧/أ) أنه بالنسبة لمصادر حركة رأس المال العامل يحتل صافى ربح النشاط العادى المرتبة الأولى لهذه المصادر بنسبة ٧٤٪، يلى ذلك القرض طويل الأجل الذى عقد فى ٩١/١/١ بمبلغ عشرة آلاف جنيه والذى يمثل ٩٪ من مجموع مصادر حركة رأس المال العامل لعام ٩١ ، وتأتى زيادة رأس المال المملوك (أو الإصدار الجديد للأسهم خلال عام ٩١) فى المرتبة الثالثة بنسبة ٦,٥٪ من مجموع مصادر هذه الحركة ، ويحتل الإهلاك الخاص بعام ٩١ المرتبة الرابعة بنسبة ٥,٥٪ من مجموع هذه المصادر ، أما الأرباح غير العادية المتمثلة فى أرباح بيع الأوراق المالية خلال عام ٩١ فتأتى فى المرتبة الأخيرة لمصادر حركة رأس المال العامل لعام ٩١ وبنسبة ٥٪ من مجموع هذه المصادر ، وكل ذلك وفقاً للترتيب التنازلى التالى :

مصادر حركة رأس المال العامل لعام ٩١	٪	المرتبة
صافى ربح النشاط العادى لعام ٩١	٧٤٪	الأولى
القرض طويل الأجل الذى عقد أول عام ٩١	٩٪	الثانية
زيادة رأس المال المملوك خلال عام ٩١	٦,٥٪	الثالثة
إهلاكات الأصول الثابتة لعام ٩١	٥,٥٪	الرابعة
أرباح بيع الأوراق المالية خلال عام ٩١	٥٪	الخامسة

ويمكن أن يستنتج من ترتيب مصادر حركة رأس المال العامل لعام ٩١ أن صافى ربح النشاط العادى هو المصدر الذى أسهم بحوالى ثلاثة أرباع مجموع مصادر حركة رأس المال العامل لعام ٩١ بينما ساهمت الأرباح غير العادية المتمثلة فى أرباح بيع الأوراق المالية خلال ٩١ بنحو ٥٪ فقط من مجموع هذه المصادر؛ أى أن الربح غير العادى جاء فى المرتبة الأخيرة لمصادر حركة رأس المال العامل لعام ٩١ ، فى كلمات أخرى إدارة شركة "جميع الأعمال الرابحة" إدارة جيدة لأنها تعتمد على الأرباح العادية بصورة أساسية فى تمويل استخدامات حركة رأس المال العامل ولا تعتمد على الأرباح غير العادية بصورة أساسية فى هذا الصدد.

أما بالنسبة للتحليل النسبى لاستخدامات حركة رأس المال العامل لعام ٩١ فمن الملاحظ أن ٦٨٪ من استخدامات هذه الحركة تتمثل فى الأرباح المعلنة للتوزيع بينما تمثلت مشتريات الأصول الثابتة خلال عام ٩١ فى ٣٢٪ من مجموع هذه الاستخدامات. ويلاحظ أنه إذا تم إجراء التحليل النسبى لاستخدامات حركة رأس المال العامل لعام ٩١ وذلك اعتماداً على الصورة المبسطة الأولية أو الصورة المطورة الأولى لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها التى تبرز الأرباح العادية دون الأرباح المعلنة للتوزيع (الجدولين رقم ٢/٦/جـ ورقم ١/٧/جـ على التوالى) فإن مشتريات الأصول الثابتة خلال عام ٩١ تمثل الاستخدام الوحيد (بنسبة ١٠٠٪) لحركة رأس المال العامل لعام ٩١ - الأمر الذى يعنى أن تحليل بيانات أو بنود قوائم حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها يتوقف بالدرجة الأولى على صورة هذه القائمة وما إذا كانت صورة مبسطة أولية أو صورة مطورة أولى أو صورة مطورة ثانية وذلك على النحو الموضح فى الوحدتين الدراسيتين السادسة والسابعة.

لا شك أن التحليل النسبى لمصادر واستخدامات حركة رأس المال العامل ليعطى بعض المؤشرات الهامة التى يمكن من واقعها تقييم قرارات وتصرفات الإدارة فى فترة أو فترات سابقة ومن ثم محاولة ترشيد قرارات وتصرفات هذه الإدارة للفترات القادمة ، ومع ذلك فإن قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها لا تخلو من أوجه انتقاد.

وجه الانتقاد الرئيس لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها هو استناد أرقام هذه القائمة خاصة فى الجزء الأول منها والذى يستخرج من بياناته التغير فى صافى رأس المال العامل فيما بين سنتين ماليتين متتاليتين أو حركة رأس المال العامل وذلك اعتماداً على أرقام الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة فى نهاية سنتين ماليتين متتاليتين مع تعميم مغزى رقم هذه الحركة على السنة الأخيرة بأكملها ، ولا شك أن الأصول المتداولة وكذلك

الالتزامات المتداولة تتحرك وتتغير بصفة مستمرة خلال العام ، ولذلك فإن حركة رأس المال العامل كما هى مستخرجة من قائمة حركة رأس المال العامل فى جزئها الأول لا تعبر حقيقة عن التغير الكلى فى صافى رأس المال العامل على مدار كل أيام السنة ، بل أنها تعبر فقط عن الفرق فى صافى رأس المال العامل فيما بين يومين فقط ، اليوم الأول منهما هو المعبر عن اليوم الأخير فى السنة المالية التى تعبر عنها هذه القائمة، أما اليوم الآخر فهو اليوم الأول لهذه السنة المالية أو هو اليوم الأخير فى السنة المالية السابقة لها ، وكيف إذن يؤخذ التغير بين يومين فقط وتعميمه على مجموع أيام السنة ؟

هذا، وإذا رغبنا فى تلافى وجه الانتقاد الرئيس لقائمة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فإن الأمر سيتطلب استخراج هذه الحركة فى كل يوم من أيام السنة المالية محل التحليل ، وفى هذا العمل تكلفة عالية للغاية قد لا تبررها المنفعة التى يمكن الحصول عليها من وراء ذلك الإعداد المتواصل لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها يوماً بيوم .

٧/٤ . خلاصة الوحدة الدراسية السابعة

* قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المطورة الأولى لإبراز صافى الربح العادى وغير العادى دون إبراز الأرباح المعلنة للتوزيع تتطلب إعداد ميزانية معدلة لأغراض التحليل المالى عن السنة التى تعد عنها هذه القائمة بحيث تظهر هذه الميزانية صافى ربح النشاط العادى وغير العادى، وبالتالى تعدل أرقام الاحتياطيات العامة ودائنو توزيعات الأرباح وغيرها لتعبر هذه الأرقام عن قيمة هذه البنود قبل أن يوجه أى جزء من الأرباح القابلة للتوزيع فى نهاية العام الحالى إلى أى من هذه الاحتياطيات العامة ودائنو توزيعات الأرباح ... إلخ .

* قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها فى صورتها المطورة الثانية التى تبرز الأرباح المعلنة للتوزيع بالإضافة إلى صافى الربح العادى وغير العادى تتطلب عدم تعديل الميزاينة الأخيرة واستخراج حركة رأس المال العامل كفرق بين صافى رأس المال العامل فى نهاية السنة الأخيرة من ناحية وصافى رأس المال العامل فى نهاية السنة السابقة من ناحية أخرى ، ولذلك فإن الأرباح المعلنة للتوزيع فى نهاية العام الأخير والتى لم تدفع بعد تعامل فى هذه الحالة كاستخدامات لحركة رأس المال العامل .

* للتحليل النسبى لمصادر واستخدامات حركة رأس المال العامل أهميته الواضحة فى تقييم قرارات الإدارة عن الفترات السابقة وتخطيط قراراتها للفترات التالية فيما يتعلق بإدارة رأس المال العامل ، ومع ذلك لاتخلو قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها من انتقاد .

٧/٥ . تدريبات عملية على الوحدة الدراسية السابعة

التدريب العملى الأول .... تابع حالة شركة "المواطن المتطور للصناعة":

بالرجوع إلى حالة شركة "المواطن المتطور للصناعة" الواردة بالتدريب العملى الأول نهاية الوحدة الدراسية الخامسة ، **المطلوب** :

(١) إعداد كشف ملخص للميزانية فى ١٩٩٢/٦/٣٠ و ١٩٩٣/٦/٣٠ لأغراض إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها لعام ١٩٩٣/٩٢ .

(٢) إعداد قائمة حصر وتصنيف تغيرات البنود غير المتداولة فيما بين ٣٠/ ١٩٩٣/٦ و ١٩٩٢/٦/٣٠ .

(٣) إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها لعام ١٩٩٣/٩٢ فى صورتها المطورة الأولى لإبراز أرقام صافى ربح النشاط العادى وغير العادى لعام ١٩٩٣/٩٢ لشركة "المواطن المتطور للصناعة".

(٤) إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها لعام ١٩٩٣/٩٢ فى صورتها المطورة الثانية لإبراز الأرباح المعلنة للتوزيع بالإضافة إلى صافى ربح النشاط العادى والأرباح غير العادية وذلك لشركة "المواطن المتطور للصناعة" .

(٥) إعداد قائمة التحليل النسبى لمصادر واستخدامات حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩٣/٩٢ لشركة "المواطن المتطور للصناعة" وذلك اعتماداً على الصورة المطورة الثانية لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها التى تبرز الأرباح المعلنة للتوزيع بالإضافة إلى الأرباح العادية وغير العادية .

(٦) إعداد تقرير مختصر بأهم النتائج التحليلية التى يمكنك التوصل إليها من إعدادك لقائمة التحليل النسبى لمصادر واستخدامات حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩٣/٩٢ فى شركة "المواطن المتطور للصناعة" .

التدريب العملى الثانى ... تابع حالة "شركة فرست آند تو" :

بالرجوع إلى حالة "شركة فرست آند تو" الواردة بالتدريب العملى الثانى نهاية الوحدة الدراسية الخامسة ، **المطلوب** :

(١) الإعداد الجيد لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها لعام ١٩٩٢ لشركة "فرست آند تو" (وذلك لإبراز أرقام الأرباح العادية وغير العادية والمعلنة للتوزيع) .

(٢) التعليق المختصر على أهم النتائج التحليلية التى يمكنك التوصل إليها من إجراء التحليل النسبى لمصادر واستخدامات حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩٢ اعتماداً على القائمة المذكورة عاليه .

اقتراح الحل للتدريب العملى الثانى :حالة شركة "فرست آند تو":

(١) الصورة المطورة لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها لعام ١٩٩٢ وذلك لإبراز الأرباح القابلة للتوزيع على أصحاب الشركة عن عام ١٩٩٢ بالمليون جنيه :

٣١/١٢/ ١٩٩٢	٣١/١٢/ ١٩٩١	
٨ر٤٠	١٢ر٠٠	مجموع الأصول المتداولة (أ)
		الالتزامات المتداولة :
١ر٥٠	١ر٥	دائنو التوزيعات
٢ر٠٠	٠ر٦٠	موردين وأوراق دفع
٠ر٤٠	١ر٥	حسابات دائنة متنوعة
--	٠ر٤٠	بنك سحب على المكشوف
٣ر٩٠	٤ر٠٠	مجموع الالتزامات المتداولة (ب)
٤ر٥٠	٨ر٠٠	صافى رأس المال العامل (أ - ب)
(٣ر٥)		حركة رأس المال العامل خلال عام ١٩٩٢
مصادر الحركة	استخدامات الحركة	مصادر حركة رأس المال العامل خلال عام ١٩٩٢ :
٢ر٠٠		زيادة رأس المال المملوك بنسبة ٣٤٪ من مجموع المصادر
٢ر٠٠		صافى الربح القابل للتوزيع عن عام ١٩٩٢ بنسبة ٣٤٪
١ر٩٠		إهلاكات عام ١٩٩٢ بنسبة ٣٢٪
		استخدامات حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩٢ :
	٧ر٩٠	مشتريات أراضى التوسعات الجديدة بنسبة ٨٤٪ من مجموع الاستخدامات
	١ر٥٠	الأرباح المعلنة للتوزيع عن عام ١٩٩٢ بنسبة ١٦٪
٥ر٩٠	٩ر٤٠	زيادة استخدامات الحركة عن مصادرها = الحركة لعام ١٩٩٢
(٣ر٥)		

(٢) التعليق المختصر :

حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩٢ والتى بلغت ٥ر٣ مليون جنيه تم تغذيتها بمصادر تمثلت فى ٢ مليون جنيه، الزيادة فى رأس المال المملوك بنسبة ٣٤٪ من مجموع المصادر و ٢ مليون جنيه بنفس النسبة، الربح الصافى القابل للتوزيع عن عام ١٩٩٢ و٩ , ١ مليون جنيه بنسبة ٣٢٪ إهلاكات عام ١٩٩٢ - وذلك كله بمجموع كلى لمصادر الحركة قدره ٩ , ٥ مليون جنيه - وهو المجموع الذى كان يقل بمبلغ ٥ر٣ مليون جنيه عن مجموع استخدامات حركة رأس المال العامل لعام ١٩٩٢ والتى تمثلت فى ٩ر٧ مليون جنيه، المشتريات الجديدة لأراضى التوسعات بنسبة ٨٤٪ من مجموع استخدامات الحركة، والأرباح التى أعلنت للتوزيع عن عام ١٩٩٢ بمبلغ ٥ر١ مليون جنيه بنسبة ١٦٪ فقط من مجموع استخدامات الحركة .

التدريب العملى الثالث :حالة شركة "فرست إجزام" :

بالرجوع لحالة شركة "فرست إجزام " كما وردت بالتدريب العملى الثالث فى نهاية الوحدة الدراسية الخامسة ، **المطلوب** إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها مع إبراز الأرباح العادية وغير العادية والمعلنة للتوزيع .

التدريب العملى الرابع : حالة شركة "الشروق للصناعة" :

بالرجوع لحالة شركة "الشروق للصناعة" كما وردت بالتدريب العملى الرابع فى نهاية الوحدة الدراسية الخامسة ، **المطلوب** إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها مع إبراز الأرباح العادية والمعلنة للتوزيع .

التدريب العملى الخامس : حالة شركة "العبور للصناعة" :

بالرجوع لحالة شركة "العبور للصناعة" كما وردت بالتدريب العملى الخامس فى نهاية الوحدة الدراسية الخامسة ، **المطلوب** إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها مع إبراز صافى ربح النشاط العادى والأرباح المعلنة للتوزيع .

التدريب العملى السادس : حالة المصنع رقم (١) لشركة "الأصدقاء" :

بالرجوع لحالة المصنع رقم (١) لشركة الأصدقاء كما وردت بالتدريب العملى السادس فى نهاية الوحدة الدراسية الخامسة ، **المطلوب** الإعداد الجيد لقائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها عن عام ١٩٩٧ .

٨ .الوحدة الدراسية الثامنة

إعداد وتحليل قوائم التدفقات النقدية الفعلية والاعتبارية

أهداف الوحدة:

تهدف هذه الوحدة الدراسية إلى تدريب الدارس على كيفية إعداد قوائم التدفقات النقدية الفعلية والاعتبارية اعتماداً على بيانات القوائم المالية التى تصدرها شركات الأعمال بالإضافة إلى بعض البيانات الأخرى التكميلية التى قد لاتظهرها هذه القوائم ، كما تهدف هذه الوحدة أيضاً إلى بيان الأهمية النسبية لقوائم التدفقات النقدية الفعلية والاعتبارية . هذا، وتختم هذه الوحدة الدراسية بتوضيح كيفية إعداد التحليل النسبى لقوائم التدفقات النقدية الفعلية والاعتبارية ،وعلى ذلك فإنه بعد أن يقوم الدارس باستيعاب هذه الوحدة الدراسية فإنه يكون قد أصبح متمكناً من أن:

١ - يعد قائمة التدفق النقدى الفعلى .

٢ - يصور قائمة مصادر واستعمالات النقدية الفعلية .

٣ - يميز تدفقات أنشطة التشغيل والتمويل والاستثمار .

٤ - يعد قائمة صافى التدفق الاعتبارى .

٥ - يحلل قوائم التدفقات النقدية الفعلية والاعتبارية .

٦ - يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة :

١/٨ .إعداد قائمة التدفق النقدى الفعلى .

٢/٨ .إعداد قائمة مصادر واستعمالات النقدية الفعلية .

٣/٨ .تطوير قوائم التدفق النقدى الفعلى - الفصل بين تدفقات أنشطة التشغيل والتمويل والاستثمار .

٤/٨ .إعداد قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى .

٥/٨ .تحليل قوائم التدفقات النقدية الفعلية والاعتبارية .

٨ . الوحدة الدراسية الثامنة

إعداد وتحليل قوائم التدفقات النقدية الفعلية والاعتبارية

١/٨ . إعداد قائمة التدفق النقدى الفعلى :

تمثل قائمة التدفق النقدى الفعلى فى مفهومها المحاسبى تلخيصاً لحركة النقدية الفعلية أو التى تمت من خلال الحسابات الجارية بالبنوك وحسابات الصندوق أو الخزانة الداخلية . ويمكن إعداد قائمة التدفق النقدى الفعلى فى شكلها الملخص من خلال الاطلاع المباشر على تفاصيل الأرصدة النقدية أول المدة وما تم من مقبوضات ومتحصلات نقدية خلال المدة وما تم أيضاً من مدفوعات وتسديدات نقدية خلال نفس المدة وذلك من واقع حسابات النقدية بدفتر الأستاذ أو دفاتر النقدية التحليلية التى تجمع ما بين يومية النقدية وحسابات النقدية فى نفس الوقت .

هذا وتبدو الصورة العامة لقائمة التدفق النقدى الفعلى فى شكلها الملخص كما يلى :

بيان	بالجنيه
رصيد النقدية أول السنة	xx
يضاف : مقبوضات ومتحصلات نقدية خلال السنة	xx
= النقدية المتاحة خلال السنة	xx
يطرح : مدفوعات وتسديدات نقدية خلال السنة	xx
= رصيد النقدية آخر السنة	xx

إن **رصيد النقدية أول السنة** هو مجموع أرصدة النقدية التى تظهر فى الميزانية فى نهاية السنة السابقة ، وهو رصيد يمثل خلاصة النقدية بالحسابات الجارية بالبنوك وبالصندوق أو الخزانة الداخلية ، وإذا كانت أرصدة أول المدة بالحسابات الجارية بالبنوك مدينة- بمعنى أن للمنشأة أموالاً مودعة بالبنك فى هذا التاريخ- فإنه يتم إضافة هذا الرصيد المدين المحتفظ به فى حساب المنشأة الجارى بالبنك إلى الرصيد الخاص بالصندوق أو الخزانة الداخلية مما يعطى رقماً واحداً يمثل الخلاصة الموجبة للنقدية أول السنة ، مع ملاحظة أن رصيد النقدية بالصندوق أو بالخزانة الداخلية لا يمكن أن يأتى رصيداً دائناً فى أية حالة ، أما رصيد الحساب الجارى بالبنك فقد يأتى رصيداً دائناً، بمعنى أن المنشأة قد سحبت من حسابها الجارى بالبنك أكثر مما أودعت فيه وذلك بالاتفاق المسبق مع البنك وهذا هو ما يعرف محاسبياً باسم "البنك سحب على المكشوف" .

إذا كان رصيد النقدية بالصندوق أول السنة مديناً بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه مثلاً وكان رصيد الحساب الجارى بالبنك سحباً على المكشوف بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه؛ فإن رصيد النقدية أول السنة يعتبر فى هذه الحالة رصيداً مديناً يمثل خلاصة موجبة قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه تظهر فى قائمة التدفق النقدى الفعلى ، أما إذا كان رصيد الحساب الجارى بالبنك سحباً على المكشوف فى نفس التاريخ بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه فإن رصيد النقدية أول السنة يعتبر فى هذه الحالة دائناً بخلاصة سالبة قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه توضع بين قوسين للدلالة على نوع هذه الخلاصة فى قائمة التدفق النقدى الفعلى .

يقصد بالمقبوضات والمتحصلات النقدية خلال السنة كما تظهر فى قائمة التدفق النقدى الفعلى كافة بنود التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة خلال السنة والتى وجهت للصندوق أو الخزانة الداخلية أو كإيداعات داخلة فى حساب المنشأة الجارى بالبنك .

هذا ، وتشمل **المقبوضات والمتحصلات النقدية** - على سبيل المثال- المبيعات

النقدية والمتحصلات من العملاء والمقبوضات نتيجة لتحصيل أوراق القبض والزيادات النقدية فى رأس المال المملوك والقروض التى تحصل عليها المنشأة نقداً وتودع فى الصندوق أو الخزانة الداخلية أو تعلى لصالحها فى حسابها الجارى فى نفس البنك أو فى أى بنك آخر .

لإعداد قائمة التدفق النقدى الفعلى يتم إضافة المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال السنة إلى رصيد النقدية أول السنة إذا كانت خلاصة هذا الرصيد خلاصة مدينة أو موجبة ، فإذا فرض أن رصيد النقدية بالخزانة الداخلية أول السنة كان مديناً بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه بينما كان رصيد الحساب الجارى بالبنك دائناً بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه تمثل سحباً على المكشوف فإن الخلاصة الموجبة لأرصدة النقدية أول السنة تبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه ، وإذا فرض أيضاً أن مجموع المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال السنة كان ١٠٠٠٠٠ جنيه ، فإن النقدية التى أتيحت خلال السنة تبلغ فى هذه الحالة :

النقدية التى أتيحت خلال المدة = [رصيد النقدية بالصندوق أول المدة + (رصيد النقدية بالحساب الجارى بالبنك أول المدة)] + المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال المدة .

= [٥٠٠٠٠ + (-٢٠٠٠٠)] + ١٠٠٠٠٠

= (٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠) + ١٠٠٠٠٠

= ٣٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠ = ١٣٠٠٠٠

أما إذا فرض أن رصيد الحساب الجارى بالبنك فى أول السنة كان سحباً على المكشوف أو رصيداً دائناً بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه فإن النقدية التى أتيحت خلال السنة تبلغ فى هذه الحالة ٨٠٠٠٠ جنيه، وذلك على أساس أن مجموع المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال السنة كان ١٠٠٠٠٠ جنيه ورصيد النقدية بالصندوق أول السنة كان ٥٠٠٠٠ جنيه كما سبق بيانه ، هذا ويمكن التوصل لرقم النقدية التى أتيحت خلال السنة فى هذه الحالة باستخدام المعادلة التالية :

النقدية المتاحة خلال المدة = (خلاصة النقدية فى أول المدة) + المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال المدة .

= [٥٠٠٠٠٠ + (–٧٠٠٠٠٠)] + ١٠٠٠٠٠

= (٥٠٠٠٠٠ – ٧٠٠٠٠٠) + ١٠٠٠٠٠

= – ٢٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠

= ٨٠٠٠٠ جنيه

هذا ، ويقصد بالمدفوعات والتسديدات النقدية خلال السنة كما تظهر فى قائمة التدفق النقدى الفعلى كافة التدفقات النقدية الخارجة من المنشأة خلال السنة سواء كان هذا الخروج عن طريق حساب الصندوق أو الخزانة الداخلية أو كانت المدفوعات والتسديدات النقدية سحباً من الحساب الجارى بالبنك .

تشمل **المدفوعات والتسديدات النقدية** - على سبيل المثال - المشتريات النقدية والتسديدات للموردين أو الدائنين التجاريين وغير التجاريين والمدفوعات لسداد أوراق الدفع والأجور والمرتبات وغيرها من التكاليف الجارية النقدية والتكاليف الرأسمالية النقدية .

وفى كافة الأحوال يطرح مجموع المدفوعات والتسديدات النقدية التى تمت خلال السنة من النقدية التى أتيحت خلال السنة، وذلك للتوصل إلى رصيد النقدية آخر السنة .

إن **رصيد النقدية آخر السنة** يمثل بدوره خلاصة النقدية آخر السنة ، وهى خلاصة قد تكون دائنة (أو سالبة) إذا كان رقم المدفوعات والتسديدات النقدية أكبر من رقم النقدية التى أتيحت خلال السنة – الأمر الذى يعنى بالضرورة أن هناك رصيداً دائناً للحساب الجارى بالبنك فى نهاية السنة ، أى أن هناك فى نهاية السنة "بنك سحب على المكشوف" . وقد تكون خلاصة النقدية فى نهاية السنة ممثلة لفائض النقدية التى أتيحت خلال السنة عما تم من مدفوعات

وتسديدات نقدية خلال السنة ، والأمر لا يمنع فى الحالة الأخيرة من أن يكون رصيد النقدية فى آخر السنة رصيداً مديناً (أو موجباً) يتكون من المجموع الجبرى لرصيدين ؛ أولهما رصيد النقدية بالصندوق أو الخزانة الداخلية بمبلغ أكبر من الرصيد الثانى الذى قد يمثل بنكاً سحباً على المكشوف .

يتناول الجدول رقم (١/٨/أ) بعض البدائل الكلية لقائمة التدفق النقدى الفعلى على مدار عدد من السنوات، وذلك للعمل بمقتضى المعادلة الأساسية التى بنيت على أساسها هذه القائمة :

[رصيد النقدية آخر السنة] = [رصيد الصندوق أول السنة + (رصيد البنك أول السنة)] + (المقبوضات والمتحصلات النقدية وبالشيكات خلال السنة) - (المدفوعات والتسديدات النقدية وبالشيكات خلال السنة) .

يجب ملاحظة أن الأرقام التى وردت بين قوسين فى خانة البنك فى الجدول رقم (١/٨/أ) تمثل رصيد "بنك سحب على المكشوف" ، كما أن الأرقام التى وردت بين قوسين فى "خانة الكلى" فى نفس الجدول فتعبر عن زيادة رصيد البنك سحب على المكشوف عن رصيد النقدية بالصندوق فى نفس التاريخ ، كما يجب ملاحظة أن خانة البنك فى عام ١٩٩٧ قد استخرجت جبرياً كما يلى :

(رصيد البنك فى ١٩٩٧/١/١) + (المقبوضات والمتحصلات بشيكات خلال ١٩٩٧) - (المدفوعات والتسديدات بشيكات خلال ١٩٩٧) = (رصيد البنك ١٩٩٧/١٢/٣١) .

وباستخدام الأرقام يمكن التوصل إلى حركة النقدية بالبنك خلال عام ١٩٩٧ كما يلى :

(-١٠) + (٥) -(٢٥) = (رصيد البنك فى ٩٧/١٢/٣١)

= (- ١٠ + ٥) - ٢٥

= - ٥ - ٢٥

= - ٣٠ ألف جنيه "سحب على المكشوف" فى ١٩٩٧/١٢/٣١

جدول رقم (٨/١/أ)
قائمة كلية للتدفق النقدى الفعلى على مدار عدد من السنوات
(بالألف جنيه)

السنة / بيان	١٩٩٥			١٩٩٦			١٩٩٧			١٩٩٨			١٩٩٩		
	صندوق	بنك	كلي	صندوق	بنك	كلي	صندوق	بنك	كلي	صندوق	بنك	كلي	صندوق	بنك	كلي
رصيد النقدية أول المدة .	١٠	١٥٠	١٦٠	٢٠	٨٠	١٠٠	٢٠	(١٠)	١٠	صفر	(٣٠)	(٣٠)	١٥	١٥	٢٠
يضاف :															
مقبوضات ومتحصلات نقدية خلال السنة .	٧٠	١٢٠	١٩٠	٩٠	١٠٠	١٩٠	٨٠	٥	٨٥	١٠٠	١٧٥	٢٧٥	٨٥	١٨٥	٢٧٠
= النقدية المتاحة خلال السنة.	٨٠	٢٧٠	٣٥٠	١١٠	١٨٠	٢٩٠	١٠٠	(٥)	٩٥	١٠٠	١٤٥	٢٤٥	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠
يطرح :															
مدفوعات وتسديدات نقدية خلال السنة.	٦٠	١٩٠	٢٥٠	٩٠	١٩٠	٢٨٠	١٠٠	٢٥	١٢٥	٨٥	١٣٠	٢١٥	٩٠	٢٣٥	٣٢٥
= رصيد النقدية آخر السنة.	٢٠	٨٠	١٠٠	٢٠	(١٠)	١٠	صفر	(٣٠)	(٣٠)	١٥	١٥	٣٠	١٠	(٣٥)	(٢٥)

مثال : حالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" :

بالرجوع إلى بيانات حالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" وذلك فى الوحدة الدراسية الرابعة بند (٣/٤) والجدول رقم (٤/٣/ب) وفى الوحدة الدراسية الخامسة (بند ١/٥) والجدول رقم (١/٥/أ) ، وبفرض أنه بالإضافة للبيانات السابق ذكرها عن هذه الحالة بلغت جملة المبيعات وجملة المشتريات عن عام ١٩٩١ مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه و٦٢٠ ألف جنيه على التوالى ، كما أنه قد تم استخلاص رقم صافى ربح النشاط العادى عن نفس العام بعد استنزال ما جملته ٨٠٠٠ جنيه دفعت لمكافأة إدارة الشركة ، فالمطلوب إعداد قائمة التدفق النقدى الفعلى لعام ١٩٩١ اعتماداً على هذه البيانات وعلى القائمة الملخصة لنتيجة أعمال الشركة الموضحة بالجدول (١/٨/ب) وقائمة المركز المالى للشركة والمعدة لأغراض التحليل المالى والموضحة بالجدول رقم (١/٨/ج) .

الجدول رقم (١/٨/ب)

ملخص نتيجة أعمال شركة "جميع الأعمال الرابحة"

(بالألف جنيه) عن سنة تنتهى فى

	٩٠/١٢/٣١	٩١/١٢/٣١
صافى ربح النشاط العادى	٦٠	٨٠
+ دخل الإستثمارات فى أوراق مالية	٨ر٠	—
+ أرباح بيع الأوراق المالية	—	٥
= الأرباح القابلة للتوزيع	٦٠ر٨	٨٥
– تحويلات للإحتياطيات العامة	٣٠ر٨	٢٥
= الأرباح المعلنة للتوزيع	٣٠	٦٠

الجدول رقم (٨/١/جـ)

البيانات الملخصة لقائمة المركز المالى لشركة "جميع الأعمال الرابحة"

(بالألف جنيه)

	٩٠/١٢/٣١		٩١/١٢/٣١	
	جزئى	كلى	جزئى	كلى
الأصول الثابتة				
أصول ثابتة بالتكلفة .	٩٤		١٠٢	
+ إضافات خلال المدة .	٨		٢٨	
	١٠٢		١٣٠	
إهلاكات مجمعة .	٢٤		٣٠	
الأصول الثابتة بعد الإهلاكات .		٧٨		١٠٠
الأصول المتداولة :				
مخزون نهاية المدة بالتكلفة .	١٤٠		١٦٨	
المدينون التجاريون .	١٠٠		١٠٢	
أوراق مالية .	١٠		--	
مجموع الأصول المتداولة	٢٥٠		٢٧٠	
الالتزامات المتداولة:				
بنك سحب على المكشوف .	١٣٠		٩٠	
الدائنون التجاريون .	٦٠		٧٠	
توزيعات أرباح (معلاة لصالح ملاك المنشأة) .	٣٠		٦٠	
مجموع الالتزامات المتداولة .	٢٢٠		٢٢٠	
صافى رأس المال العامل .		٣٠		٥٠
		١٠٨		١٥٠
رأس المال المملوك .	٦٨		٧٥	
الاحتياطيات العامة	٤٠		٦٥	
		١٠٨		١٤٠
قرض طويل الأجل ٨٪ عقد فى ٩١/١/١		--		١٠
		١٠٨		١٥٠

يحتاج الأمر فى هذه الحالة إلى بعض التسويات التى من شأنها استنباط الحركة الفعلية للنقدية بالنسبة لبعض بنود المدفوعات والمتحصلات غير الظاهرة بشكل مباشر فى بيانات هذه الحالة وذلك باستخدام طريقة المتمم الحسابى كما يتضح مما يلى :

(أ) استخراج المدفوعات النقدية للدائنين التجاريين خلال عام ١٩٩١:

يمكن تصوير حـ/ الدائنين التجاريين عن عام ٩١ كما يلى لاستخراج التسديدات النقدية للدائنين التجاريين خلال ٩١ :

حـ/ الدائنين التجاريين

مدين		دائن	
٦١٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك (تسديدات نقدية للدائنين أستخرجت كمتمم لحساب).	٦٠٠٠٠	رصيد ١٩٩١/١/١
		٦٢٠٠٠٠	من حـ/ المشتريات (بفرض أنه عند إبرام الصفقات أعتبرت التسديدات آجلة).
٧٠٠٠٠	رصيد ١٩٩١/١٢/٣١.		
٦٨٠٠٠٠		٦٨٠٠٠٠	
		٧٠٠٠٠	رصيد

إن استخدام طريقة المتمم لاستخراج المدفوعات النقدية للدائنين التجاريين تفترض معرفة الدارس لكيفية التعامل مع الحسابات ومعنى الأرصدة الشاذة ، ذلك لأن رصيد الدائنين التجاريين يعتبر رصيداً دائناً ما لم يذكر خلاف ذلك ، كما أن تسجيل مشتريات البضائع والخامات فى دفتر اليومية قد يفرق بين المشتريات النقدية من ناحية والمشتريات الآجلة من ناحية أخرى ، حيث تسجل المشتريات النقدية بالقيد التالى :

xx		من حـ/ المشتريات
	xx	إلى حـ/ الصندوق
	xx	أو حـ/ البنك

حيث يلاحظ أن القيد السابق لم يتضمن فى صلبه أية إشارة لموردى هذه البضائع أو الخامات التى تم شراؤها نقداً ، أما فى حالة تسجيل مشتريات البضائع والخامات وغيرها الآجلة (أو على الحساب) فى دفتر اليومية فإن القيد يكون على النحو التالى :

××		من حـ/ المشتريات
	××	إلى حـ/ المورد التجارى (أ)
	××	أو حـ/ الدائن التجارى (ب)

حيث يلاحظ ورود اسم المورد (أ) أو الدائن التجارى (ب) فى صلب القيد ، ولاشك أن الإدارة فى حاجة دائماً إلى بيانات مسجلة ومبوبة فى دفاترها المحاسبية عن مورديها ودائنيها التجاريين سواء كانت تتعامل معهم بالسداد النقدى الفورى أو بالأجل ، ولذلك قد يكون من المفضل حتى فى حالة المشتريات النقدية تسجيل هذه المشتريات النقدية على قيدين فى نفس التاريخ ، أولهما تعالج فيه المشتريات كما لو كانت آجلة وثانيهما يثبت التسديد النقدى لهذه المشتريات، وذلك كما يلى:

القيد الأول فى تاريخ معين :

××		من حـ/ المشتريات
	××	إلى حـ/ المورد التجارى (أ)

القيد الثانى فى نفس التاريخ :

××		من حـ/ المورد التجارى (أ)
	××	إلى حـ/ الصندوق
	××	أو حـ/ البنك

لهذا يتطلب استخدام طريقة المتمم لاستخراج المدفوعات النقدية للدائنين التجاريين إعتبار كافة المشتريات آجلة عند إبرام الصفقات ، ولذلك يمكن أن يفترض أن رصيد الدائنين التجاريين فى نهاية السنة يمثل المشتريات الآجلة أو مستحقات الموردين التى لم تدفع بعد حتى نهاية السنة ، وكل ذلك من تسويات هو لأغراض إعداد قائمة التدفق النقدى الفعلى فى إطار المحاسبة عن التدفقات النقدية والتحليل المالى ، هذا ، ويمكن استخراج رقم التسديدات النقدية للدائنين التجاريين خلال العام من واقع المعادلة التالية :

.·. رصيد آخر المدة للدائنين = (رصيد أول المدة للدائنين + المشتريات خلال المدة بفرض أنه عند إبرام الصفقات أعتبرت التسديدات آجلة) - التسديدات النقدية للدائنين خلال المدة .

.·. التسديدات النقدية خلال المدة للدائنين =(رصيد أول المدة للدائنين + المشتريات خلال المدة بفرض أنه عند إبرام الصفقات اعتبرت التسديدات آجلة) - رصيد آخر المدة للدائنين .

وبالتطبيق على المثال الحالى :

التسديدات النقدية خلال المدة للدائنين = (٦٠٠٠٠ + ٦٢٠٠٠٠) - ٧٠٠٠٠

= ٦٨٠٠٠٠ - ٧٠٠٠٠

= ٦١٠٠٠٠ جنيه

هذا ، مع ملاحظة أن رصيد أول المدة للدائنين التجاريين يستقى من خانة سنة المقارنة بالميزانية أى فى ١٩٩٠/١٢/٣١ ، أما رصيد آخر المدة للدائنين فتظهره ميزانية ١٩٩١/١٢/٣١ ، أما المشتريات فإنها تعتبر من البيانات التكميلية فى هذه الحالة ، وإذا ما توافرت أرصدة أول وآخر المدة للدائنين التجاريين والمشتريات أمكن بالتالى استخراج جملة التسديدات النقدية التى تمت للدائنين التجاريين خلال

المدة ، كما يمكن أيضاً استخراج هذه التسديدات بالمعالجة الرقمية التالية :

رصيد الدائنين التجارين ٩٠/١٢/٣١ = رصيد ٩١/١/١	٦٠٠٠٠ جنيه
+ المشتريات خلال ١٩٩١ بفرض أنه عند إبرام الصفقات أعتبرت التسديدات آجلة	٦٢٠٠٠٠ جنيه
	٦٨٠٠٠٠ جنيه
- رصيد الدائنين التجاريين فى ٩١/١٢/٣١	٧٠٠٠٠ جنيه
= التسديدات النقدية للدائنين التجاريين خلال ١٩٩١	٦١٠٠٠٠ جنيه

(ب) استنتاج المتحصلات النقدية من المدينين التجاريين خلال عام ١٩٩١:

يمكن تصوير حساب المدنيين التجاريين عن عام ٩١ كما يلى لاستخراج المتحصلات النقدية من المدينين التجاريين خلال عام ٩١ :

ح/ المدينون التجاريون

مدين			دائن
١٠٠٠٠٠	رصيد ١٩٩١/١/١	٧٤٨٠٠٠	من ح/ البنك (متحصلات نقدية من المدينين أستخرجت كمتمم للحساب)
٧٥٠٠٠٠	إلى ح/ المبيعات (بفرض أنه عند إبرام الصفقات إعتبرت المتحصلات آجلة)	١٠٢٠٠٠	رصيد (١٩٩١/١٢/٣١)
٨٥٠٠٠٠		٨٥٠٠٠٠	
١٠٢٠٠٠	رصيد		

تفترض هنا طريقة المتمم معرفة الدارس أيضاً لكيفية التعامل مع حسابات المدينين ومعنى الأرصدة الشاذة ، كما أنه يمكن افتراض أن المبيعات النقدية تسجل على قيدين كما يلى فى نفس التاريخ :

××		من حـ/ المدين التجارى (جـ)
	××	إلى حـ/ المبيعات

××		من حـ/ الصندوق
××		أو من حـ/ البنك
	××	إلى حـ/ المدين التجارى (جـ)

كما يمكن استخراج المتحصلات النقدية من المدينين التجاريين على أساس أن المتحصلات النقدية من المدينين التجاريين خلال المدة = (رصيد المدينين التجاريين أول المدة + المبيعات خلال العام بفرض أنه عند إبرام الصفقات اعتبرت المتحصلات آجلة) - رصيد المدينين التجاريين آخر المدة .

∴ المتحصلات النقدية من المدينين التجاريين خلال ١٩٩١

= (١٠٠٠٠٠ + ٧٥٠٠٠٠) - ١٠٢٠٠٠

= ٨٥٠٠٠٠ - ١٠٢٠٠٠

= ٧٤٨٠٠٠ جنيه .

مع ملاحظة أن الميزانية فى ٩١/١٢/٣١ تظهر رصيد آخر المدة للمدينين التجاريين، أما رصيدهم فى أول المدة فإنه يظهر فى خانة سنة المقارنة أى خانة ٩٠/١٢/٣١ ، أما المبيعات فإنها تعتبر من البيانات المكملة فى هذه الحالة ، كما يمكن استخراج المتحصلات النقدية من المدينين التجاريين خلال ١٩٩١ من واقع المعالجة الرقمية التالية :

رصيد المدينين التجاريين فى أول ٩١ = فى ٩٠/١٢/٣١	١٠٠٠٠٠ جنيه
+ مبيعات خلال ١٩٩١ بفرض أنه عند إبرام الصفقات اعتبرت المتحصلات آجلة	٧٥٠٠٠٠ جنيه
	٨٥٠٠٠٠
- رصيد المدينين التجاريين فى ١٩٩١/١٢/٣١	١٠٢٠٠٠ جنيه
المتحصلات النقدية من المدينين التجاريين خلال عام ١٩٩١	٧٤٨٠٠٠ جنيه

(جـ) استخراج المصروفات النقدية :

إن الاطلاع على قائمة المركز المالى فى ٩١/١٢/٣١ لتدل على عدم وجود مصروفات مستحقة وكذلك عدم وجود مصروفات مقدمة وإلا كان قد ظهر فى هذه الميزانية مقدمات ومستحقات عن بنود المصروفات ، لذا فإنه يُستنتج أن كافة المصروفات النقدية خلال ١٩٩١ قد دفعت نقداً ، وطالما أن كافة المقبوضات والمدفوعات فى هذه الحالة تتم عن طريق البنك فإن المصروفات النقدية لعام ١٩٩١ دفعت كلها بالتالى عن طريق البنك .

من المعلوم أن المصروفات الجارية يظهر بعضها فى حـ/ المتاجرة قبل الوصول إلى مجمل ربح (أو مجمل خسارة) المتاجرة ، مثل مصاريف نقل المشتريات والمبيعات والرسوم الجمركية على المشتريات ، أما الجزء الآخر من المصروفات فيظهر فى حـ/ الأرباح والخسائر مثل الأجور والمرتبات ومصاريف الإضاءة وغيرها. هذا وإذا افترضنا أن كافة المصروفات النقدية وغير النقدية تعالج فى حساب الأرباح والخسائر فإنه يمكن استنتاج رقم المصروفات النقدية فى ضوء البيانات المتاحة فى هذه الحالة ، حيث يمكن أولاً استخراج مجمل الربح (أو مجمل الخسارة) بافتراض أن كافة مصاريف المتاجرة وغيرها تعالج فى حساب الأرباح والخسائر ، وعلى هذا فإن الفرق بين صافى الربح من ناحية ومجمل الربح من

ناحية أخرى يمثل مجموع المصروفات النقدية وغير النقدية ، وإذا تم فصل المصروفات غير النقدية مثل الإهلاك- وذلك من مجموع المصروفات- أمكن التوصل إلى المصروفات النقدية ، هذا مع مراعاة أى عناصر قد ترد فى حـ/ الأرباح والخسائر وتمثل إيرادات مكتسبة عادية أو غير عادية مثل الخصم الدائن المكتسب ومثل دخل الأوراق المالية وغيرها ، وذلك بخصم مجموع هذه الإيرادات المكتسبة من رقم صافى الربح قبل مقارنته برقم مجمل الربح لاستنتاج مجموع المصروفات النقدية وغير النقدية .

بالنسبة لحالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" يتضح من البيانات التكميلية المعطاة أن المبيعات خلال عام ١٩٩١ بلغت ٧٥٠٠٠٠ جنيه بينما بلغت المشتريات خلال نفس العام ٦٢٠٠٠٠ جنيه ، ومن واقع الميزانية فى ١٢/٣١/ ١٩٩١ وسنة المقارنة فى ١٩٩٠/١٢/٣١ يمكن التعرف على أن مخزون ١/١/ ١٩٩١ يبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه بينما يبلغ المخزون ١٦٨٠٠٠ جنيه فى ١٢/٣١/ ١٩٩١، وبافتراض أن كافة مصاريف المتاجرة وغيرها تعالج فى حـ/ الأرباح والخسائر لعام ١٩٩١ ، فإنه يمكن استخراج مجمل الربح (أو مجمل الخسارة) لعام ١٩٩١ كما يلى فى هذه الحالة :

مجمل الربح لعام ١٩٩١ = المبيعات - (مخزون أول المدة + مشتريات المدة - مخزون أخر المدة)

= ٧٥٠٠٠٠ - (١٤٠٠٠٠ + ٦٢٠٠٠٠ - ١٦٨٠٠٠)

= ٧٥٠٠٠٠ - ٥٩٢٠٠٠

= ١٥٨٠٠٠ جنيه

وبما أنه قد اتضح من البيانات المعطاة فى نفس الحالة أنه لا توجد فى عام ١٩٩١ أى إيرادات مكتسبة أخرى بخلاف إيرادات المبيعات وأرباح بيع الأوراق المالية ، وأن صافى ربح النشاط العادى لعام ١٩٩١ بلغ ٨٠٠٠٠ جنيه أضيف

إليه ٥٠٠٠ جنيه أرباح بيع الأوراق المالية فأصبح مجموع الأرباح القابلة للتوزيع ٨٥٠٠٠ جنيه ، وبافتراض أن كافة المصاريف النقدية وغير النقدية لعام ١٩٩١ قد استنزلت من مجمل الربح السابق للوصول إلى صافى ربح النشاط العادى لعام ١٩٩١ فإن :

جملة المصروفات النقدية وغير النقدية لعام ١٩٩١ = مجمل الربح لعام ١٩٩١ - صافى ربح النشاط العادى لعام ١٩٩١ .

= ١٥٨٠٠٠ - ٨٠٠٠٠

= ٧٨٠٠٠ جنيه

وبما أن الإهلاك الذى يخص عام ١٩٩١ هو ٦٠٠٠ جنيه كما اتضح من بيانات الحالة فإن جملة المصروفات النقدية لعام ١٩٩١ تستنتج كما يلى :

جملة المصروفات النقدية = جملة المصروفات النقدية وغير النقدية - الإهلاك

= ٧٨٠٠٠ - ٦٠٠٠

= ٧٢٠٠٠ جنيه

وطالما أنه قد ذكر فى صلب الحالة سداد مكافأة للإدارة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه ، وكما يتضح من ميزانية ١٩٩١/١٢/٣١ أن القرض طويل الأجل الذى عقد فى ١٩٩١/١/١ تبلغ فائدته ٨٪ سنوياً ، فإن فائدة القرض تبلغ ٨٠٠ جنيه لعام ١٩٩١ محسوبة على أساس (١٠٠٠٠ جنيه مقدار القرض × ٨٪ سنوياً فائدة) ، وبالتالى فإن مكافأة الإدارة وفائدة القرض يبلغان معاً ٨٨٠٠ جنيه يتضمنها مجموع المصاريف النقدية التى دفعت نقداً بالكامل خلال عام ١٩٩١ - الأمر الذى يعنى أن المصروفات الأخرى التى دفعت نقداً خلال عام ١٩٩١ - بخلاف مكافأة الإدارة وفائدة القرض - تبلغ ٦٣٢٠٠ جنيه ، هذا ويمكن التوصل إلى هذا الرقم الأخير من واقع تتبع المعالجة الرقمية التالية :

البيان		
المبيعات (بيان تكميلي معطى أو يظهر في قائمة الدخل) .		٧٥٠٠٠٠
مخزون أول المدة (يظهر في ميزانية سنة المقارنة) .	١٤٠٠٠٠	
+ المشتريات (بيان تكميلي معطى أو يظهر في قائمة الدخل) .	٦٢٠٠٠٠	
	٧٦٠٠٠٠	
- مخزون آخر المدة (يظهر في الميزانية في ٩١/١٢/٣١) .	١٦٨٠٠٠	
		٥٩٢٠٠٠
مجمل الربح (بافتراض أن كافة مصاريف المتاجرة وغيرها تعالج في حساب الأرباح والخسائر) .		١٥٨٠٠٠
يطرح : صافي ربح النشاط العادي (محسوب قبل إضافة الأرباح والإيرادات غير العادية وبافتراض أنه لاتوجد إيرادات عادية بخلاف إيرادات المبيعات كما في الحالة محل التحليل) .		٨٠٠٠٠
∴ جملة المصروفات النقدية وغير النقدية .		٧٨٠٠٠
- إهلاك يخص عام ١٩٩١ (بند غير نقدي) .		٦٠٠٠
∴ مجموع المصروفات النقدية لعام ١٩٩١		٧٢٠٠٠
يخصم :		
مكافأة الإدارة (يتضمنها مجموع المصروفات النقدية لعام ٩١).	٨٠٠٠	
+		
فائدة القرض (يتضمنها مجموع المصروفات النقدية لعام ٩١) .	٨٠٠	
		٨٨٠٠
= المصروفات الأخرى النقدية بخلاف مكافأة الإدارة وفائدة القرض عن عام ١٩٩١.		٦٣٢٠٠

تأسيساً على ما سبق واعتماداً على البيانات الأخرى لحالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" يمكن حصر المقبوضات والمتحصلات النقدية والمدفوعات والتسديدات النقدية خلال عام ١٩٩١ على أساس البيان الأولى التالى:

البيان الأولى للتدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة خلال المدة (بالجنيه)

البيان	المبلغ
المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال عام ١٩٩١ :	
زيادة رأس المال المملوك - بالمقارنة بين ٩١/١٢/٣١ و ٩٠/١٢/٣١ .	٧٠٠٠
قرض طويل الأجل ٨٪ عقد فى ١٩٩١/١/١ - ظاهر بميزانية ١٩٩١/١٢/٣١ .	١٠٠٠٠
متحصلات من المدينين التجاريين - مستخرج كمتمم حسابى .	٧٤٨٠٠٠
متحصلات بيع الأوراق المالية (١٠٠٠٠ جنيه تكلفة الأوراق المالية التى بيعت خلال عام ٩١ + ٥٠٠٠ جنيه ربح بيع الأوراق المالية التى بيعت خلال عام ٩١) .	١٥٠٠٠
المدفوعات والتسديدات النقدية خلال ١٩٩١ :	
التسديدات النقدية للدائنين التجاريين - مستخرج كمتمم حسابى .	٦١٠٠٠٠
مشتريات الأصول الثابتة - بالمقارنة بين ميزانية ٩١/١٢/٣١ وميزانية ٩٠/١٢/٣١ .	٢٨٠٠٠
أرباح موزعة مدفوعة (أرباح كانت قد أعلنت للتوزيع عن عام ١٩٩٠ ودفعت نقداً خلال عام ١٩٩١) .	٣٠٠٠٠
مكافأة الإدارة .	٨٠٠٠
فائدة القرض من واقع بيانات القرض طويل الأجل فى ١٩٩١/١٢/٣١ .	٨٠٠
المصروفات الأخرى النقدية التى دفعت خلال عام ١٩٩١ - مستنتجة .	٦٣٢٠٠

اعتماداً على ما سبق من إيضاحات يمكن إعداد قائمة التدفق النقدى الفعلى لعام ١٩٩١ لشركة "جميع الأعمال الرابحة" مع ملاحظة أن كافة أنواع التعامل النقدى تتم عن طريق الحساب الجارى بالبنك كما هو مفترض فى هذه الحالة وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٨/١/د):

جدول رقم (٨/١/د)

قائمة التدفق النقدى الفعلى عن عام ١٩٩١
لشركة "جميع الأعمال الرابحة" بالجنيه

البيان			
رصيد البنك (سحب على الكشوف) فى ١٩٩١/١/١..			(١٣٠٠٠٠)
المتحصلات النقدية :			
زيادة رأس المال المملوك	٧٠٠٠		
قرض (عقد فى ١٩٩١/١/١)	١٠٠٠٠		
متحصلات من المدينين	٧٤٨٠٠٠		
متحصلات بيع الأوراق المالية	١٥٠٠٠		
جملة المتحصلات النقدية		٧٨٠٠٠٠	
المدفوعات النقدية :			
تسديدات للدائنين	٦١٠٠٠٠		
مشتريات أصول ثابتة	٢٨٠٠٠		
أرباح موزعة مدفوعة	٣٠٠٠٠		
مكافأة الإدارة	٨٠٠٠		
فائدة القرض	٨٠٠		
مصروفات أخرى نقدية	٦٣٢٠٠		
جملة المدفوعات النقدية		٧٤٠٠٠٠	
صافى المتحصلات خلال العام			٤٠٠٠٠
رصيد البنك (سحب على المكشوف) فى ١٩٩١/١٢/٣١			(٩٠٠٠٠)

٢/٨ . إعداد قائمة مصادر واستعمالات النقدية الفعلية :

تعد قائمة مصادر واستعمالات النقدية الفعلية من القوائم التى يمكن إعدادها لتفسير مصادر الحصول على النقدية الفعلية خلال المدة واستعمالات النقدية الفعلية خلال نفس المدة ، ولا بد أن يتساوى مجموع هذه المصادر مع مجموع هذه الاستعمالات ، ولذلك لا تظهر هذه القائمة أرصدة النقدية فى بداية المدة ونهايتها ، وعليه، فإن الفرق بين رصيد النقدية بالصندوق أول المدة ورصيد النقدية بالصندوق آخر المدة يعتبر مصدراً من مصادر النقدية الفعلية إذا كان رصيد النقدية بالصندوق فى آخر المدة أقل من رصيد النقدية بالصندوق فى أول المدة ، ويعتبر هذا الفرق كاستعمال من استعمالات النقدية إذا كان رصيد النقدية بالصندوق فى آخر المدة أكبر من رصيد النقدية بالصندوق أول المدة بمعنى أن هناك زيادة نقدية فعلية بالصندوق آخر المدة عن أولها وهى زيادة معطلة ، أى أنها استعمال معطل للنقدية فى وعاء الصندوق .

هذا ، وينطبق هذا التفسير على رصيد النقدية بالحساب الجارى بالبنك فى أول المدة وآخر المدة إذا كان كل منهما يمثل رصيداً مديناً ضمن أرصدة الأصول المتداولة فى بداية ونهاية المدة ، أما إذا كان كل منهما رصيداً دائناً ضمن الالتزامات المتداولة أو قصيرة الأجل فى بداية ونهاية نفس المدة أى أن كل منهما يمثل "بنك سحب على المكشوف" ، فإنه إذا كان رصيد البنك سحب على المكشوف فى آخر المدة أقل من رصيد البنك سحب على المكشوف فى أول المدة فإن هذا الفرق يعتبر استعمالاً من استعمالات النقدية على اعتبار أنه يمثل استخداماً للنقدية الفعلية لسداد جزء أو بعض أو كل رصيد البنك سحب على المكشوف فى بداية الفترة ، أما إذا كان رصيد البنك سحب على المكشوف فى آخر المدة أكبر من رصيد البنك سحب على المكشوف فى أول المدة فإن هذا الفرق يمثل مصدراً من مصادر النقدية الفعلية؛ بمعنى أن المنشأة قد حصلت على نقدية فعلية إضافية خلال المدة بالتجائها إلى السحب الإضافى (أو الزيادة) على المكشوف من البنك

من خلال حسابها الجارى بالبنك وبالاتفاق المسبق مع البنك .

فى كلمات أخرى ، يمكن تطبيق قواعد حصر وتصنيف مصادر واستخدامات الأموال السابق تناولها عند إعداد قائمة مصادر واستخدامات الأموال وذلك على أرصدة النقدية بالصندوق وبالبنك لأغراض معرفة المصادر والاستعمالات الفعلية للنقدية بالارتباط مع هذه الأرصدة ، حيث إن أى نقص فى أى أصل له رصيد مدين يظهر بميزانيتين متتاليتين يمثل مصدراً من مصادر الأموال فإذا كان هذا الأصل يمثل "حساب الصندوق" أو "حساب جارى البنك" (رصيد مدين) فإن النقص فى أى منهما يعتبر مصدراً من مصادر النقدية الفعلية تم الحصول عليه من أى من هذين الوعاءين أو منهما معاً ، أما إذا كانت هناك زيادة فى رصيد أى من هذين الوعاءين فى آخر المدة عن أول المدة فإن هذه الزيادة تمثل استعمالاً فعلياً معطلاً للنقدية فى أى من هذين الوعاءين أو فيهما معاً ، ويمكن الاستعانة بالمتباينات التالية لتفسير مصادر واستعمالات النقدية الفعلية بالارتباط مع أرصدة النقدية بالصندوق وبالبنك :

* رصيد النقدية بالصندوق آخر المدة > رصيد النقدية بالصندوق أول المدة (١)

الفرق (أو النقص) يمثل **مصدراً فعلياً** للنقدية .

* رصيد النقدية بالصندوق آخر المدة < رصيد النقدية بالصندوق أول المدة (٢)

الفرق (أو الزيادة) يمثل **استعمالا فعلياً** للنقدية .

* الرصيد المدين لحساب جارى البنك فى آخر المدة > الرصيد المدين لحساب جارى البنك أول المدة . (٣)

الفرق (أو النقص) يمثل **مصدراً فعلياً** للنقدية .

* الرصيد المدين لحساب جارى البنك فى آخر المدة < الرصيد المدين لحساب جارى البنك أول المدة (٤)

الفرق (أو الزيادة) يمثل **استعمالاً فعلياً** للنقدية .

* [الرصيد الدائن لحساب جارى البنك أو رصيد البنك سحب على المكشوف آخر المدة] < [الرصيد الدائن لحساب جارى البنك أو رصيد البنك سحب على المكشوف أول المدة] (٥)

الفرق (أو الزيادة) **يمثل مصدراً فعلياً** للنقدية .

* [الرصيد الدائن لحساب جارى البنك أو رصيد البنك سحب على المكشوف آخر المدة] > [الرصيد الدائن لحساب جارى البنك أو رصيد البنك سحب على المكشوف أول المدة] (٦)

الفرق (أو النقص) **يمثل استعمالاً فعلياً** للنقدية .

هذا ، مع **ملاحظة** أنه إذا كان هناك "رصيد دائن" لحساب جارى البنك أى سحب على المكشوف فى آخر المدة بينما كان هناك "رصيد مدين" لنفس الحساب الجارى بالبنك فى أول المدة ، فإنه بالتطبيق الجبرى للمتباينة رقم (٣) والمتباينة رقم (٥) يتم **تجميع** هذين الرقمين معاً ليمثلا مصدراً فعلياً للنقدية ، **بمعنى** أنه قد تم خلال المدة سحب الرصيد المدين الذى كان متواجداً بالحساب الجارى بالبنك فى أول المدة بالإضافة إلى سحب إضافى على المكشوف مساوٍ للرصيد الدائن بالحساب الجارى بالبنك آخر المدة وكل هذه المسحوبات تعنى تدبير مصادر نقدية فعلية .

هذا ، ويمكن استخلاص خلاصة واحدة فى رقم واحد يمثل النقدية الفعلية كمصدر أو كاستعمال إذا كانت كل حسابات النقدية بالصندوق وبكل الحسابات الجارية بالبنوك المتعددة تظهر تحت رقم واحد فى كل من الميزانيتين المتتاليتين ، أما إذا أظهرت هاتان الميزانيتان المتتاليتان الأرصدة التفصيلية لحساب النقدية بالصندوق وفى الحسابات الجارية بكل بنك على حدة فإنه يصبح فى الإمكان ولأغراض تحليلية مرغوب فيها تطبيق القواعد السابقة دون تجميع النقدية الفعلية

كمصدر أو كاستخدام تحت رقم واحد فى قائمة مصادر واستعمالات النقدية الفعلية .

أما بالنسبة لباقى البنود التى تظهرها قائمة مصادر واستعمالات النقدية خلال المدة محل التحليل فإنها لن تختلف عن باقى البنود التى تظهرها قائمة التدفق النقدى الفعلى الموضحة فيما سبق ، حيث تشمل مصادر النقدية الفعلية من هذه البنود الأخرى أى زيادات نقدية فى رأس المال المملوك وفى الاقتراض النقدى من الغير والمتحصلات النقدية من العملاء والمدينين ومتحصلات المبيعات النقدية سواء كانت مبيعات بضائع أو أصول ثابتة أو متداولة كمتحصلات المبيعات النقدية لاستثمارات طويلة الأجل أو قصيرة الأجل فى أوراق مالية وما فى حكمها . . . . إلخ ، أما الاستعمالات الفعلية للنقدية عن هذه البنود الأخرى فتشمل على سبيل المثال التسديدات النقدية للموردين والدائنين التجاريين وغيرهم من الدائنين ، والمشتريات النقدية سواء لبضائع أو أصول متداولة أخرى أو لأصول ثابتة أو لاستثمارات أخرى طويلة أو قصيرة الأجل ، والتسديدات النقدية للتكاليف والمصاريف والأعباء الأخرى الجارية العادية وغير العادية والأرباح الموزعة وغيرها من البنود التى دفعت نقداً خلال المدة .

مثال : حالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" :

بالرجوع إلى حالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" الواردة بالبند السابق (٨/ ١) يمكن إعداد قائمة مصادر واستعمالات النقدية الفعلية خلال عام ١٩٩١ على النحو الموضح بالجدول رقم (٨/٢/أ) مع ملاحظة أن الشركة تُقصر تعاملاتها النقدية الفعلية مع حساب جارى واحد بالبنك أظهر رصيده الدائن آخر المدة فى ١٩٩١/١٢/٣١ مبلغ ٩٠ ألف جنيه سحباً على المكشوف بينما كان رصيده الدائن أول المدة فى ١٩٩١/١/١ مبلغ ١٣٠ ألف جنيه سحباً على المكشوف أيضاً - الأمر الذى يعنى أن الشركة قد استعملت ما مقداره ٤٠ ألف جنيه من

النقدية التى أتيحت لها خلال عام ١٩٩١ لسداد جزء من سحبها على المكشوف من البنك والذى كان متواجداً فى بداية ١٩٩١ ، ويمكن التوصل لنفس النتيجة بتطبيق المتباينة رقم (٦) بعد إتمام تحويلها إلى معادلة على النحو التالى بالجنيه:

(– ٩٠٠٠٠) – (– ١٣٠٠٠٠) = – ٩٠٠٠٠ + ١٣٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠

جنيه استعمال للنقدية .

الجدول رقم (٨/٢/أ)

"شركة جميع الأعمال الرابحة"

قائمة مصادر واستعمالات النقدية الفعلية خلال عام ١٩٩١

بالجنيه

البيان	المبلغ
المصادر الفعلية للنقدية خلال عام ١٩٩١ :	
زيادة رأس المال المملوك.	٧٠٠٠
قرض (عقد فى ٩١/١/١).	١٠٠٠٠
متحصلات من المدينين.	٧٤٨٠٠٠
متحصلات بيع الأوراق المالية.	١٥٠٠٠
مجموع مصادر النقدية الفعلية	٧٨٠٠٠٠
الاستعمالات الفعلية للنقدية خلال عام ١٩٩١ :	
النقص فى الرصيد الدائن للحساب الجارى بالبنك (سحب على المكشوف) أو سداد جزء من المسحوب على المكشوف.	٤٠٠٠٠
تسديدات للدائنين.	٦١٠٠٠٠
مشتريات أصول ثابتة.	٢٨٠٠٠
أرباح موزعة مدفوعة.	٣٠٠٠٠
مكافأة الادارة.	٨٠٠٠
فائدة القرض.	٨٠٠
مصروفات أخرى نقدية.	٦٣٢٠٠
مجموع استعمالات النقدية الفعلية	٧٨٠٠٠٠

٣/٨ .تطويرقوائم التدفق النقدى الفعلى - الفصل بين تدفقات أنشطة التشغيل والتمويل والاستثمار :

إذا كان من الملاحظ أن قائمة التدفق النقدى الفعلى بشكلها الأولى السابق توضيحه ما هى إلا تجميع لبنود التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة - تمهيداً لمعرفة الرصيد الفعلى للنقدية آخر المدة بعد معالجته بالرصيد الفعلى للنقدية أول المدة - وذلك دون أن يُمكن عرض هذه القائمة من الوقوف على صافى التدفق النقدى المتولد من أنشطة التشغيل الجارى وأنشطة التمويل وأنشطة الاستثمار، فإنه قد يكون من المرغوب فيه لأغراض تحليلية إعادة تبويب وعرض بنود هذه القائمة بحيث يتم الفصل بين :

(أ) بنود التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة والمرتبطة بشكل مباشر بأنشطة التشغيل الجارى والمألوف عادة فى المنشأة أو الشركة محل التحليل .

(ب) بنود التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة والمرتبطة عادة بأنشطة وعمليات التمويل التى تباشرها المنشأة أو الشركة محل التحليل .

(جـ) بنود التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة والمرتبطة بأنشطة وعمليات استثمار ذات طابع طويل الأجل نسبياً يتعدى عادة السنة المالية الواحدة .

ولا شك أن فى هذا الفصل فائدة للإدارة والأطراف الخارجية عن المنشأة أو الشركة محل التحليل من ناحية التعرف الدقيق على أرقام مالية لا تظهرها عادة الميزانيات العمومية ومرفقاتها ، وهى أرقام مالية تتمثل فى بنود نقدية فعلية لا شك أنها محل اهتمام خاص لكل من الأطراف الخارجية مثل المستثمرين المحتملين وكذا الإدارة الداخلية للمنشأة أو للشركة محل التحليل .

هذا ، ويوضح الجدول رقم (٣/٨/أ) نموذجًا مقترحًا لتطوير أسلوب عرض قائمة التدفق النقدى الفعلى بحيث يتم التمييز بين بنود التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة المرتبطة بكل من أنشطة التشغيل الجارى وأنشطة التمويل وأنشطة الاستثمار .

التدفقات النقدية الفعلية المرتبطة بأنشطة التشغيل الجارى تشمل تدفقات نقدية داخلة وخارجة مرتبطة بشكل مباشر بالأنشطة الجارية الرئيسة المنتجة لإيرادات المنشأة أو الشركة والتى إذا خصم منها تكاليف ومصروفات تلك الإيرادات تم التوصل إلى صافى ربح أو صافى خسارة النشاط الجارى ، من أمثلة التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيل: المتحصلات النقدية من العملاء والمدينين التجاريين ومتحصلات المبيعات النقدية ومتحصلات العمولات والأتعاب والإتاوات والإيرادات الأخرى بخلاف متحصلات إيرادات المبيعات ، أما التدفقات النقدية الفعلية الخارجة بالارتباط مع أنشطة التشغيل فتشمل التسديدات النقدية للموردين والدائنين التجاريين والتسديدات النقدية لمشتريات بنود المخزون بأنواعه المختلفة (بضائع جاهزة ، خامات ومواد أولية ، قطع غيار ومستلزمات تشغيل) وتسديدات تكاليف العمالة والتأمين والتأمينات والضرائب والرسوم التى لا ترتبط بأنشطة التمويل والاستثمار وأى تسديدات أو مدفوعات نقدية أخرى مرتبطة بشكل مباشر وواضح بعمليات أو معاملات أو أحداث مالية تتضمنها دائرة التشغيل الجارى للمنشأة أو الشركة محل التحليل .

التدفقات النقدية الفعلية المرتبطة بأنشطة التمويل تشمل كتدفقات نقدية داخلة أى زيادات نقدية فى رأس المال المملوك والقروض طويلة وقصيرة الأجل والمتحصلات النقدية من قروض جديدة وبأوراق دفع أو سندات أو رهونات أو سلفيات أخرى طويلة وقصيرة الأجل ، وأى متحصلات ومقبوضات نقدية أخرى

مرتبطة بشكل واضح ومباشر بأنشطة التمويل الجارى وطويل الأجل ، أما التدفقات النقدية الفعلية الخارجة بالارتباط مع أنشطة التمويل فتشمل على سبيل المثال التخفيض النقدى فى رأس المال المملوك والتسديد النقدى لمبالغ مقترضة من قبل فى شكل أقساط سداد نقدى أو السداد دفعة واحدة وحيدة لهذه المبالغ التى سبق اقتراضها من قبل، والتسديدات النقدية لتخفيض الالتزام القائم عن عمليات إيجار تمويلى طويل الأجل ، وأى تسديدات ومدفوعات نقدية أخرى مرتبطة بأنشطة التمويل الجارى وطويل الأجل والتى عادة ما تمثل تغيرات فى حجم ومكونات حقوق الملكية وأعمال الإقراض والاقتراض النقدى .

المقصود بأنشطة الاستثمار تلك الأنشطة المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية مثل المشروعات الاستثمارية تحت التنفيذ لأغراض التوسع الاستثمارى والإحلال والتجديد للأصول الرأسمالية ومشروعات التطوير التكنولوچى وما فى حكمها والتى من طابعها طول الأجل ، ومن أمثلة بنود التدفقات النقدية الداخلة عن أنشطة الاستثمار المتحصلات النقدية نتيجة بيع أصول ثابتة ملموسة كالأراضى والمبانى والآلات والأصول الثابتة غير الملموسة التى لها قيمة بيعية مثل براءات الاختراع والأسماء والعلامات التجارية ، والمتحصلات النقدية نتيجة للتصرف فى استثمارات طويلة الأجل فى أوراق مالية (أسهم وسندات) أصدرتها منشآت وشركات أخرى تابعة أو شقيقة أو غيرها ، والمتحصلات والمقبوضات الأخرى عن عوائد وأقساط سداد استثمارات تحصلها المنشأة أو الشركة عن استثماراتها فى منشآت أو شركات أخرى . أما التدفقات النقدية الفعلية الخارجة بالارتباط مع أنشطة الاستثمار فتشمل على سبيل المثال التسديدات النقدية لشراء أو اقتناء الاستثمارات والأصول طويلة الأجل الملموسة وغير الملموسة بأنواعها المختلفة والاستثمارات فى شكل قروض وما فى حكمها والممنوحة للغير (إقراض للغير) وأى تسديدات ومدفوعات أخرى بالارتباط مع أنشطة الاستثمار فى المنشأة أو الشركة محل التحليل .

الجدول رقم (٨/٣/أ)

نموذج متطور لقائمة التدفق النقدى الفعلى

الفصل بين تدفقات الأنشطة التشغيلية ، التمويلية ، الاستثمارية

البيان				
رصيد النقدية أول المدة :				
النقدية بالصندوق أول المدة			xx	
النقدية بالبنك أول المدة –رصيد مدين أو (سحب على المكشوف)			xx	
صافى رصيد النقدية أول المدة				xx
التدفقات النقدية – أنشطة التشغيل :				
تدفقات نقدية فعلية داخلة :				
متحصلات من العملاء والمدينين التجاريين	xx			
+ متحصلات ومقبوضات أخرى	xx			
		xx		
تدفقات نقدية فعلية خارجة :				
تسديد ت للموردين والدائنين التجاريين	xx			
– تسديدات ومدفوعات أخرى	xx			
		(xx)		
صافى التدفق النقدى الفعلى – أنشطة التشغيل			xx	
التدفقات النقدية – أنشطة التمويل :				
تدفقات نقدية فعلية داخلة :				
الزيادة النقدية فى رأس المال المملوك	xx			
+ الزيادة النقدية فى الاقتراض	xx			
+ متحصلات ومقبوضات أخرى	xx			
		xx		

البيان				
تدفقات نقدية فعلية خارجة :				
التخفيض النقدى فى رأس المال المملوك	xx			
+ التسديد النقدى لمبالغ مقترضة من قبل	xx			
+ تسديدات ومدفوعات أخرى	xx			
		(xx)		
صافى التدفق النقدى الفعلى – أنشطة التمويل			xx	
التدفقات النقدية – أنشطة الاستثمار :				
تدفقات نقدية فعلية داخلة :				
متحصلات بيع أصول ثابتة ملموسة وغير ملموسة	xx			
+ متحصلات بيع استثمارات طويلة الأجل	xx			
+ متحصلات ومقبوضات أخرى	xx			
		xx		
تدفقات نقدية فعلية خارجة :				
تسديدات نقدية لاقتناء أصول ثابتة ملموسة وغير ملموسة	xx			
+ تسديدات نقدية لشراء استثمارات طويلة الأجل	xx			
+ تسديدات ومدفوعات أخرى	xx			
		(xx)		
صافى التدفق النقدى الفعلى – أنشطة الاستثمار			xx	
الزيادة (النقص) فى صافى التدفق النقدى الفعلى خلال الفترة				xx
رصيد النقدية آخر المدة				xx
نقدية بالصندوق xx + نقدية بالبنك xx				

هذا ، ويمكن إضفاء نوع آخر من التطوير على قائمة التدفق النقدى الفعلى على أساس أن تقتصر التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التمويل على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن بنود تمويل قصير الأجل فقط ، أما تلك المتعلقة بالتمويل طويل الأجل فتُضم إلى التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة الاستثمار على أساس أن الأنشطة الاستثمارية بطبعها تعد طويلة الأجل ومن ثم فإن أى تمويل مرتبط بها يعد أيضاً طويل الأجل .

يمكن أيضاً تصنيف الفوائد المدفوعة ومتحصلات عوائد الاستثمارات طويلة الأجل على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل خاصة إذا انصب الاهتمام عند التحليل على صافى الربح الكلى أو النهائى للشركة وليس على صافى ربح التشغيل الجارى ، إلا أنه من المفضل اعتبار الفوائد المدفوعة على أنها أنشطة تمويلية واعتبار متحصلات عوائد الاستثمارات طويلة الأجل على أنها أنشطة استثمارية .

التدفقات النقدية الفعلية الخارجة عن توزيعات الأرباح على الملاك تعالج على أنها تدفق نقدى خارج تمويلى باعتبار أنها تمثل تكلفة من تكاليف الحصول على رأس المال المستثمر فى شكل رأسمال مملوك ، أو هى تكلفة تمويلية للحصول على موارد مالية من أصحاب المنشأة ، هذا وقد يكون من المرغوب فيه أحياناً تصنيف توزيعات الأرباح والفوائد المدفوعة عن القروض طويلة الأجل ضمن تدفقات أنشطة التشغيل من أجل التعرف على مقدرة المنشأة على سداد هذه الأعباء من واقع التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل الجارى المألوف .

وليتسنى إعداد قائمة التدفق النقدى الفعلى بهذا الأسلوب المطور يتطلب الأمر الاستعانة بكل ما ورد فى القوائم والتقارير المالية التى تتيحها المنشأة للغير بالنشر أو خلافه بالإضافة إلى ضرورة الحصول على بعض البيانات الأخرى المالية

التكميلية التى لا تظهرها هذه القوائم والتقارير والتى تظهرها دفاتر وسجلات المنشأة أو الشركة محل التحليل ، وفى كل الأحوال يفضل الإفصاح فى قوائم التدفقات النقدية عن البنود غير العادية سواء المرتبطة بأنشطة التشغيل أو أنشطة التمويل أو أنشطة الاستثمار وذلك فى موضع منفصل عن غيرها من البنود المألوفة العادية سواء المتكررة أو غير المتكررة ، وكل ذلك حتى يتمكن مستخدم القوائم والتقارير المالية من تفهم طبيعة هذه البنود غير العادية وتقييم أثرها الصافى على التدفقات النقدية الفعلية مع إمكانية تقييم أثرها مستقبلاً على نفس المنشأة أو الشركة محل التحليل .

مثال : حالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" :

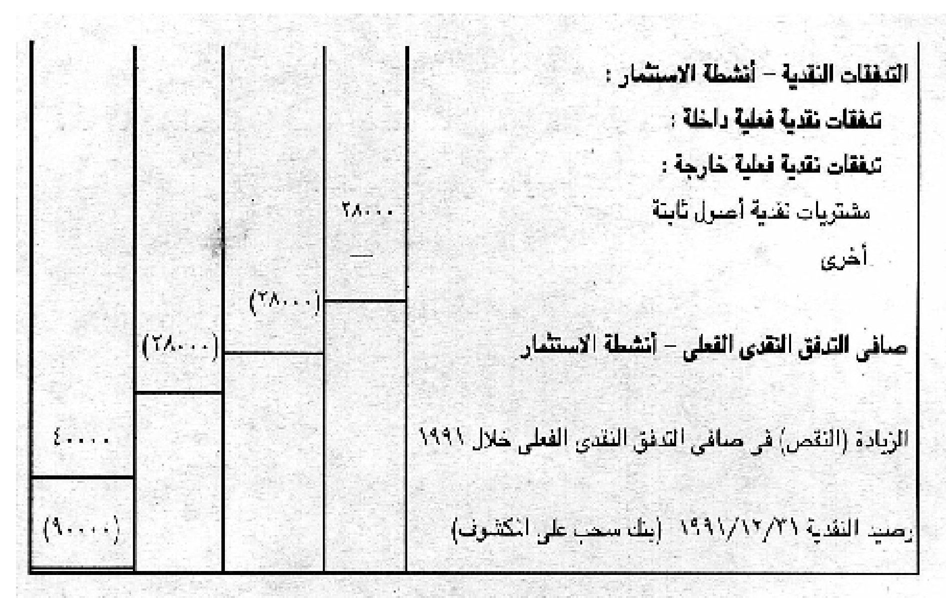
بالرجوع إلى البند السابق (١/٨) وحالة شركة جميع الأعمال الرابحة يوضح البيان الأولى السابق إعداده للتدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة خلال عام ١٩٩١ بنود هذه التدفقات غير مصنفة وفق أنشطة التشغيل الجارى والتمويل والاستثمار ، لذا فإنه إذا كان المطلوب هو إعداد قائمة مطورة للتدفق النقدى الفعلى تبرز صافى التدفق النقدى الفعلى لأنشطة التشغيل ولأنشطة التمويل ولأنشطة الاستثمار فإنه يمكن استخدام البيانات الواردة فى هذا البيان الأولى بالإضافة إلى أرصدة النقدية الفعلية فى أول عام ١٩٩١ للتوصل إلى أرصدة النقدية آخر عام ١٩٩١ ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٨/٣/ب) المعد وفقاً للنموذج المطور لقائمة التدفق النقدى الفعلى الذى يفصل بين التدفقات النقدية الفعلية لأنشطة التشغيل ولأنشطة التمويل ولأنشطة الاستثمار .

الجدول رقم (٨/٣/ب)

القائمة المطورة للتدفق النقدى الفعلى عن عام ١٩٩١ لشركة "جميع الأعمال الرابحة"

والتى تفصل وتبرز صافى التدفق النقدى الفعلى لكل من أنشطة التشغيل وأنشطة التمويل وأنشطة الاستثمار (بالجنيه)

البيان				
رصيد النقدية ٩١/١/١ (بنك سحب على المكشوف) :				(١٢٠٠٠٠)
التدفقات النقدية - أنشطة التشغيل :				
تدفقات نقدية فعلية داخلة :				
متحصلات من العملاء والمدينين التجاريين	٧٤٨٠٠٠			
+ متحصلات ومقبوضات أخرى	—			
		٧٤٨٠٠٠		
تدفقات نقدية فعلية خارجة :				
تسديدات للموردين والدائنين التجاريين	٦١٠٠٠٠			
+ تسديد مكافأة الإدارة	٨٠٠٠			
+ تسديد لمصروفات أخرى نقدية	٦٣٢٠٠			
		(٦٨١٢٠٠)		
صافى التدفق النقدى الفعلى - أنشطة التشغيل			٦٦٨٠٠	
التدفقات النقدية - أنشطة التمويل :				
تدفقات نقدية فعلية داخلة :				
الزيادة النقدية فى رأس المال المملوك	٧٠٠٠			
+ متحصلات من قرض عقد فى ١٩٩١/١/١	١٠٠٠٠			
+ متحصلات بيع أوراق مالية (قصيرة الأجل متداولة)	١٥٠٠٠			
		٣٢٠٠٠		
تدفقات نقدية فعلية خارجة :				
تسديد فائدة القرض	٨٠٠			
+ تسديد الأرباح الموزعة (المدفوعة) عن العام السابق	٣٠٠٠٠			
		(٣٠٨٠٠)		
صافى التدفق النقدى الفعلى - أنشطة التمويل			١٢٠٠	



التدفقات النقدية – أنشطة الاستثمار :				
تدفقات نقدية فعلية داخلة :				
تدفقات نقدية فعلية خارجة :				
مشتريات نقدية أصول ثابتة	٢٨٠٠٠			
أخرى	—			
		(٢٨٠٠٠)		
صافى التدفق النقدى الفعلى – أنشطة الاستثمار			(٢٨٠٠٠)	
الزيادة (النقص) فى صافى التدفق النقدى الفعلى خلال ١٩٩١				٤٠٠٠٠
رصيد النقدية ١٩٩١/١٢/٣١ (بنك سحب على المكشوف)				(٩٠٠٠٠)

هذا ، ويمكن إعادة عرض بيانات القائمة المطورة للتدفق النقدى الفعلى على أساس الفصل فقط بين التدفقات النقدية الفعلية المرتبطة بأنشطة التشغيل الجارى من ناحية والتدفقات النقدية الفعلية المرتبطة بكل من أنشطة التمويل وأنشطة الاستثمار معاً من ناحية أخرى ، وفى هذه الحالة يمثل صافى التدفق النقدى الفعلى لأنشطة التمويل والاستثمار خلاصة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالارتباط مع عمليات التمويل طويل الأجل وقصير الأجل بالإضافة إلى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالارتباط مع أنشطة الاستثمار والتى طابعها الأساسى طول الأجل فقط ، وفى كل الأحوال من غير المفضل معالجة التسديدات النقدية عن فوائد الاقتراض طويل الأجل وقصير الأجل وعن توزيعات الأرباح للملاك، وذلك ضمن أنشطة التشغيل الجارى إلا إذا طلبت إدارة المنشأة أو البنك المقرض مثلاً ذلك صراحة لأغراض خاصة لدى كل منهما .

يوضح الجدول رقم (٣/٨/جـ) القائمة المطورة للتدفق النقدى الفعلى عن عام ١٩٩١ لشركة "جميع الأعمال الرابحة" والتى تفصل وتبرز صافى التدفق النقدى الفعلى لأنشطة التشغيل عن صافى التدفق النقدى الفعلى لأنشطة التمويل والاستثمار معاً (بالجنيه) :

الجدول (٣/٨/جـ)

البيان				
رصيد النقدية ٩١/١/١ (بنك سحب على المكشوف) :				(١٢٠٠٠٠)
التدفقات النقدية - أنشطة التشغيل :				
تدفقات نقدية فعلية داخلة :				
متحصلات من العملاء والمدينين التجاريين		٧٤٨٠٠٠		
تدفقات نقدية فعلية خارجة :				
تسديدات للموردين والدائنين التجاريين	٦١٠٠٠٠			
+ تسديد مكافأة الإدارة	٨٠٠٠			
+ تسديد لمصروفات أخرى نقدية	٦٣٢٠٠			
		(٦٨١٢٠٠)		
صافى التدفق النقدى الفعلى - أنشطة التشغيل			٦٦٨٠٠	
التدفقات النقدية - أنشطة التمويل والاستثمار :				
تدفقات نقدية فعلية داخلة :				
الزيادة النقدية فى رأس المال المملوك	٧٠٠٠			
+ متحصلات من قرض عقد فى ١٩٩١/٩/١	١٠٠٠٠			
+ متحصلات بيع أوراق مالية (قصيرة الأجل متداولة)	١٥٠٠٠			
		٣٢٠٠٠		
تدفقات نقدية فعلية خارجة :				
تسديد فائدة القرض	٨٠٠			
+ تسديد الأرباح الموزعة (المدفوعة) عن العام السابق	٣٠٠٠٠			
+ مشتريات نقدية لأصول ثابتة	٢٨٠٠٠			
		(٥٨٨٠٠)		
صافى التدفق النقدى الفعلى - أنشطة التمويل والاستثمار معاً ...			(٢٦٨٠٠)	
الزيادة (النقص) فى صافى التدفق النقدى الفعلى خلال ١٩٩١				٤٠٠٠٠
رصيد النقدية ١٩٩١/١٢/٣١ (بنك سحب على المكشوف)				(٩٠٠٠٠)

هذا ، وإذا توافر لدى المحلل المالى معلومات واضحة مفادها الفصل بين الحسابات الجارية بالبنوك التى تخصص لعمليات التشغيل الجارى وحسابات البنوك الأخرى التى تخصص لعمليات التمويل والاستثمار طويل الأجل فإنه قد يصبح فى الإمكان تطوير قائمة مصادر واستعمالات النقدية الفعلية على أساس الفصل بين أنشطة التشغيل وأنشطة التمويل وأنشطة الاستثمار أو على أساس الفصل بين التدفقات النقدية الفعلية المرتبطة بأنشطة التشغيل من ناحية وأنشطة التمويل والاستثمار معاً من ناحية أخرى .

يوضح الجدول رقم (٨/٣/د) القائمة المطورة لمصادر واستعمالات النقدية الفعلية عن عام ١٩٩١ لشركة "جميع الأعمال الرابحة" والتى تفصل بين مصادر واستعمالات النقدية الفعلية المرتبطة بأنشطة التشغيل الجارى من ناحية وتلك المرتبطة بأنشطة التمويل والاستثمار معاً من ناحية أخرى .

الجدول رقم (٨/٣/د)

القائمة المطورة لمصادر واستعمالات النقدية الفعلية لشركة

"جميع الأعمال الرابحة"

عن عام ١٩٩١ مع الفصل بين أنشطة التشغيل من ناحية

وأنشطة التمويل والاستثمار معاً من ناحية أخرى

بالجنيه

البيان		
المصادر الفعلية للنقدية خلال عام ١٩٩١ :		
من أنشطة التشغيل :		
متحصلات من العملاء والمدينين التجاريين		٧٤٨٠٠٠
من أنشطة التمويل والاستثمار :		
زيادة رأس المال المملوك	٧٠٠٠	
+ قرض (عقد في ٩١/١/١)	١٠٠٠٠	
+ متحصلات بيع الأوراق المالية	١٥٠٠٠	
		٣٢٠٠٠
مجموع مصادر النقدية الفعلية		٧٨٠٠٠٠
الاستعمالات الفعلية للنقدية خلال عام ١٩٩٩ :		
في أنشطة التشغيل :		
سداد جزء من المسحوب على المكشوف	٤٠٠٠٠	
+ تسديدات للموردين والدائنين التجاريين	٦١٠٠٠٠	
+ مكافأة الادارة المدفوعة	٨٠٠٠	
+ تسديدات مصروفات أخرى نقدية	٦٣٢٠٠	
		٧٢١٢٠٠
في أنشطة التمويل والاستثمار :		
مشتريات أصول ثابتة	٢٨٠٠٠	
+ أرباح موزعة مدفوعة	٣٠٠٠٠	
+ فائدة القرض المدفوعة	٨٠٠	
		٥٨٨٠٠
مجموع إستعمالات النقدية الفعلية		٧٨٠٠٠٠

٤/٨ . إعداد قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى :

جرى العرف فى مراكز خدمة معلومات أسواق الأوراق المالية فى انجلترا وغيرها من البلاد الغربية على التفرقة بين قائمة التدفق النقدى الفعلى من ناحية وما يمكن أن يطلق عليه "قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى" من ناحية أخرى.

هذا ، ويمكن إعداد قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى بمفهومها المحاسبى لمنشآت وشركات الأعمال القائمة استناداً على البيانات المتاحة والتى ترد فى القوائم المالية التى تصدرها هذه المنشآت أو الشركات ، ويجب ألا يتبادر للذهن أن ما تنتهى إليه قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى هو رقم مالى يتساوى مع الخلاصة (الموجبة أو السالبة) لأرصدة النقدية الفعلية التى تنتهى إليها قائمة التدفق النقدى الفعلى ؛ فى كلمات أخرى: ليس المقصود بصافى التدفق النقدى الاعتبارى هو خلاصة حركة النقدية الفعلية فى آخر السنة(١) .

يتم إعداد قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى استناداً على رقم صافى ربح النشاط العادى قبل خصم ضرائب دخل المنشأة إذا كانت هذه المنشأة خاضعة للضرائب ، ولإعداد هذه القائمة يتم خصم ضرائب المنشأة من صافى ربح نشاطها العادى وغير العادى للوصول إلى صافى ربح المنشأة بعد الضرائب ثم تعلية صافى ربح المنشأة بعد خصم ضرائب المنشأة بأى إهلاكات للأصول الثابتة والمعنوية ومصاريف (تكاليف) التأسيس ومصاريف (تكاليف) ما قبل الافتتاح وكذلك نفاد الأصول المتناقصة كما فى حالة المناجم وآبار البترول ، وإستنزال توزيعات الأرباح المعلنة عن نفس العام ، ويمثل صافى الربح بعد معالجته بالبنود المعلاة والمستنزلة ما يمكن أن يطلق عليه صافى التدفق النقدى الاعتبارى وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٤/٨/أ) .

---

(١) لمزيد من الإيضاح انظر ، عوض الله ، عبد المنعم : التحليل المالى لأغراض المحاسبة الإدارية ، مرجع سابق ، وأيضاً لنفس المؤلف : المحاسبة الإدارية فى مجالات الرقابة والتخطيط ، مرجع سابق ، ١٩٧٨ - ١٩٩٩ .

جدول رقم (٨/٤/أ)

قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى عن المدة المنتهية فى ×/×/١٩××

	المبلغ
صافى ربح النشاط العادى	××
+ إيرادات وأرباح صافية غير عادية	××
= الأرباح القابلة للتوزيع قبل الضرائب على المنشأة	××
- الضرائب على أرباح المنشأة	××
= الأرباح القابلة للتوزيع بعد الضرائب	××
+ إهلاك الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والنفاد	××
= إجمالى التدفق النقدى الاعتبارى	××
- توزيعات الأرباح المعلنة فى نهاية السنة	××
= صافى التدفق النقدى الاعتبارى	××

تتمثل الفائدة الرئيسية لقائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى فى احتياج محللى الاستثمارات فى الأوراق المالية وغيرها لإعدادها حتى يتحققوا من مدى توافر الأموال Availability of Funds فى منشآت وشركات الأعمال التى تصدر قوائم مالية تنشر بصفة دورية وذلك لمقابلة أى ارتباطات رأسمالية مستقبلية على وجه الخصوص ، حيث إنه إذا لم تكن الأموال متوافرة داخلياً فإن الأمر قد يتطلب من المنشأة أو الشركة زيادة رأسمالها المملوك أو إصدارها لأسهم جديدة إضافية أو عقدها قروض جديدة إضافية ، أما فى حالة ارتفاع الأموال الداخلية عن القدر المألوف فإن هذا قد يعطى مؤشراً قوياً لزيادة احتمالات إجراء توزيعات متزايدة للأرباح خاصة بالنسبة لشركات الأموال المقيدة أسهمها فى أسواق الأوراق المالية .

مثال : حالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" :

بالرجوع لحالة شركة "جميع الأعمال الرابحة" كما وردت بهذه الوحدة الدراسية، يمكن الاستفادة من بيانات هذه الحالة لإعداد قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى لهذه الشركة عن عام ١٩٩١ ،وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٨/٤/ب) .

جدول رقم (٨/٤/ب)
قائمة صافى التدفق النقدى الإعتبارى عام ١٩٩١
لشركة "جميع الأعمال الرابحة"

	بالجنيه
صافى ربح النشاط العادى	٨٠٠٠٠
+ أرباح بيع الأوراق المالية	٥٠٠٠
	٨٥٠٠٠
+ إهلاكات عام ١٩٩١	٦٠٠٠
إجمالى التدفق النقدى الاعتبارى	٩١٠٠٠
- توزيعات الأرباح المعلنة لعام ١٩٩١	٦٠٠٠٠
صافى التدفق النقدى الاعتبارى	٣١٠٠٠

٨/٥ . تحليل قوائم التدفقات النقدية الفعلية والاعتبارية :

يمكن تحليل قائمة التدفق النقدى الفعلى على أساس استخراج النسبة المئوية لكل بند من بنود المقبوضات والمتحصلات النقدية الفعلية خلال المدة إلى مجموع هذه المقبوضات والمتحصلات ، وكذلك النسبة المئوية لكل بند من بنود المدفوعات والتسديدات النقدية الفعلية خلال المدة إلى مجموع هذه المدفوعات والتسديدات ،

وذلك لمعرفة المصدر أو المصادر الرئيسة للمقبوضات والمتحصلات وتعيين الاستخدام أو الاستخدامات الرئيسة للنقدية ، ومن ثم معرفة الأهمية النسبية لبنود المقبوضات والمتحصلات النقدية والأهمية النسبية لبنود المدفوعات والتسديدات النقدية ، ولا شك أن هذه المعرفة لمن الأهمية بمكان لتقييم تصرفات الإدارة خلال فترة مالية انتهت فى تاريخ معين ، ومعرفة ما إذا كانت الإدارة قد اعتمدت على مصادر طبيعية أو غير طبيعية للنقدية لتمويل استخدامات النقدية فى الأوجه العادية أو غير العادية للاستخدام ، كما أن تقييم تصرفات الإدارة حيال النقدية فى فترات سابقة ليمكن من اكتساب الخبرات ومن ثم تلافى الأخطاء أو تجويد الأداء عند التخطيط للفترات القادمة .

يوضح الجدول رقم (٨/٥/أ) قائمة التحليل النسبى لقائمة التدفق النقدى الفعلى لشركة "جميع الأعمال الرابحة" عن العام المنتهى فى ١٩٩١/١٢/٣١ .

جدول رقم (٨/٥/أ)

التحليل النسبى لقائمة التدفق النقدى الفعلى

	بالجنيه	٪
رصيد النقدية أول المدة = رصيد البنك (سحب على المكشوف) في ١/١/١٩٩١ .... (أ)	(١٣٠٠٠٠)	-
المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال المدة :		
زيادة رأس المال المملوك	٧٠٠٠	٩ر٠ ٪
قرض عقد فى ١/١/١٩٩١	١٠٠٠٠	١ر٣ ٪
متحصلات من المدينين	٧٤٨٠٠٠	٩٥ر٨ ٪
متحصلات بيع الأوراق المالية	١٥٠٠٠	٢ ٪
مجموع المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال المدة (ب)	٧٨٠٠٠٠	١٠٠ ٪
النقدية المتاحة خلال المدة .... (أ) + (ب)	٦٥٠٠٠٠	-
المدفوعات والتسديدات النقدية خلال المدة :		
التسديدات للدائنين	٦١٠٠٠٠	٨٢ر٤ ٪
مشتريات الأصول الثابتة	٢٨٠٠٠	٣ر٨ ٪
الأرباح الموزعة المدفوعة	٣٠٠٠٠	٤ر١ ٪
مكافأة الإدارة	٨٠٠٠	١ر١ ٪
فائدة القرض	٨٠٠	١ر٠ ٪
المصروفات الأخرى النقدية	٦٣٢٠٠	٨ر٥
مجموع المدفوعات والتسديدات النقدية خلال المدة .... (جـ)	٧٤٠٠٠٠	١٠٠ ٪
صافى المقبوضات والمتحصلات خلال العام ... (د) = (ب) - (جـ)	٤٠٠٠٠	-
رصيد النقدية آخر المدة = رصيد البنك (سحب على المكشوف) فى ٣١/١٢/١٩٩١ .... (هـ) = (أ) + (د) .	(٩٠٠٠٠)	-

استناداً إلى الجدول رقم (٨/٥/أ) يمكن ملاحظة أن مجموع المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال عام ١٩٩١ بلغ فى جملته ٧٨٠٠٠٠ جنيه ، بينما بلغ مجموع المدفوعات والتسديدات النقدية خلال نفس العام ٧٤٠٠٠٠ جنيه، ولذلك فاقت جملة المقبوضات والمتحصلات النقدية جملة المدفوعات والتسديدات النقدية لنفس العام مما أدى إلى صافى مقبوضات ومتحصلات نقدية قدره ٤٠٠٠٠ جنيه ساهمت فى تخفيض الرصيد المكشوف للبنك بنفس المقدار ، ولذلك انتهت السنة الحالية فى ١٩٩١/١٢/٣١ برصيد مكشوف قدره ٩٠٠٠٠ جنيه بينما كانت السنة قد بدأت برصيد مكشوف ١٣٠٠٠٠ جنيه .

بتحليل الأهمية النسبية لبنود المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال عام ١٩٩١ ، يتضح أن المتحصلات النقدية من المدينين التجاريين تحتل الأهمية النسبية الأولى بنسبة ٩٦٪ تقريباً لمجموع المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال عام ١٩٩١ وفى هذا دلالة طيبة فى صالح إدارة الشركة لأن الاعتماد على المتحصلات من العملاء والمدينين يمثل عادة المصدر الرئيس للنقدية التى يمكن أن يعتمد عليها فى تمويل العمليات الجارية ، هذا بينما احتلت حصيلة بيع الأوراق المالية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية ، بينما احتل القرض طويل الأجل الذى عقد فى بداية عام ١٩٩١ المرتبة الثالثة ، أما زيادة رأس المال المملوك فقد احتلت المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية لكل بند من بنود المقبوضات والمتحصلات النقدية إلى مجموع هذه المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال عام ١٩٩١ .

بالنسبة للأهمية النسبية لبنود المدفوعات والتسديدات النقدية خلال عام ١٩٩١ كان للتسديدات للدائنين المرتبة الأولى بالنسبة لمجموع المدفوعات والتسديدات النقدية وبنسبة ٨٣٪ تقريباً ، بينما بلغت المصروفات النقدية شاملة مكافأة الإدارة وفوائد القرض والمصروفات الأخرى النقدية ٧٢ ألف جنيه بنسبة

٩,٧٪ من مجموع المدفوعات والتسديدات النقدية خلال عام ١٩٩١ ، وجاءت الأرباح التى كانت معلنة للتوزيع عن عام ١٩٩٠ ودفعت خلال عام ١٩٩١ فى المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية وبنسبة ٤٪ تقريباً من جملة المدفوعات والتسديدات النقدية خلال عام ١٩٩١ ، هذا وقد احتلت مشتريات الأصول الثابتة المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية لمجموع المدفوعات والتسديدات النقدية خلال عام ١٩٩١ .

هذا ، ويمكن إجراء التحليلات النسبية لبنود قائمة مصادر واستعمالات النقدية الفعلية خلال المدة محل التحليل ، ويفضل إجراء هذا التحليل النسبى بالارتباط مع هذه القائمة بعد تطويرها بحيث يتم الفصل بين المصادر الفعلية للنقدية من أنشطة التشغيل من ناحية ومن أنشطة التمويل والاستثمار معاً من ناحية أخرى ، وكذلك الفصل بين الاستعمالات الفعلية للنقدية فى أنشطة التشغيل من ناحية وفى أنشطة التمويل والاستثمار معاً من ناحية أخرى ، ثم استخراج النسبة المئوية لكل بند إلى المجموع الذى ينتمى إليه هذا البند ، ويوضح الجدول رقم (٨/٥/ب) التحليل النسبى لقائمة مصادر وإستعمالات النقدية الفعلية لشركة "جميع الأعمال الرابحة" اعتماداً على بيانات الجدول السابق رقم (٨/٣/د) ، وذلك بعد إعادة ترتيب البنود عند عرضها بحيث يظهر أولاً البند الذى نسبته المئوية أكبر قبل البند الذى نسبته المئوية أصغر ، وكل ذلك من أجل التسهيل على معد تقرير التعليق على هذا التحليل النسبى عند إعداده لهذا التعليق بشكل مباشر ومختصر يبرز البنود ذات الأهمية النسبية الأكبر من غيرها من البنود ذات الأهمية النسبية الأقل .

جدول رقم (٨/٥/ب)

التحليل النسبى لبنود قائمة مصادر واستعمالات النقدية الفعلية لشركة جميع الأعمال الرابحة عن عام ١٩٩١ المطورة على أساس الفصل بين أنشطة التشغيل من ناحية وأنشطة التمويل والاستثمار معاً من ناحية أخرى

البيان	بالجنيه	بالجنيه	%	%
المصادر الفعلية للنقدية خلال عام ١٩٩١				
(١) من أنشطة التشغيل :				
متحصلات من العملاء والمدينين التجاريين		٧٤٨٠٠٠	١٠٠٪	٩٦٪
(٢) من أنشطة التمويل والاستثمار :				
متحصلات بيع الأوراق المالية	١٥٠٠٠		٤٧٪	
+ قرض طويل الأجل (عقد فى ٩١/١/١)	١٠٠٠٠		٣١٪	
– زيادة رأس المال المدفوع	٧٠٠٠		٢٢٪	
		٣٢٠٠٠	١٠٠٪	٤٪
مجموع مصادر النقدية الفعلية		٧٨٠٠٠٠		١٠٠٪
الاستعمالات الفعلية للنقدية خلال عام ١٩٩١:				
(١) فى أنشطة التشغيل :				
تسديدات للموردين والدائنين التجاريين	٦١٠٠٠٠		٨٥٪	
+ تسديدات مصروفات أخرى نقدية	٦٣٢٠٠		٩٪	
+ سداد جزء من المسحوب على المكشوف	٤٠٠٠٠		٥٪	
+ مكافأة الادارة	٨٠٠٠		١٪	
		٧٢١٢٠٠	١٠٠٪	٩٢٪
(٢) فى أنشطة التمويل والاستثمار :				
أرباح موزعة مدفوعة	٣٠٠٠٠		٥١٪	
+ مشتريات أصول ثابتة	٢٨٠٠٠		٤٧٪	
+ فائدة القرض	٨٠٠		٢٪	
		٥٨٨٠٠	١٠٠٪	٨٪
مجموع استعمالات النقدية الفعلية		٧٨٠٠٠٠		١٠٠٪

يتضح من الجدول التحليلى رقم (٨/٥/ب) أن المتحصلات النقدية الفعلية من العملاء والمدينين التجاريين خلال عام ١٩٩١ كانت البند الرئيس بل الوحيد للنقدية الفعلية التى حصلت عليها الشركة من أنشطة تشغيلها ، أما بالنسبة للمصادر الفعلية للنقدية من أنشطة التمويل والاستثمار خلال عام ١٩٩١ فإن البند الرئيس لها كان المتحصلات من بيع الأوراق المالية بنسبة ٤٧ ٪ من مجموع مصادر النقدية الفعلية من أنشطة التمويل والاستثمار ، وبلغت النسبة المئوية للمتحصلات من العملاء والمدينين التجاريين ٩٦ ٪ من مجموع مصادر النقدية الفعلية من كافة الأنشطة ، بينما بلغت نسبة كل بنود المصادر الفعلية من أنشطة التمويل والاستثمار ٤ ٪ من مجموع مصادر النقدية الفعلية من كافة الأنشطة .

فى المقابل كانت النسبة المئوية للاستعمالات الفعلية للنقدية لتسديد الموردين والدائنين التجاريين ٨٥ ٪ من مجموع الاستعمالات الفعلية للنقدية فى أنشطة التشغيل والتى بلغت نسيتها ٩٢ ٪ من مجموع استعمالات النقدية الفعلية فى كافة الأنشطة لعام ١٩٩١ ، وبلغت النسبة المئوية للأرباح الموزعة المدفوعة ٥١٪ من مجموع استعمالات النقدية فى أنشطة التمويل والاستثمار والتى بلغت نسبتها ٨٪ فقط من مجموع استعمالات النقدية الفعلية فى كافة الأنشطة لعام ١٩٩١ .

يمكن القول أيضاً أن ما نسبته ٩٦ ٪ من النقدية التى أُتيحت خلال عام ١٩٩١ من أنشطة التشغيل قد تم استغراقه فى تمويل استعمالات النقدية الفعلية لنفس العام ، بينما بلغت المصادر الأخرى الفعلية للنقدية من أنشطة التمويل والاستثمار ما نسبته ٤٪ فقط من مجموع مصادر النقدية الفعلية استعملت فى تغطية جزء من استعمالات النقدية الفعلية خلال عام ١٩٩١ . كما يمكن القول أيضاً أن استعمالات النقدية فى أنشطة التشغيل خلال ١٩٩١ استوعبت

ما نسبته ٩٢٪ من مجموع مصادر النقدية الفعلية التى تم تدبيرها خلال نفس العام، فى حين استوعبت استعمالات النقدية فى أنشطة التمويل والاستثمار ما نسبته ٨ ٪ فقط من مجموع مصادر النقدية الفعلية التى تم تدبيرها خلال نفس العام .

هذا ،ويمكن إجراء التحليل النسبى لبنود قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى على أساس استخراج النسبة المئوية للبنود المكونة لإجمالى التدفق النقدى الاعتبارى لهذا الإجمالى ، ثم استخراج النسب المئوية لبنود التصرف فى هذا الإجمالى ولهذا الإجمالى ، أيضاً وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٨/٥/جـ) لشركة "جميع الأعمال الرابحة" عن عام ١٩٩١ .

جدول رقم (٨/٥/جـ)

التحليل النسبى لبنود قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى

لشركة "جميع الأعمال الرابحة" عن عام ١٩٩١

	بالجنيه	٪
صافى ربح النشاط العادى	٨٠٠٠٠	٨٨ ٪
+ أرباح بيع الأوراق المالية	٥٠٠٠	٥ ٪
+ إهلاكات عام ١٩٩١	٦٠٠٠	٧ ٪
= إجمالى التدفق النقدى الاعتبارى	٩١٠٠٠	١٠٠ ٪
- توزيعات الأرباح المعلنة لعام ١٩٩١	٦٠٠٠٠	٦٦ ٪
= صافى التدفق النقدى الإعتبارى	٣١٠٠٠	٣٤ ٪

يتضح من الجدول رقم (٨/٥/جـ) أن صافى ربح النشاط العادى يمثل ٨٨ ٪ من إجمالى التدفق النقدى الاعتبارى الذى استخدم منه ما نسبته ٦٦٪

منه لبند توزيعات الأرباح التى أعلنت لعام ١٩٩١ على الملاك ، وتبقى منه بالتالى ٣٤ ٪ تمثل صافى التدفق النقدى الاعتبارى لنفس العام . كما يمكن أيضاً التركيز على مدى كفاية صافى ربح النشاط العادى فى توليد صافى التدفق النقدى الاعتبارى وذلك باستخراج نسبة صافى ربح النشاط العادى إلى صافى التدفق النقدى الاعتبارى أى : ٨٠٠٠٠ جنيه : ٣١٠٠٠ جنيه أى : ٢٫٦ : ١ بمعنى أن صافى ربح النشاط العادى يمثل ٢٫٦ مرة مقدار صافى التدفق النقدى الاعتبارى .

٨/٦ . خلاصة الوحدة الدراسية الثامنة

* قائمة التدفق النقدى الفعلى تمثل تلخيصاً لحركة النقدية الفعلية من خلال الحسابات الجارية بالبنوك وحساب الصندوق أو الخزانة الداخلية .

* يمكن إعداد قائمة التدفق النقدى الفعلى استناداً إلى بيانات القوائم المالية المنشورة - أو بعد الاطلاع على الحسابات الداخلية - أو الاستعانة ببيانات أخرى مكملة لبيانات القوائم المالية .

* قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى لا تنتهى برقم يتساوى مع رقم خلاصة أرصدة النقدية الذى تنتهى إليه قائمة التدفق النقدى الفعلى .

* تعد قائمة التدفق النقدى الفعلى على أساس إضافة المقبوضات والمتحصلات النقدية خلال المدة إلى خلاصة النقدية فى أول المدة وذلك لاستخراج رقم النقدية التى أتيحت فعلاً خلال المدة والذى إذا طرح منه مجموع المدفوعات والتسديدات النقدية خلال المدة أمكن التوصل إلى خلاصة النقدية فى نهاية المدة .

* تعد قائمة مصادر واستعمالات النقدية الفعلية خلال المدة على أساس تساوى مجموع المصادر الفعلية للنقدية مع مجموع الاستعمالات الفعلية للنقدية خلال نفس المدة - الأمر الذى يستلزم معالجة فروق أرصدة النقدية فى آخر المدة عن أول المدة كمصادر أو كاستعمالات بتطبيق قواعد تصنيف بنود الميزانيتين المتتاليتين عند إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

* يمكن تطوير قوائم التدفق النقدى الفعلى على أساس إعدادها بعد الفصل بين التدفقات النقدية لأنشطة كلٍ من التشغيل والتمويل والاستثمار .

* تعد قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى على أساس إضافة الإهلاك للأرباح القابلة للتوزيع بعد الضرائب واستنزال توزيعات الأرباح المعلنة فى نهاية السنة

للتوصل إلى صافى التدفق النقدى الاعتبارى فى نهاية السنة والذى يمكن الاستناد إليه للتحقق من مدى توافر الأموال فى المنشأة أو الشركة .

* تحلل بنود قوائم التدفقات النقدية الفعلية والاعتبارية بشكل نسبى لمعرفة مدى كفاءة إدارة المنشأة أو الشركة فى التعامل مع التدفقات النقدية وكيفية تدبيرها والتصرف فيها .

٧/٨. تدريبات عملية على الوحدة الثامنة

التدريب العملى الأول :

استكمل بيانات الجدول التالى :

	١٩٩٧			١٩٩٨			١٩٩٩		
	صندوق	بنك	كلى	صندوق	بنك	كلى	صندوق	بنك	كلى
رصيد النقدية أول السنة		(١٥)	صفر						(٢٤)
مقبوضات ومتحصلات نقدية خلال السنة	٧٥				١٠	٨٥	١٦		
النقدية المتاحة خلال السنة		(٩)		٧٥				صفر	
مدفوعات وتسديدات نقدية خلال السنة		١			٣٠		٢٣		
رصيد النقدية آخر السنة	صفر								صفر

التدريب العملى الثانى:حالة شركة "فرست آند تو"-الحالة فى صورتها الشاملة :

أظهر فى ١٩٩١/١٢/٣١ المركز المالى لشركة "فرست آند تو" ما يلى بالمليون جنيه :

مجمع إهلاك ٦- أراضى ٢- مبانى ٣- آلات ٦- وسائل نقل ٢- أثاث ١- مخزون بضاعة جاهزة ٢- بضائع تحت التشغيل ٢٫٤ - خامات ٠٫٥ - عملاء وأوراق قبض ٦٫٩ - نقدية بالخزينة ٠٫٢ - رأسمال مملوك ١٠-

احتياطيات عامة ٦- أرباح معلنة للتوزيع على أصحاب الشركة ٥ر١ عن عام ١٩٩١ - موردون وأوراق دفع ٦ر٠ - بنك سحب على المكشوف ٤ر٠ - حسابات دائنة متنوعة (تشمل المصاريف المستحقة) ٥ر١ .

وفيما يلى البيانات التى على أساسها أعدت قائمة الدخل لعام ١٩٩١ والمركز المالى فى ١٩٩٢/١٢/٣١ (بالمليون جنيه) :

مشتريات خامات ٦ر٣ - خامات آخر المدة ٤ر٠ - أجور ومصاريف صناعية مباشرة أخرى (دفعت بالكامل نقداً) ٤ر٢ - مصاريف صناعية غير مباشرة نقدية (دفعت بالكامل نقداً) ٥ر٣- إهلاكات صناعية للعام ١ - بضاعة جاهزة بالمخازن آخر العام ٥ - مصاريف تسويقية مباشرة (دفعت بالكامل نقداً) ٢ - ما يخص عام ١٩٩٢ من المصاريف التسويقية غير المباشرة النقدية ٦ر٠ لم يدفع منها ٢ر . - إهلاكات معارض البيع للعام ٤ر . - ما يخص عام ١٩٩٢ من المصاريف الإدارية والعمومية النقدية ٥ ر . لم يدفع منها ١ر٠ - إهلاكات أصول ثابتة إدارية للعام ٥ ر٠ - المرحل من صافى الربح إلى الاحتياطيات العامة ٥ر٠ وقد أعلن باقى صافى الربح للتوزيع على أصحاب الشركة ولم يتسن دفعه نقداً حتى ١٩٩٢/١٢/٣١ . هذا وقد تم بيع ٤٠ ألف وحدة وحدد سعر بيع الوحدة على أساس تحقيق مجمل ربح - بعد تغطية التكاليف الصناعية الكلية للبضاعة التى بيعت والمصاريف التسويقية المباشرة لما تم بيعه - يمثل ربع قيمة المبيعات . هذا وقد تمت خلال عام ١٩٩٢ زيادة نقدية فى رأس المال المملوك ٢ - وتم الدفع النقدى للأرباح المستحقة لأصحاب الشركة عن عام ١٩٩١ - وبلغت المشتريات النقدية لأراضى توسعات جديدة ٩ر٧ - وتم التحصيل النقدى لما قيمته ٩ر٢٠ من العملاء وأوراق القبض - وسدد نقداً من الحسابات الدائنة المتنوعة ٤ر١ - وأصبح فى ١٩٩٢/١٢/٣١ رصيد الموردين وأوراق الدفع ٢ ، كما أوقفت الشركة تعاملاتها بالحسابات الجارية بالبنوك بعد السداد النقدى للبنك (سحب على المكشوف) الظاهر فى ١٩٩١/١٢/٣١ .

والمطلوب :

(١) إعداد قائمة دخل تفصيلية للشركة عن السنة المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١ .

(٢) إعداد قائمة المركز المالى للشركة فى ١٩٩٢/١٢/٣١ لأغراض التحليل المالى .

(٣) تصوير حساب العملاء وأوراق القبض وحساب الموردين وأوراق الدفع وحساب دائنو التوزيعات والحسابات الدائنة المتنوعة وذلك عن عام ١٩٩٢ .

(٤) إعداد قائمة التدفق النقدى الفعلى لعام ١٩٩٢ وقائمة التحليل النسبى لبنودها .

(٥) إعداد قائمة المصادر والاستعمالات الفعلية للنقدية لعام ١٩٩٢ وقائمة التحليل النسبى لبنودها .

(٦) إعداد القائمة المطورة للتدفق النقدى الفعلى لعام ١٩٩٢ والتى تفصل التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل عن أنشطة التمويل والاستثمار معاً .

(٧) إعداد القائمة المطورة للمصادر والاستعمالات الفعلية للنقدية لعام ١٩٩٢ والتى تفصل بين تدفقات أنشطة التشغيل من ناحية وأنشطة التمويل والاستثمار من ناحية أخرى مع التحليل النسبى لبنودها .

(٨) إعداد قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى عن عام ١٩٩٢ مع إجراء التحليل النسبى لبنودها .

(٩) إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها للشركة عن عام ١٩٩٢ - مطورة تبرز صافى الربح العادى لعام ١٩٩٢ مع التحليل النسبى لبنودها .

(١٠) إعداد قائمة حركة رأس المال العامل ومصادرها واستخداماتها للشركة عن عام ١٩٩٢ - مطورة تبرز صافى الربح العادى والأرباح المعلنة للتوزيع عن عام ١٩٩٢ مع التحليل النسبى لبنودها .

(١١) كتابة تقرير مختصر عن كفاءة إدارة الشركة لأموالها خلال عام ١٩٩٢ .

التدريب العملى الثالث : حالة شركة "العبور للصناعة" :

فيما يلى خلاصة المركز المالى لشركة "العبور للصناعة" فى ١٩٩٤/١٢/٣١ و ١٩٩٥/١٢/٣١ بالألف جنيه:

أصـــــول	١٩٩٥/١٢/٣١	١٩٩٤/١٢/٣١
أصول ثابتة		
أصول ثابتة بالتكلفة	٢٦٠	٢٠٤
(-) مجمعات الاهلاك	(٦٠)	(٤٨)
الأصول الثابتة بالصافى	٢٠٠	١٥٦
أصول متداولة		
مخزون نهاية المدة بالتكلفة	٣٣٦	٢٨٠
المدينون التجاريون	٢٠٤	٢٠٠
أوراق مالية	—	٢٠
مجموع أصول متداولة	٥٤٠	٥٠٠
مجموع الأصول	٧٤٠	٦٥٦

حقوق ملكية والتزامات	١٩٩٥/١٢/٣١	١٩٩٤/١٢/٣١
حقوق الملكية		
رأس المال المملوك (كله نقدى)	١٥٠	١٣٦
الاحتياطيات العامة	١٣٠	٨٠
مجموع حقوق الملكية	٢٨٠	٢١٦
قرض نقدى طويل الأجل ٨٪ (عقد فى ١٩٩٥/١/١)	٢٠	—
التزامات متداولة		
بنك سحب على المكشوف	١٨٠	٢٦٠
الدائنون التجاريون	١٤٠	١٢٠
دائنو توزيعات الأرباح	١٢٠	٦٠
مجموع التزامات متداولة	٤٤٠	٤٤٠
مجموع حقوق الملكية والالتزامات	٧٤٠	٦٥٦

فإذا علمت أن : جملة المبيعات الآجلة وجملة المشتريات الآجلة عن عام ١٩٩٥ بلغت ١ ٥. مليون جنيه و ١ ٢٤. مليون جنيه على التوالى ، وأن المصروفات الأخرى التى دفعت نقداً خلال عام ١٩٩٥ - بخلاف فائدة القرض - تبلغ ١٤٢٫٤ ألف جنيه ، وأن رقم صافى ربح الشركة عن العام المذكور يبلغ ١٧٠ ألف جنيه وهو يتضمن ١٠ آلاف جنيه ربح بيع أوراق مالية ، كما تُدفع الأرباح المعلن توزيعها على أصحاب الشركة فى السنة التالية لسنة تحقق الربح الصافى القابل للتوزيع .

فالمطلوب :

١- إعداد قائمة التدفق النقدى الفعلى للشركة عن عام ١٩٩٥ مع إعداد التحليل النسبى لبنود القائمة والتعليق باختصار على نتائج هذا التحليل .

٢- إعداد قائمة المصادر والاستعمالات الفعلية للنقدية عن عام ١٩٩٥ والتحليل النسبى للبنود التى تتضمنها مع التعليق المختصر على نتائج هذا التحليل .

٣- إعداد قائمة صافى التدفق النقدى الاعتبارى للشركة عن عام ١٩٩٥ .

٩ .الوحدة الدراسية التاسعة

إعداد وتحليل ونقد النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات

أهداف الوحدة:

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١ - يعد النسب العامة لبنود قوائم الدخل المعدة عن فترة معينة .

٢ - يقارن النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات لمنشأة معينة .

٣ - يستخلص بعض المقترحات التى يمكن أن تقدم للمنشأة المعنية اعتماداً على نتائج المقارنة والتحليل .

٤ - يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة:

٩/١ . المقصود بالنسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات .

٩/٢ . المستهدف من حساب النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات .

٩/٣ . تحليل حالات رقمية افتراضية .

٩ .الوحدة الدراسية التاسعة

إعداد وتحليل ونقد النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات

١/٩ . المقصود بالنسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات :

يقصد بإعداد النسب العامة لبنود قوائم الدخل تحويل جميع عناصر هذه القوائم المعدة خلال عدد من السنوات لنفس المنشأة (أو المعدة لعدة منشآت عن نفس الفترة) إلى وحدات عامة أو موحدة أو مشتركة Common Units فى أساس معين هو قيمة المبيعات بحيث يمكن إستخدام هذه النسب العامة فى إجراء تحليلات ومقارنات أكثر جدوى وفائدة من التحليلات والمقارنات التى يمكن أن تتم من خلال المقارنة المباشرة لبنود هذه القوائم كما هى معدة بمعرفة المحاسب قبل إدخال وإجراء التحليلات عليها .

تحسب النسب العامة لبنود قائمة الدخل إلى المبيعات لإحدى المنشآت عن سنة مالية معينة عن طريق حساب نسبة كل بند من بنود القائمة إلى إيرادات المبيعات التى تحققت خلال هذه السنة . والمقصود بالمبيعات هو قيمة المبيعات (أى حجم المبيعات × سعر بيع الوحدة) ، إلا أن الآراء اختلفت بشأن أفضلية الاعتماد على إجمالى قيمة المبيعات أم صافى قيمة المبيعات . ولأسباب عديدة - سيصل إليها القارئ بنفسه عند انتهائه من دراسة هذه الوحدة - يفضل الإعتماد على صافى المبيعات عند حساب النسب العامة لقوائم الدخل إلى المبيعات .

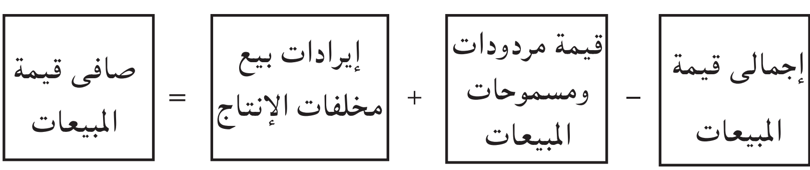
يمكن إيضاح كيفية إعداد النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات فى الشكل التالى والذى يمثل نموذجاً لخلاصة قوائم الدخل لإحدى المنشآت :

بيـــــان	المبالغ		٪
صافى المبيعات	××	÷ صافى المبيعات × ١٠٠	١٠٠ ٪
- التكلفة الصناعية للبضاعة المبيعة	××	÷ صافى المبيعات × ١٠٠	× × ٪
= مجمل الربح	××	÷ صافى المبيعات × ١٠٠	×× ٪
- مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية والعمومية	××	÷ صافى المبيعات × ١٠٠	×× ٪
= صافى ربح النشاط العادى		÷ صافى المبيعات × ١٠٠	×× ٪
+ أرباح بيع أوراق مالية	××	÷ صافى المبيعات × ١٠٠	×× ٪
	××		
= صافى الربح القابل للتوزيع		÷ صافى المبيعات × ١٠٠	×× ٪
- تحويلات للاحتياطيات العامة	××	÷ صافى المبيعات × ١٠٠	×× ٪
	××		
= الأرباح المعلنة للتوزيع	××	÷ صافى المبيعات × ١٠٠	×× ٪

يتم الوصول إلى صافى قيمة المبيعات خلال أى فترة مالية - اعتماداً على القوائم المالية المنشورة - تأسيساً على إجمالى قيمة مبيعات الفترة مع طرح قيمة مردودات ومسموحات المبيعات خلال الفترة وإضافة أية إيرادات تتولد من بيع مخلفات الإنتاج ؛ أى أن صافى قيمة المبيعات يحسب على النحو التالى:

إجمالى قيمة المبيعات	××
يطرح : قيمة مردودات ومسموحات المبيعات	×
	××
يضاف : إيرادات بيع مخلفات الإنتاج	×
صافى قيمة المبيعات	××

أى أن :



وعلى ذلك فلا يدخل فى حساب صافى قيمة المبيعات هنا أية إيرادات عرضية ؛ أى تلك التى لا ترتبط بإنتاج المنشأة الذى من أجله أقيمت المنشأة أساساً بغرض إنتاجه والمتاجرة فيه وتحقيق أرباح من وراء كل ذلك ، وتظهر عادة الإيرادات العرضية فى قوائم الدخل المنشورة تحت حساب "إيرادات متنوعة أو مختلفة" ، ومن أمثلتها :

- الإيجارات الدائنة .
- إيرادات الأوراق المالية .
- الفوائد البنكية الدائنة .
- التعويضات المكتسبة .
- غرامات التأخير المكتسبة .
- الأرباح الرأسمالية (القابلة للتوزيع) .
- فروق العملة الدائنة التى تنتج من إعادة تقييم أصول وخصوم المنشأة من الأرصدة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية (عدا النقدية) على أساس أسعار الصرف الحرة فى تاريخ إعداد الميزانية .
- إيرادات السنوات السابقة والتى لم تسجل فى سنوات سابقة نتيجة للسهو والخطأ .

بناءً على ما سبق تحسب نسبة أى بند من بنود قائمة الدخل إلى المبيعات فى أى فترة على النحو التالى :

النسبة = مبلغ البند خلال الفترة كما يظهر فى قائمة الدخل المعدة عن هذه الفترة / صافى قيمة مبيعات الفترة كما تحسب من بيانات قائمة الدخل المعدة عن هذه الفترة

تجدر الإشارة هنا إلى أن صافى قيمة المبيعات - حسب المفهوم السابق تناوله لها - لا يظهر عادة فى قائمة الدخل بصورة مباشرة ، لذلك فإنه فى حالة الرغبة فى إعداد النسب العامة لبنود قائمة الدخل إلى المبيعات يفضل أن يتم إعادة تبويب القائمة بطريقة تظهر صافى قيمة المبيعات بصورة منفصلة .

من البديهى هنا ملاحظة أن نسبة صافى قيمة المبيعات فى أى سنة ستكون دائماً ١٠٠ ٪ (نظراً لأننا ننسب صافى قيمة المبيعات إلى صافى قيمة المبيعات ذاته) ، بينما تكون نسبة أى بند آخر من بنود قائمة الدخل أقل أو أكثر من ١٠٠٪ .

٢/٩ . المستهدف من حساب النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات :

يهدف القائم بتحليل ونقد قوائم الدخل لأى منشأة من عملية حساب النسب العامة لبنود هذه القوائم إلى تحقيق ما يلى :

١- التغلب على المشاكل التى تظهر عند إجراء المقارنات بين قوائم الدخل المعدة لمجموعة من المنشآت التى تعمل فى نفس المجال ولكنها تختلف من حيث النطاق أى تختلف مثلاً فى حجم رأس المال المستثمر وحجم الطاقات المتاحة وفى هيكل التكاليف والمصروفات . . . . ، على سبيل المثال لا يمكن القول بأنه خلال السنة الماضية كان مستوى التكاليف والمصروفات الجارية للشركة (س) منخفضاً عن مثيله فى الشركة (ص) وذلك لمجرد أن إجمالى هذه التكاليف والمصروفات الجارية كانت مثلاً ٢ مليون جنيه ، ٢ ٥. مليون جنيه للشركتين على التوالى ، وذلك لأنه إذا كان صافى قيمة مبيعات الشركتين ٥ مليون جنيه و ٧ ٥. مليون جنيه على التوالى فإن ذلك يعنى أن نسبة إجمالى التكاليف والمصروفات الجارية إلى صافى المبيعات فى الشركتين تكون على النحو التالى :

النسبة فى الشركة (س) = $\frac{\text{٢ مليون}}{\text{٥ مليون}}$ × ١٠٠ = ٤٠ ٪

النسبة فى الشركة (ص) = $\frac{\text{٢٫٥ مليون}}{\text{٧٫٥ مليون}}$ × ١٠٠ = ٣٣ ٪

مما يعنى أن كل جنيه مبيعات صافية فى الشركة (ص) يقابله **٣٣** قرشاً تكاليف ومصروفات جارية بينما كل جنيه مبيعات صافية فى الشركة (س) يقابله ٤٠ قرشاً تكاليف ومصروفات جارية وهو ما يشير إلى أن النتيجة التى سبق التوصل إليها من خلال المقارنة المباشرة لإجمالى التكاليف والمصروفات الجارية فى الشركتين قد تكون مضللة ، وأنه من الأفضل فى مثل هذه الأحوال الاعتماد على نسبة إجمالى التكاليف والمصروفات الجارية لكل شركة إلى قيمة صافى مبيعات كل شركة .

٢- تمكين القائم بتحليل ونقد قوائم الدخل لمنشأة معينة خلال عدد من السنوات من تتبع سلوك عناصر التكاليف والمصروفات وبنود الإيرادات المختلفة وكذلك مجمل الربح وصافى الربح مع التغير فى رقم صافى قيمة المبيعات ، خاصة فى ظل اختلاف نسب استغلال الطاقات المتاحة خلال هذه السنوات وأيضاً الاتجاهات المستمرة لارتفاع الأسعار من سنة لأخرى وهو الأمر الملاحظ عالمياً ، كما يمكن أيضاً عقد المقارنات النسبية فيما بين المنشآت وبعضها خاصة تلك المنشآت التى تنتمى إلى صناعة أو نشاط معين مميز .

٣- إذا أمكن إعداد قائمة دخل مستقلة للأقسام أو الإدارات أو المراكز الموجودة داخل منشأة معينة فإن تقييم الأداء المقارن لهذه الأقسام أو الإدارات أو المراكز يكون أفضل (بل قد يكون هو الأساس السليم فقط) عند عقد هذه المقارنات .

هذا ، ويمكن بناءً على التحليلات والمقارنات التى تتم اعتماداً على النسب العامة لبنود قوائم الدخل التوصل إلى بعض المقترحات التى يمكن أن تفيد المنشأة

فى زيادة إنتاجيتها وربحيتها ، أو التوصل للمقترحات التى تؤدى إلى تحقيق التوازن بين سياسات الإنتاج من ناحية وسياسات البيع والتوزيع من ناحية أخرى، إلى غير ذلك من مقترحات يمكن أن يبديها القائم بتحليل ونقد قوائم الدخل لمنشأة معينة حين يطلب منه ذلك .

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن عملية مقارنة النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات لمنشأة معينة خلال عدد من السنوات أو مقارنة النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات لعدة منشآت تتطلب أن تكون هذه القوائم محل المقارنة مبوبة طبقاً لنفس الأسس والقواعد أو معدة فى ظل أسس وقواعد موحدة بالقدر الذى ييسر المقارنات .

٣/٩ .تحليل حالات رقمية إفتراضية :

١/٣/٩ . حالة "الشركة الصناعية المصرية" :

يهدف هذا البند إلى توضيح كيفية إعداد النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات بالإضافة إلى توضيح كيفية استخدام هذه النسب فى إطار تحليل ونقد هذه القوائم ، وكل ذلك من خلال الاستعانة بحالة رقمية لإحدى الشركات الصناعية وهى "الشركة الصناعية المصرية" .

يعرض الجدول رقم (١/٣/٩/أ) خلاصة قوائم الدخل المعدة لهذه الشركة بعد إعادة تبويبها وذلك عن خمس سنوات من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢ ، هذا ويفترض للتبسيط أن أرباح الشركة لم تخضع للضرائب خلال السنوات محل التحليل والمقارنة .

جدول رقم (٩/٣/١/أ)

قوائم الدخل للشركة الصناعية المصرية

١٩٨٨-١٩٩٢

القيمة بالألف جنيه

بيـــــان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
إيرادات مبيعات (بعد خصم المردودات والمسموحات)	١٢٢٫٥	٤٠٩٫٤	٥٦٠٫٥	١٠٨٤٫٧	١٥٣١٫٦٥
إيراد بيع مخلفات			٤٫٩	٤٫٨٥	٧٫٥٥
المجموع	١٢٢٫٥	٤٠٩٫٤	٥٦٥٫٤	١٠٨٩٫٥٥	١٥٣٩٫٢
بضاعة أول المدة	٢٫٦	٢٢٫٢	٣٧٫٢	٧٠٫٤	٧٢٫٢٥
+ خامات وأجور ومصاريف صناعية متنوعة	٩٥٫٦	٣٠٢٫٢٥	٤٣٣٫٤	٨٥٠٫١	١١٦٦٫٧٥
+ إهلاكات صناعية	٧٫١	٢١٫٢٥	٢٦٫٥٥	٥٠٫٥٥	٦٤٫١
= التكلفة الصناعية للبضاعة المتاحة للبيع	١٠٥٫٣	٣٤٥٫٧	٤٩٧٫١٥	٩٧١٫٠٥	١٣٠٣٫١
- بضاعة آخر المدة	٢٢٫٢	٣٧٫٢	٧٠٫٤	٧٢٫٢٥	٩١٫١
= تكلفة البضاعة المبيعة	٨٣٫١	٣٠٨٫٥	٤٢٦٫٧٥	٨٩٨٫٨	١٢١٢
مجمل الربح	٣٩٫٤	١٠٠٫٩	١٣٨٫٦٥	١٩٠٫٧٥	٣٢٧٫٢
مرتبات إدارية ومزايا ومصاريف عمومية	٧٫٥	١١٫٨٥	١٩٫٦	٣٦٫٤	٣٨٫٨٥
إهلاكات غير صناعية	١٢٫٢	١٩٫١	٢٣٫٩	٢٧٫٧٥	٣٣٫٢
مصاريف تمويلية	١١٫١	٢٤٫٣	٣٩٫٥	١٢٦٫٨	١٦٦٫١٥
المجموع	٣٠٫٨	٥٥٫٢٥	٨٣	١٨٠٫٩٥	٢٤١٫٢
صافي ربح النشاط	٨٫٦	٤٥٫٦٥	٥٥٫٦٥	٩٫٨	٨٦
+ إيرادات متنوعة وعن سنوات سابقة	٣٫٢	٠٫٧٥	٤٫٦٥	٥٫١٥	٩٫٠٥
	١١٫٨	٤٦٫٤	٦٠٫٣	١٤٫٩٥	٩٥٫٠٥
مصاريف سنوات سابقة	—	٠٫٩٥	١٫٣	٥	٧٫٧
صافي ربح الشركة	١١٫٨	٤٥٫٤٥	٥٩	٩٫٩٥	٨٧٫٣٥

ويوضح الجدول رقم (٩/٣/١/ب) قوائم الدخل للشركة محل التحليل شاملة النسب العامة لبنود قائمة الدخل لكل سنة منسوبة إلى مجموع إيرادات مبيعات السنة بعد خصم مردودات ومسموحات المبيعات وإضافة إيرادات بيع المخلفات لنفس السنة .

جدول رقم (٩/٣/١/ب)
النسب العامة لبنود قوائم الدخل للشركة الصناعية المصرية
(١٩٨٨ إلى ١٩٩٢)
(٪ إلى مجموع إيرادات المبيعات)

بيـــــان	١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢	
	بالألف جنيه	٪	بالألف جنيه	٪	بالألف جنيه	٪	بالألف جنيه	٪	بالألف جنيه	٪
إيرادات المبيعات	١٢٣ر٥		٤٠٩ر٤		٥٦٠ر٥		١٠٨٤ر٧		١٥٣ر٦٥	
+ إيرادات بيع مخلفات	--		--		٤ر٩		٤ر٨٥		١	
المجموع	١٢٣ر٥	١٠٠٪	٤٠٩ر٤	١٠٠٪	٥٦٥ر٤	١٠٠٪	١٠٨٩ر٥	١٠٠٪	٧ر٥٥	١٠٠٪
									١٥٣٩ر٢	
بضاعة أول المدة	٣ر٦	٣٪	٢٢ر٢	٥٪	٣٧ر٢	٦٪	٧٠ر٧	٦٪		٣٪
خامات وأجور ومصاريف									٧٢ر٢٥	
صناعية متنوعة	٩٥ر٦	٧٧٪	٣٠٢ر٢٥	٧٤٪	٤٣٣ر٤	٧٧٪	٨٥٠ر١	٧٨٪		٧٧٪
إهلاكات صناعية	٧ر١	٦٪	٢١ر٢٥	٥٪	٢٦ر٥٥	٥٪	٥٠ر٥٥	٥٪	١١٦ر٧٥	٦٪
التكلفة الصناعية للبضاعة									٦	
المتاحة للبيع	١٠٦ر٣	٨٦٪	٣٤٥ر٧	٨٤٪	٤٩٧ر١٥	٨٨٪	٩٧١ر٠٥	٨٩٪	٦٤ر١	٨٦٪
– بضاعة آخر المدة	٢٢ر٢	١٨٪	٣٧ر٢	٩٪	٧٠ر٤٠	١٢٪	٧٢ر٢٥	٧٪		١٨٪
تكلفة البضاعة المبيعة	٨٤ر١	٦٨٪	٣٠٨ر٥	٧٥٪	٤٢ر٧٥	٧٦٪	٨٩٨ر٨	٨٢٪	١٣٠٣ر١	٦٨٪
مجمل الربح	٣٩ر٤	٣٢٪	١٠٠ر٩	٢٥٪	٦	٢٤٪	١٩٠ر٧٥	١٨٪	٩١ر١	٣٢٪
مرتبات إدارية ومزايا					١٣ر٦٥				١٢١ر٢	
ومصاريف عمومية	٧ر٥	٦٪	١١ر٨٥	٣٪	٨	٤٪	٢٦ر٤	٢٪	٣٢٧ر٢	٦٪
إهلاكات غير صناعية	١٢ر٢	١٠٪	١٩ر١	٥٪		٤٪	٢٧ر٧٥	٣٪		١٠٪
مصاريف تمويلية	١١ر١	٩٪	٢٤ر٣	٦٪	١٩ر٦	٧٪	١٢٦ر٨	١٢٪	٣٨ر٨٥	٩٪
المجموع	٣٠ر٨	٢٥٪	٥٥ر٢٥	١٤٪	٢٣ر٩٠	١٥٪	١٨٠ر٩٥	١٧٪	٣٢ر٢	٢٥٪
صافى ربح النشاط	٨ر٦	٧٪	٤٥ر٦٥	١١٪	٣٩ر٥	٩٪	٩ر٨	١٪	١٦٩ر١٥	٧٪
إيرادات متنوعة وعن					٨٣				٢٤١ر٢	
سنوات سابقة	٣ر٢	٣٪	٠ر٧٥		٥٥ر٦٥	١٪	٥ر١٥	١٪	٨٦	٣٪
	١١ر٨	١٠٪	٤٦ر٤	١١٪		١٠٪	١٤ر٩٥	٢٪		١٠٪
مصاريف سنوات سابقة	--		٠ر٩٥		٤ر٦٥		٥	١٪	٩ر٥٠	
صافى ربح الشركة	١١ر٨	١٠٪	٤٥ر٤٥	١١٪	٦٠ر٣	١٠٪	٩ر٩٥	١٪	٩٥ر٥٠	١٠٪

بتحليل بيانات قوائم الدخل والنسب العامة لبنودها للخمس سنوات (١٩٨٨ - ١٩٩٢) تتضح النتائج والملاحظات التحليلية التالية والتى على أساسها يمكن صياغة تقرير أولى عن تحليل قائمة أو قوائم الدخل فى الشركة :

أولاً :

الخامات والأجور والمصاريف الصناعية المتنوعة تشكل البند الرئيس فى تكلفة البضاعة المبيعة ، ومجموع هذا البند يتراوح بين ٧٤ ٪ إلى ٧٨ ٪ من قيمة مبيعات السنة ، ويكاد يكون المتوسط ثابتاً ومدى التغير طفيفاً للغاية ، ومع ذلك فإن صافى ربح الشركة ككل يتغير بشدة ، ومن الواضح أن الخامات والأجور والمصاريف الصناعية المتنوعة (البند الرئيس هنا) ليست هى السبب فى التغيرات الشديدة فى أرقام صافى ربح الشركة .

ثانياً :

تتراوح الإهلاكات الصناعية بين ٤ ٪ و ٦ ٪ وبمتوسط يكاد يكون ثابتاً عند ٥ ٪ من قيمة المبيعات السنوية ، وليس للإهلاك الصناعى إذن أى دخل فى تغيرات صافى ربح الشركة .

ثالثاً :

تطورات تكلفة البضاعة المبيعة ومجمل الربح :

يمكن إعداد الجدول رقم (٩/٣/١/جـ) لمتابعة تطورات تكلفة البضاعة المبيعة ومجمل الربح .

الجدول رقم (٩/٣/١/جـ)

السنوات	٪ تكلفة البضاعة المبيعة إلى قيمة المبيعات	التغير	٪ مجمل الربح إلى قيمة المبيعات	التغير
١٩٨٨	٦٨ ٪	--	٣٢ ٪	--
١٩٨٩	٧٥ ٪	+ ٧ ٪	٢٥ ٪	- ٧ ٪
١٩٩٠	٧٦ ٪	+ ١ ٪	٢٤ ٪	- ١ ٪
١٩٩١	٨٢ ٪	+ ٦ ٪	١٨ ٪	- ٦ ٪
١٩٩٢	٧٩ ٪	- ٣ ٪	٢١ ٪	+ ٣ ٪

النتيجة الواضحة من الجدول رقم (٩/٣/١/جـ) هى الارتفاع المستمر فى تكلفة البضاعة المبيعة من سنة لأخرى ما عدا السنة الأخيرة (١٩٩٢) التى انخفضت فيها تكلفة البضاعة المبيعة بواقع ٣ ٪ عن السنة السابقة لها (١٩٩١)، وقد صاحب ذلك - بالضرورة - انخفاض وتدهور مستمر فى مجمل الربح من سنة لأخرى ما عدا السنة الأخيرة (١٩٩٢) التى ارتفع فيها مجمل الربح بواقع ٣ ٪ عن السنة السابقة لها .

رابعاً :

التغيرات فى المرتبات الإدارية والمزايا والمصاريف العمومية تنحصر فيما بين ٢ ٪ إلى ٦ ٪ من قيمة المبيعات ويكاد يكون متوسطها العام ٣ ٥. ٪ تقريباً ، وهذه التغيرات لا تتسبب فى تغيرات شديدة فى صافى ربح الشركة .

خامساً :

هناك إتجاه هبوطى فى الإهلاكات الإدارية من سنة لأخرى حيث كانت هذه الإهلاكات فى عام ١٩٨٨ تمثل ١٠ ٪ من قيمة المبيعات بينما انخفضت هذه الإهلاكات إلى النصف فى العام التالى ، ووصلت إلى ٢٪ فقط فى العام الأخير ١٩٩٢ ، وهذا يدل على اتجاه هبوطى واضح فى الإهلاكات الإدارية النسبية إلى قيمة المبيعات السنوية .

سادساً :

كانت المصاريف التمويلية (بنكية وفوائد . . . . . إلخ) تمثل ٩ ٪ من قيمة المبيعات لعام (١٩٨٨) و ٦ ٪ و٧٪ من قيمة المبيعات لعامى ١٩٨٩ و ١٩٨٢ على التوالى ، أما فى عام ١٩٩١ فقد بلغت المصاريف التمويلية ١٢ ٪ بارتفاع ملحوظ قدره ٥ ٪ عن السنة السابقة (١٩٩٠) وقد تسبب هذا الارتفاع فى انخفاض صافى ربح النشاط من ٩ ٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ١ ٪ فقط فى عام ١٩٩١ . هذا ويلاحظ أنه مع أن نسبة هذه المصاريف لعام ١٩٩٢ كانت قريبة من العام السابق (١٩٩١) فإن صافى ربح النشاط لعام ١٩٩٢ ارتفع بنحو ٤ ٪ عن العام السابق (١٩٩١) وهذا مرجعه ارتفاع نسبة مجمل الربح كما سبق توضيحه .

سابعاً :

تطورات صافى ربح النشاط الرئيس للشركة وصافى ربح الشركة ككل بالنسبة للمبيعات :

يمكن تتبع تطورات صافى ربح النشاط الرئيس للشركة وصافى ربح الشركة ككل لقيمة المبيعات من واقع الجدول رقم (٩/٣/١/د) .

الجدول رقم (٩/٣/١/د)

السنوات	ربح النشاط الرئيس ٪	التغير	ربح النشاط ككل ٪	التغير
١٩٨٨	٧ ٪	--	١٠ ٪	--
١٩٨٩	١١ ٪	+ ٤ ٪	١١ ٪	+ ١ ٪
١٩٩٠	٩ ٪	– ٢ ٪	١٠ ٪	– ١ ٪
١٩٩١	١ ٪	– ٨ ٪	١ ٪	– ٩ ٪
١٩٩٢	٥ ٪	+ ٤ ٪	٥ ٪	+ ٤ ٪

يتضح من الجدول رقم (٩/٣/١/د) أن هناك تحسناً ملحوظاً للغاية فى عام ١٩٩٢ عن عام ١٩٩١ وذلك فيما يختص بتطور صافى ربح النشاط الرئيس وصافى ربح الشركة ككل .

ثامناً :

يدل تحليل نسبة بضاعة آخر كل مدة إلى مبيعات كل مدة على الانخفاض المتوالى من ١٨ ٪ إلى ٩ ٪ إلى ١٢ ٪ إلى ٧ ٪ إلى ٦ ٪ فى الخمس سنوات محل التحليل - ما عدا السنة الثالثة (١٩٩٠) - وبخلاف سنة ١٩٩٠ يمكن القول بأن الشركة لا تعانى من مشكلة تراكم مخزون من المنتجات التامة ، وهذا يعنى بصفة عامة أن هناك توازناً واضحاً بين سياسات الإنتاج من ناحية وسياسات البيع والتوزيع من ناحية أخرى .

تاسعاً :

بتحليل تطورات المصاريف التمويلية (شاملة المصاريف البنكية وفوائد القروض بأنواعها المختلفة وفوائد السحب على المكشوف . . . .) وذلك إلى قيمة المبيعات فى كل سنة ، بالإضافة إلى تحليل صافى ربح النشاط منسوباً إلى قيمة مبيعات كل سنة ، وذلك وفقاً للجدول (٩/٣/١/هـ) يتضح وجود خلل واضح فى مسار ربحية أو عائد الشركة وإلى أين يتجه هذا المسار بصورة أساسية.

الجدول رقم (٩/٣/١/هـ)

السنوات	٪ المصاريف التمويلية لقيمة المبيعات	٪ صافى ربح النشاط لقيمة المبيعات
١٩٨٨	٩ ٪	٧ ٪
١٩٨٩	٦ ٪	١١ ٪
١٩٩٠	٧ ٪	٩ ٪
١٩٩١	١٢ ٪	١ ٪
١٩٩٢	١١ ٪	٥ ٪

يتضح من الجدول رقم (٩/٣/١/هـ) أن المصاريف التمويلية لعام ١٩٩١ تمثل ١٢ مثل صافى ربح النشاط فكأن المستفيد الأول من عائد النشاط هو البنوك الدائنة وأصحاب القروض بالنسبة لعام ١٩٩١ ، أما بالنسبة لعام ١٩٩٢ فكانت المصاريف التمويلية تمثل أكثر قليلاً من ضعف صافى ربح النشاط لنفس العام ومازال المستفيد الأول من عائد النشاط هو البنوك الدائنة وأصحاب القروض .

بناءً على التحليلات السابقة يمكن للقائم بتحليل ونقد قوائم الدخل للشركة خلال الفترة محل التحليل أن يوصى بما يلى (إذا طلب منه التقدم بتوصياته فى هذا المجال) اعتماداً على نتائج تحليل ومقارنة النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى قيمة المبيعات :

(أ) مراعاة الحفاظ على توازن مستمر بين سياسات الإنتاج من ناحية وسياسات البيع والتوزيع من ناحية أخرى .

(ب) تنشيط عمليات البيع والتوزيع مما قد يستلزم إعادة النظر فى سياسات التسويق وتطوير جهاز البيع والتوزيع .

(جـ) عدم الاتجاه المتزايد إلي تدبير التمويل بالاقتراض من الغير؛ لأن هذا يدفع الشركة إلى مزيد من الاقتراض ومن ثم قد تتعرض الشركة لمخاطر الإفلاس المالى رغم تزايد معدلات الربحية من سنة لأخرى .

٢/٣/٩ . حالة "شركة الشمس للصناعة" :

فيما يلى نتائج ملخص أعمال شركة "الشمس للصناعة" عن سنة مالية انتهت فى ١٩٩٤/١٢/٣١ وسنة مالية منتهية فى ١٩٩٥/١٢/٣١ (بالألف جنيه):

	السنة المنتهية فى ١٩٩٤/١٢/٣١	السنة المنتهية فى ١٩٩٥/١٢/٣١
صافى المبيعات	١٢١٩	٢٨٦٤
- التكلفة الصناعية للبضاعة المبيعة	٩٢٠	٢٥٥٥
= مجمل الربح	٢٩٩	٣٠٩
- مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية والعمومية	١٧٩	١٤٩
= صافى ربح النشاط العادى	١٢٠	١٦٠
+ دخل الاستثمارات فى أوراق مالية	١,٦	-
+ أرباح بيع الأوراق المالية	-	١٠
= صافى الربح القابل للتوزيع	١٢١,٦	١٧٠
- تحويلات للاحتياطيات العامة	٦١,٦	٥٠
= الأرباح المعلنة للتوزيع	٦٠	١٢٠

وفيما يلى البيانات الملخصة لقائمة المركز المالى للشركة فى ١٩٩٤/١٢/٣١ وفى ١٩٩٥/١٢/٣١ (بالألف جنيه) :

أصول	١٩٩٤/١٢/٣١	١٩٩٥/١٢/٣١	حقوق ملكية والتزامات	١٩٩٤/١٢/٣١	١٩٩٥/١٢/٣١
أصول ثابتة			**حقوق الملكية**		
أصول ثابتة بالتكلفة	٢٠٤	٢٦٠	رأس المال المملوك	١٣٦	١٥٠
(-) مجمعات الإهلاك	(٤٨)	(٦٠)	الاحتياطيات العامة	٨٠	١٣٠
الأصول الثابتة بالصافى	١٥٦	٢٠٠	مجموع حقوق الملكية	٢١٦	٢٨٠
أصول متداولة			**التزامات طويلة الأجل**		
مخزون المنتجات الجاهزة نهاية المدة	٢٨٠	٣٣٦	قرض ٨٪ (عقد فى ١/١/٩٥)	-	٢٠
			التزامات متداولة		
المدينون التجاريون	٢٠٠	٢٠٤	بنك سحب على الكشوف	٢٦٠	١٨٠
أوراق مالية	٢٠	-	الدائنون التجاريون	١٢٠	١٤٠
مجموع أصول متداولة	٥٠٠	٥٤٠	دائنو توزيعات الأرباح	٦٠	١٢٠
			مجموع التزامات متداولة	٤٤٠	٤٤٠
مجموع الأصول	٦٥٦	٧٤٠	**مجموع حقوق الملكية والالتزامات**	٦٥٦	٧٤٠

هذا، وقد بلغت جملة المبيعات الآجلة خلال عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ حوالى ٦٣٨ ألف جنيه و ٥ر١ مليون جنيه على التوالى ، وبلغت جملة المشتريات الآجلة عن عام ١٩٩٥ حوالى٢٤ر١ مليون جنيه ، وبلغت المصروفات الأخرى التى دفعت نقداً خلال عام ١٩٩٥ - بخلاف فائدة القرض - حوالى ٤ر١٢٤ ألف جنيه وهى تتضمن ٤ر٢١ ألف جنيه إيجارات طويلة الأجل .

يوضح الجدول رقم (٩/٣/٢/أ) ملخص نتائج أعمال الشركة بالإضافة إلى النسب العامة لبنود الملخص منسوبة إلى صافى مبيعات السنة .

جدول رقم (٩/٣/٢/أ)
النسب العامة لبنود ملخص نتائج أعمال "شركة الشمس للصناعة"
(٪ إلى صافى المبيعات)

بيان	١٩٩٤		١٩٩٥	
	المبالغ	٪ لصافى المبيعات	المبالغ	٪ لصافى المبيعات
صافى المبيعات	١٢١٩	٪ ١٠٠	٢٨٦٤	٪ ١٠٠
- التكلفة الصناعية لبضاعة المبيعة	٩٢٠	٪ ٧٥	٢٥٥٥	٪ ٨٩
= مجمل الربح	٢٩٩	٪ ٢٥	٣٠٩	٪ ١١
- مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية والعمومية	١٧٩	٪ ١٥	١٤٩	٪ ٥
= صافى ربح النشاط العادى	١٢٠	٪ ١٠	١٦٠	٪ ٦
+ دخل الاستثمارات فى أوراق مالية	٦ر١		—	—
+ أرباح بيع الأوراق المالية	—	—	١٠	—
= صافى الربح القابل للتوزيع	١٢١ر٦	٪ ١٠	١٧٠	٪ ٦
- تحويلات للاحتياطيات العامة	٦١ر٦	٪ ٥	٥٠	٪ ٢
= الأرباح المعدة للتوزيع	٦٠	٪ ٥	١٢٠	٪ ٤

بتحليل بيانات الجدول السابق رقم (٩/٣/٢/أ) يمكن استخلاص النتائج والملاحظات التالية :

١- حدثت زيادة كبيرة نسبياً فى نسبة التكلفة الصناعية للبضاعة المبيعة مما قد يشير إلى عدم كفاءة إدارة الإنتاج بالشركة أو عدم إحكام الرقابة على عناصر التكاليف الصناعية ، وقد كانت هذه الزيادة الكبيرة هى السبب الرئيس فى انخفاض نسبة مجمل الربح .

٢- حدث انخفاض كبير نسبياً فى نسبة مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الادارية والعمومية ، وهو اتجاه جيد ويجب العمل على استمراره فى المستقبل .

٣- يرجع انخفاض نسبة صافى ربح النشاط العادى ونسبة صافى الربح القابل للتوزيع إلى الزيادة فى نسبة التكلفة الصناعية والتى تم تعويض جزء منها نتيجة انخفاض نسبة مصاريف البيع والمصاريف الإدارية .

٤- انخفاض نسبة المحول للاحتياطيات العامة أدى إلى الثبات النسبى التقريبى فى نسبة الأرباح المعلنة للتوزيع .

ما يمكن استخلاصه إذن من التحليل النسبى السابق بالارتباط مع صافى المبيعات السنوية فى هاتين الحالتين هو إمكانية تعميم أهمية هذا التحليل فى منشآت الأعمال الهادفة للربح وهو الأمر الذى يضفى مزيداً من التحليلات المفيدة للقوائم المالية .

٩/٤ .خلاصة الوحدة الدراسية التاسعة

* تعد عملية إعداد وتحليل النسب العامة لبنود قوائم الدخل المعدة لمنشأة معينة أحد جوانب تحليل ونقد هذه القائمة .

* تحسب النسب العامة لبنود قائمة الدخل عن فترة معينة عن طريق استخراج نسبة كل بند من بنود القائمة إلى قيمة صافى مبيعات الفترة .

* تحسب قيمة صافى مبيعات الفترة بالاعتماد على المعادلة التالية :

قيمة صافى مبيعات الفترة = (قيمة إجمالى مبيعات الفترة) – (قيمة مردودات ومسموحات المبيعات خلال الفترة) + (إيرادات بيع مخلفات الإنتاج خلال الفترة) .

* لا يدخل فى حساب صافى المبيعات أية بنود للإيرادات تتولد بصورة عرضية أى لا تنتج من إنتاج وبيع المنتجات التى تنشأ المنشأة أساساً من أجل إنتاجها والمتاجرة فيها وتحقيق أرباح من ذلك .

* تتطلب عملية مقارنة النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات لمنشأة معينة خلال عدد من السنوات أو مقارنة النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات لعدة منشآت أن تكون هذه القوائم مبوبة طبقاً لنفس الأسس والقواعد .

٩/٥ .تدريبات عملية على الوحدة الدراسية التاسعة

التدريب العملى الأول: حالة "شركة النجمة للصناعات المعدنية":

فيما يلى حساب الأرباح والخسائر المعد لشركة "النجمة للصناعات المعدنية" عن السنة المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١ :

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١

(القيمة بالألف جنيه)

٣١/١٢/ ١٩٩٢		٣١/١٢/ ١٩٩١	٣١/١٢/ ١٩٩٢		٣١/١٢/ ١٩٩١
٢٢١٣٤	تكلفة المبيعات وتكاليف إيرادات النشاط الجارى	٣١٣٧٨	٤٥٨٩٩	صافى مبيعات وإيرادات النشاط الجارى	٥١٧٩٣
٢٢٧٤	مصروفات بيع وتوزيع وتصدير	٣٤٦١			
١٠٤٩١	مجمل الربح (مرحل أدناه)	١٦٩٥٤			
٤٥٨٩٩		٥١٧٩٣	٤٥٨٩٩		٥١٧٩٣
١٢٧٤	مصروفات إدارية وعمومية	١٢٧٩	١٠٤٩١	مجمل الربح (منقول من أعلاه)	١٦٩٥٤
٢٩٦١	مصروفات تمويلية	٢٤١٦	٦٣	فوائد بنوك	٢٤٥
٣٢٦	مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٢٩٩	١١٣	إيرادات متنوعة	١٣٤
٢٤٩٧	مخصصات متنوعة	٦٤٥٠			
٣٦٠٩	أرباح النشاط (مرحل أدناه)	٦٨٨٩			
١٠٦٦٧		١٧٣٣٣	١٠٦٦٧		١٧٣٣٣
١٧٦	مصروفات سنوات سابقة	١٣١	٣٦٠٩	أرباح النشاط (منقول عن أعلاه)	٦٨٨٩
٩٩٠	الضرائب الدخلية	٣٣١٣	٣٧	إيرادات سنوات سابقة	٤٩٩
٢٤٨٠	صافى أرباح العام القابلة للتوزيع	٣٩٤٤			
٣٦٤٦		٧٣٨٨	٣٦٤٦		٧٣٨٨

والمطلوب : استكمال بيانات الجدول التالى ثم تحليل النسب العامة لبنود حساب الأرباح والخسائر للشركة وذلك عن السنة المنتهية فى ١٢/٣١/ ١٩٩٢ مقارنة بالنسب العامة لبنود الحساب عن السنة المنتهية فى ١٩٩١/١٢/٣١ .

النسب العامة لبنود حساب الأرباح والخسائر

لشركة " النجمة للصناعات المعدنية"

بيـــان	١٩٩١		١٩٩٢	
	المبالغ بالألف جنيه	٪ لصافى المبيعات	المبالغ بالألف جنيه	٪ لصافى المبيعات
صافى المبيعات وايرادات نشاط جارى (١)	٥١٧٩٢		٤٥٨٩٩	
يطرح :				
تكلفة المبيعات وتكاليف ايرادات النشاط	٣١٣٧٨		٣٣١٣٤	
مصروفات بيع وتوزيع وتصدير	٣٤٦١		٢٢٧٤	
مجموع (٢)	(٣٤٨٣٩)		(٣٥٤٠٨)	
مجمل الربح (٣ = ١ – ٢)	١٦٩٥٤		١٠٤٩١	
يطرح :				
مصروفات إدارية وعمومية	١٢٧٩		١٢٧٤	
مصروفات تمويلية	٢٤١٦		٢٩٦٦	
مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس الادارة	٢٩٩		٢٢٦	
مخصصات متنوعة	٦٤٥٠		٢٤٩٧	
مجموع (٤)	(١٠٤٤٤)		(٧٠٥٨)	
يجمع :				
فوائد بنوك	٢٤٥		٦٣	
إيرادات متنوعة	١٣٤		١١٣	
مجموع (٥)	٣٧٩		١٧٦	
أرباح النشاط (٦ = ٣ – ٤ + ٥)	٦٨٨٩		٣٦٠٩	
يطرح :				
مصروفات سنوات سابقة	١٣١		١٧٦	
الضرائب الدخلية	٣٣١٣		٩٩٠	
مجموع (٧)	(٣٤٤٤)		(١١٦٦)	
يجمع :				
ايرادات سنوات سابقة (٨)	٤٩٩		٣٧	
صافى أرباح العام القابلة للتوزيع (٩ = ٦ – ٧ + ٨)	٣٩٤٤		٢٤٨٠	

التدريب العملى الثانى : حالة "الشركة الأهلية لصناعة الجلود":

فيما يلى ملخص قوائم الدخل التى أعدت للشركة "الأهلية لصناعة الجلود" وذلك عن الخمس سنوات الماضية (١٩٨٨ إلى ١٩٩٢) ، والمطلوب إعداد وتحليل البيانات التى تتضمنها القائمة باستخدام أسلوب النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات مع إبداء المقترحات التى يمكن أن تقدم للشركة لتطوير العمل بها .

قوائم الدخل للشركة الأهلية لصناعة الجلود

(١٩٨٨ – ١٩٩٢)

القيمة بالألف جنيه

بيـــــان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
صافى المبيعات	٣١٧	٣٩٣	٤٨٦	٤٩٦	٤٣٧
يطرح : التكلفة الصناعية للبضاعة المبيعة	٢١٨	٢٧٢	٣٥٠	٣٧٢	٣١٩
مجمل الربح	٩٩	١٢١	١٣٦	١٢٤	١١٨
يطرح :					
مصروفات بيع وتوزيع	٥٤	٧١	٩٢	٨٩	١٠٠
مصروفات عامة وإدارية	٢٧	٢٧	٣٤	٣٥	٤١
مصروفات تمويلية	٥	١٢	١٩	٢٥	٤١
مجموع	٨٦	١١٠	١٤٥	١٤٩	١٨٢
صافى ربح النشاط	١٣	١١	(٩)	(٣٥)	(٦٤)
يجمع : إيرادات أخرى وسنوات سابقة	–	–	–	٢٧	–
	١٣	١١	(٩)	٣	(٦٤)
يطرح : مصروفات سنوات سابقة	٣	–	–	–	٦
صافى ربح الشركة قبل الضريبة	١٠	١١	(٩)	٣	(٧٠)
يطرح : ضريبة الدخل	٤	٤	–	–	–
صافى ربح الشركة بعد الضريبة	٦	٧	(٩)	٢	(٧٠)

التدريب العملى الثالث : حالة "شركة العبور لصناعة الجلود" :

فيما يلى ملخص قوائم الدخل التى أعدت لشركة "العبور لصناعة الجلود" وذلك عن الثلاث سنوات الماضية (١٩٩٥ - ١٩٩٧) ، **والمطلوب** : إعداد وتحليل البيانات التى تتضمنها القائمة باستخدام أسلوب النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات مع إبداء المقترحات التى يمكن أن تقدم للشركة لتطوير العمل بها (المبالغ بالألف جنيه) :

بيـــــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
صافى المبيعات	٤٨٦	٤٩٦	٤٣٧
يطرح : التكلفة الصناعية للبضاعة المبيعة	٣٥٠	٣٧٢	٣١٩
مجمل الربح	١٣٦	١٢٤	١١٨
يطرح :			
مصروفات بيع وتوزيع	٩٢	٨٩	١٠٠
مصروفات عامة وإدارية	٣٤	٣٥	٤١
مصروفات تمويلية	١٩	٢٥	٤١
صافى ربح (خسارة) النشاط	(٩)	(٢٥)	(٦٤)
يجمع : إيرادات أخرى غير عادية	-	٢٧	-
	(٩)	٢	(٦٤)
يطرح : مصروفات سنوات سابقة	-	-	٦
صافى ربح (خسارة) الشركة	(٩)	٢	(٧٠)

١٠ . الوحدة الدراسية العاشرة
التحليل الرأسى والأفقى لنسب
قوائم المركز المالى

أهداف الوحدة:

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١ - يتعرف المقصود بالتحليل الرأسى لنسب قوائم المركز المالى .

٢ - يتعرف المقصود بالتحليل الأفقى لبنود قوائم المركز المالى .

٣ - يحسب قيمة ونسبة التغير فى أى بند من بنود قائمة المركز المالى .

٤ - يتعرف المقصود بتحليل الاتجاه لعناصر القوائم المالية .

٥ - يحدد مدى الإفادة من تحليل الاتجاه لعناصر القوائم المالية .

٦- يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة:

١/١٠ . التحليل الرأسى لنسب قوائم المركز المالى .

٢/١٠ . التحليل الأفقى لبنود قوائم المركز المالى .

٣/١٠ . تحليل الاتجاه أفقيًا .

١٠ .الوحدة الدراسية العاشرة
التحليل الرأسى والأفقى لنسب قوائم المركز المالى

١/١٠ . التحليل الرأسى لنسب قوائم المركز المالى :

يقصد بالتحليل الرأسى لنسب قوائم المركز المالى حساب النسبة المئوية لبنود قائمة المركز المالى إلى إجمالى الأصول ، كما يمكن أن تحسب نسبة كل بند من بنود القائمة إلى إجمالى المجموعة التى ينتمى إليها البند . ويمكن أيضاً حساب نسبة كل بند إلى جملة المجموعة الفرعية التى ينتمى إليها .

أى أن التحليل الرأسى لبنود قوائم المركز المالى يعد اعتماداً على واحد أو أكثر مما يلى :

- إجمالى الأصول .
- إجمالى المجموعة التى ينتمى إليها البند .
- جملة المجموعة الفرعية التى ينتمى إليها البند .

على سبيل المثال ، عند إجراء التحليل الرأسى لبنود قائمة المركز المالى لشركة معينة يمكن حساب نسبة كل بند من بنود الأصول المتداولة (المخزون ، المدينون ، النقدية ، . . .) إلى إجمالى الأصول ، كما يمكن حساب نسبة كل بند من بنود الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول المتداولة ، وأخيراً يمكن حساب نسبة كل بند من بنود المخزون (مخزون بضائع تامة ، مخزون خامات ، . . .) إلى جملة المخزون . وعادة ما يطلق على النسب المئوية السابقة "الوزن النسبى لبنود قائمة المركز المالى"، ويطلق على هيكل هذه النسب "التركيب أو التوزيع النسبى لبنود قائمة المركز المالى" ، ويطلق على القائمة التى تحتوى على هذه النسب "**قائمة الحجم النسبى لبنود قائمة المركز المالى**" .

يلاحظ فى هذا المجال أن مجموع النسب المئوية لمكونات المجموعة التى أجرى عليها التحليل تعادل دائماً ١٠٠٪ . فإذا تم التحليل من زاوية نسبة

كل بند من بنود الأصول إلى إجمالى الأصول فإنه لابد أن يساوى مجموع نسب كل بنود الأصول ١٠٠٪ ، وإذا تم التحليل الرأسى من زاوية نسبة كل بند من بنود الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول المتداولة فإنه لا بد أن يساوى مجموع نسب كل بنود الأصول المتداولة ١٠٠٪ ، وإذا تم التحليل الرأسى من زاوية نسبة كل بند من بنود المخزون فإنه لا بد أن يساوى مجموع نسب كل بنود المخزون ١٠٠٪ .

التحليل الرأسى لنسب المركز المالى يتشابه إذن مع تحليل النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات من حيث أنه يتم فى الحالتين التعبير عن كل بند من بنود القائمة الحالية المعينة كنسبة من أحد البنود الهامة فى ذات القائمة ، كصافى قيمة المبيعات (فى قائمة الدخل) وإجمالى الأصول (فى قائمة المركز المالى) ، إلا أن طبيعة تبويب بنود قائمة المركز المالى (من حيث تقسيمها إلى مجموعات رئيسية وفرعية) تمكن من إجراء تحليلات أكثر على هذه البنود مقارنة بالتحليلات التى تتم على بنود قائمة الدخل .

المستهدف من التحليل الرأسى لنسب قوائم المركز المالى هو نفس ما يستهدف عادة من تحليل النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات من زاوية إمكانية مقارنة قائمة المركز المالى المعدة لمنشأة معينة فى سنة ما مع قوائم المركز المالى المعدة لنفس المنشأة فى سنة أخرى أو أكثر ، أو مقارنتها بقائمة (أو قوائم) المركز المالى - عن نفس السنة - المعدة لمنشأة (أو أكثر) تعمل فى نفس النشاط ، وكل ذلك بشرط أن تكون هذه القوائم التى يتم المقارنة بينها مبوبة ومعدة طبقاً لنفس الأسس والقواعد وذلك حتى يمكن قبول النتائج أو الدلالات التى تظهرها هذه المقارنات والتحليلات .

هذا ، ولإيضاح كيفية إجراء التحليل الرأسى لقائمة المركز المالى وإمكانيات الاستفادة من النتائج التى يظهرها هذا التحليل ، يوضح الجدول رقم (١٠/١/أ) قوائم المركز المالى لشركة "ص .أ .ف .ى" للمقاولات (شركة مساهمة مصرية قطاع خاص) فى نهاية السنوات المالية من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ ، والقوائم المذكورة هى قوائم فعلية منشورة لإحدى شركات المقاولات طبقاً للتبويب الذى إتبع فى إعدادها .

جدول رقم (١٠/١/أ)

قوائم المركز المالي لشركة "ص.أ.ف.ى" للمقاولات

	في ٨٩/١٢/٣١		في ٩٠/١٢/٣١		في ٩١/١٢/٣١		في ٩٢/١٢/٣١	
الأصول :								
الأصول الثابتة :								
آلات ومعدات	٥٣٩		٥٤٣		٥٤٠		٥٤٩	
مجمع الإهلاك	٣٧٤	١٦٥	٤٨٢	٦١	٤٩٢	٤٨	٥٠٧	٤٢
وسائل نقل وانتقال	٣١٤		٤٤٩		٥١١		٤٣٧	
– مجمع الإهلاك	٢١٢	١٠٢	٢٨١	١٦٨	٤٠٥	١٠٦	٤٠٤	٣٣
عدد وأدوات	٤٨		٤٩		٥٥		٥٩	
– مجمع الإهلاك	٤٣	٥	٤٦	٣	٥٠	٥	٥٥	٤
أثاث ومعدات مكاتب	٨٨		١٦٢		١٩٣		٢٠٥	
–مجمع الإهلاك	١٦	٧٢	٣٢	١٣٠	٥٤	١٣٩	٧٨	١٣٧
مجموع الأصول الثابتة		٣٤٤		٣٦٢		٢٩٨		٢٠٦
مشروعات تحت التنفيذ		١٨٣		—		١٨١		—
الأصول المتداولة :								
مخزون (مستلزمات سلعية وقطع غيار)	—		١٥٢		٢٦٣		٢٧٦	
اعتمادات مستندية	—		٨٠		—		—	
العملاء	٨٣١		١١٥٠		٤٥٤		١١١٢	
موردون (أرصدة مدينة)	١٢١		٣٥		٥٤		٣٦٠	
مدينون متنوعون	١٦١		١٧٣		٤١٧		١٨٤	
أرصدة مدينة أخرى	٢٦٧		٤٩٧		٧٠		١١٨	
نقدية بالبنك والخزينة	٦٦		٢٥٢		٩٢٢		١١٢٠	
مجموع الأصول المتداولة		١٤٤٦		٢٣٣٩		٢١٨٠		٣٠٧٠
الخسائر :								
خسائر مرحلة			—		٥١		٢٨٥	
خسارة العام	—		٥١		٢٣٤		٢٠٩	
مجموع الخسائر	—	—		٥١		٢٨٥		٤٩٤
مجموع الأصول وأرصدة مدينة		١٩٧٣		٢٧٥٢		٢٩٤٤		٣٧٧٠
حقوق المساهمين والخصوم								
حقوق المساهمين								
رأس المال المرخص والمسدد بالكامل (عدد ١٥٠٠٠ سهم والقيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه.	١٥٠٠		١٥٠٠		١٥٠٠		١٥٠٠	
المبالغ غير المسددة من الأسهم المصدرة	٧٥٠		—		—		—	
رأس المال المدفوع		٧٥٠		١٥٠٠		١٥٠٠		١٥٠٠
احتياطيات :								
احتياطي قانوني	١٨٠		١٨٠		١٨٠		١٨٠	
احتياطي عام	٣٩	٢١٩	٣٩	٢١٩	٣٩	٢١٩	٣٩	٢١٩
الأرباح المرحلة		١		١		١		
مجموع حقوق المساهمين		٩٧٠		١٧٢٠		١٧٢٠		١٧١٩

تابع جدول رقم (١/١/١٠أ)

القيمة بالألف جنيه

	في ٨٩/١٢/٣١		في ٩٠/١٢/٣١		في ٩١/١٢/٣١		في ٩٢/١٢/٣١	
الخصوم المتداولة :								
بنوك دائنة (سحب على المكشوف)	١٧١		١٠١		٣٤٠		٧٤٩	
العملاء (أرصدة دائنة)	٣٣٣		٥٠٣		٢		٨٤٥	
الموردون	٥٥		٢٣٣		٧٨		٩٣	
دائنون متنوعون	٢٣		٣٥		٤٩٤		٧٤	
دائنو التوزيعات	٤١٨		—		—		—	
أرصدة دائنة أخرى	٣		١٦٠		٢١٠		٢٩١	
مجموع الخصوم المتداولة		١٠٠٣		١٠٣٢		١٢٢٤		٢٠٥١
مجموع حقوق المساهمين والخصوم		١٩٧٣		٢٧٥٣		٢٩٤٤		٣٧٧٠

هذا ويوضح الجدول رقم (١/١/١٠ب) التحليل الرأسي لقوائم المركز المالي لشركة "ص.أ.ف.ى" للمقاولات عن السنوات محل التحليل.

جدول رقم(١/١/١٠ب)
التحليل الرأسي لقوائم المركز المالي لشركة "ص.أ.ف.ى" للمقاولات من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢

البيان	في ٨٩/١٢/٣١		في ٩٠/١٢/٣١		في ٩١/١٢/٣١		في ٩٢/١٢/٣١	
	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول	٪ بالنسبة المجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول
الأصول :								
الأصول الثابتة (بعد الإهلاك) :								
آلات ومعدات	٤٨	٨ر٤	١٧	٢ر٢	١٦	١ر٦	٢٠	١ر١
وسائل نقل وإنتقال	٣٠	٥ر٢	٤٦	٦ر١	٣٦	٣ر٦	١٦	٠ر٩
عدد وأدوات	١	٠ر٢	١	٠ر١	٢	٠ر٣	٢	٠ر١
أثاث ومعدات مكاتب	٢١	٢ر٦	٣٦	٤ر٧	٤٦	٤ر٧	٦٣	٠ر٤
مجموع الأصول الثابتة	٪١٠٠	١٧ر٤	٪١٠٠	١٣ر١	٪١٠٠	١٠ر١	٪١٠٠	٥ر٥
مشروعات تحت التنفيذ	—	٩ر٣	—	—	—	٦ر٢	—	—

تابع جدول رقم (١٠/١/ب)

البيان	في ٨٩/١٢/٣١		في ٩٠/١٢/٣١		في ٩١/١٢/٣١		في ٩٢/١٢/٣١	
	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول
الأصول المتداولة:								
مخزون	–	–	٧	٥ر٥	١٢	٨ر٩	٩	٧ر٣
اعتمادات مستندية		–	٣	٢ر٩	–	–	–	–
العملاء	٥٨	٤٢ر١	٤٩	٤١ر٧	٢١	١٥ر٤	٣٦	٢٦ر٥
موردون (أرصدة مدينة)	٨	٦ر١	٢	١ر٣	٣	١ر٨	٨	٦ر٩
مدينون متنوعون	١١	٨ر٢	٧	٦ر٣	١٩	١٤ر٢	٦	٤ر٩
أرصدة مدينة أخرى	١٨	١٣ر٥	٢١	١٨ر١	٣	٢ر٤	٤	٣ر١
نقدية بالبنك والخزينة	٥	٣ر٤	١١	٩ر٢	٤٢	٣١ر٣	٣٧	٢٩ر٧
مجموع الأصول المتداولة	٪١٠٠	٪٧٣ر٣	٪١٠٠	٪٨٥	٪١٠٠	٪٧٤	٪١٠٠	٪٨١ر٤
الخسائر :								
خسائر مرحلة	–	–	–	–	١٨	١ر٧	٥٨	٢ر٥
خسارة العام	–	–	١٠٠	١ر٩	٨٢	٨ر٠	٤٢	٥ر٦
مجموع الخسائر	–	٪١٠٠	٪١٠٠	١ر٩	٪١٠٠	٩ر٧	٪١٠٠	٣ر١
مجموع صافي الأصول	---	٪١٠٠	---	٪١٠٠	---	٪١٠٠	---	٪١٠٠
حقوق المساهمين والخصوم								
حقوق المساهمين :								
رأس المال المدفوع	٧٧	٣٨ر٠	٨٧	٥٤ر٥	٨٧	٥٠ر٩	٨٧	٣٩ر٨
احتياطيات :								
احتياطي قانوني	١٩	٩ر١	١١	٦ر٦	١١	٦ر٢	١١	٤ر٨
احتياطي عام	٤	٢ر٠	٢	١ر٤	٢	١ر٣	٢	١ر٠
							–	–
مجموع حقوق المساهمين	٪١٠٠	٤٩ر١	٪١٠٠	٦٣ر٥	٪١٠٠	٥٨ر٤	٪١٠٠	٤٥ر٦

تابع جدول رقم (١٠/١/ب)

البيان	فى ٨٩/١٢/٣١		فى ٩٠/١٢/٣١		فى ٩١/١٢/٣١		فى ٩٢/١٢/٣١	
	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالى الأصول	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالى الأصول	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالى الأصول	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسة	٪ بالنسبة لإجمالى الأصول
الخصوم المتداولة :								
بنوك دائنة	١٧	٨٫٧	١٠	٣٫٧	٢٨	١١٫٦	٣٧	١٩٫٩
العملاء (أرصدة دائنة)	٣٣	١٦٫٩	٤٩	١٨٫٣		١٫٠	٤١	٢٢٫٤
الموردون	٦	٢٫٨	٢٣	٨٫٥	٦	٢٫٦	٤	٢٫٤
دائنون متنوعون	٢	١٫١	٣	١٫٢	٤١	١٢٫٨	٤	٢٫٠
دائنو التوزيعات	٤٣	٢١٫٣	-	-	-	-	-	-
حسابات دائنة أخرى		٠٫٢	١٥	٥٫٨	٢٥	١٠٫٥	١٤	٧٫٧
مجموع الخصوم المتداولة	٪١٠٠	٥٠٫٩	٪١٠٠	٣٧٫٥	٪١٠٠	٤١٫٦	٪١٠٠	٥٤٫٤
مجموع حقوق المساهمين والخصوم	-	٪١٠٠	-	٪١٠٠	-	٪١٠٠	-	٪١٠٠

بتحليل بيانات الجدول رقم (١٠/١/ب) يمكن إستخلاص النتائج والملاحظات التالية لبعض جوانب تحليل ونقد قوائم المركز المالى للشركة محل التحليل خلال الأربع سنوات (١٩٨٩ - ١٩٩٢) :

أولاً - يمثل مجموع الأصول المتداولة فى كل السنوات أكبر وزن نسبى فى مجموع الأصول بمتوسط يتراوح بين ٧٣٪ و ٨٥٪ وبمتوسط عام ٧٨٪ ، يليه مجموع الأصول الثابتة بمتوسط يتراوح بين ٦٪ و ١٧٪ وبمتوسط عام ٤٦٪ .

ثانياً - أن التوزيع النسبى لبنود الأصول المتداولة يتغير من سنة لأخرى ، فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٠ يحتل بند العملاء أكبر وزن نسبى فى الأصول المتداولة (بدون الأخذ فى الاعتبار الأرصدة الدائنة للعملاء) ، أما فى عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ أصبح بند النقدية هو صاحب أكبر وزن نسبى ، ومن الواضح هنا أن الشركة كان لديها

مستحقات كبيرة نسبياً لدى عملائها خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ وقد استطاعت أن تقوم بتحصيل جزء من هذه المستحقات ، ولكن الشركة لم تتمكن من استثمار أو تشغيل النقدية التى أصبحت متوافرة لديها فى هاتين السنتين . هذا ويؤكد البيان التالى النتيجة السابقة (تغير التوزيع النسبى لبنود الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول المتداولة من سنة لأخرى) وهو يوضح مدى التغير فى الوزن النسبى لبنود الأصول المتداولة خلال السنوات الأربع محل التحليل :

البند	مدى تغير الوزن النسبى
مخزون	٧ ٪ - ١٢٪
عملاء	٢١٪ - ٥٨٪
موردون	٢ ٪ - ٨ ٪
مدينون متنوعون	٦ ٪ - ١٩ ٪
أرصدة مدينة أخرى	٣ ٪ - ٢١ ٪
نقدية بالبنك والخزينة	٥ ٪ - ٤٢ ٪

وخلاصة ما يمكن أن يصل إليه القائم بتحليل ونقد قوائم المركز المالى للشركة أنه ليس لدى الشركة سياسة واضحة بشأن كيفية إدارة أصولها المتداولة والتى يمثل مجموعها فى المتوسط ٧٨٪ من المجموع الكلى لأصول الشركة .

ثالثاً - أن بند الآلات والمعدات كان صاحب أكبر وزن نسبى فى مجموعة الأصول الثابتة خلال عام ١٩٨٩ ، ثم أصبح بند وسائل النقل والانتقال صاحب أكبر وزن نسبى فى عام ١٩٩٠ ، ثم احتل بند الأثاث ومعدات المكاتب الأهمية النسبية الأولى فى مجموعة الأصول الثابتة خلال عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ . ويدل ذلك على أن الشركة بدأت فى زيادة ما تحوزه من أثاث ومعدات مكتبية على حساب المستثمر فى بنود الآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال .

رابعاً - يوضح البيان التالى صافى حقوق المساهمين خلال السنوات محل التحليل (بعد طرح مجموع الخسائر من إجمالى حقوق المساهمين) ونسبة هذا الصافى إلى مجموع الأصول دون أن يتضمن مجموع الأصول أى أرصدة مدينة للخسائر :

السنوات	صافى حقوق المساهمين بالألف جنيه	نسبة صافى حقوق المساهمين إلى مجموع الأصول
١٩٨٩	٩٧٠	٤٩ ٪
١٩٩٠	١٦٦٩	٦٢ ٪
١٩٩١	١٤٣٥	٥٤ ٪
١٩٩٢	١٢٢٥	٣٧ ٪

يتضح من البيان السابق أن الشركة تتجه فى تمويل أصولها إلى زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية (باستثناء عام ١٩٩٠ حيث تم مضاعفة رأس المال المدفوع) ، وبالرغم من أن نسبة صافى حقوق المساهمين إلى مجموع الأصول قد تكون فى الحدود المقبولة فى نشاط مثل المقاولات ، إلا أن الانخفاض المستمر لهذه النسبة فى المستقبل قد يجعل الشركة فى موقف قد لا تستطيع معه تحمل أعباء السحب المتزايد على المكشوف أو الحاجة إلى الحصول على قروض طويلة الأجل ، وهى الأعباء التى قد لا تستطيع الشركة تحملها فى الأجل الطويل .

هذا ، وتعتبر النتائج والملاحظات السابقة أمثلة فقط لما يمكن إستخلاصه من دراسة وتحليل بيانات الجدول السابق رقم (١٠/١/ب) .

وبالرجوع إلى بيانات "شركة الشمس للصناعة" الظاهرة بالوحدة الدراسية السابقة، يوضح الجدول التالى رقم (١٠/١/جـ) التحليل الرأسى لقوائم المركز المالى للشركة .

جدول رقم (١٠/١/جـ)

التحليل الرأسى لقوائم المركز المالى لشركة "الشمس للصناعة"

البيان	في ١٩٩٤/١٢/٣١			في ١٩٩٥/١٢/٣١		
	المبالغ	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسية	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول	المبالغ	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسية	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول
الأصول						
الأصول الثابتة						
أصول ثابتة بالتكلفة	٢٠٤	–	٢٩٪	٢٦٠	–	٣٢٪
الأصول المتداولة						
مخزون المنتجات الجاهزة	٢٨٠	٥٦٪	٤٠٪	٣٣٦	٦٢٪	٤٢٪
المدينون التجاريون	٢٠٠	٤٠٪	٢٨٪	٢٠٤	٣٨٪	٢٦٪
أوراق مالية	٢٠	٤٪	٣٪	–	–	–
مجموع أصول متداولة	٥٠٠	١٠٠٪	٧١٪	٥٤٠	١٠٠٪	٦٨٪
إجمالي الأصول	٧٠٤		١٠٠٪	٨٠٠	–	١٠٠٪
حقوق الملكية والالتزامات						
حقوق الملكية						
رأس المال المملوك	١٢٦	٦٣٪	١٩٪	١٥٠	٥٤٪	١٩٪
الاحتياطيات العامة	٨٠	٣٧٪	١١٪	١٣٠	٤٦٪	١٦٪
مجموع حقوق الملكية	٢١٦	١٠٠٪	٣٠٪	٢٨٠	١٠٠٪	٣٥٪
مجمعات الإهلاك	٤٨	–	٧٪	٦٠	–	٧٪
التزامات طويلة الأجل						
قرض	–	–	–	٢٠		٣٪
التزامات متداولة						
بنك سحب على المكشوف	٢٦٠	٥٩٪	٣٧٪	١٨٠	٤١٪	٢٢٪
الدائنون التجاريون	١٢٠	٢٧٪	١٧٪	١٤٠	٣٢٪	١٨٪
دائنو توزيعات الأرباح	٦٠	١٤٪	٩٪	١٢٠	٢٧٪	١٥٪
مجموع التزامات متداولة	٤٤٠	١٠٠٪	٦٣٪	٤٤٠	١٠٠٪	٥٥٪
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	٧٠٤	–	١٠٠٪	٨٠٠	–	١٠٠٪

بتحليل بيانات الجدول السابق رقم (١٠/١/جـ) يمكن استخلاص النتائج والملاحظات التالية :

١- يمثل مجموع الأصول المتداولة أكبر وزن نسبى فى إجمالى الأصول يليه مجموع الأصول الثابتة بالتكلفة ، وهو أمر فى غير صالح الشركات الصناعية والتى يجب أن تتركز استثماراتها فى أصول ثابتة بدلاً من تجميد هذه الاستثمارات فى أصول متداولة .

٢- أن التوزيع النسبى لبنود الأصول المتداولة قد حدث به تغيير بسيط نسبياً بين السنتين ، فقد حدثت زيادة فى بند المخزون وانخفاض فى المدينين التجاريين والأوراق المالية . ويشير هذا التغيير إلى تراكم المخزون لدى الشركة مما أدى إلى انعدام السيولة النقدية المتوافرة لدى الشركة .

٣- يمثل مجموع الالتزامات للغير (التزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل) أكبر وزن نسبى فى إجمالى حقوق الملكية والالتزامات يليه مجموع مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية ومجمعات الإهلاك)، وهو أمر قد لا يكون فى صالح الشركة والتى قد يفضل أن تعتمد على مصادر التمويل الداخلية بصورة أساسية لتمويل أصولها وهو الأمر الذى تتجه إليه الشركة خلال عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٤ .

٤- أن التوزيع النسبى لبنود الالتزامات المتداولة يشير إلى إنخفاض اعتماد الشركة على السحب على المكشوف مقابل الزيادة فى الدائنين التجاريين ودائنى توزيعات الأرباح وهو الأمر الذى يشير إلى محاولة الشركة تخفيض تكلفة التمويل من البنوك .

٢/١٠ . التحليل الأفقى لبنود قوائم المركز المالى :

يقصد بالتحليل الأفقى لبنود قوائم المركز المالى مقارنة الأرقام الواردة لعدة سنوات مالية متتالية (سنتين أو أكثر) بحيث يتم حصر وتحديد التغيرات بين كل سنة مالية معينة والسنة المالية التالية لها ، مع حساب وتحديد نسبة هذه التغيرات ، وتحسب قيمة ونسبة التغير فى أى بند من بنود قائمة المركز المالى

على النحو التالى :

قيمة التغير فى البند = قيمة البند فى السنة الحالية - قيمة البند فى السنة السابقة

$$\text{نسبة التغير فى البند} = \frac{\text{قيمة التغير فى البند}}{\text{قيمة البند فى السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

ومن البديهى ملاحظة أن مجموع قيم التغيرات (ونسبتها) فى مجموع جانب الأصول لا بد أن يتساوى مع مجموع قيم التغيرات (ونسبتها) فى مجموع جانب حقوق الملكية والخصوم ، ويرجع ذلك - كما هو معروف - إلى ضرورة تساوى جانبى قائمة المركز المالى فى نهاية أى سنة مالية .

هذا وإذا لم يكن هناك قيمة للبند فى السنة السابقة فلا تحسب نسبة التغير فى البند؛ حيث إن نسبة التغير فى هذه الحالة تكون غير محدودة (لا نهائية) ، وإذا كانت قيمة البند فى السنة الحالية تساوى صفراً فإن نسبة التغير تكون ١٠٠٪ سالبة .

ويساعد التحليل الأفقى لعناصر قائمة المركز المالى فى التعرف على أسباب التغير فى قيم الأصول والالتزامات وحقوق الملكية فى نهاية أى سنتين ماليتين متتاليتين وهل هى فى صالح أو فى غير صالح المنشأة التى يتم تحليل قوائم مركزها المالى .

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على القائم بتحليل ونقد القوائم المالية أن يكون حريصاً عند تفسير كل من قيمة التغير ونسبة هذا التغير لبنود قوائم المركز المالى محل التحليل ، فقد تؤدى التغيرات فى النسب المئوية إلى تصور خاطئ عندما يكون المبلغ المستخدم أساساً للقياس صغيراً بطريقة ملحوظة . فعلى سبيل المثال لو أن قيمة البند فى نهاية السنة السابقة كانت صغيرة فإن نسبة تغير هذا البند غالباً ما تكون كبيرة ، فإذا كان رصيد بند المدينين فى نهاية السنة السابقة يبلغ ٢٠٠ جنيه بينما رصيد المدينين فى نهاية السنة الحالية يبلغ ٢٠٠٠ جنيه

فإن التغير فى بند المدينين يبلغ ١٨٠٠ جنيه ونسبته تبلغ ٩٠٠ ٪ وهى نسبة كبيرة بشكل ملحوظ ، والسبب فى ذلك يرجع إلى الصغر النسبى لرصيد المدينين فى نهاية السنة السابقة . كما أن رصيد المدينين فى فترتى المقارنة قد تعد بسيطة للغاية وغير عادية إذا ما قورنت بباقى بنود قائمة المركز المالى أو إذا ما قورنت بإجمالى قيمة الأصول .

هذا، ويوضح الجدول رقم (١٠/٢/أ) التغيرات فى أرصدة قائمة المركز المالى لشركة "ص .أ .ف .ى" للمقاولات بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢، والتى سبق عرضها فى الجدول السابق رقم (١٠/١/أ) .

جدول رقم (١٠/٢/١أ)

التحليل الأفقي لقوائم المركز المالي لشركة "ص.أ.ف.ى" للمقاولات في نهاية عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٢

القيمة بالألف جنيه

بيان	الرصيد في نهاية		قيمة التغير		٪ للتغير	
	١٩٩١	١٩٩٢	بالزيادة	بالنقص	بالزيادة	بالنقص
الأصول						
الأصول المتداولة:						
آلات ومعدات	٥٤٠	٥٤٩	٩	–	١ر٧	–
وسائل نقل وانتقال	٥١١	٤٣٧	–	٧٤		٥ر١٤
عدد وأدوات	٥٥	٥٩	٤	–	٧ر٣	–
أثاث ومعدات مكاتب	١٩٣	٢٠٥	١٢	–	٦ر٢	–
إجمالي الأصول الثابتة	١٢٩٩	١٢٥٠		٤٩		٣ر٨
– مجمع إهلاك الأصول الثابتة	١٠٠١	١٠٤٤	٤٣	–	٤ر٣	–
صافي أصول ثابتة	٢٩٨	٢٠٦		٩٢	–	٣٠ر٩
مشروعات تحت التنفيذ	١٨١	–	–	١٨١	–	١٠٠
الأصول المتداولة						
مخزون	٢٦٣	٢٧٦	١٣	–	٤ر٩	–
اعتمادات مستندية	–	–		–	–	–
العملاء	٤٥٤	١١١٢	٦٥٨	–	١٤٤ر٩	–
موردون (أرصدة مدينة)	٥٤	٢٦٠	٢٠٦	–	٣٨١ر٥	
مدينون متنوعون	٤١٧	١٨٤	–	٢٣٣	–	٥٥ر٩
أرصدة مدينة أخرى	٧٠	١١٨	٤٨	–	٦٨ر٦	–
نقدية بالبنك والخزينة	٩٢٢	١١٢٠	١٩٨	–	٢١ر٥	–
حقوق المساهمين والخصوم .	٢١٨٠	٣٠٧٠	٨٩٠	–	٤٠ر٨	
خسائر						
خسائر مرحلة	٥١	٢٨٥	٢٣٤	–	٤٥٨ر٨	–
خسارة العام	٢٣٤	٢٠٩	–	٢٥	–	١٠ر٧
مجموع الخسائر	٢٨٥	٤٩٤	٢٠٩	–	٧٣ر٣	–
مجموع الأصول	٢٩٤٤٠	٣٧٧٠	٨٢٦	–	٢٨ر١	–
حقوق المساهمين والخصوم						
حقوق المساهمين						
رأس المال المدفوع	١٥٠٠	١٥٠٠	–	–		–

تابع جدول رقم (١٠/٢/أ)

القيمة بالألف جنيه

البيان	الرصيد فى نهاية		قيمة التغير		٪ للتغير	
	١٩٩١	١٩٩٢	بالزيادة	بالنقص	بالزيادة	بالنقص
احتياطيات						
احتياطى قانونى	١٨٠	١٨٠	–	–	–	–
احتياطى عام	٣٩	٣٩	–	–	–	–
الأرباح المرحلة	١	–	–	١	–	١٠٠
مجموع حقوق المساهمين	١٧٢٠	١٧١٩	–	١	–	١ر٠
الخصوم المتداولة						
بنوك دائنة	٣٤٠	٧٤٩	٤٠٩	–	٣ر١٢٠	–
العملاء (أرصدة دائنة)	٢	٨٤٥	٨٤٣	–	٤٢١٥٠	–
الموردون	٧٨	٩٢	١٤	–	٩ر١٧	–
دائنون متنوعون	٤٩٤	٧٤	–	٤٢٠	–	٠ر٨٥
دائنو التوزيعات	–	–	–	–	–	–
حسابات دائنة أخرى	٣١٠	٢٩١	–	١٩	–	١ر٦
مجموع الخصوم المتداولة	١٢٢٤	٢٠٥١	٨٢٧	–	٦ر٦٧	–
مجموع حقوق المساهمين والخصوم	٢٩٤٤	٣٧٧٠	٨٢٦	–	١ر٢٨	–

ويلاحظ على الجدول رقم (١٠/٢/أ) مايلى :

١- التغير فى مجموع أى مجموعة من البنود لايستخرج بجمع التغير فى بنود المجموعة وإنما يستخرج بمقارنة مجموع المجموعة فى نهاية السنة الحالية مع مجموعها فى نهاية السنة السابقة ، على سبيل المثال يحسب التغير فى مجموع الأصول المتداولة على النحو التالى :

قيمة التغير فى مجموع الأصول المتداولة = ٣٠٧٠ - ٢١٨٠ = ٨٩٠ ألف جنيه

$$\text{النسبة المئوية للتغير فى مجموع الأصول المتداولة} = \frac{\text{٨٩٠ ألف جنيه}}{\text{٢١٨٠ ألف جنيه}} \times ١٠٠$$

= ٤٠,٨ ٪

٢- من الخطأ مقارنة النسبة المئوية للتغير فى بند معين بالنسبة المئوية للتغير فى بند آخر ينتمى إلى نفس المجموعة التى ينتمى إليها هذا البند المعين ، على سبيل المثال النسبة المئوية للزيادة فى الأرصدة المدينة الأخرى (٦٨,٦٪) أكبر من النسبة المئوية للزيادة فى النقدية (٢١,٥٪) مع أن قيمة الزيادة فى الأرصدة المدينة الأخرى (٤٨ ألف جنيه) أقل من قيمة الزيادة فى النقدية (١٩٨ ألف جنيه) ، ومع ذلك يكون من السليم تماماً والمرغوب فيه أيضاً استخراج تيار التغير فى النسبة المئوية لتغير البند الواحد المعين عبر سلسلة من السنوات المتتابعة .

هذا ويمكن استخلاص العديد من النتائج والملاحظات من دراسة بيانات الجدول رقم (١٠/٢/أ) لبعض جوانب تحليل ونقد قائمتى المركز المالى للشركة محل التحليل فى السنتين ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، ومن هذه النتائج والملاحظات :

أولاً - أن مجموع الأصول قد زاد بنسبة ٢٨,١٪ وأن هذه الزيادة يرجع معظمها إلى زيادة الأصول المتداولة (والتى زادت بنسبة ٤٠,٨٪) فى نفس الوقت الذى انخفض فيه صافى الأصول الثابتة (والتى انخفضت بنسبة ٣٠,٩٪) وانخفضت المشروعات تحت التنفيذ (بنسبة ١٠٠٪) ، وهذا مؤشر يبدو أنه فى صالح شركة تعمل فى نشاط مثل المقاولات .

ثانياً - أن زيادة الأصول المتداولة ترجع أساساً إلى زيادة العملاء والأرصدة المدينة للموردين وهذا مؤشر فى غير صالح الشركة لأنه يؤدى إلى تراكم مديونيات الشركة لدى عملائها مما قد يؤدى مستقبلاً إلى عدم قدرة الشركة على سداد ديونها للغير .

ثالثاً - أن هناك زيادة فى نسبة مجموع الخسائر قدرها ٧٣,٣٪ وهذا مؤشر فى غير صالح الشركة لأنه يشير إلى تآكل جزء من رأسمال الشركة .

رابعاً - أن إجمالى حقوق المساهمين والخصوم قد زاد بنسبة ٢٨,١٪ وأن هذه الزيادة ترجع بالكامل إلى زيادة الخصوم المتداولة حيث لم يحدث نقص تقريباً فى حقوق المساهمين ، وهذا مؤشر فى غير صالح الشركة نظراً لأنه يدل على زيادة اعتماد الشركة على الغير فى تمويل أصولها ، ويؤيد ذلك أن زيادة الخصوم المتداولة ترجع أساساً إلى زيادة البنوك الدائنة ، وهو ما سبق أن تم التوصل إليه فى البند السابق والخاص بالتحليل الرأسى لقوائم المركز المالى للشركة محل التحليل .

ويمكن للدارس بنفس الطريقة السابقة حساب وتحليل وتفسير التغيرات فى أرصدة قوائم المركز المالى بين عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ وبين عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١.

وبالرجوع إلى بيانات "شركة الشمس للصناعة" الظاهرة بالوحدة الدراسية السابقة، يوضح الجدول التالى رقم (١٠/٢/ب) التحليل الأفقى لقوائم المركز المالى للشركة .

جدول رقم (١٠/٢/ب)

التحليل الأفقى لقوائم المركز المالى لشركة الشمس للصناعة

القيمة بالألف جنيه

البيان	الرصيد فى نهاية		قيمة التغير		٪ نسب التغير	
	٩١/١٢/٣١	٩٥/١٢/٣١	بالزيادة	بالنقص	بالزيادة	بالنقص
الأصول						
الأصول الثابتة						
أصول ثابتة بالتكلفة	٢٠٤	٢٦٠	٥٦	–	٪ ٢٧	–
الأصول المتداولة						
مخزون المنتجات الجاهزة	٢٨٠	٣٣٦	٥٦	–	٪ ٢٠	–
المدينون التجاريون	٢٠٠	٢٠٤	٤	–	٪ ٢	–
أوراق مالية	٢٠	–	–	٢٠	–	٪ ١٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٥٠٠	٥٤٠	٤٠	–	٪ ٨	–
مجموع الأصول	٧٠٤	٨٠٠	٩٦	–	٪ ١٤	–
حقوق الملكية والالتزامات						
حقوق الملكية						
رأس المال المشارك	١٣٦	١٥٠	١٤	–	٪ ١٠	–
الاحتياطيات العامة	٨٠	١٣٠	٥٠	–	٪ ٦٣	–
مجموع حقوق الملكية	٢١٦	٢٨٠	٦٤	–	٪ ٣٠	–
مجمعات الإهلاك	٤٨	٦٠	١٢	–	٪ ٢٥	–
التزامات طويلة الأجل						
قرض	–	٢٠	٢٠	–	–	–
التزامات متداولة						
بنك سحب على المكشوف	٢٦٠	١٨٠	–	٨٠	–	٪ ٣٢
الدائنون التجاريون	١٢٠	١٤٠	٢٠	–	٪ ١٧	–
دائنو توزيعات الأرباح	٦٠	١٢٠	٦٠	–	١٠٠	–
مجموع التزامات متداولة	٤٤٠	٤٤٠	–	–	–	–
مجموع حقوق الملكية والالتزامات	٧٠٤	٨٠٠	٩٦	–	٪ ١٤	–

بتحليل بيانات الجدول السابق رقم (١٠/٢/ب) يمكن استخلاص النتائج والملاحظات التالية :

١- أن مجموع الأصول زاد بنسبة ١٤ ٪ ، وأن هذه الزيادة ترجع أساساً إلى زيادة الأصول الثابتة بالتكلفة (زادت بنسبة ٢٧ ٪) وزيادة الأصول المتداولة (زادت بنسبة ٨ ٪) ، وهذا مؤشر يبدو أنه فى صالح الشركة .

٢- أن الزيادة الصافية فى الأصول المتداولة ترجع أساساً إلى زيادة مخزون المنتجات الجاهزة (بنسبة ٢٠ ٪) فى نفس الوقت الذى حدث فيه انخفاض فى الأوراق المالية (بنسبة ١٠٠ ٪) ، وهذا المؤشر فى غير صالح الشركة لأنه يوضح أن هناك تراكماً فى المخزون أدى إلى انخفاض السيولة النقدية المتاحة للتشغيل .

٣- أن الزيادة فى مجموع حقوق الملكية والالتزامات ترجع أساساً إلى زيادة حقوق الملكية (بنسبة ٣٠ ٪) ومجمعات الإهلاك (بنسبة ٢٥ ٪) ، وهذا مؤشر فى صالح الشركة لأنه يوضح زيادة اعتماد الشركة على مصادر التمويل الداخلية فى تمويل جملة أصولها .

٤- أن الزيادة التى حدثت فى بعض بنود الالتزامات المتداولة تعادل النقص الذى حدث فى البعض الآخر من هذه البنود ، إلا أنه من الملاحظ أنه قد حدث نقص فى البنك سحب على المكشوف (بنسبة ٣١ ٪) فى نفس الوقت الذى حدثت فيه زيادة فى الدائنين التجاريين (بنسبة ١٧ ٪) وفى دائنى توزيعات الأرباح (بنسبة ١٠٠ ٪) مما يعنى اتجاه الشركة إلى استبدال مصادر التمويل قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة نسبياً (والممثلة أساساً فى البنك سحب على المكشوف) بمصادر تمويل أخرى قصيرة الأجل لها تكلفة تمويل منخفضة نسبياً (مثل الدائنين التجاريين) أو ليس لها تكلفة تمويل تقريباً (مثل دائنو توزيعات الأرباح) ، وهى سياسة فى صالح الشركة .

١٠/ ٣, تحليل الاتجاه أفقياً :

تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعاً خاصاً من التحليل الأفقى للقوائم المالية يطلق عليه تحليل الاتجاه حيث تتخذ أرقام فترة معينة كأساس وتنسب إليها أرقام الفترات الأخرى محل التحليل ؛ أى أنه فى التحليل الأفقى السابق توضيحه تتخذ الفترة السابقة دائماً كفترة أساس للفترة التى تليها ، بينما فى تحليل الاتجاه تتخذ إحدى الفترات كفترة أساس تنسب إليها أرقام كافة الفترات الأخرى. ويشترط عند اختيار فترة الأساس فى تحليل الاتجاه أن تكون فترة طبيعية تمثل النشاط العادى للمنشأة ولم تحدث بها ظروف غير عادية تؤثر على النتائج المحققة فيها ، بالإضافة إلى أن حجم رأس المال المستثمر وحجم الطاقات المتاحة فى فترة الأساس لا بد أن يكون ممثلاً لرأس المال المستثمر وحجم الطاقات المتاحة العادية للمنشأة . وأخيراً يجب ألا تكون فترة الأساس بعيدة زمنياً عن الفترات المراد قياس اتجاهها حتى لا تؤدى التغيرات الاقتصادية التى تحدث عادة نتيجة مرور فترة كبيرة من الزمن إلى الوصول إلى نتائج مضللة من تحليل الاتجاه. على سبيل المثال يظهر الجدول رقم (١٠/٣/أ) تحليل الاتجاه لبند مخزون المنتجات الجاهزة لإحدى الشركات على أساس اتخاذ عام ١٩٩٠ كفترة أساس .

جدول رقم (١٠/٣/أ)

تحليل الاتجاه لبند المخزون (القيم بالجنيه)

جدول رقم (١٠/٣/أ)

تحليل الاتجاه لبند المخزون (القيم بالجنيه)

بيان	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤	
	القيمة	الاتجاه	القيمة	الاتجاه	القيمة	الاتجاه	القيمة	الاتجاه	القيمة	الاتجاه
مخزون المنتجات الجاهزة	٣٦٩٤٠	١٠٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

يتضح من تحليل بيانات الجدول رقم (١٠/٣/أ) أن بند مخزون المنتجات الجاهزة يتجه صعوداً خلال السنوات الخمس محل التحليل باستثناء سنة ١٩٩٢ ، مع ملاحظة أن هذا الاتجاه الصعودى يزيد باستمرار مما يدل على تراكم المخزون

من المنتجات الجاهزة لدى الشركة نتيجة - مثلاً - لعدم جودة الإنتاج أو لعدم كفاءة جهاز البيع والتوزيع بالشركة أو الأمرين معاً .

هذا ، وقد يكون تحليل الاتجاه لعناصر القوائم المالية أكثر فائدة وفاعلية فى دراسة اتجاه هذه العناصر من تلك المقارنة القصيرة الأجل التى تتم فيما بين فترتين متتاليتين ، ذلك لأن التغير من فترة لأخرى قد لا يكون بالضرورة جزءاً من الاتجاه العام ، وإنما قد يكون بسبب عوامل أو ظروف غير عادية لا ينتظر أو يتوقع استمرارها . فقد يلاحظ أن هناك تغيراً كبيراً نسبياً فى صافى الربح القابل للتوزيع فى إحدى السنوات مقارنة بالسنة السابقة عليها ، وقد يكون مرجع هذا التغير هو بيع استثمارات فى هذه السنة بربح رأسمالى كبير نظراً لحصول المنشأة على هذه الاستثمارات فى سنوات سابقة بتكلفة منخفضة نسبياً ، وبالتالى فلأن تكرار مثل هذه العملية فى المستقبل قد يكون نادر الحدوث ، فإن مثل هذه الزيادة فى الربح قد تكون هى الأخرى نادرة الحدوث .

يضاف إلى ذلك أن تحليل الاتجاه يفيد فى إعداد التنبؤات المالية الخاصة ببنود القوائم المالية لمنشأة ما وذلك فى بعض الدراسات المالية الخاصة مثل دراسات تقييم أصول والتزامات المنشأة بغرض تحديد السعر العادل لأسهمها بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة ، ومثل الدراسات الخاصة بإعادة الهيكلة المالية أو التشغيلية للمنشأة .

٤/١٠ .خلاصة الوحدة الدراسية العاشرة

* يقصد بالتحليل الرأسى لنسب قوائم المركز المالى حساب النسبة المئوية لكل بند من بنود قائمة المركز المالى إما إلى إجمالى المجموعة الفرعية التى ينتمى إليها البند أو إلى إجمالى المجموعة الرئيسة التى ينتمى إليها البند أو إلى إجمالى الأصول ، وعادة ما يتم التركيز على الزاوية الأخيرة عند إجراء التحليل الرأسى للأرصدة الظاهرة بقائمة المركز المالى التى تعد لأى منشأة .

* يقصد بالتحليل الأفقى لبنود قوائم المركز المالى حساب قيمة ونسبة التغير فى كل بند من بنود قائمة المركز المالى المعدة لمنشأة معينة فى نهاية سنتين ماليتين متتاليتين .

* يقصد بتحليل الاتجاه اتخاذ إحدى السنوات المالية للمنشأة كسنة أساس تنسب إليها أرقام كافة السنوات الأخرى التالية .

٥/١٠ .تدريبات عملية على الوحدة الدراسية العاشرة

التدريب العملى الأول : حالة "شركة النجمة للصناعات المعدنية" :

فيما يلى قائمة المركز المالى لشركة "النجمة للصناعات المعدنية" (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٩٢ :

قائمة المركز المالى فى ٣١/١٢/١٩٩٢ (القيمة بالألف جنيه)

٣١/١٢/ ١٩٩٢	أصـــول	٣١/١٢/ ١٩٩١	٣١/١٢/ ١٩٩٢	حقوق ملكية والتزامات	
				حقوق المساهمين	
١٩٣٠٤	الأصول الثابتة (بعد خصم مجمعات الاهلاك)	١٨٢٤٥	١٥٠٠٠	رأس المال المصدر والمكتتب والمدفوع (٣.٧٥ مليون سهم قيمة السهم أربعة جنيهات)	١٢٨٤٠
٦٦٠	مشروعات تحت التنفيذ	١٣١٩			
٢٠٨	استثمارات طويلة الأجل	٢٠٨	٢٩٨٤	الاحتياطيات والأرباح المرحلة	٤٤٢٠
٣٥٥٦٣	الأصول المتداولة	٢٩٨٣٨	١٧٩٨٤	مجموع حقوق المساهمين	١٧٣٦٠
			٦٥٠٠	المخصصات	٩٠٠٠
			٢٩١٧	الالتزامات طويلة الأجل	٣٣٣٧
			٢٨٣٣٤	الخصوم المتداولة	٢٣١١٣
٥٥٧٣٥		٤٩٧١٠	٥٥٧٣٥		٤٩٧١٠

والمطلوب : استكمال بيانات الجدول التالى الخاص بالتحليل الأفقى لبنود قائمة المركز المالى للشركة مع التعليق على أهم ما يظهره هذا الجدول من بيانات .

القيمة بالألف جنيه

بيان	الرصيد في نهاية		قيمة التغير		% التغير	
	٩١/١٢/٣١	٩٢/١٢/٣١	بالزيادة	بالنقص	بالزيادة	بالنقص
الأصول						
الأصول ثابتة (بعد خصم مجمعات الإهلاك)	١٨٣٤٥	١٩٣٠٤				
مشروعات تحت التنفيذ	١٣١٩	٦٩٠				
إستثمارات طويلة الأجل	٢٠٨	٢٠٨				
الأصول المتداولة	٢٩٨٣٨	٣٥٥٦٣				
إجمالي الأصول	٤٩٧١٠	٥٥٧٣٥				
حقوق المساهمين والخصوم						
حقوق المساهمين						
رأس المال	١٢٨٤٠	١٥٠٠٠				
الاحتياطيات والأرباح المرحلة	٤٤٢٠	٢٩٨٤				
مجموع حقوق المساهمين	١٧٢٦٠	١٧٩٨٤				
المخصصات	٦٠٠٠	٦٥٠٠				
الالتزامات طويلة الأجل	٢٣٣٧	٢٩٦٧				
الخصوم المتداولة	٢٣٦١٣	٢٨٣٣٤				
إجمالي حقوق المساهمين والخصوم	٤٩٧١٠	٥٥٧٣٥				

التدريب العملى الثانى: تابع حالة "شركة النجمة للصناعات المعدنية":

بالرجوع إلى حالة شركة "النجمة للصناعات المعدنية" الواردة بالتدريب العملى الأول المطلوب استكمال بيانات الجدول التالى الخاص بالتحليل الرأسى لبنود قائمة المركز المالى للشركة مع التعليق على أهم ما يظهره هذا الجدول من بيانات .

القيمة بالألف جنيه

البيان	١٩٩٨/١٢/٣١		١٩٩٩/١٢/٣١	
	المبالغ بالألف جنيه	٪ إجمالي الأصول	المبالغ بالألف جنيه	٪ إجمالي الأصول
الأصول				
الأصول ثابتة (بعد خصم مجمعات الإهلاك)	١٨٢٤٥		١٩٣٠٤	
مشروعات تحت التنفيذ	١٣١٩		٦٦٠	
إستثمارات طويلة الأجل	٢٠٨		٢٠٨	
الأصول المتداولة	٢٩٨٣٨		٣٥٥٦٣	
إجمالي الأصول	٤٩٧١٠		٥٥٧٣٥	
حقوق المساهمين والخصوم				
حقوق المساهمين				
رأس المال	١٢٨٤٠		١٥٠٠٠	
الاحتياطيات والأرباح المرحلة	٤٤٢٠		٢٩٨٤	
مجموع حقوق المساهمين	١٧٢٦٠		١٧٩٨٤	
المخصصات	٦٠٠٠		٩٥٠٠	
الالتزامات طويلة الأجل	٣٢٣٧		٢٩١٧	
الخصوم المتداولة	٢٣١١٣		٢٨٣٣٤	
إجمالي حقوق المساهمين والخصوم	٤٩٧١٠		٥٥٧٣٥	

التدريب العملى الثالث: حالة "الشركة الشرقية لصناعة قطع غيار السيارات" :

فيما يلى قائمة المركز المالى:«لشركة الشرقية لصناعة قطع غيار السيارات" (شركة مساهمة مصرية قطاع خاص) :

قائمة المركز المالى فى ١٩٩٠/١٢/٣١ (القيمة بالألف جنيه)

قائمة المركز المالى فى ١٩٩٠/١٢/٣١ (القيمة بالألف جنيه)

٣١/١٢/١٩٩٠	الأصول	٣١/١٢/١٩٨٩	٣١/١٢/١٩٩٠	حقوق الملكية والالتزامات	٣١/١٢/١٩٨٩
	الأصول الثابتة			**حقوق المساهمين**	
	٣٠٦٤ التكلفة التاريخية	٢٧١٦		٢٠٠٠ رأس المال المصدر والمكتتب فيه والمدفوع بالكامل	٢٠٠٠
	(١٠٦٠) مجمع الإهلاك	(٣٥٦)			
٢٠٠٤				١٥٧ احتياطيات قانونية ونظامية	١٣٩
	الأصول المتداولة			٤٤ أرباح مرحلة	٣٦٤
	١٠٦٥ المخزون بالتكلفة	٨٣٦	٢٢٠١		
	٣ إستثمارات مالية	٤			
	١١٥ مدينون وحسابات مدينة	١١٦	٦	مخصصات التزامات متعلقة بالأصول	-
	٣٥ نقدية بالبنوك والصندوق	٧٨	١٢٥٤	**التزامات طويلة الأجل**	١١٤٧
١٢١٨				**الخصوم المتداولة**	
٦٤٢	الأصول الأخرى بعد الإهلاك	٣٦٤		٣٧٠ بنوك حسابات دائنة	١٠٦
				٣٣ موردون وأوراق دفع	٢
			٤٠٣		
٣٨٦٤		٣٧٥٨	٣٨٦٤		٣٧٥٨
٢٣٦	حسابات نظامية	٢٩٨	٢٣٦	حسابات نظامية	٢٩٨

إعداد التحليل الرأسى والأفقى استناداً إلى البيانات الواردة بقائمة المركز المالى السابقة مع التعليق على أهم النتائج التى يظهرها التحليل .

التدريب العملى الرابع: تابع حالة "الشركة الشرقية لصناعة قطع غيار السيارات":

بالرجوع إلى حالة «الشركة الشرقية لصناعة قطع غيار السيارات" وبفرض أن النسب النمطية لهيكل الاستثمارات فى نفس مجال الصناعة الذى تنتمى إليه الشركة كانت كالآتى :

٪ للأصول الثابتة (بالصافى) إلى مجموع الأصول المستثمرة	٧٢ ٪
٪ للمخزون (بالتكلفة) إلى مجموع الأصول المتداولة	٦١ ٪
٪ للاستثمارات المالية إلى مجموع الأصول المتداولة	٣ ٪
٪ للمدينين والحسابات المدينة إلى مجموع الأصول المتداولة	٢٨ ٪
٪ للنقدية بالبنوك والصندوق إلى مجموع الأصول المتداولة	٨ ٪

والمطلوب :

إعداد ما يلزم لتقييم هيكل الاستثمارات فى الأصول للشركة الشرقية لصناعة قطع غيار السيارات للعام المنتهى فى ١٩٩٠/١٢/٣١ فى ضوء النسب النمطية للصناعة التى تنتمى إليها هذه الشركة .

١١ . الوحدة الدراسية الحادية عشرة

تحليـل هيكـل التمـويل طـويل الأجـل

أهداف الوحدة:

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١ - يتعرف أهم النسب والمعدلات الماليـة الخاصـة بتحليل هيكـل التمويل طويل الأجل للمنشأة .

٢ - يستـوعب معنـى نسب ومعـدلات تحليل هـيكل التمـويل طويل الأجل المعتمدة على بيانات قائمة المركز المالى .

٣ - يستـوعب معنـى نسب ومعـدلات تحليل هـيكل التمـويل طويل الأجل التى تعتمد على بيانات قائمة الدخل .

٤ - يحلل بعض الحالات الـرقمية الافتراضيـة لهيكل التمويل طويل الأجل للشركات .

٥ - يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة :

١١/١ . تمهيد لمعنى هيكل التمويل .

١١/٢ . نسـب ومعدلات تحليـل هيكل التمويل طويـل الأجل التى تعـتمد على بيانات قائمة المركز المالى .

١١/٣ . نسـب ومعدلات تحليـل هيكل التمويل طويـل الأجل التى تعـتمد على بيانات قائمة الدخل .

١١/٤ . تحليل حالات رقمية افتراضية .

١١ .الوحدة الدراسية الحادية عشرة

تحليل هيكل التمويل طويل الأجل

١/١١ . تمهيد لمعنى هيكل التمويل :

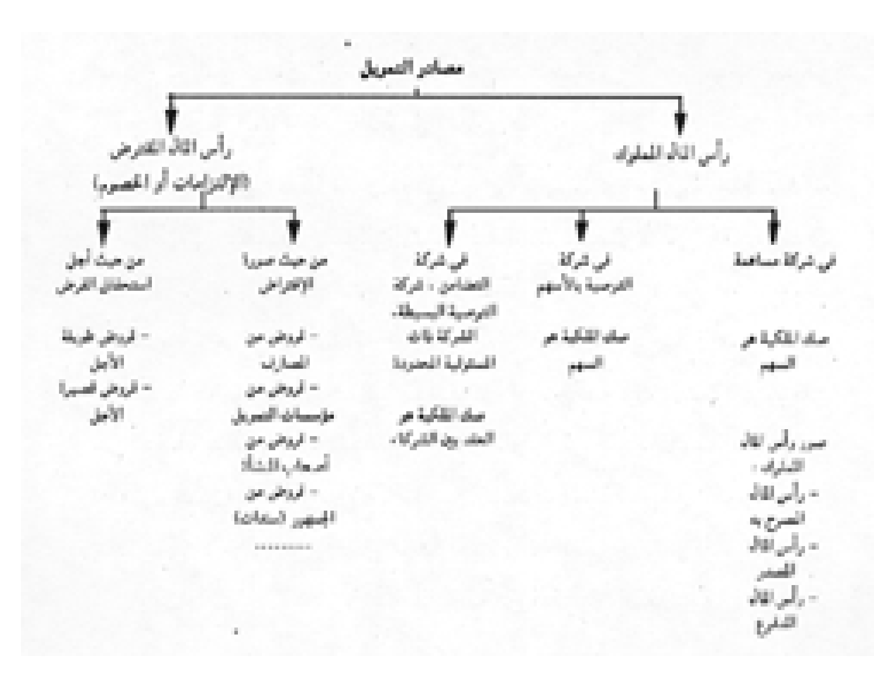
تتمثل مصادر التمويل فى أى منشأة - بصفة عامة - فى مصدرين رئيسين:

١ - التمويل الذى يتم الحصول عليه من أصحاب المنشأة وملاكها ، وهو ما يعرف عادة بـ "رأس المال المملوك" ويمكن أن يحصل أصحاب المنشأة مقابل تقديمهم لرأس المال المملوك - كصك ملكية - على أسهم وذلك إذا ما اتخذت المنشأة شكل شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم ، أما فى باقى الأشكال القانونية التى ممكن أن تتخذها المنشأة والتى تتكون من شريكين أو أكثر مثل شركات التضامن والتوصية البسيطة وذات المسئولية المحدودة فإن صك الملكية لأى شريك يتمثل فى عقد يوقع بين الشركاء يحفظ لكل منهم حقوقه لدى الشركة . وإذا ما اتخذت المنشأة شكل شركة المساهمة فإن رأس المال المملوك يتمثل دائماً فى "رأس المال المدفوع" ، أى الجزء من رأس المال المصرح به الذى تصدره الشركة فعلاً ويدفعه المكتتبون إذا لم تطلب الشركة منهم دفع رأس المال المصدر بالكامل دفعة واحدة .

٢ - عند تأسيس أى منشأة قد لا تكفى أموال مؤسسيها وملاكها لتقديم كافة الأموال التى يتطلبها تأسيس المنشأة لذلك يتم الحصول على باقى الأموال المطلوبة من الغير أى من غير أصحاب المنشأة ، كما قد يحتاج المشروع بعد تأسيسه - وتحوله إلى منشأة - إلى أموال إضافية لتمويل حيازة أصول جديدة أو استبدال أو إحلال أو تجديد أصول قائمة أو لتغطية عجز التمويل الداخلى عن الوفاء بمتطلبات التشغيل الجارى ، وفى كل هذه الحالات إما أن يتم الحصول على هذه الأموال الإضافية من أصحاب المنشأة أو من الغير . ويطلق عادة على الأموال التى تحصل عليها المنشأة من الغير بـ "رأس المال المقترض" أو "الالتزامات" أو "الخصوم" كما هو شائع فى الكتابات المحاسبية .

ولرأس المال المقترض عدة صور ، فقد يكون فى صورة قرض يتم الحصول عليه من المصارف ومؤسسات التمويل أو من أى جهة خارجية أخرى أو حتى من أصحاب المنشأة فى صورة قرض ، أو فى صورة اقتراض من الجمهور وذلك بتجزئة القرض إلى أجزاء يمثل كل جزء منها "سند" . وقد يأخذ رأس المال المقترض صورة قروض أو سندات تتعدى آجال استحقاقها الفترة المالية الواحدة ويطلق عليها "الالتزامات أو القروض طويلة الأجل" . كما قد يأخذ رأس المال المقترض صورة "قروض قصيرة الأجل" أى لا يتعدى أجل استحقاقها الفترة المالية الواحدة ، وهى تستخدم عادة فى تمويل الاحتياجات للنقدية ومخزون الخامات ومستلزمات التشغيل والوقود . . . إلخ التى تلزم للوفاء باحتياجات دورة التشغيل الأولى للمشروع ، كما تستخدم القروض قصيرة الأجل أيضاً فى تمويل عجز التمويل الذاتى الداخلى للمنشأة عن الوفاء بمتطلبات التشغيل الجارى .

أى أن :



وعند تحليل هيكل التمويل طويل الأجل لأى منشأة يتركز الاهتمام عادة على دراسة وتحليل كل من رأس المال المملوك للمنشأة بالإضافة إلى الالتزامات أو القروض طويلة الأجل .

هذا، ويستفيد من تحليل هيكل التمويل طويل الأجل للمنشأة عدة أطراف منها أصحاب المنشأة وإدارتها المالية ومقرضوها ودائنوها والبنوك التى تتعامل معها وذلك على النحو الذى يتضح بالتفصيل فى الأجزاء التالية من هذه الوحدة الدراسية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عند تحليل هيكل التمويل لأى منشأة عن سنة مالية معينة فإن النسب والمعدلات المالية التى يمكن أن تستخدم فى تحليل هيكلها التمويلى طويل الأجل لا يكون لها معنى بذاتها إلا إذا ما قورنت بنسب ومعدلات أخرى مماثلة ، مثل النسب والمعدلات المحسوبة لذات المنشأة عن سنة أو أكثر سابقة وذلك للتعرف على اتجاه هذه النسب والمعدلات وهل يتجه هيكل تمويل المنشأة إلى التحسن أو يتجه إلى التدهور . كما يمكن أن تقارن نسب ومعدلات المنشأة لفترة مالية معينة بالنسبة والمعدلات المحسوبة للمنشآت التى تعمل فى نفس نوع النشاط الذى تعمل فيه المنشأة محل التحليل وذلك على نفس الفترة المالية . كما يمكن أن تقارن نسب ومعدلات المنشأة لفترة مالية معينة مع النسب والمعدلات المستهدفة للمنشأة خلال الفترة المذكورة .

بصفة عامة هناك طريقتان لتحليل هيكل التمويل طويل الأجل لأى منشأة:

الطريقة الأولى : تعتمد على البيانات المستمدة من قائمة المركز المالى للمنشأة وهى تقيس مدى مساهمة كل من رأس المال المملوك من ناحية والالتزامات والقروض طويلة الأجل من ناحية أخرى فى هيكل تمويل المنشأة .

الطريقة الثانية : تعتمد على البيانات المستمدة من قائمة الدخل للمنشأة وهى تقيس مدى قدرة المنشأة على تغطية الأعباء الثابتة طويلة الأجل للغير .

هذا، ويفضل دائماً الاعتماد على هاتين الطريقتين معاً لأنهما متممتان لبعضهما البعض .

٢/١١ . نسب ومعدلات تحليل هيكل التمويل طويل الأجل التى تعتمد على بيانات قائمة المركز المالى :

هناك العديد من النسب والمعدلات المالية التى تعتمد على البيانات المستمدة من قائمة المركز المالى والتى تستخدم فى تحليل الهيكل التمويلى طويل الأجل للمنشأة ، ويمكن تقسيم هذه النسب والمعدلات إلى مجموعتين رئيستين هما :

أولاً - مجموعة النسب والمعدلات التى تعتمد فى حسابها على البيانات الظاهرة بجانب حقوق الملكية والالتزامات فقط : تقيس هذه النسب والمعدلات العلاقة بين مصادر التمويل المختلفة وبعضها البعض ، وهى تقيس العلاقة بين التمويل عن طريق أصحاب المنشأة (رأس المال المملوك فقط أو حقوق الملكية ككل) من ناحية والتمويل عن طريق الغير (الالتزامات طويلة الأجل فقط أو طويلة الأجل وقصيرة الأجل معاً) من ناحية أخرى .

ثانياً - مجموعة النسب والمعدلات التى تعتمد فى حسابها على البيانات الظاهرة بجانبى قائمة المركز المالى : تقيس هذه النسب والمعدلات مدى مساهمة كل مصدر من مصادر التمويل فى تمويل أصول المنشأة (إجمالى الأصول أو الأصول المستثمرة) .

وفيما يلى توضيح لبعض النسب والمعدلات الخاصة بتحليل هيكل التمويل طويل الأجل التى تعتمد فى حسابها على بيانات قائمة المركز المالى :

١/٢/١١ . نسبة رأس المال المملوك إلى القروض طويلة الأجل :

نسبة رأس المال المملوك إلى القروض طويلة الأجل

= رأس المال المملوك : الالتزامات أو القروض طويلة الأجل

= ×× : ××

أو = (رأس المال المملوك ÷ الالتزامات أو القروض طويلة الأجل) × ١٠٠

= ×× ٪

تقيس نسبة رأس المال المملوك إلى القروض طويلة الأجل مدى مساهمة كل من أصحاب رأس المال المملوك والغير المتمثل فى أصحاب الالتزامات أو القروض طويلة الأجل فى تمويل المنشأة . ولهذه النسبة عدة استخدامات منها :

١ - ينظر أصحاب القروض طويلة الأجل إلى رأسمال أصحاب المنشأة كضمان لقروضهم ، فإذا ساهم أصحاب المنشأة بنسبة صغيرة من إجمالى التمويل طويل الأجل للمنشأة فإن ذلك قد يعنى لأصحاب هذه القروض أن مخاطر الاستثمار فى المنشأة تقع على عاتقهم ، وهو ما يعنى أيضاً صعوبة حصول المنشأة على أموال إضافية عن طريق القروض . والعكس صحيح ، فمساهمة أصحاب المنشأة بالجزء الأكبر من إجمالى التمويل طويل الأجل يزيد من اطمئنان أصحاب القروض على تسديد التزاماتها تجاههم نظراً لأنه عند تصفية المنشأة - بسبب عدم قدرتها على سداد التزاماتها للغير - فإنه يكون لأصحاب القروض الأولوية فى اقتضاء حقوقهم لدى المنشأة .

٢ - الاعتماد على القروض طويلة الأجل بنسبة كبيرة نسبياً فى تمويل المنشأة يمكن أصحاب المنشأة من السيطرة على دفة أمورها بالرغم من أن نسبة مساهمتهم فى التمويل صغيرة نسبياً . كما يزيد العائد الذى يمكن أن يحصل عليه أصحاب المنشأة طالما أن معدل العائد على الاستثمار فى المنشأة أكبر من معدل الفائدة على القروض طويلة الأجل ، فعلى سبيل المثال إذا

كان معدل العائد على الاستثمار فى المنشأة ١٠٪ سنوياً ومعدل الفائدة على القروض طويلة الأجل التى حصلت عليها المنشأة ٨٪ ، فإن ذلك يعنى أن أصحاب المنشأة يحصلون على ٢٪ من العائد بالإضافة إلى العائد على رأسمالهم فى المنشأة . ونظراً لأن فوائد القروض تدفع بغض النظر عن تحقيق المنشأة لأرباح من عدمه ، فإنه مع زيادة الأموال المقترضة تزيد مخاطر عدم قدرة المنشأة على تحقيق دخل كافى لخدمة هذه القروض . هذا ويطلق على استخدام المنشأة للأموال المقترضة لزيادة العائد على حقوق الملكية :الرفع المالى Financial Leverage.

٣ - العلاقة بين نسبة رأس المال المملوك إلى القروض طويلة الأجل ودرجة المخاطر التى تتعرض لها المنشأة علاقة طردية ، فالمنشأة التى تقل فيها الالتزامات للغير عن مقدار رأس المال المملوك تتعرض لمخاطر أقل عند حدوث انكماش أو كساد اقتصادى ، ولكنها فى نفس الوقت تحقق عائداً منخفضاً عند حدوث رواج أو ازدهار اقتصادى والعكس صحيح ، حيث إن المنشأة التى فيها الالتزامات للغير أكبر من رأس المال المملوك تتعرض لمخاطر أكبر فى حالة حدوث انكماش اقتصادى ، ولكنها تتمتع بعائد أكبر فى حالة حدوث رواج اقتصادى [١] .

ويرغب أصحاب المنشأة دائماً فى الحصول على عوائد مرتفعة وفى نفس الوقت يرغبون فى تحمل أقل ما يمكن من المخاطر ، لذلك يقع دائماً على عاتق إدارة المنشأة تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر عند تحديد هيكل التمويل طويل الأجل للمنشأة . كما يجب على إدارة المنشأة أن توازن بين العائد الذى يمكن تحقيقه على الأموال المستثمرة فى المنشأة والتكلفة التى سوف تتحملها المنشأة

---

(١) انظر لمزيد من الإيضاحات ، عوض الله ، عبد المنعم : التحليل المالى لأغراض المحاسبة الإدارية ، مرجع سابق .

مقابل الحصول على هذه الأموال والتى تتمثل فى الفوائد التى تدفع لأصحاب رأس المال المقترض وتوزيعات الأرباح على ملاك المنشأة مقابل استخدام أموالهم وحقوقهم .

ملاحظة :

يمكن أن تحسب نسبة مساهمة ملاك المنشأة ومقرضيها فى تمويل المنشأة اعتماداً على رقمى حقوق الملكية والالتزامات والقروض طويلة الأجل ، وكما هو معروف فإن حقوق الملكية تتمثل فى رأس المال المملوك بالإضافة إلى الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بغرض إعادة الاستثمار وتدعيم المركز المالى ، مع استبعاد أية أرصدة للخسائر المرحلة تظهر فى المركز المالى للمنشأة . ولا بد فى هذه الحالة من مقارنة النسبة المحسوبة للمنشأة عن سنة معينة والمحسوبة اعتماداً على رقم حقوق الملكية مع النسبة المحسوبة لذات المنشأة فى سنة أو سنوات سابقة أو النسبة المحسوبة كمتوسط فى النشاط الذى تعمل فيه المنشأة والمحسوبة أيضاً اعتماداً على رقم حقوق الملكية . كما يمكن أيضاً أن تحسب نسبة مساهمة ملاك المنشأة ومقرضيها فى تمويل المنشأة اعتماداً على رقمى رأس المال المملوك (أو حقوق الملكية) والالتزامات للغير سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل (أو متداولة) .

بناء على ما سبق يمكن القول بأنه يمكن فى مجال قياس العلاقة بين مصادر التمويل المختلفة ومدى مساهمة كل منها فى تمويل المنشأة حساب النسب والمعدلات التالية :

- نسبة رأس المال المملوك إلى الالتزامات أو القروض طويلة الأجل .
- نسبة رأس المال المملوك إلى الالتزامات للغير (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) .
- نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات أو القروض طويلة الأجل .
- نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات للغير .

وتحسب كل هذه النسب والمعدلات إما فى صورة نسبة وتناسب (×× : ××) أو فى صورة نسبة مئوية (××٪) ، وهى تعطى فى الحالتين نفس المعنى أو المدلول .

٢/٢/١١ . نسبة حقوق الملكية إلى جملة الأصول المستثمرة :

نسبة حقوق الملكية إلى جملة الأصول المستثمرة

$$= \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{جملة الأصول المستثمرة}} \times ١٠٠$$

= ×× ٪

حيث :

حقوق الملكية = رأس المال المملوك + الاحتياطيات والأرباح المحتجزة - الخسائر المرحلة

جملة الأصول المستثمرة = مجموع الأصول الثابتة بعد خصم مجمعات الإهلاك + مجموع الأصول المتداولة بعد خصم المخصصات المرتبطة بها .

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أصحاب المنشأة وملاكها فى تمويل جملة الأصول المستثمرة بالمنشأة . وتتمثل جملة الأصول المستثمرة فى مجموع الأصول الثابتة والمتداولة الظاهرة بالمركز المالى للمنشأة ، أى أن النسبة تحسب اعتماداً على إجمالى الأصول بعد استبعاد أية أرصدة للخسائر المرحلة تكون قد ظهرت فى جانب الأصول بالمركز المالى للمنشأة نظراً لأنها لا تمثل فى هذه الحالة أصولا بالمفهوم الصحيح لهذا المصطلح المحاسبى ، كما قد يكون من المفضل أن يستبعد من جانب الأصول أية أرصدة للأصول المعنوية أو غير الملموسة مثل "مصاريف التأسيس" وشهرة المحل والأسماء والعلامات التجارية ، وأيضاً يستبعد من جانب الأصول أرصدة المشروعات تحت التنفيذ والتى لا تمثل أصولاً مستثمرة نظراً لأنها تتضمن ما أنفق على حيازة أصول لم تصبح بعد صالحة للتشغيل .

هذا ، وكلما ارتفعت نسبة حقوق الملكية إلى جملة الأصول المستثمرة كلما دل ذلك على زيادة الضمان تجاه أصحاب الالتزامات والقروض طويلة الأجل والعكس صحيح .

ملاحظة :

يمكن أن تحسب نسبة حقوق الملكية إلى جملة الأصول كلها أى إجمالى جانب الأصول بالمركز المالى للمنشأة بعد استبعاد أرصدة الخسائر المرحلة – إن وجدت – لأنها لاتمثل كما سبق القول أحد بنود الأصول .المهم فى هذه الحالة هو توحيد أساس المقارنة بمعنى أن تتم المقارنة مع النسبة المحسوبة لسنة أو أكثر سابقة أو لمنشآت أخرى فى نفس نوع النشاط على نفس الأساس فإذا حسبت النسبة للمنشأة على أساس جملة الأصول المستثمرة (أو جملة الأصول) فإنها تقارن مع النسبة المحسوبة على أساس جملة الأصول المستثمرة (أو جملة الأصول) .

٣/٢/١١ . نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى جملة الأصول المستثمرة:

نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى جملة الأصول المستثمرة

$$= \frac{\text{الالتزامات (الخصوم) طويلة الأجل}}{\text{جملة الأصول المستثمرة}} \times ١٠٠$$

$= xx \%$

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة فى تمويل جملة أصولها المستثمرة عن طريق الالتزامات أو القروض طويلة الأجل .

هذا ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على انخفاض الضمان تجاه أصحاب الالتزامات طويلة الأجل ، وكلما دل ذلك أيضاً على صعوبة حصول المنشأة على أموال إضافية قبل أن يقوم أصحاب المنشأة بإضافة أموال جديدة لتستثمر فى أعمال المنشأة حتى يطمئن الغير إلى سلامة المركز المالى للمنشأة .

ملاحظة :

يمكن حساب نسبة جملة الالتزامات (أى الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل أو المتداولة) إلى جملة الأصول المستثمرة (أو جملة الأصول) للتعرف على مدى اعتماد المنشأة على الغير فى تمويل عمليات المنشأة طويلة وقصيرة الأجل . وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما تطلب الأمر من إدارة المنشأة توفير السيولة الكافية لمقابلة متطلبات خدمة الدائنين من أقساط وفوائد ، وأيضاً كلما ارتفعت هذه النسبة فى منشأة معينة عن متوسطها فى النشاط الذى تعمل فيه كلما دل ذلك على صعوبة حصول هذه المنشأة على أموال من الغير [١] .

بناء على ما سبق يمكن القول بأنه فى مجال قياس مدى مساهمة مصادر التمويل المختلفة فى تمويل أصول المنشأة يمكن حساب النسب والمعدلات التالية :

- نسبة رأس المال المملوك إلى إجمالى الأصول .
- نسبة رأس المال المملوك إلى جملة الأصول المستثمرة .
- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالى الأصول .
- نسبة حقوق الملكية إلى جملة الأصول المستثمرة .
- نسبة الالتزامات للغير (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) إلى إجمالى الأصول .
- نسبة الالتزامات للغير (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) إلى جملة الأصول المستثمرة .

وتحسب عادة كل هذه النسب والمعدلات فى صورة نسبة مئوية (×× ٪)

---

(١) المرجع السابق .

٣/١١ . نسب ومعدلات تحليل هيكل التمويل طويل الأجل التى تعتمد على بيانات قائمة الدخل :

هناك العديد من النسب والمعدلات المالية التى تعتمد على البيانات المستمدة من قائمة الدخل والتى تستخدم فى تحليل الهيكل التمويلى للمنشأة من زاوية مدى قدرتها على تغطية أعبائها الثابتة طويلة الأجل للغير ، ويطلق على هذه النسب والمعدلات "نسب التغطية" Coverage Ratios ، وتعد هذه النسب والمعدلات المالية مؤشراً للمخاطر المالية التى تتعرض لها المنشأة ، لذلك فهى ذات أهمية خاصة لأصحاب المنشأة ومقرضيها بالإضافة إلى أهميتها للإدارة . وفيما يلى أهم هذه النسب والمعدلات وأكثرها شيوعاً :

١/٣/١١ . عدد مرات (أو معدل) تغطية الفوائد :

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافى الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد}}$$

= ×× مرة

$$\text{أو معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافى الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد}} \times ١٠٠$$

= ×× ٪

حيث :

صافى الربح قبل الفوائد والضرائب = صافى الربح قبل الضرائب + الفوائد

يقيس هذا المؤشر الدرجة التى يمكن لصافى ربح المنشأة أن ينخفض إليها دون أن يؤثر ذلك على مقدرة المنشأة على دفع الفوائد طالما توافرت السيولة الكافية . فإذا كان هذا المؤشر ٤ مرات مثلاً فإن ذلك يعنى أن الربح يساوى أربع مرات مقدار الفوائد ، أى أنه يمكن اكتساب الفوائد أربع مرات من ربح

المنشـأة ، وبكلمات أخرى فإنه حتى لو انخفض صافى الربح قبل الفوائد والضرائب إلى ربع الرقم الحالى فإنه (أى صافى الربح المذكور) سيظل كافياً لمواجهة أعباء الفوائد .

ويلاحظ هنا أنه يتم الاعتماد فى حساب هذا المؤشر على صافى الربح قبل الفوائد والضرائب لأنه يمثل الحد الأقصى الذى يمكن دفعة كفوائد ، ولأن هذه الفوائد تعتبر مصروفات واجبة الخصم قبل احتساب أية ضرائب على المنشأة .

وانخفاض هذا المؤشر يشير إلى صعوبة حصول المنشأة على قروض إضافية من الدائنين ، والعكس صحيح .

هذا ، وقد تكون نسبة رأس المال المملوك (أو حقوق الملكية) إلى الإلتزامات طويلة الأجل (أو الالتزامات للغير سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل) فى غير صالح المنشأة خلال الفترة محل التحليل وذلك مقارنة بنفس النسبة للمنشأة خلال فترات سابقة أو مقارنة بنفس النسبة للمنشآت المثيلة عن نفس الفترة إلا أن مقدرة المنشأة على تغطية الفوائد خلال الفترة محل التحليل تفوق الفترات السابقة أو المنشآت المثيلة، ويمكن أن يفسر ذلك على أنه بالرغم من زيادة اعتماد المنشأة على أموال الغير فى تمويلها إلا أنها قادرة على إدارة أصولها بكفاءة مما يسهم فى تحسين الربحية وبالتالى ارتفاع قدرة المنشأة على تغطية الفوائد ، أو أن المنشأة قادرة على التحكم فى بنود التكاليف والمصروفات الجارية بكفاءة عالية مما يسهم فى تحسين الربحية ، أو أن المنشأة قادرة على الحصول على قروض بفوائد منخفضة نسبياً ، أو أن السبب فى ذلك يرجع إلى عامل أو أكثر من العوامل السابقة .

٢/٣/١١ . عدد مرات (أو معدل) تغطية الأعباء الثابتة:

Fixed Charges Coverage

عدد مرات تغطية الأعباء الثابتة = (صافى الربح قبل الضرائب + الفوائد + الإيجار) ÷ (الفوائد + الإيجار)

= ×× مرة

أو معدل تغطية الفوائد = (صافى الربح قبل الضرائب + الفوائد + الإيجار) ÷ (الفوائد + الإيجار) × ١٠٠

= ×× ٪

يقيس هذا المؤشر عدد المرات التى يكفى فيها الربح لتغطية الأعباء الثابتة للغير ، وتشمل الأعباء الثابتة للغير كلا من فوائد القروض طويلة الأجل وأعباء الإيجار طويلة الأجل . وبصفة عامة يمكن اعتبار الإيجار طويل الأجل إذا كان يدفع لمدة ثلاث سنوات على الأقل .

وانخفاض هذا المعدل بالنسبة لمنشأة معينة يشير إلى أنها قد تواجه صعوبة فى تسديد ديونها للغير ، وبالتالى ستجد صعوبة فى الحصول على أموال إضافية من الغير إذا احتاجت لذلك ، والعكس صحيح .

وأخيراً يلاحظ أن المنشأة لا تقوم بسداد التزاماتها الثابتة من الأرباح المحققة بل من النقدية المتوافرة، لذلك يمكن استخدام معدل تغطية بديل يقيس مقدرة المنشأة على تغطية أعبائها الثابتة من خلال صافى التدفقات النقدية، ويطلق عليه "معدل التغطية من التدفقات النقدية" ، ويحسب هذا المعدل على النحو التالى :

معدل التغطية من التدفقات النقدية = (صافى التدفق النقدى قبل الضرائب + الفوائد + الإيجار) ÷ (الفوائد + الإيجار)

حيث : صافى التدفق النقدى قبل الضرائب = صافى الربح قبل الضرائب + الإهلاك

١١/ , ٤ تحليل حالات رقمية افتراضية :

١١/٤/ , ١ حالة "الشركة الأهلية لصناعة الأدوات المنزلية":

فيما يلى قائمة الدخل للشركة "الأهلية لصناعة الأدوات المنزلية" (شركة مساهمة مصرية قطاع خاص) وذلك عن السنة المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١ ، وكذلك قائمة المركز المالى للشركة فى نفس التاريخ .

جدول رقم (١١/٤/١/أ)
قائمة الدخل للشركة الأهلية لصناعة الأدوات المنزلية
عن السنة المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١
(القيمة بالألف جنيه)

البيان		
صافى المبيعات		٦٠٠٠
يخصم : تكلفة البضاعة المبيعة		٥٢٠٠
مجمل الربح		٨٠٠
يخصم :		
مصروفات بيعية	٤٠	
مصروفات عمومية وإدارية (تتضمن ٤٠ ألف جنيه إيجارات طويلة الأجل)	١٢٠	
الفوائد	١٤٠	
		٣٠٠
صافى الربح قبل الضرائب		٥٠٠
يخصم : ضريبة الدخل (٤٠٪)		٢٠٠
صافى الربح بعد الضرائب		٣٠٠

جدول رقم (١١/٤/١/ب)

قائمة المركز المالى للشركة "الأهلية لصناعة الأدوات المنزلية"

فى ١٩٩٢/١٢/٣١ (القيمة بالألف جنيه)

جدول رقم (١١/٤/٢/ب)

قائمة المركز المالى للشركة "الأهلية لصناعة الأدوات المنزلية"

فى ١٩٩٢/١٢/٣١ (القيمة بالألف جنيه)

البيان		
الأصول		
الأصول الثابتة	٣٦٠٠	
يخصم : مجمعات الإهلاك	١٠٠٠	
صافى الأصول الثابتة		٢٦٠٠
الأصول المتداولة :		
مخزون	٦٠٠	
مدينون	٤٠٠	
أوراق مالية	٣٠٠	
نقدية	١٠٠	
مجموع الأصول المتداولة		١٤٠٠
مجموع صافى الأصول		٤٠٠٠
حقوق المساهمين والخصوم		
حقوق المساهمين :		
رأس المال المدفوع (٤٠٠ ألف سهم عادى بقيمة أسمية ٣ جنيه للسهم مدفوعة بالكامل)	١٢٠٠	
الإحتياطيات العامة	٥٠٠	
الأرباح المحتجزة	٣٠٠	
مجموع حقوق المساهمين		٢٠٠٠
خصوم طويلة الأجل :		
سندات برهن عقارى (٨٪ فائدة)	١٠٠٠	
قروض (١٠٪ فائدة)	٤٠٠	
مجموع خصوم طويلة الأجل		١٤٠٠
خصوم متداولة :		
بنوك دائنة (١٢٪ فائدة)	٢٥٠	
دائنون	٢٠٠	
أوراق دفع	١٥٠	
مجموع خصوم متداولة		٦٠٠
مجموع حقوق المساهمين والخصوم		٤٠٠٠

وقد طُلب منك بصفتك محللاً مالياً إعداد وتحليل مغزى النسب والمعدلات التالية لتحليل هيكل التمويل طويل الأجل للشركة "الأهلية لصناعة الأدوات المنزلية" من وجهتى نظر "المساهمين فى الشركة ومقرضيها" :

١ - نسبة رأس المال المملوك إلى القروض طويلة الأجل علماً بأن متوسط النسبة فى صناعة الأدوات المنزلية هى٢ :١ .

٢ - نسبة حقوق المساهمين إلى جملة الأصول المستثمرة علماً بأن متوسط النسبة فى صناعة الأدوات المنزلية هى ٧٠٪ .

٣ - نسبة الخصوم طويلة الأجل إلى جملة الأصول المستثمرة علماً بأن متوسط النسبة فى صناعة الأدوات المنزلية هى ٢٠٪

٤ - عدد مرات تغطية الفوائد علماً بأن المتوسط فى صناعة الأدوات المنزلية هو ٨ مرات .

٥ - عدد مرات تغطية الأعباء الثابتة علماً بأن المتوسط فى صناعة الأدوات المنزلية هو ٥ مرات .

يوضح الجدول رقم (١١/٤/١/جـ) كيفية حساب نسب ومعدلات تحليل هيكل التمويل طويل الأجل للشركة "الأهلية لصناعة الأدوات المنزلية" ، كما يوضح الجدول المذكور مقارنة النسب والمعدلات المحسوبة للشركة مع النسب والمعدلات فى الصناعة التى تعمل فيها الشركة مع تحليل مغزى المقارنة بين نسب ومعدلات الشركة والصناعة وذلك من وجهتى نظر "المساهمين فى الشركة ومقرضيها" .

جدول رقم (١١/٤/١/جـ)

النسبة أو المعدل	للشركة	الصناعة	التحليل والمغزى
١ – نسبة رأس المال إلى القروض طويلة الأجل : – رأس المال المدفوع – السندات والقروض طويلة الأجل ∴ نسبة رأس المال إلى القروض طويلة الأجل	١٢٠٠ ألف جنيه ١٤٠٠ ألف جنيه ١,٢ : ١,٤	٢ : ١	– من وجهة نظر المساهمين : صعوبة حصول الشركة على أموال إضافية عن طريق القروض – من وجهة نظر المقرضين : مخاطر الإستثمار في الشركة مرتفعة نسبياً
٢– نسبة حقوق المساهمين إلى جملة الأصول المستثمرة : – مجموع حقوق المساهمين – جملة الأصول المستثمرة (صافى الأصول الثابتة + مجموع الأصول المتداولة) ∴ نسبة حقوق المساهمين إلى جملة الأصول المستثمرة .	١٠٠٠ الف جنيه ٤٠٠٠ ألف جنيه $= \frac{٢٠٠٠}{٤٠٠٠} \times ١٠٠$ = ٥٠٪	٧٠٪	من وجهة نظر المساهمين والمقرضين : إنخفاض الضمان تجاه أصحاب الإلتزامات طويلة الأجل .
٣– نسبة الخصوم طويلة الأجل إلى جملة الأصول المستثمرة : – الخصوم طويلة الأجل – جملة الأصول المستثمرة ∴ نسبة الخصوم طويلة الأجل إلى جملة الأصول المستثمرة	١٤٠٠ ألف جنيه ٤٠٠٠ ألف جنيه $= \frac{١٤٠٠}{٤٠٠٠} \times ١٠٠$ = ٣٥٪	٢٠٪	من وجهة نظر المساهمين والمقرضين : إنخفاض الضمان تجاه أصحاب الإلتزامات طويلة الأجل
٤– عدد مرات تغطية الفوائد : – صافى الربح قبل الضرائب يضاف : الفوائد = صافى الربح قبل الضرائب والفوائد – الفوائد ∴ عدد مرات تغطية الفوائد	٥٠٠ ألف جنيه ١٤٠ ألف جنيه ٦٤٠ ألف جنيه ١٤٠ ألف جنيه $= \frac{٦٤٠}{١٤٠}$ = ٤,٦ مرة	٨ مرات	من وجهة نظر المساهمين والمقرضين : الشركة لاتستطيع الحصول على أموال إضافية من الدائنين
٥– عدد مرات تغطية الأعباء الثابتة – صافى الربح قبل الضرائب يضاف : الفوائد الإيجار طويل الأجل = صافى الربح قبل الضرائب والفوائد والإيجار طويل الأجل – الفوائد والإيجار طويل الأجل ∴ عدد مرات تغطية الأعباء الثابتة	٥٠٠ ألف جنيه ١٤٠ ألف جنيه ٥٠ ألف جنيه ٦٩٠ ألف جنيه ١٩٠ ألف جنيه $= \frac{٦٩٠}{١٩٠}$ = ٣,٦ مرة	٥ مرات	من وجهة نظر المساهمين والمقرضين : الشركة ليس لها قدرة على سداد أو خدمة الديون لذلك ستجد صعوبة في الحصول على أموال إضافية من الدائنين

والخلاصة التى يمكن الوصول إليها من خلال تحليل النسب والمعدلات المالية الخاصة بتحليل هيكل التمويل طويل الأجل للشركة "الأهلية لصناعة الأدوات المنزلية" أنه يجب على المساهمين فى الشركة ضخ أموال جديدة لتستثمر فى أعمال الشركة قبل محاولة حصول الشركة على أموال جديدة من المقرضين .

١١/٤/ ,٢ حالة شركة "الشمس للصناعة" :

بالرجوع إلى حالة شركة "الشمس للصناعة" الظاهرة بالوحدة الدراسية التاسعة ، يوضح الجدول التالى رقم (١١/٤/٢/أ) نسب ومعدلات تحليل هيكل التمويل طويلة الأجل للشركة .

جدول رقم (١١/٤/٢/٢/أ)
نسب ومعدلات تحليل هيكل التمويل طويل الأجل
لشركة "الشمس للصناعة" (المبالغ بالألف جنيه)

النسبة أو المؤشر	العام المنتهى فى	
	٩٤/١٢/٣١	٩٥/١٢/٣١
نسبة رأس المال المملوك إلى الالتزامات طويلة الأجل :		
رأس المال المملوك	١٣٦	١٥٠
÷	÷	÷
الالتزامات طويلة الأجل	-	٢٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة رأس المال المملوك إلى الإلتزامات طويلة الأجل	-	٪٧٥٠
نسبة رأس المال المملوك إلى الإلتزامات للغير :		
رأس المال المملوك	١٣٦	١٥٠
÷	÷	÷
الإلتزامات للغير (طويلة الأجل ومتداولة)	٤٤٠	٤٦٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة رأس المال المملوك إلى الإلتزامات للغير	٪٣١	٪٣٣
نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات طويلة الأجل :		
حقوق الملكية	٢١٦	٢٨٠
÷	÷	÷
الالتزامات طويلة الأجل	-	٢٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات طويلة الأجل	-	٪١٤٠٠

نسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات للغير :		
حقوق الملكية	٢١٦	٢٨٠
÷	÷	÷
الإلتزامات للغير	٤٤٠	٤٦٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات للغير	٤٩٪	٦١٪
نسبة رأس المال المملوك إلى إجمالى الأصول :		
رأس المال المملوك	١٣٦	١٥٠
÷	÷	÷
إجمالى الأصول	٧٠٤	٨٠٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة رأس المال المملوك إلى إجمالى الأصول	١٩٪	١٩٪
نسبة رأس المال المملوك إلى جملة الأصول المستثمرة :		
رأس المال المملوك	١٣٦	١٥٠
÷	÷	÷
جملة الأصول المستثمرة	٦٥٦	٧٤٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة رأس المال المملوك إلى جملة الأصول المستثمرة	٢١٪	٢٠٪
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالى الأصول :		
حقوق الملكية	٢١٦	٢٨٠
÷	÷	÷
إجمالى الأصول	٧٠٤	٨٠٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالى الأصول	٣١٪	٣٥٪

نسبة حقوق الملكية إلى جملة الأصول المستثمرة :		
حقوق الملكية	٢١٦	٢٨٠
÷	÷	÷
جملة الأصول المستثمرة	٦٥٦	٧٤٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة حقوق الملكية إلى جملة الأصول المستثمرة	٪٣٣	٪٣٨
نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول :		
الالتزامات طويلة الأجل	-	٢٠
÷	÷	÷
إجمالي الأصول	٧٠٤	٨٠٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول	-	٪٣
نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى جملة الأصول المستثمرة :		
الالتزامات طويلة الأجل	-	٢٠
÷	÷	÷
جملة الأصول المستثمرة	٦٥٦	٧٤٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى جملة الأصول المستثمرة	-	٪٣

البيان		
نسبة الإلتزامات للغير إلي إجمالي الأصول :		
الالتزامات للغير	٤٤٠	٤٦٠
÷	÷	÷
إجمالى الأصول	٧٠٤	٨٠٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة الالتزامات للغير إلى إجمالى الأصول	٪٦٣	٪٥٨
نسبة الالتزامات للغير إلى جملة الأصول المستثمرة :		
الالتزامات للغير	٤٤٠	٤٦٠
÷	÷	÷
جملة الأصول المستثمرة	٦٥٦	٧٤٠
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة الالتزامات للغير إلى جملة الأصول المستثمرة	٪٦٧	٪٦٢
عدد مرات تغطية الفوائد :		
صافى الربح قبل الفوائد والضرائب	١٢١٫٦ + صفر	١٧٠ + ١٫٦
÷	÷	÷
الفوائد	-	١٫٦
=	=	=
عدد مرات تغطية الفوائد	-	١٠٧ مرة
عدد مرات تغطية الأعباء الثابتة :		
صافى الربح قبل الضرائب + الفوائد + الإيجار طويل الأجل	١٢١٫٦ + صفر	١٧ + ١٫٦ + ١٢٫٤
÷	÷	÷
الفوائد + الإيجار طويل الأجل	-	١٫٦ + ١٢٫٤
=	=	=
عدد مرات تغطية الأعباء الثابتة	-	١٣ مرة

معدل التغطية من التدفقات النقدية :		
صافى التدفق النقدى قبل الضرائب + الفوائد + الإيجار طويل الأجل	١٢١,٦ + صفر	(١٧٠ + ١٢) + ١٢,٤ + ١,٦
÷	÷	÷
الفوائد + الإيجار طويل الأجل	صفر	١٢,٤ + ١,٦
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
معدل التغطية من التدفقات النقدية	–	٪١٤٠٠

بتحليل بيانات الجدول السابق رقم (١١/٤/٢/أ) يمكن القول بأن هناك اتجاهاً إلى زيادة اعتماد الشركة على مصادر التمويل الداخلية فى تمويل أصولها مقابل انخفاض الاعتماد على التمويل من الغير، وبالتالى فإن هيكل تمويل الشركة طويل الأجل قد اتجه إلى القوة مما يسهل من حصول الشركة على أموال إضافية من أصحابها أو الغير ويخفض من مخاطر الاستثمار فى الشركة ويزيد من الضمان تجاه أصحاب الالتزامات .

٥/ , ١١ خلاصة الوحدة الدراسية الحادية عشرة

* تتضمن عملية تحليل هيكل التمويل طويل الأجل لأى منشأة هادفة للربح دراسة العلاقة بين كل من رأس المال المملوك من ناحية والالتزامات أو القروض طويلة الأجل من ناحية أخرى ، كما تتم دراسة العلاقة بين هذين البندين وجملة الأصول المستثمرة بالمنشأة، بالإضافة إلى ذلك يمكن دراسة مدى قدرة المنشأة على مواجهة وتغطية الأعباء الثابتة المرتبطة بهيكل تمويلها طويل الأجل .

*** نسب ومعدلات تحليل هيكل التمويل طويل الأجل**

نسب ومعدلات تعتمد على بيانات قائمة المركز المالى

- نسبة رأس المال (أو حقوق الملكية) طويلة الأجل (أو إلى الالتزامات للغير)
- نسبة رأس المال المملوك (أو حقوق الملكية) إلى جملة الأصول المستثمرة (أو إلى إجمالى الأصول)
- نسبة الالتزامات طويلة الأجل (أو الالتزامات للغير) إلى جملة الأصول المستثمرة (أو إلى إجمالى الأصول)

نسب ومعدلات تعتمد على بيانات قائمة الدخل

- عدد مرات تغطية الفوائد
- عدد مرات تغطية الأعباء الثابتة.

٦/ ١١, تدريبات عملية على الوحدة الدراسية الحادية عشرة

التدريب العملى الأول :حالة الشركة "الشرقية لصناعة قطع غيار السيارات" :

بالرجوع إلى قائمة المركز المالى للشركة "الشرقية لصناعة قطع غيار السيارات" الظاهرة فى التدريب العملى الثالث على الوحدة الدراسية العاشرة ،

المطلوب :

حساب وتحليل النسب والمعدلات المالية الخاصة بتحليل هيكل التمويل طويل الأجل للشركة والتى تعتمد فى حسابها على قائمة المركز المالى للشركة فقط .

التدريب العملى الثانى : حالة "شركة النجمة للصناعات المعدنية":

بالرجوع إلى قائمة المركز المالى لشركة "النجمة للصناعات المعدنية" الظاهرة فى التدريب العملى الأول على الوحدة الدراسية التاسعة **والمطلوب** حساب وتحليل النسب والمعدلات المالية الخاصة بتحليل هيكل التمويل طويل الأجل للشركة المذكورة .

التدريب العملى الثالث : حالة "شركة التوفيق" :

كانت نسب ومعدلات تحليل هيكل التمويل طويل الأجل لشركة "التوفيق" خلال عام ١٩٩٧ مقارنة بنسب ومعدلات الصناعة التى تنتمى إليها الشركة على النحو التالى :

	الشركة	الصناعة
نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات للغير	٪ ١٦٦	٪١٢١
نسبة الالتزامات للغير إلى جملة الأصول	٪٣٨	٪٤٥
عدد مرات تغطية الفوائد	١٢ر٠ مرة	٣٠ر٠ مرة

والمطلوب :

التعليق على نسب ومعدلات تحليل هيكل التمويل طويل الأجل للشركة خلال عام ١٩٩٧ مقارنة بالصناعة .

التدريب العملى الرابع : حالة شركة "العبور للصناعة" :

بالرجوع إلى بيانات حالة شركة "العبور للصناعة " كما وردت بالتدريب العملى الخامس بالوحدة الدراسية الخامسة المطلوب إعداد وتحليل النسب العامة المرتبطة بهيكل التمويل طويل الأجل للشركة فى نهاية السنتين الماليتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ مع التركيز على النسبتين التاليتين :

أ - نسبة حقوق الملكية إلى جملة الأصول المستثمرة .

ب - نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات للغير .

١٢ . الوحدة الدراسية الثانية عشرة
تحليل المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار

أهداف الوحدة:

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١ – يتعرف المقصود بالمعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار وكيفية قياسه.

٢ – يحلل مكونات المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار .

٣ – يحدد الهدف من قياس المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار .

٤ – يوضح العلاقة بين المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار وهيكل تمويل المنشأة .

٥ – يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة :

١/١٢ . مقدمة لمعنى معدل العائد .

٢/١٢ . حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار .

٣/١٢ . الهدف من حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار .

٤/١٢ . العلاقة بين المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار وهيكل تمويل المنشأة .

٥/١٢ . تحليل حالات رقمية افتراضية .

٦/١٢ . دراسة أثر تغير مدخلات حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار .

١٢ .الوحدة الدراسية الثانية عشرة
تحليل المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار

١/١٢ . مقدمة لمعنى معدل العائد :

يقصد بالمعدل الاقتصادى للعائد على الاستثمار ذلك المعدل الذى من شأن استخدامه مساواة القيمة الحالية لرأس المال المستثمر مع القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية المستقبلية ، أما المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار فيتمثل فى النسبة المئوية لصافى الربح إلى الأصول المستثمرة . ويتركز الاهتمام فى هذه الوحدة الدراسية على تحليل المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار(١) والذى يعتبر نسبياً من أشهر مؤشرات تحليل ربحية أى منشأة ، وهى المؤشرات التى تقيس مدى القدرة الكسبية للمنشأة أى قدرتها على تحقيق أرباح من المبيعات أو الأصول المستثمرة فيها ، ذلك أن هدف أى منشأة يكون عادة هو تحقيق الأرباح والتى بدونها يستحيل اجتذاب الأموال من أصحاب المنشأة أو من الغير ، كما أن بقاء المنشأة فى الأجل الطويل يعتمد بصورة أساسية على تحقيق إيرادات كافية للوفاء بالتزاماتها مع بقاء عائد مرضٍ على حقوق الملكية . وعلى ذلك فإن المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار ذو أهمية خاصة لإدارة المنشأة بالإضافة إلى أهميته لأصحاب المنشأة ومقرضيها أو دائنيها خاصة أصحاب القروض أو الديون طويلة الأجل ، ذلك لأن هؤلاء يتوقعون دائماً أن تكون المنشأة قادرة على الوفاء بأعباء قروضهم أو ديونهم وذلك من الأرباح التى تحققها وليس من بيع الأصول التى تمتلكها .

هذا ، ويكتسب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار شهرته - مقارنة بالنسب والمعدلات الأخرى لتحليل الربحية - من زاوية أنه يستخدم فى حسابه عناصر من قائمة الدخل وعناصر أخرى من قائمة المركز المالى للمنشأة محل التحليل والدراسة على النحو الذى يتضح تفصيلاً فى البنود التالية :

(١) يطلق عليه عادة تعبير "المعدل" رغم أنه يُحسب كنسبة مئوية .

٢/١٢ . حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار :

يحسب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار على النحو التالى :

$$\text{المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{الأصول المستثمرة}} \times ١٠٠$$

وفى المعادلة السابقة إذا ما تم ضرب البسط والمقام فى مقدار واحد هو صافى المبيعات فإن المعدل يمكن أن يحسب على النحو التالى :

المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار =

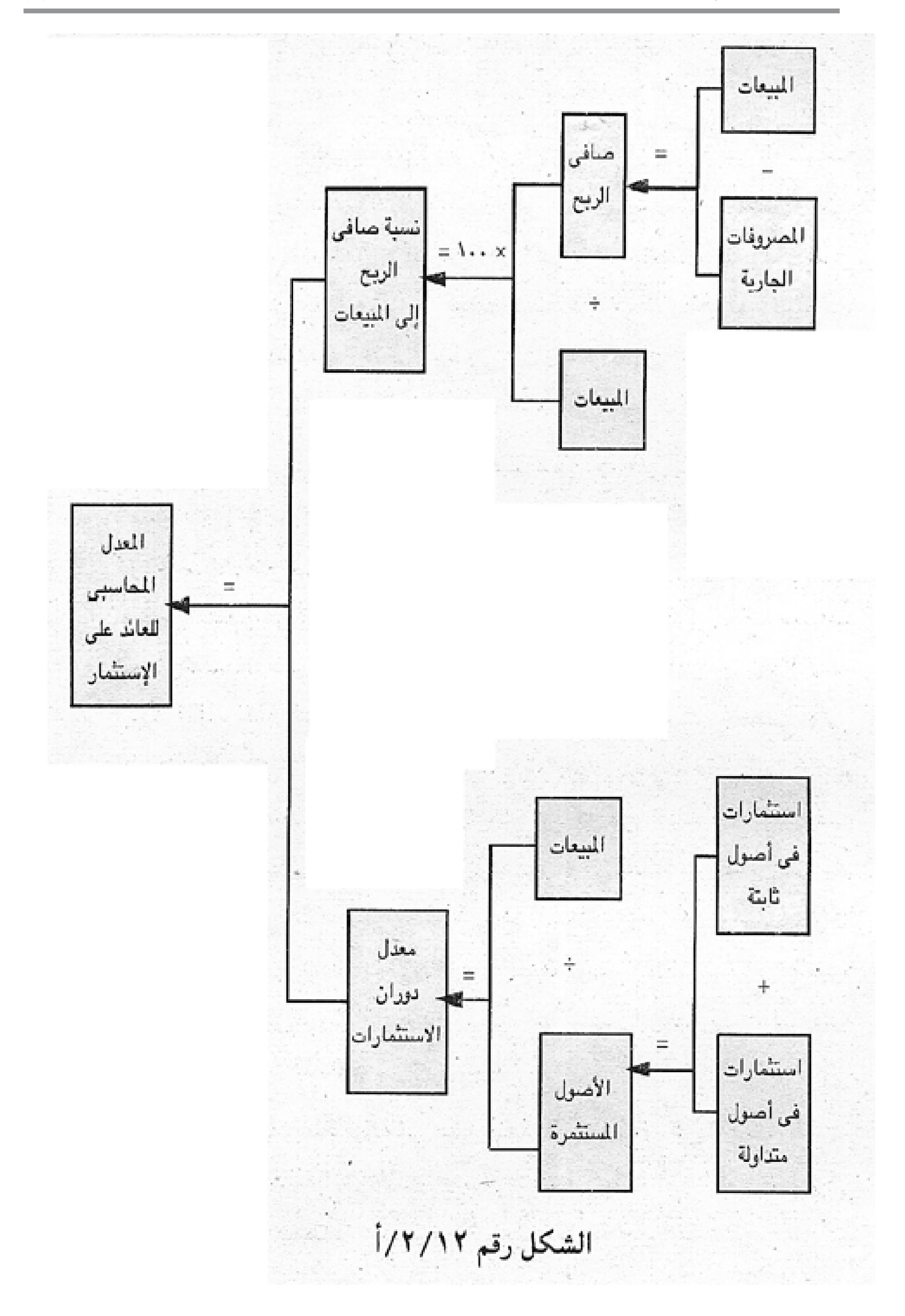
$$\left(\frac{\text{صافى الربح}}{\text{صافى المبيعات}} \times ١٠٠ \right) \times \left(\frac{\text{صافى المبيعات}}{\text{الأصول المستثمرة}} \right)$$

أو المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار =

(نسبة صافى الربح إلى المبيعات) × (معدل دوران الإستثمارات)

وعلى ذلك فإن المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار يمكن أن يفسر على أنه النسبة المئوية لصافى الربح إلى الأصول المستثمرة ، كما يمكن أن يفسر المعدل على أنه حاصل ضرب "نسبة صافى الربح إلى المبيعات" فى "معدل دوران الاستثمارات" ، وتقيس "نسبة صافى الربح إلى المبيعات" مدى مساهمة المبيعات فى تحقيق أرباح صافية ، بينما يقيس "معدل دوران الاستثمارات" قيمة المبيعات التى يحققها كل جنيه من الاستثمار ، وعلى ذلك فإن حاصل ضرب "نسبة صافى الربح إلى المبيعات" فى "معدل دوران الاستثمارات" يشير إلى النسبة بين صافى الربح والأصول المستثمرة .

وقد استخدمت "شركة دى بونت" Due Pont الأمريكية أسلوباً لتحليل العلاقة بين مكونات حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار وذلك من خلال خريطة أصبحت تعرف باسم "خريطة دى بونت" ، ويمكن أن تأخذ الخريطة الشكل الموضح بالشكل رقم ٢/١٢/٢أ .



الشكل رقم ١٢/٢/أ

وفى مجال حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية :

١- يمكن أن يحسب المعدل اعتماداً على الأرباح الصافية المتولدة عن العمليات الجارية المألوفة أو العادية فقط ، كما يمكن أن يحسب المعدل اعتماداً على الأرباح الصافية للمنشأة أى الأرباح التى تتولد عن الأنشطة المألوفة وغير المألوفة . ويفضل عادة حساب المعدل اعتماداً على الأرباح الصافية من العمليات الجارية المألوفة فقط لأنها هى التى تعبر بصورة سليمة عن المقدرة الإيرادية للمنشأة ولأنها هى الأرباح التى تتولد من مبيعات المنشأة .

٢- يمكن أن يحسب المعدل اعتمادا على الاستثمارات التى تساهم مباشرة فى العمليات الإنتاجية والبيعية فقط ، كما يمكن أن يحسب المعدل اعتماداً على كل الاستثمارات التى تساهم فى تحقيق إيرادات المنشأة . ويفضل عادة وجود نوع من التجانس بين مكونات حساب المعدل ، بمعنى أنه فى حالة حساب المعدل اعتماداً على الأرباح الصافية المتولدة عن العمليات الجارية المألوفة فقط فإنه يفضل فى نفس الوقت الاعتماد فى حساب المعدل على الاستثمارات التى تساهم فى العمليات الإنتاجية والبيعية فقط . أما إذا تم حساب المعدل اعتماداً على الأرباح المتولدة عن كل من الأنشطة المألوفة وغير المألوفة فإنه يفضل فى نفس الوقت الاعتماد فى حساب المعدل على كل الاستثمارات التى تساهم فى تحقيق إيرادات المنشأة . ومن أمثلة الاستثمارات التى لا تساهم فى العمليات الإنتاجية والبيعية للمنشأة الأصول المؤجرة للغير، والاستثمارات فى أوراق مالية فى المنشأة الصناعية ، والمصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة .

٣- يمكن أن يحسب المعدل اعتماداً على قيمة الاستثمارات فى الأصول الثابتة قبل استنزال مجمعات إهلاك الأصول الثابتة القابلة للإهلاك ، كما يمكن حساب المعدل اعتماداً على قيم الأصول الثابتة بعد استنزال مجمعات

الإهلاك. ويفضل عادة حساب المعدل اعتماداً على قيمة الأصول الثابتة بعد استنزال مجمعات الإهلاك لأنها تعبر فى هذه الحالة عن قيمة الأصول التى ولدت الإيرادات للمنشأة . كما يمكن حساب المعدل اعتماداً على قيمة الأصول المتداولة قبل استنزال المخصصات المرتبطة بها (مثل مخصص هبوط أسعار المخزون ، مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها ، مخصص هبوط أسعار الاستثمارات قصيرة الأجل فى أوراق مالية . . . . .) ، كما يمكن حساب المعدل اعتماداً على قيم الأصول المتداولة بعد استنزال هذه المخصصات. ويفضل عادة حساب المعدل اعتماداً على قيم الأصول المتداولة بعد استنزال المخصصات المرتبطة بها لأنها تعبر فى هذه الحالة عن القيمة الحقيقية للأصول المتداولة المستثمر فيها جزء من أموال المنشأة .

٤- طالما أن الأصول تؤدى مهمتها فى تحقيق الأرباح للمنشأة سواء كانت مشتراة بأموال مقترضة أو بأموال أصحاب المنشأة ، فإنه قد يفضل احتساب نسبة صافى الربح إلى المبيعات قبل استنزال أو طرح الفوائد ، وإذا كانت الفوائد لن تطرح فإن الضرائب يجب ألا تطرح هى الأخرى نظراً لأن الضرائب يجب أن تحسب على صافى الربح بعد طرح الفوائد ، أى أن رقم الربح الذى يتم الاعتماد عليه فى حساب المعدل المحاسبى العائد على الاستثمار فى هذه الحالة يكون هو رقم صافى الربح قبل الفوائد والضرائب .

٥- يمكن أن يحسب المعدل اعتماداً على قيمة الاستثمارات فى الأصول فى نهاية الفترة ، كما يمكن أن يحسب المعدل اعتماداً على متوسط قيمة الاستثمارات فى الأصول فى بداية ونهاية الفترة . ويفضل عادة حساب المعدل اعتماداً على متوسط قيمة الاستثمارات فى الأصول لأن هذا المتوسط يعبر بصورة أفضل عن الاستثمارات التى يفترض أنها كانت متاحة خلال الفترة والتى تتناسب مع المبيعات وصافى الربح المحققين خلال الفترة .

٦- يطلق على المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار أيضاً "نسبة الربح إلى إجمالى الأصول" .

٣/١٢ . الهدف من حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار:

تتأتى الفائدة من حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار من عدة زوايا منها :

١- مقارنة المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار المحسوب للمنشأة محل الدراسة عن فترة معينة مع متوسط المعدل عن نفس الفترة فى مجال النشاط الذى تعمل فيه المنشأة ، ويشير انخفاض نسبة صافى الربح إلى المبيعات بالنسبة للمنشأة عن متوسط النسبة فى النشاط الذى تعمل فيه إلى أن أسعار بيع منتجات المنشأة منخفضة نسبياً أو أن مصروفاتها الجارية مرتفعة نسبياً أو الاثنين معاً . كما يشير انخفاض معدل دوران الاستثمارات للمنشأة عن متوسط المعدل فى النشاط الذى تعمل فيه إلى أن المنشأة لا تستخدم استثماراتها بشكل فعال أى لا تنتج مبيعات تتناسب مع حجم أصولها ، لذلك يجب أن تزيد المنشأة من مبيعاتها أو أن تتخلص من بعض أصولها غير المنتجة أو أن تقوم بالأمرين معاً .

٢- مقارنة المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار المحسوب للمنشأة محل الدراسة عن فترة معينة مع المعدل الذى حققته المنشأة فى فترة أو أكثر سابقة من أجل تتبع التغيرات التى حدثت فى المعدل ومكونات حسابه وهل هى تغيرات فى صالح أو فى غير صالح المنشأة محل الدراسة ، كما يمكن إجراء تحليلات أكثر تعمقاً لتحديد أسباب هذه التغيرات من أجل ترشيد قرارات الفترات القادمة فى ضوء هذه التحليلات .

٣- مقارنة المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار المحسوب للمنشأة محل الدراسة عن فترة معينة مع المعدل المستهدف فى المنشأة عن نفس الفترة . والسؤال هنا هو هل من الأفضل لشركة تعمل فى صناعة معينة أن تحقق نسبة صافى ربح إلى المبيعات قدرها ٥ ٪ سنوياً مع تحقيق معدل دوران استثمارات ٢ مرة (لاحظ أن المعدل المحاسبى العائد على الاستثمار يكون فى هذه الحالة

١٠ ٪ سنوياً)، أو أن تحقق الشركة المذكورة نسبة صافى ربح إلى المبيعات ٢ ٪ سنوياً ومعدل دوران استثمارات ٥ مرات (لاحظ أن المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار فى هذه الحالة يكون أيضاً ١٠ ٪ سنوياً) ؟ ترتبط الإجابة عن هذا السؤال بما سبق الإشارة إليه من ضرورة مراعاة طبيعة النشاط الذى تعمل فيه أى شركة عند تحليل معدل عائدها المحاسبى ، حيث إنه فى الشركات التى تعمل فى تجارة السلع غير المعمرة (مثل تجارة المواد الغذائية) يكون معدل دوران الاستثمارات مرتفعاً نسبياً ، أما فى حالة الشركات التى تعمل فى صناعة الأصول المعمرة والتى تحتاج إلى فترة طويلة نسبياً للإنتاج والبيع والتحصيل (مثل صناعة السيارات) يكون معدل دوران الاستثمارات منخفضاً نسبياً . لذلك قد يكون من المقبول بالنسبة للنوع الأول من الشركات أن تحقق نسبة صافى ربح إلى المبيعات منخفضة نسبياً ، بينما يكون من المتوقع بالنسبة للنوع الثانى من الشركات أن تحقق نسبة صافى ربح إلى المبيعات مرتفعة نسبياً .

٤- فى حالة المنشآت التى تتكون من عدة أقسام (أو إدارات أو مراكز) لكل منها استثماراته الخاصة مع إمكانية تحديد التكاليف والإيرادات الخاضعة لتحكم مدير كل قسم يعتبر المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار المحسوب لكل قسم من أفضل المؤشرات التى تستخدم لقياس ربحية هذه الأقسام ، مع إمكانية استخدام هذا المؤشر فى تقييم أداء مدير كل قسم ومكافأته أو عقابه وفقاً لذلك ، كما يمكن أن يستخدم المعدل فى توزيع الأموال المتوافرة للمنشأة بين أقسامها المختلفة بحيث تعطى الأولوية فى تلبية الاحتياجات الاستثمارية للقسم الذى يحقق أعلى معدل محاسبى للعائد على الاستثمار . وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار فى تقييم أداء الأقسام تكتنفه الكثير من المشاكل ، فإذا كان أحد الأقسام يعتمد على أصول ثابتة مشتراة منذ فترة طويلة نسبياً فإن قيمة هذه الأصول وإهلاكاتها تكون منخفضة نسبياً وبالتالى يكون معدل عائد هذا القسم مرتفعاً بالمقارنة مع الأقسام الأخرى الحديثة نسبياً ، كما أن المعدل يحسب عادة

عن سنة مالية واحدة أو أقل لذلك قد يأخذ مدير أحد الأقسام قرارات تؤدى إلى تحسين أداء قسمه فى الأجل القصير على حساب الأجل الطويل ، فقد يقرر مدير القسم تأجيل برامج الصيانة الجارية لأصول القسم من أجل زيادة صافى ربح قسمه فى الفترة الحالية وبالتالى زيادة المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار لهذا القسم فى الأجل القصير ، وذلك بالرغم من أن هذا القرار قد ينتج عنه بعض الآثار السلبية على ربحية القسم فى الأجل الطويل نتيجة - مثلاً - لتعطل هذه الأصول لعدم إتمام عمليات الصيانة الجارية فى توقيتها المخطط .

٤/١٢ . العلاقة بين المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار وهيكل تمويل المنشأة :

يتأثر تحليل المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار لمنشأة معينة بالصورة التى يأخذها الهيكل التمويلى لهذه المنشأة ، كما أن هناك بعض الاتجاهات التى تنادى باقتصار مفهوم المال المستثمر عند حساب "المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار" على حقوق الملكية فقط (أى رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة بعد طرح الخسائر المرحلة) ، ولتوضيح ذلك يمكن تناول المثال المبسط التالى لإحدى الشركات التى لا تخضع للضرائب للتسهيل :

قيمة أصول الشركة	٨٠٠٠٠ جنيه
حقوق الملكية	٢٠٠٠٠ جنيه
التزامات الشركة للغير	٦٠٠٠٠ جنيه
صافى ربح الشركة قبل الفوائد	٦٠٠٠ جنيه
الفائدة السنوية (٦٪ سنوياً)	٣٦٠٠ جنيه
صافى ربح الشركة بعد الفوائد	٢٤٠٠ جنيه

وعلى ذلك فإن المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية فى الشركة المذكورة يحسبان على النحو التالى :

$$\text{المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافى الربح بعد الفوائد}}{\text{الأصول المستثمرة}} \times ١٠٠$$

= (٢٤٠٠ جنيه ÷ ٨٠٠٠٠ جنيه) × ١٠٠ = ٣ ٪ سنوياً

معدل العائد على حقوق الملكية = (صافى الربح بعد الفوائد ÷ حقوق الملكية) × ١٠٠

= (٢٤٠٠ جنيه ÷ ٢٠٠٠٠ جنيه) × ١٠٠ = ١٢ ٪ سنوياً

وبفرض أن متوسط المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار فى الصناعة التى تعمل فيها الشركة المذكورة ٥ ٪ سنوياً ، ومتوسط معدل العائد على حقوق الملكية ١٢ ٪ سنوياً ، ومتوسط الالتزامات إلى إجمالى الأصول ٦٠ ٪ . فى هذه الحالة يكون المعدل المحسابى للعائد على الاستثمار للشركة (٣ ٪ سنوياً) أقل بكثير عن متوسط الصناعة (٥ ٪ سنوياً) ، إلا أن معدل العائد على حقوق الملكية (١٢ ٪ سنوياً) يساوى متوسط الصناعة (١٢ ٪) ، ويرجع السبب فى ذلك أن الشركة المذكورة تمول أنشطتها عن طريق الغير بمعدل أكبر

((٦٠٠٠٠ جنيه ÷ ٨٠٠٠٠ جنيه) × ١٠٠ = ٧٥ ٪) مما هو موجود فى الصناعة (٦٠٪).

بناءً على ما سبق تأخذ المعادلة التى توضح العلاقة بين المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية الشكل التالى :

> معدل العائد على حقوق الملكية = المعدل المحاسبي للعائد على الاستثمار ÷ (١- نسبة الالتزامات للغير إلى جملة الأصول المستثمرة)
>
> أو المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار = معدل العائد على حقوق الملكية × (١ - نسبة الالتزامات للغير إلى جملة الأصول المستثمرة)

يتضح من المعادلتين السابقتين أن زيادة نسبة الاقتراض من الغير بشكل يفوق متوسط الصناعة التى تعمل فيها المنشأة يؤدى إلى زيادة عائد أصحاب

حقوق الملكية ، إلا أنه فى نفس الوقت يؤدى عادة إلى فقدان ثقة الدائنين فى قدرة الشركة على سداد ديونها مما قد يعرضها إلى مخاطر الإفلاس ، وهى نفس النتيجة التى سبق التوصل إليها قبل ذلك فى الوحدة الدراسية التى تناولت تحليل هيكل التمويل طويل الأجل .

٥/١٢ . تحليل حالات رقمية افتراضية :

١/٥/١٢ . حالة "شركة القمر لصناعة اللمبات الكهربية":

الهدف من عرض الحالة الرقمية الافتراضية التالية هو توضيح كيفية حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار لإحدى الشركات على مدار عدة فترات زمنية وهى فى الحالة محل الدراسة أربع سنوات ، بالإضافة إلى توضيح كيفية تحليل مكونات المعدل من أجل تتبع مصادر تغيره خلال الفترة محل التحليل .

	القيمة بالألف جنيه			
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
قيمة المبيعات	٤١٦ر٦٥	٣٨٩٣ر٩٩٧	٣٦٥ر١٩٧	٣٥٩ر٣١٦
استثمارات فى أصول ثابتة	٣٠٠	٨٩٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
استثمارات فى أصول متداولة :				
المخزون الجاهز	١٠٠	١٠٩	١١٢	١١٥
أصول متداولة أخرى	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٠
تكلفة المبيعات	٢٥٩	٢٢٣	٢٠٣	١٩١
المصروفات التسويقية والإدارية والمالية	٣٢ر٦٥	٣٤ر٣٩٧	٢٣ر٤١٧	١٣ر٨١٦
الوحدات المنتجة (بالوحدة)	٦٨٠	٧٠٤	٧٢٠	٧٣٦

علماً بأن الطاقة الكلية المتاحة للشركة تبلغ ٨٠٠ وحدة سنوياً .

يحسب صافى ربح الشركة على النحو التالى خلال الفترة محل التحليل :

	القيمة بالألف جنيه			
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
قيمة المبيعات	٤١٦ر٦٥	٣٨٩٣ر٩٩٧	٣٦٥ر١٩٧	٣٥٩ر٣١٦
يخصم : تكلفة المبيعات	٢٥٩	٢٢٣	٢٠٣	١٩١
مجمل الربح	١٥٧ر٦٥	١٦٦ر٩٩٧	١٦٢ر١٩٧	١٦٨ر٣١٦
يخصم : المصروفات التسويقية والإدارية والمالية	٣٢ر٦٥	٣٤ر٣٩٧	٢٣ر٤١٧	١٣ر٨١٦
صافى ربح الشركة	١٢٥	١٣٢ر٦	١٣٨ر٧٨	١٥٤ر٥

ويكون مجموع الاستثمارات فى الشركة على النحو التالى :

	القيمة بالألف جنيه			
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
استثمارات فى أصول ثابتة	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
استثمارات فى أصول متداولة:				
المخزون الجاهز	١٠٠	١٠٩	١١٢	١١٥
أخرى	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٠
الإستثمارات الكلية	٥٠٠	٥١٠	٥١٤	٥١٥

هذا ويحسب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار للشركة بإحدى الطريقتين التاليتين :

الطريقة الأولى :

	السنوات			
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
صافى الربح بالألف جنيه	١٢٥	١٣٢ر٦	١٣٨ر٧٨	١٥٤ر٥
÷	÷	÷	÷	÷
الأصول المستثمرة بالألف جنيه	٥٠٠	٥١٠	٥١٤	٥١٥
×	×	×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=	=	=
المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار	٢٥ ٪	٢٦ ٪	٢٧ ٪	٣٠ ٪

الطريقة الثانية :

	السنوات			
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
أ- حساب نسبة صافى الربح إلى المبيعات:				
صافى الربح بالألف جنيه	١٢٥	١٣٢ر٦	١٣٨ر٧٨	١٥٤ر٥
÷	÷	÷	÷	÷
المبيعات بالألف جنيه	٤١٦ر٦٥	٣٨٩ر٩٩٧	٣٦٥ر١٩٧	٣٥٩ر٣١٦
×	×	×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=	=	=
نسبة صافى الربح إلى المبيعات ٪	٪ ٣٠	٪ ٣٤	٪ ٣٨	٪ ٤٣
ب- حساب معدل دوران الإستثمارات :				
المبيعات بالألف جنيه	٤١٦ر٦٥	٣٨٩ر٩٩٧	٣٦٥ر١٩٧	٣٥٩ر٣١٦
÷	÷	÷	÷	÷
الأصول المستثمرة بالألف جنيه	٥٠٠	٥١٠	٥١٤	٥١٥
=	=	=	=	=
معدل دوران الإستثمارات – مرة	٠ر٨٣٣٣	٠ر٧٦٤٧	٠ر٧١٠٥	٠ر٦٩٧٧
جـ- حساب المعدل المحاسبى للعائد على الإستثمار :				
نسبة صافى الربح إلى المبيعات	٪ ٣٠	٪ ٣٤	٪ ٣٨	٪ ٤٣
×	×	×	×	×
معدل دوران الإستثمارات	٠ر٨٣٣٣	٠ر٧٦٤٧	٠ر٧١٠٥	٠ر٦٩٧٧
=	=	=	=	=
	٪ ٢٥	٪ ٢٦	٪ ٢٧	٪ ٣٠

يمكن تلخيص نتائج تحليل المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار فى الحالة الافتراضية السابقة فى النقاط التالية :

١- أن هناك زيادة فى المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار خلال فترة التحليل.

٢- أن هناك زيادة فى نسبة صافى الربح إلى المبيعات خلال فترة التحليل .

٣- أن هناك انخفاضاً مضطرداً فى معدل دوران الاستثمارات خلال فترة التحليل، ويرجع ذلك إلى حدوث زيادة فى الاستثمارات وانخفاض نسبى فى المبيعات . وترجع الزيادة فى الاستثمارات إلى حدوث زيادة مضطردة فى بند المخزون الجاهز ، مما يعنى أن هناك تزايداً فى النشاط الإنتاجى نتج عنه زيادة فى مقدار المخزون فى حين أنه لم تزدد المبيعات مع زيادة النشاط الإنتاجى .

٤- أن هناك تحسناً مضطرداً فى نسبة صافى الربح إلى المبيعات ، أى أنه مع الانخفاض النسبى فى المبيعات حدث ارتفاع نسبى فى صافى الربح ويرجع السبب فى هذا الارتفاع إلى أن هناك انخفاضاً مضطرداً فى النسبة المئوية لتكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات، وذلك على النحو الموضح بالبيان التالى :

	السنوات			
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
تكلفة المبيعات بالألف جنيه	٢٥٩	٢٢٣	٢٠٣	١٩١
÷	÷	÷	÷	÷
المبيعات بالألف جنيه	٤١٦٫٦٥	٣٨٩٫٩٩٧	٣٦٥٫١٩٧	٣٥٩٫٣١٦
×	×	×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=	=	=
تكلفة المبيعات كنسبة مئوية من المبيعات	٦٢٫٢٪	٥٧٫١٪	٥٥٫٦٪	٥٣٫٣٪

ويرجع السبب فى انخفاض النسبة المئوية لتكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات إلى حدوث زيادة فى كمية الإنتاج الصناعى التام ترتب عليها استيعاب مقدار أكبر من التكاليف غير المباشرة خاصة التكاليف الصناعية الثابتة داخل الأرقام المعبرة عن تكلفة الإنتاج المجهز خلال المدة والمتبقى منه نهاية المدة .

٥- تطور معدل استغلال الطاقة بالزيادة خلال الفترة، وذلك كما هو موضح بالبيان التالى :

	السنوات			
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الوحدات المنتجة	٦٨٠	٦٨٠	٦٨٠	٦٨٠
÷	÷	÷	÷	÷
الطاقة الكلية المتاحة	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠
×	×	×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=	=	=
معدل استغلال الطاقة المتاحة	٨٥ ٪	٨٨ ٪	٩٠ ٪	٩٢ ٪

وزيادة معدل استغلال الطاقة المتاحة تفسر انخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم زيادة صافى الربح بغض النظر عن انخفاض المبيعات .

وتدل نتائج تحليل المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار فى الحالة الافتراضية السابقة، على أن هناك حالة من عدم التوازن فى عناصر اقتصاديات تشغيل الشركة تتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية قبل أن يتراكم المخزون فى الوقت الذى تهبط فيه المبيعات بشدة مما قد ينتج عنه تحقيق الشركة لخسائر صافية فى السنوات القادمة .

٢/٥/١٢ . حالة "شركة الشمس للصناعة" :

بالرجوع إلى حالة "شركة الشمس للصناعة" الظاهرة بالوحدة الدراسية رقم (٩) ، يوضح الجدول التالى رقم (٢/٥/١٢/أ) كيفية حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار للشركة (بفرض أن أصول الشركة فى ١٩٩٣/١٢/٣١ بلغت فى مجموعها ٦٥٠ ألف جنيه منها ١٠ آلاف جنيه استثمارات فى أوراق مالية قصيرة الأجل) .

جدول رقم (١٢/٥/٢/١/أ)

حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار لشركة "الشمس للصناعة" (المبالغ بالألف جنيه)

	العام المنتهى فى	
	٩٤/١٢/٣١	٩٥/١٢/٣١
نسبة صافى الربح إلى المبيعات :		
صافى ربح النشاط العادى	١٢٠	١٦٠
÷	÷	÷
صافى المبيعات	١٢١٩	٢٨٦٤
×	×	×
١٠٠	١٠٠	١٠٠
=	=	=
نسبة صافى الربح إلى المبيعات	٨,٨٤ ٪	٥,٥٩ ٪
معدل دوران الاستثمارات :		
صافى المبيعات	١٢١٩	٢٨٦٤
÷	÷	÷
متوسط الأصول المستثمرة (بعد استبعاد قيمة الأوراق المالية)	[(٢٠-٦٥٦) + (١٠-٦٥٠)] / ٢	[(٧٤٠) + (٢٠-٦٥٦)] / ٢
=	=	=
معدل دوران الاستثمارات	١,٩١	٤,١٦
المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار :		
نسبة صافى الربح إلى المبيعات	٩,٨٤ ٪	٥,٥٩ ٪
×	×	×
معدل دوران الاستثمارات	١,٩١	٤,١٦
=	=	=
المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار	١٨,٧٩ ٪	٢٣,٢٥ ٪

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق رقم (١٢/٥/٢/أ) ما يلى :

١- حدث انخفاض ملموس فى نسبة صافى الربح إلى المبيعات ، ويرجع السبب فى هذا الانخفاض إلى ارتفاع التكاليف والمصروفات الجارية للشركة خاصة التكلفة الصناعية للبضاعة المبيعة .

٢- هناك ارتفاع ملموس فى معدل دوران الاستثمارات ، ويرجع السبب فى هذا الارتفاع إلى ارتفاع كفاءة الشركة فى استغلال أصولها المستثمرة ، فقد حدثت زيادة فى صافى المبيعات بنسبة ١٣٥ ٪ تقريباً خلال عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٤ فى نفس الوقت الذى لم تزد فيه الأصول المستثمرة إلا بنسبة ٨ ٪ تقريباً فى عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٤ .

٣- الارتفاع فى المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار يرجع إلى أن ارتفاع كفاءة الشركة فى استغلال أصولها المستثمرة قد تغلب على نتائج الإرتفاع فى التكلفة الصناعية للبضاعة المبيعة .

هذا ،ويمكن عند حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار خلال عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ الاعتماد على صافى الربح الكلى للشركة، وفى هذه الحالة يجب الاعتماد على متوسط الأصول المستثمرة بالكامل دون استبعاد قيمة الأوراق المالية .

٦/١٢ . دراسة أثر تغير مدخلات حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار :

يتضح من التحليلات السابقة للمعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار أن المدخلات الرئيسة لحساب المعدل تتمثل فى المتغيرات الأساسية الثلاثة التالية :

- المبيعات .
- التكاليف والمصروفات الجارية .
- الأصول المستثمرة .

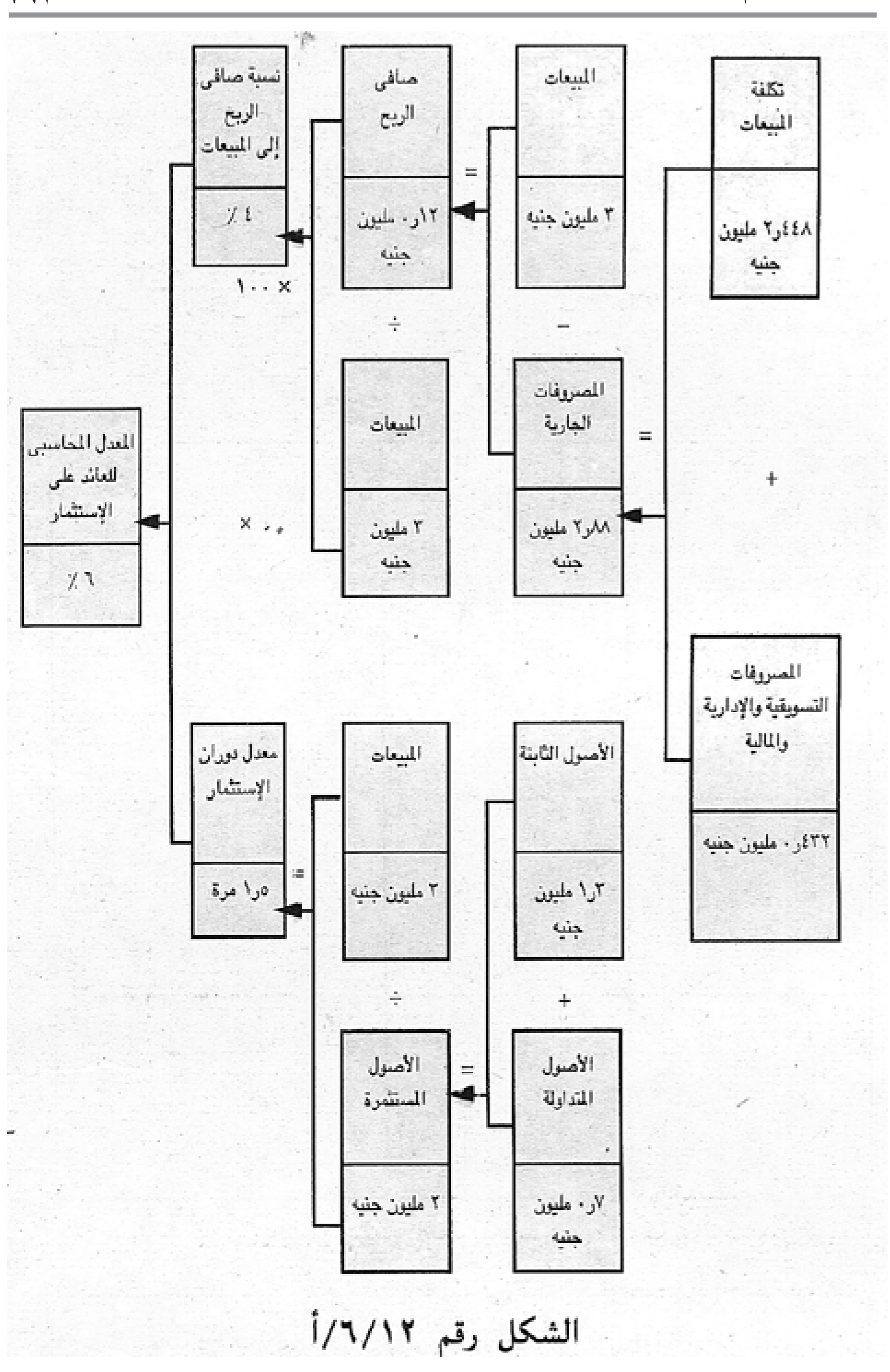
وعلى ذلك فإن محاولة زيادة المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار لأى منشأة يمكن أن تتم بواحدة أو أكثر من الوسائل التالية :

- زيادة المبيعات .
- خفض التكاليف والمصروفات الجارية .
- خفض الأصول المستثمرة .

ولتوضيح كيف يمكن التأثير على المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار لأى منشأة من خلال التأثير على المدخلات الرئيسة لحسابه دعنا نفترض البيانات التالية لإحدى الشركات عن عام ١٩٩٢ :

* المبيعات خلال عام ١٩٩٢	٣ مليون جنيه
* الأصول الثابتة (فى ٩٢/١٢/٣١)	٣ر١ مليون جنيه
* الأصول المتداولة (فى ٩٢/١٢/٣١)	٧ر . مليون جنيه
* تكلفة المبيعات كنسبة مئوية من المبيعات	٦ر٨١٪
* المصروفات التسويقية والإدارية والمالية كنسبة مئوية من المبيعات	٤ر١٤٪

من البيانات السابقة يمكن حساب المعدل المحاسبى للعائد على الإستثمار للشركة المذكورة على النحو الموضح بالشكل رقم ٦/١٢/أ .



الشكل رقم ١٢/٦/أ

يوضح الجدول رقم ٦/١٢/أ أثر تغير المدخلات الرئيسة لحساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار للشركة المذكورة بنسبة ٣٣ ٪ وذلك فى ظل فرض بقاء المتغيرات الأخرى بدون تغيير ، بمعنى أنه يفترض أن زيادة مبيعات الشركة لن يترتب عليها أى تغير فى نسب التكاليف والمصروفات الجارية ولن يترتب عليها أيضاً أى تغير فى قيمة الأصول المستثمرة ، وهكذا بالنسبة لباقى المتغيرات .

الجدول رقم ٦/١٢/أ

بيان	أثر زيادة أو نقص المتغير بنسبة ١/٣ ٣٣ ٪	المعدل المحاسبى للعائد بعد التغيير
زيادة المبيعات بنسبة ١/٣ ٣٣ ٪	٣ مليون + (٣ مليون × ١/٣ ٣٣ ٪) = ٤ مليون جنيه	(١٦ر٠/٤ × ١٠٠) × (٤/٢) = ٤٪ × ٢ = ٨ ٪
خفض التكاليف والمصروفات الجارية بنسبة ١/٣ ٣٣ ٪	٢ر٨٨ مليون – (٢ر٨٨ مليون × ١/٣ ٣٣ ٪) = ١ر٩٢ مليون جنيه	(١ر٠٨/٣ × ١٠٠) × (٣/٢) = ٣٦٪ × ١ر٥ = ٥٤ ٪
خفض الأصول المستثمرة بنسبة ١/٣ ٣٣ ٪	٢ مليون – (٢ مليون × ١/٣ ٣٣ ٪) = ١ر٣٣ مليون جنيه	(١٢ر٠/٣ × ١٠٠) × (٢/١ر٣٣) = ٤٪ × ١ر٢٥ = ٩ ٪

هذا ، ويمكن أن يتضمن تحليل المعدل المحاسبى للعائد على الإستثمار فى هذا المجال دراسة التغير الذى يمكن إحداثه فى قيم أحد مدخلات حساب المعدل للوصول به – أى المعدل – إلى رقم مستهدف ، بمعنى أنه إذا كان من المرغوب

فيه مثلاً أن لا يقل معدل الشركة محل الدراسة فى المثال السابق عن ٧ ٪ وهو - على سبيل المثال - متوسط المعدل فى الصناعة التى تعمل فيها ، فما هى المبيعات التى تحقق للشركة هذا المعدل ؟

للإجابة عن السؤال السابق يمكن أن يرمز إلى المبيعات التى تحقق المعدل المستهدف بالرمز (س) ، وعلى ذلك فإن معادلة حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار تأخذ الشكل التالى :

المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار = $\frac{\text{صافى الربح}}{\text{الأصول المستثمرة}} \times ١٠٠$

٧ ٪ = $\frac{\text{س – التكاليف والمصروفات الجارية}}{\text{٢ مليون}} \times ١٠٠$

٧ ٪ = $\frac{\text{س – (س × ٨١٫٦٪ + س × ١٤٫٤٪)}}{\text{٢ مليون}} \times ١٠٠$

٢ مليون × ٧ ٪ = س – ٠٫٨١٦ س + ٠٫١٤٤ س)

١٤٠٠٠٠ = س – ٠٫٩٦ س

١٤٠٠٠٠ = ٠٫٠٤ س

∴ س (المبيعات التى تصل بمعدل عائد الشركة إلى ٧ ٪ سنوياً) = $\frac{١٤٠٠٠٠}{٠٫٠٤}$

= ٣٫٥ مليون جنيه

بمعنى أنه إذا كان من المرغوب فيه أن تحقق الشركة معدل عائد محاسبى على الاستثمار ٧ ٪ سنوياً فإنها يجب أن تحقق مبيعات سنوية قدرها ٣٫٥ مليون جنيه . وللتحقق من النتيجة السابقة نعيد فيما يلى حساب معدل عائد الشركة إذا ما بلغت المبيعات ٣٫٥ مليون جنيه :

المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار = $\frac{\text{صافى الربح}}{\text{الأصول المستثمرة}} \times ١٠٠$

$$= \frac{٣٫٥ - (٣٫٥ \times ٦٫٨١\% + ٣٫٥ \times ٤٫١٤\%)}{٢} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٣٫٥ - ٣٫٣٦}{٢} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٠٫١٤}{٢} \times ١٠٠$$

= ٧ ٪ سنوياً

باختصار يمكن رسم خطط الربحية فى ضوء سياسات إدارية من شأنها الاستهداف العمدى لتغيير مُدخل أو أكثر من مدخلات قياس المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار، وذلك بالشكل أو بالأسلوب الذى تصل به الإدارة إلى رقم أو نسبة مئوية مستهدفة لمعدل العائد على استثماراتها .

١٢/٧ . خلاصة الوحدة الدراسية الثانية عشرة

* يعتبر نسبياً المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار من أفضل المؤشرات المتاحة عملياً والتى تقيس قدرة المنشأة على تحقيق أرباح على الأموال التى تستثمرها .

* هناك فرق بين مفهوم المعدل الاقتصادى للعائد على الاستثمار والمعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار .

* يمكن أن يحسب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار كنسبة مئوية لصافى الربح إلى الأصول المستثمرة ، كما يمكن أن يحسب المعدل كحاصل ضرب للنسبة المئوية لصافى الربح إلى المبيعات فى معدل دوران الاستثمارات .

* تمثل خريطة دى بونت أسلوباً توضيحياً بصورة عملية لتحليل العلاقات بين مكونات حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار .

* يفضل عادة حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار اعتماداً على :

- الأرباح الصافية من العمليات الجارية المألوفة فقط .
- قيم الاستثمارات التى تساهم فى العمليات الإنتاجية والبيعية فقط .
- قيم الاستثمارات فى الأصول بعد استنزال مجمعات إهلاك الأصول الثابتة والمخصصات المرتبطة بالأصول المتداولة .
- متوسط قيم الاستثمارات فى الأصول فى بداية ونهاية الفترة .

* الهدف من حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار لمنشأة معينة عن فترة معينة هو المقارنة مع :

- متوسط المعدل عن نفس الفترة فى مجال النشاط الذى تعمل فيه المنشأة .

- المعدل الذى حققته المنشأة فى فترة أو أكثر سابقة .

- المعدل المستهدف للمنشأة عن نفس الفترة .

* يتأثر تحليل المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار لمنشأة معينة بشكل الهيكل التمويلى لهذه المنشأة .

* محاولة زيادة وتحسين المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار لأى منشأة يمكن أن تتم من خلال :

- زيادة مبيعات المنشأة .

- خفض التكاليف والمصروفات الجارية للمنشأة .

- خفض الأصول المستثمرة للمنشأة .

١٢/٨ . تدريبات عملية على الوحدة الدراسية الثانية عشرة

التدريب العملى الأول : حالة "شركة البويات الحديثة":

فيما يلى ميزانية "شركة البويات الحديثة" فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وحساب الأرباح والخسائر للشركة عن السنة المنتهية فى هذا التاريخ (القيم بالمليون جنيه):

شركة البويات الحديثة

الميزانية فى ١٩٩٢/١٢/٣١

١٩٩٢	أصـــــول	١٩٩١	١٩٩٢	حقوق ملكية والتزامات	١٩٩١
	الأصول الثابتة		١ر٦٢٢	حقوق المساهمين	٢ر٧٩٦
	٥ر٠٤٨ التكلفة		٢ر٣٦٥	الإلتزامات طويلة الأجل	٢ر٢٢٩
	٢ر٧٧٢ مجمع الإهلاك			(قروض بضمان)	
٢ر٢٧٦	الصافى	٢ر٦٢١	٨ر٠٧٢	الخصوم المتداولة	٥ر٩٤٣
١٠ر٢٤٤	الأصول المتداولة	٩ر٠٧٠			
٤٣٩ر	الأصول الأخرى (حملة إعلانية)	٣٧٨ر			
١٢ر٠٥٩		١٢ر٠٣٨	١٢ر٠٥٩		١٢ر٠٣٨

شركة البويات الحديثة

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١

١٩٩٢		١٩٩١	١٩٩٢		١٩٩١
٤ر٣٤٣	تكلفة المبيعات	٤ر٤٩٩	٧ر٨٧١	صافى المبيعات وإيرادات النشاط	٧ر٤٣١
٦٨٠ر	مصروفات البيع والتوزيع	٦٠٩ر			
٢ر٨٤٨	مجمل الربح (مرحل)	٢ر٣٢٣			
٥ر٨٧١		٦ر٤٣١	٧ر٨٧١		٦ر٤٣١
٥٢٤ر	مصروفات إدارية وعمومية	٥٤٢ر	٢ر٨٤٨	مجمل الربح (منقول)	٢ر٣٢٣
١ر٢١	مصروفات تمويلية	٨٥٩ر	١١ر	إيرادات فوائد دائنة	٠٠٢ر
٢٢٠ر	مخصصات (بخلاف الإهلاك)	—	—	إيرادات سنوات سابقة	١٧٠ر
١٨٠ر	مكافات وبدلات مجلس الإدارة	١٥١ر			
١٦٩ر	إهلاكات الأصول الأخرى	١١٠ر			
٠٧٢ر	مصروفات سنوات سابقة	٠٤٦ر			
٤٧٤ر	صافى أرباح العام	٧٨٧ر			
٢ر٣٨٥		١ر٧٠٨	٢ر٣٨٥		١ر٧٠٨

والمطلوب :

١- حساب المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار لشركة "البويات الحديثة" عن السنة المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١ .

٢- تحديد المصادر الرئيسة للتغير الذى حدث فى المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار بين السنتين المنتهيتين فى ١٩٩٢/١٢/٣١ و ١٩٩١/١٢/٣١ .

التدريب العملى الثانى : تابع حالة "شركة البويات الحديثة":

فى ضوء القوائم المالية لشركة البويات الحديثة والسابق عرضها فى التدريب العملى الأول **المطلوب** حساب قيمة كل من صافى المبيعات والمصروفات الجارية التى تصل بالمعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار للشركة المذكورة إلى ٥ ٪ سنوياً .

التدريب العملى الثالث : حالة "شركة الأهلى لتجارة السلع الاستهلاكية":

تقوم شركة "الأهلى لتجارة السلع الاستهلاكية" بالاتجار فى السلع الاستهلاكية دون تصنيعها ، وتباشر الشركة كافة أنشطتها من خلال أماكن وتسهيلات مستأجرة من الغير ، وفيما يلى بيانات قائمة الدخل عن عام انتهى فى ١٩٩٧/١٢/٣١ لهذه الشركة (بالمليون جنيه) :

٢٠ قيمة المبيعات الصافية - ١٦ التكلفة الصناعية للبضاعة المبيعة - ٥ر٠ المصروفات التسويقية - ٧ر٠ المصروفات الإدارية والعمومية .

والمطلوب :

١- حساب وتحليل المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار عن عام ١٩٩٧ إذا علمت أن جملة الأصول المستثمرة فى الشركة خلال نفس العام كانت ١٤ مليون جنيه ، وأن نسبة صافى الربح إلى المبيعات فى الصناعة التى تنتمى إليها هذه الشركة كانت ١٦ ٪ خلال نفس العام بينما كان معدل دوران

الاستثمارات فى الصناعة ١ر١ مرة خلال العام المذكور .

٢- تحديد رقم المبيعات الصافية الذى كان يجب على الشركة أن تحققه خلال عام ١٩٩٧ حتى تحقق ٢٥ ٪ كمعدل محاسبى للعائد على الاستثمار .

التدريب العملى الرابع : تابع حالة "شركة التوفيق":

بالرجوع إلى حالة "شركة التوفيق" الواردة بالتدريب العملى الثالث بالوحدة الدراسية الحادية عشرة ، **المطلوب :** تحليل العلاقة بين المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار للشركة وهيكل تمويلها خلال عام ١٩٩٧ إذا علمت ما يلى :

جملة الأصول المستثمرة بالشركة فى ١٩٩٧/١٢/٣١ بلغ ٢٥٠ر٣١ مليون جنيه .

صافى مبيعات الشركة خلال عام ١٩٩٧ بلغ ٥٠٠ر١٢ مليون جنيه .

صافى الربح الكلى للشركة خلال عام ١٩٩٧ بلغ ٨٧٥ر٣ مليون جنيه .

التدريب العملى الخامس : حالة "شركة الحلال المساهمة التجارية":

من البيانات التالية المطلوب حساب وتحليل المعدل المحاسبى للعائد على الاستثمار فى شركة "الحلال المساهمة التجارية" ، علماً بأن المتوسط العام لهذا المعدل فى الشركات المماثلة فى النشاط الذى تمارسه الشركة هو ٢٥ ٪ سنوياً (الأرقام بالمليون جنيه) :

٤ المبيعات - ٣ مخزون بضاعة أول المدة - ٢ مشتريات بضاعة خلال المدة - ٥ر٢ مخزون بضاعة آخر المدة - ٢ر٠ مصروفات بيعية - ٣ر٠ مصروفات عمومية وإدارية وتمويلية - ٥ الأصول المستثمرة .

١٣ .الوحدة الدراسية الثالثة عشرة

تحـليـل الـمخزون

أهداف الوحدة:

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١ – يتعرف البنود المختلفة للمخزون فى المنشآت الصناعية ،وأهمية تحليلها بالارتباط مع تحليل القوائم والتقارير المالية .

٢ – يحسب معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة ، ويقيس فترة البيع .

٣ – يحدد العلاقة بين فترة البيع ومعدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة .

٤ – يستوعب الهدف من حساب معدلات دوران المخزون وفترة البيع .

٥ – يتفهم المشاكل والصعاب والقيود الموجهة لاستخدام معدل دوران المخزون كمؤشر لقياس مدى كفاءة المنشأة فى إدارة الأنشطة الإنتاجية والبيعية .

٦ – يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة:

١/١٣ . معدلات دوران المخزون .

٢/١٣ . فترة البيع .

٣/١٣ . الهدف من حساب معدلات دوران المخزون وفترة البيع .

٤/١٣ . تقييم إدارة المخزون .

٥/١٣ . تحليل حالات رقمية افتراضية .

١٣ .الوحدة الدراسية الثالثة عشرة

تحليل المخزون

١/١٣ . معدلات دوران المخزون :

يشكل المخزون السلعى قسماً هاماً من أصول الكثير من المنشآت ، لذلك لا بد من إعطاء عناية واهتماماً مناسباً بتحليل المخزون وذلك عند دراسة مدى كفاءة المنشأة فى إدارة الأنشطة الإنتاجية والبيعية من واقع تحليل القوائم والتقارير المالية .

يشير اصطلاح المخزون السلعى إلى الممتلكات الملموسة المعروضة للبيع فى مجال النشاط العادى أو التى فى مرحلة الإنتاج تمهيداً لعرضها للبيع أو التى تصرف لإنتاج السلع والخدمات بهدف البيع؛ أى أنه- بصفة عامة يمكن تبويب المخزون السلعى فى المنشآت الصناعية إلى البنود الرئيسة التالية :

١- البضاعة التامة أو المنتجات الجاهزة .

٢- البضاعة تحت التشغيل أو غير التامة أو تحت الصنع .

٣- المواد الخام .

٤- مهمات الإنتاج

٥- قطع الغيار ومهمات الصيانة .

٦- الأدوات الكتابية والمطبوعات .

ويقيس معدل دوران المخزون بصفة عامة عدد مرات استخدام أو تصريف أو إحلال المخزون خلال الفترة . ويتحدد لكل بند من البنود الرئيسة السابقة للمخزون معدل دوران مستقل ، فهناك "معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة" و"معدل دوران البضاعة تحت التشغيل " و"معدل دوران مخزون المواد الخام" و"معدل دوران مهمات الإنتاج" . . ويقتصر عادة الأمر فى المنشآت التجارية - نظراً لطبيعة نشاطها - على المعدل الأول للدوران فقط ، لذلك فمن الشائع فى الواقع العملى أن يعبر "معدل دوران المخزون" عن معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة .

يمثل معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة رابطة أو علاقة بين المبيعات من ناحية ومخزون المنتجات الجاهزة من ناحية أخرى ، ويحسب المعدل بصفة عامة على النحو التالى :

$$\text{معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة} = \frac{\text{المبيعات خلال الفترة}}{\text{مخزون المنتجات الجاهزة}}$$

وفى مجال حساب معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية :

١ - يمكن حساب معدل دوران المخزون على أساس القيمة أو على أساس الكمية، وقد يفضل أن يحسب معدل دوران المخزون على أساس الكمية وذلك للتخلص من أثر الاختلاف فى القيم والأسعار على حساب معدل دوران المخزون ، إلا أنه فى حالة الاعتماد فى حساب المعدل على القوائم المالية المنشورة للشركة فإنه قد يصعب حساب هذا المعدل إلا بناءً على القيمة نظراً لأنها هى الوحيدة التى تظهر فى هذه القوائم .

٢ - يمكن أن يحسب معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة اعتماداً على قيمة المبيعات أو تكلفة المبيعات . وتستخدم قيمة المبيعات فى حساب المعدل فى حالة الرغبة فى مقارنة معدل دوران المخزون للمنشأة محل الدراسة مع المنشآت الأخرى التى تعمل فى نفس نوع النشاط وذلك من واقع القوائم المالية المنشورة نظراً لأن هذه القوائم لا تظهر عادة تكلفة المبيعات بصورة منفصلة .

٣- يقوم مخزون المنتجات الجاهزة بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل ، ويقصد بتكلفة المخزون مجموع تكاليف الشراء وتكاليف التحويل وأى تكاليف أخرى متكبدة للوصول بالمخزون إلى مكانه ووضعه الحالى . ويقصد بصافى القيمة البيعية ثمن البيع التقديرى للمخزون فى ظروف النشاط العادى ناقصاً منه تكاليف التصريف وأية تكاليف أخرى يجب أن تتكبد لإتمام عملية البيع . ولا بد من وجود نوع من التجانس بين البسط والمقام

عند استخراج معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة ؛ بمعنى أنه إذا تم تقويم المخزون بالتكلفة يكون من المفضل فى هذه الحالة استخدام تكلفة المبيعات لاستخراج معدل الدوران ، أما إذا تم تقويم المخزون بصافى القيمة البيعية يكون من المفضل فى هذه الحالة استخدام قيمة المبيعات لاستخراج معدل الدوران .

٤- فى نهاية أى فترة مالية يمكن تحديد المبيعات التى حدثت طوال هذه الفترة ، بينما لا يمكن تحديد مخزون المنتجات الجاهزة إلا فى نهاية هذه الفترة ، لذلك يفضل أن يكون رقم المخزون - المستخدم فى حساب معدل دوران المخزون- معبراً عن متوسط الفترة ككل وليس عن وقت معين ، وعلى هذا يمكن أن يستخدم فى حساب معدل دوران المخزون رقم المخزون فى نهاية الفترة أو متوسط المخزون خلال الفترة . ويستخدم متوسط المخزون على أساس إضافة مخزون أول الفترة إلى مخزون آخر الفترة وقسمة الناتج على ٢ ، ويفضل الاعتماد على متوسط المخزون خلال الفترة أيضاً فى حالة المنشأة التى تتعرض مبيعاتها لتقلبات كبيرة خلال الفترة ، وأيضاً إذا كانت أعمال المنشأة ذات طبيعة موسمية .

بناءً على الملاحظات السابقة يمكن القول بأن معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة يمكن أن يحسب بعدة طرق على النحو الموضح بالجدول رقم (١٣/١/أ) .

جدول رقم (١٣/١/أ)

طرق حساب معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة

معادلة حساب معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة: البسط	معادلة حساب معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة: المقام	متى تستخدم الطريقة
قيمة المبيعات خلال الفترة	صافي القيمة البيعية للمخزون في نهاية الفترة	تقويم المخزون بصافي القيمة البيعية والطلب على منتجات المنشأة غير موسمي والمبيعات لا تتعرض لتقلبات شديدة .
قيمة المبيعات خلال الفترة	متوسط صافي القيمة البيعية للمخزون في أول وأخر الفترة	تقويم المخزون بصافي القيمة البيعية والطلب على منتجات المنشأة موسمي أو المبيعات تتعرض لتقلبات شديدة .
تكلفة المبيعات خلال الفترة	تكلفة المخزون في نهاية الفترة	تقويم المخزون بالتكلفة والطلب على منتجات المنشأة غير موسمي والمبيعات لا تتعرض لتقلبات شديدة .
تكلفة المبيعات خلال الفترة	متوسط تكلفة المخزون في أول وأخر الفترة	تقويم المخزون بالتكلفة والطلب على منتجات المنشأة موسمي أو المبيعات تتعرض لتقلبات شديدة .

هذا ، وتحتسب باقى معدلات دوران بنود المخزون الأخرى بنفس الطريقة السابق توضيحها لحساب معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (١٣/١/ب) .

جدول رقم (١٣/١/ب)

جدول رقم (١٣/١/ب)

حساب معدلات دوران المخزون

معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة =

قيمة (أو تكلفة) المبيعات خلال الفترة
―――――――――――――――――――
مخزون المنتجات الجاهزة فى نهاية الفترة(أو متوسط أول وآخر الفترة)

معدل دوران مخزون البضاعة تحت التشغيل =

تكلفة البضاعة تحت التشغيل خلال الفترة
―――――――――――――――――――
تكلفة البضاعة تحت التشغيل فى نهاية الفترة (أو متوسط أول وآخر الفترة)

معدل دوران مخزون المواد الخام =

تكلفة المواد الخام المستخدمة خلال الفترة
―――――――――――――――――――
تكلفة مخزون المواد الخام فى نهاية الفترة (أو متوسط أول وآخر الفترة)

معدل دوران مخزون مهمات الإنتاج =

تكلفة مهمات الإنتاج المستخدمة خلال الفترة
―――――――――――――――――――
تكلفة مهمات الإنتاج فى نهاية الفترة (أو متوسط أول وآخر الفترة)

معدل دوران مخزون قطع الغيار ومهمات الصيانة =

تكلفة قطع الغيار ومهمات الصيانة المستخدمة خلال الفترة
―――――――――――――――――――
تكلفة قطع الغيار ومهمات الصيانة فى نهاية الفترة

(أو متوسط أول وآخر الفترة)

معدل دوران مخزون الأدوات الكتابية والمطبوعات =

تكلفة الأدوات الكتابية والمطبوعات المستخدمة خلال الفترة
―――――――――――――――――――
تكلفة الأدوات الكتابية والمطبوعات فى نهاية الفترة

(أو متوسط أول وآخر الفترة)

٢/١٣ . فترة البيع :

كلما ارتفع معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة كلما دل ذلك على سرعة تحرك المخزون أى كانت فترة البيع قصيرة ، والعكس صحيح . وتشير فترة البيع إلى عدد أيام بيع المخزون بالكامل مرة واحدة ، وتحسب فترة البيع على النحو التالى :

$$\text{فترة البيع} = \frac{\text{صافى القيمة البيعية للمخزون فى نهاية الفترة (أو متوسط أول وآخر الفترة)}}{\text{متوسط قيمة المبيعات اليومية خلال الفترة}}$$

$$\text{أو فترة البيع} = \frac{\text{تكلفة المخزون فى نهاية الفترة (أو متوسط أول وآخر الفترة)}}{\text{متوسط تكلفة المبيعات اليومية خلال الفترة}}$$

حيث :

متوسط قيمة (أو تكلفة) المبيعات اليومية خلال الفترة

$$= \frac{\text{قيمة (أو تكلفة) المبيعات خلال الفترة}}{\text{عدد أيام الفترة}}$$

وتعتبر عادة السنة المالية ٣٦٠ يوماً لأغراض حساب فترة البيع.

هذا ويمكن إيجاد الرابطة بين فترة البيع ومعدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة على النحو التالى :

$$\text{فترة البيع} = \frac{\text{عدد أيام الفترة}}{\text{معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة}}$$

فإذا كان صافى القيمة البيعية للمخزون فى نهاية سنة ما ١٥ ألف جنيه ، وقيمة المبيعات خلال هذه السنة ١٨٠ ألف جنيه فإن :

متوسط قيمة المبيعات اليومية خلال السنة = ١٨٠٠٠٠ جنيه / ٣٦٠ يوم = ٥٠٠ جنيه يومياً

وعلى ذلك تكون فترة البيع :

١٨٠٠٠٠ جنيه / ٣٦٠ يوم = ٣٠ يوم

كما يمكن حساب فترة البيع عن طريق حساب معدل دوران المخزون كالآتى :

معدل دوران المخزون خلال السنة = ١٨٠٠٠٠ جنيه / ١٥٠٠٠ جنيه = ١٢ مرة

وعلى ذلك فإن فترة البيع = ٣٦٠ يوم / ١٢ مرة = ٣٠ يوم

٣/١٣ . الهدف من حساب معدلات دوران المخزون وفترة البيع :

تبرز الفائدة من حساب معدلات دوران المخزون للمنشأة محل الدراسة عن فترة معينة فى تحديد درجة كفاءة المنشأة فى استخدام المخزون ، ويتم ذلك من خلال مقارنة هذه المعدلات مع مجموعة أو أكثر من معدلات دوران المخزون التالية:

– متوسط معدلات دوران المخزون عن نفس الفترة فى مجال النشاط الذى تعمل فيه المنشأة .

– معدلات دوران المخزون التى حققتها المنشأة فى فترة أو أكثر سابقة .

– معدلات دوران المخزون المستهدفة للمنشأة عن نفس الفترة .

وبصفة عامة يمكن القول بأن الانخفاض الكبير نسبياً فى معدلات دوران المخزون للمنشأة محل الدراسة قد يشير إلى :

– احتفاظ المنشأة بمخزون زائد عما هو ضرورى لتلبية طلبات العملاء

(بالنسبة لمخزون المنتجات الجاهزة) أو متطلبات الإنتاج (بالنسبة لمخزون البضاعة تحت التشغيل والمواد الخام ومهمات الإنتاج) ، أو أن مبيعات المنشأة قد هبطت لسبب من الأسباب .

- تجميد جزء من أموال المنشأة فى شكل مخزون وهو ما يعنى حجب جزء من الأموال عن التشغيل ، وفى هذا ضياع لعائد اقتصادى كان يمكن الحصول عليه لو لم يتم تجميد هذه الأموال فى مخزون زائد عن الحجم الواجب الاحتفاظ به .

- ارتفاع تكلفة التخزين وارتفاع معدلات تلف أو تقادم المخزون .

ويشير الارتفاع الكبير نسبياً فى معدلات دوران المخزون للمنشأة محل الدراسة إلى عجز المنشأة عن تلبية طلبات العملاء (بالنسبة لمخزون المنتجات الجاهزة) مما قد يؤدى إلى انصراف هؤلاء العملاء إلى التعامل مع منشآت أخرى وضياع فرص تحقيق مبيعات كان من الممكن تحقيقها ، أو عجز المنشأة عن تلبية طلبات البيع غير المتوقعة التى يتطلب الأمر تنفيذها بشكل فورى . كما قد تعجز المنشأة عن تلبية متطلبات الإنتاج (بالنسبة لمخزون البضاعة تحت التشغيل والمواد الخام ومهمات الإنتاج) مما قد يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، كما قد يؤدى ذلك إلى توقف العمليات الإنتاجية وبالتالى عدم قدرة المنشأة على تلبية طلبات العملاء .

وبصفة عامة لا توجد قاعدة عامة لتحديد سرعة أو بطء دوران المخزون حيث يعتمد ذلك على طبيعة نشاط المنشأة ؛ بمعنى أن معدل دوران المخزون غالباً ما يكون مرتفعاً نسبياً إذا ما كانت المنشأة تتعامل فى سلع استهلاكية أو سريعة التلف أو التقادم ، ويكون من المتوقع فى هذه الحالة تحقيق المنشأة لعائد منخفض نسبياً من بيع هذه السلعة إلا أن سرعة دوران المخزون فيها تمكنها من تحقيق أرباح مناسبة، فى حين أن معدل دوران المخزون غالباً ما يكون منخفضاً نسبياً إذا ما كانت المنشأة تتعامل فى سلعة معمرة ، ويكون من المتوقع فى هذه الحالة

تحقيق المنشأة لعائد مرتفع نسبياً من بيع هذه السلعة لكى تتمكن المنشأة من تحقيق أرباح مناسبة .

هذا ويمكن أيضاً مقارنة فترة البيع المحسوبة للمنشأة محل الدراسة عن فترة معينة مع متوسط فترة البيع عن نفس الفترة فى مجال النشاط الذى تعمل فيه المنشأة خلال نفس الفترة ، أو مع فترة البيع التى حققتها المنشأة فى فترة أو أكثر سابقة ، أو مع فترة البيع المستهدفة للمنشأة عن نفس الفترة ، وبصفة عامة تكون فترة البيع قصيرة نسبياً إذا ما كانت المنشأة تتعامل فى سلعة استهلاكية أو سريعة التلف أو التقادم ، وتكون فترة البيع طويلة نسبياً إذا ما كانت المنشأة تتعامل فى سلعة معمرة .

٤/١٣ . تقييم إدارة المخزون :

يعتبر معدل دوران المخزون من أفضل المقاييس التى يمكن استخدامها كمؤشر على مدى كفاءة المنشأة فى إدارة الأنشطة الإنتاجية والبيعية ، إلا أن استخدام المعدل تكتنفه المشاكل والصعاب والقيود التالية :

١- ارتفاع أو انخفاض معدل دوران المخزون قد لا يرجع بالضرورة إلى سياسة المنشأة بشأن إدارة المخزون ، فإذا قامت المنشأة بتخفيض معايير منح الائتمان لعملائها أو إذا اتبعت المنشأة سياسة متساهلة فى التحصيل من العملاء فإن ذلك يؤدى عادة إلى زيادة المبيعات الآجلة (بسط معدل دوران المخزون) وزيادة حجم الاستثمار فى المخزون (مقام معدل دوران المخزون) اللازم لمواجهة تلك الزيادة فى المبيعات الآجلة مما قد يترتب عليه ارتفاع أو انخفاض معدل دوران المخزون .

٢- التضخم الاقتصادى يجعل الاعتماد على معدل دوران المخزون فى تقييم إدارة المخزون إجراءً غير موضوعى ، فسياسة الوارد أخيراً يصرف أولاً يترتب عليها فى أوقات التضخم ارتفاع غير حقيقى فى معدل دوران

المخزون، وذلك لأن تكلفة المبيعات (بسط معدل دوران المخزون) يتم تقويمها بأسعار متزايدة للبضاعة التى تم شراؤها فى ظل التضخم ، أما رصيد المخزون فى نهاية الفترة (مقام معدل دوران المخزون) فإنه يتم تقويمه وفقاً لأسعار البضاعة التى تم شراؤها منذ فترة طويلة نسبياً عندما لم يكن هناك تضخم أو عندما كانت معدلات التضخم أقل نسبياً مما هى عليه فى الوقت الحالى . بناءً على ما سبق يمكن القول بأن ارتفاع معدل دوران المخزون فى ظل ظروف التضخم الاقتصادى قد لا يمكن إرجاعه إلى كفاءة الشركة فى إدارة المخزون وإنما يمكن إرجاعه إلى الظروف الاقتصادية السائدة .

٥/١٣ . تحليل حالات رقمية افتراضية :

١/٥/١٣ . حالة شركة "هشام للعب الأطفال" :

فيما يلى الحسابات الختامية التى أعدت لشركة "هشام للعب الأطفال" عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ (القيم بالألف جنيه) :

"شركة هشام للعب الأطفال"

حساب التشغيل عن السنة المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١

١٩٩٢		١٩٩١	١٩٩٢		١٩٩١
١١٠٠	مخزون إنتاج تحت التشغيل أول المدة	٨٠٠	١٧٩٠	مخزون إنتاج تحت التشغيل آخر المدة	١١٠٠
٣٦٨٠	خامات مستخدمة	٣١٢٠	٣٨٢٠	تكلفة الإنتاج (مرحل)	٤٣٢٠
٧٩٠	أجور ومرتبات صناعية	٨٤٠			
٢٩٠	مصروفات صناعية	٣٢٠			
٢٥٠	إهلاكات صناعية	٢٥٠			
٥٦١٠		٥٣٢٠	٥٦١٠		٥٣٢٠
٢٨٢٠	تكلفة الإنتاج (منقول)	٤٢٢٠	٧٨٠	مخزون إنتاج تام آخر المدة	١٢٩٠
١٢٩٠	مخزون إنتاج تام أول المدة	١٥٧٠	٤٣٣٠	تكلفة البضاعة المبيعة	٤٥٠٠
٥١١٠		٥٧٩٠	٥١١٠		٥٧٩٠

"شركة هشام للعب الأطفال"

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١

١٩٩٢		١٩٩١	١٩٩٢		١٩٩١
٤٣٣٠	تكلفة البضاعة المبيعة	٤٥٠٠	٥٨٧٠	صافى المبيعات وإيرادات النشاط	٦٤٣٠
٦٨٠	مصروفات البيع والتوزيع	٦١٠			
٨٦٠	مجمل الربح (مرحل)	١٣٢٠			
٥٨٧٠		٦٤٣٠	٥٨٧٠		٦٤٣٠
٥٢٠	مصروفات إدارية وعمومية	٥٤٠	٨٦٠	مجمل الربح (منقول)	١٣٢٠
١٢١٠	مصروفات تمويلية	٨٦٠	١٠	إيرادات متنوعة وسنوات سابقة	١٧٠
٥٧,	إهلاكات	٢٦٠			
٧٠	مصروفات سنوات سابقة	٥٠	١٥١٠	صافى خسائر العام (مرحل)	٢٢٠
٢٣٨٠		١٧١٠	٢٣٨٠		١٧١٠
١٥١٠	صافى خسائر العام (منقول)	٢٢٠	٩٧٢٠	الخسائر المرحلة فى ١٢/٣١	٨٢٢٠
٨٢٢٠	الخسائر المرحلة فى ١/١	٨٠١٠			
٩٧٣٠		٨٢٣٠	٩٧٣٠		٨٢٣٠

وقد أظهرت ميزانية الشركة فى ١٩٩٢/١٢/٣١ المخزون بالتكلفة (بعد استبعاد مخصص هبوط أسعار المخزون) على النحو التالى (القيمة بالألف جنيه) :

	٩٢/١٢/٣١	٩١/١٢/٣١
خامات	١٠٩٠	١٥١٠
مهمات الإنتاج	١٧٠	٢٣٠
إنتاج تحت التشغيل	١٧٩٠	١١٠٠
إنتاج تام	٧٨٠	١٢٩٠
	٣٨٣٠	٤١٣٠
ناقصا : مخصص هبوط أسعار المخزون	(٤٠)	(٤٠)
	٣٧٩٠	٤٠٩٠

يمكن استخراج معدل دوران مخزون الإنتاج التام وفترة البيع خلال عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩١ وتحليل نتائج أعمال الشركة فى ضوء حركة مخزون الإنتاج التام خلال العامين المذكورين على النحو التالى :

أولاً - معدل دوران المخزون :	**١٩٩٢**	**١٩٩١**
تكلفة المبيعات خلال المدة	٤٣٣٠	٤٥٠٠
÷	÷	÷
متوسط تكلفة مخزون الإنتاج التام خلال المدة	(٧٨٠ + ١٢٩٠) / ٢	(١٥٧٠ + ١٢٩٠) / ٢
=	=	=
معدل دوران المخزون	٤	٣

ثانياً - فترة البيع :	**١٩٩٢**	**١٩٩١**
عدد أيام السنة	٣٦٠	٣٦٠
÷	÷	÷
معدل دوران المخزون	٤	٣
=	=	=
فترة البيع بالأيام	٩٠	١٢٠

ثالثاً - يتضح من تحليل معدل دوران مخزون الإنتاج وفترة البيع خلال عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩١ أن **معدل دوران مخزون الإنتاج التام قد ارتفع** بصورة كبيرة نسبياً خلال عام ١٩٩٢ عن عام ١٩٩١ ، **كما أن فترة البيع قد انخفضت** بصورة كبيرة نسبياً خلال عام ١٩٩٢ عن ١٩٩١ ، وقد يدل ذلك على ارتفاع كفاءة التخزين وتصريف المخزون ، إلا أن **ذلك قد قابله انخفاض فى صافى المبيعات وإيرادات النشاط بين العاملين** مما يدل على أن أسعار البيع قد انخفضت خلال عام ١٩٩٢ عن عام ١٩٩١ (بسبب عدم جودة الإنتاج مثلاً) أو أن كميات الإنتاج التام قد انخفضت خلال عام ١٩٩٢ عن ١٩٩١ أو حدث الأمران معاً . ويشير ذلك إلى عدم فاعلية الشركة فى إدارة الأنشطة الإنتاجية والبيعية إذا ما كان انخفاض أسعار البيع راجعاً إلى عوامل داخلية خاضعة لتحكم إدارة الشركة .

٢/٥/١٣ . حالة "شركة الشمس للصناعة" :

بالرجوع إلى حالة "شركة الشمس للصناعة" الواردة بالوحدة الدراسية رقم (٩) ، يمكن استخراج معدل دوران مخزون الإنتاج التام وفترة البيع خلال عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ وتحليل نتائج أعمال الشركة فى ضوء حركة مخزون الإنتاج التام خلال العامين المذكورين على النحو التالى :

أولاً – معدل دوران المخزون :

	١٩٩٤	١٩٩٥
التكلفة الصناعية للبضاعة المبيعة	٩٢٠	٢٥٥٥
÷	÷	÷
تكلفة مخزون المنتجات الجاهزة نهاية المدة	٢٨٠	٣٣٦
=	=	=
معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة	٣ .٢٩	٧ .٦٠

ثانياً – فترة البيع :

	١٩٩٤	١٩٩٥
عدد أيام السنة	٣٦٠	٣٦٠
÷	÷	÷
معدل دوران المخزون	٣ .٢٩	٧ .٦٠
=	=	=
فترة البيع	١٠٩ يوم	٤٧ يوم

ثالثاً – الارتفاع الكبير نسبياً فى معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة والانخفاض الكبير نسبياً فى فترة البيع يدلان على **ارتفاع كفاءة التخزين وتصريف المخزون** ، إلا أن هناك مخاطر من عجز المنشأة عن تلبية طلبات العملاء .

١٣/٦ . خلاصة الوحدة الدراسية الثالثة عشرة

* يعتبر تحليل المخزون أحد الجوانب الهامة عند تحليل القوائم والتقارير المالية لدراسة مدى كفاءة إدارة المنشأة فى إدارة الأنشطة الإنتاجية والبيعية .
* يقيس معدل دوران المخزون عدد مرات استخدام أو تصريف أو إحلال المخزون خلال الفترة .
* يتحدد لكل بند من البنود الرئيسة للمخزون معدل دوران مستقل .
* تشير فترة البيع إلى عدد أيام بيع مخزون المنتجات الجاهزة بالكامل مرة واحدة .
* يمكن استخدام تحليلات معدلات دوران المخزون لتقييم كفاءة الإدارة فى التعامل مع المخزون .
* يمكن مقارنة معدلات دوران المخزون وفترة البيع التى تحتسب لمنشأة معينة عن فترة معينة مع المتوسط فى مجال النشاط الذى تعمل فيه المنشأة عن نفس الفترة ، أو مع تلك المعدلات والفترة التى حققتها المنشأة فى فترة أو أكثر سابقة ، أو مع المستهدف للمنشأة عن نفس الفترة .
* تختلف معدلات دوران المخزون وفترة البيع من نشاط إلى آخر .

١٣/٧ . تدريبات عملية على الوحدة الدراسية الثالثة عشرة

التدريب العملى الأول : حالة "شركة هشام للعب الأطفال" :

بالإشارة إلى حالة "شركة هشام للعب الأطفال" السابق عرضها فى البند (٤/١٣) من الوحدة الدراسية الحالية ، المطلوب : حساب معدلات الدوران التالية خلال عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩١ :

أ - معدل دوران الإنتاج تحت التشغيل .

ب- معدل دوران الخامات .

جـ- معدل دوران مهمات الإنتاج .

مع إجراء مقارنة تحليلية لمغزى تطور معدلات الدوران المذكورة بين العامين .

التدريب العملى الثانى : حالة "شركة سنارة التجارية" :

فيما يلى المراكز المالية لـ "شركة سنارة التجارية" فى نهاية السنوات من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ وقوائم الدخل للشركة عن السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ (القيم بالألف جنيه) :

أولاً- المراكز المالية :

	٨٩/١٢/٣١	٩٠/١٢/٣١	٩١/١٢/٣١	٩٢/١٢/٣١
الأصول الثابتة بعد الإهلاكات :				
أرض ومبانى	٩٥	١٣٦	١٣٨	١٢٥
آلات ومعدات	١٢٨	١٦٩	١٨٢	١٥٣
أصول ثابتة أخرى	٥٧	٧٥	٩١	٨٢
المجموع (أ)	٢٨٠	٣٧٠	٤١١	٣٦٠
الأصول المتداولة :				
مخزون	٣٠٦	٤٩٣	٧٩٤	١٢٧٠
مدينون	٢٨٤	٤٠٢	٤٣٩	٦٧٢
نقدية	٦٥	٧٦	٧٢	٤٠
المجموع (ب)	٦٥٥	٩٧١	١٣٠٥	١٩٨٢
إجمالى أصول ثابتة (بعد الإهلاكات) ، والمتداولة (ج = أ + ب)	٩٣٥	١٣٤١	١٧١٦	٢٣٤٢
حقوق المساهمين :				
رأس المال	٥٧٥	٥٧٥	٥٧٥	٥٧٥
أرباح محتجزة	٦١	٢٣٠	٣٣٥	٣٩٠
المجموع (د)	٦٣٦	٨٠٥	٩١٠	٩٦٥
التزامات طويلة الأجل (هـ)	٨١	٣٠٤	٣٠٤	٤٠٩
التزامات متداولة (و)	٢١٨	٢٣٢	٥٠٢	٩٦٨
إجمالى حقوق المساهمين والالتزامات (ز = د + هـ +و)	٩٣٥	١٣٤١	١٧١٦	٢٣٤٢

ثانياً- قوائم الدخل:

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
المبيعات	٤١٢٥	٤٢٩٠	٤٤٥٠
- تكلفة البضاعة المبيعة	٢٣٠٨	٣٥٥٠	٣٥٦٠
مجمل الربح	٨٢٧	٧٤٠	٨٩٠
- مصروفات إدارية	(٣١٨)	(٢٣٦)	(٢٥٦)
- إهلاكات	(١٢٧)	(١٥٩)	(١٩١)
- مصروفات أخرى متنوعة	(٦٤)	(١٣٤)	(٣١٨)
صافى الربح قبل الضرائب	٣١٨	٢١١	١٢٥
- الضرائب (٤٠٪ للتبسيط)	١٢٧	٨٤	٥٠
صافى الربح بعد الضرائب	١٩١	١٢٧	٧٥

فإذا علمت أن معدل دوران المخزون فى مجال التجارة التى تعمل فيها الشركة كان ٧ مرات خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٢ .

فالمطلوب :

حساب معدل دوران المخزون وفترة البيع للشركة خلال السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ مع التعليق على النتائج التى تصل إليها .

التدريب العملى الثالث : حالة "شركة بورسعيد للصناعات المتطورة" :

إذا علمت أن شركة "بورسعيد للصناعات المتطورة" حققت خلال عام ١٩٩٧ مبيعات صافية ١٣ ٣. مليون جنيه ، وكان رصيد مخزون المنتجات الجاهزة فى

١٩٩٧/١٢/٣١ بالشركة ١ ٩. مليون جنيه(المخزون مقوم بصافى قيمته البيعية والتى كانت أقل من تكلفته) ، وقد بلغت التكلفة الصناعية للبضاعة المبيعة خلال عام ١٩٩٧ حوالى ٦٤ر١٠ مليون جنيه، بينما بلغت مصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية والتمويلية حوالى ٢٩ر٢ مليون جنيه عن نفس العام .

فالمطلوب :

١ - حساب وتحليل معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة وفترة البيع خلال عام ١٩٩٧ إذا علمت أن متوسط معدل دوران مخزون المنتجات الجاهزة فى الصناعة التى تنتمى إليها الشركة بلغ ٥ مرات خلال العام المذكور المحسوب بواقع ٣٦٠ يوماً .

٢- حساب قيمة المبيعات الصافية التى كان يجب على الشركة أن تحققها خلال عام ١٩٩٧ ليصل معدل دوران المخزون بالشركة إلى المعدل الذى تحقق فى الصناعة خلال العام المذكور .

١٤ . الوحدة الدراسية الرابعة عشرة

إعداد وتحليل نسب التداول والسيولة وانتقادها

أهداف الوحدة:

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة ، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١ - يتعرف المقصود بمصطلح السيولة .

٢ - يحدد نسبة التداول .

٣ - يحدد نسبة السيولة .

٤ - يفرق بين كل من نسبة التداول ونسبة السيولة .

٥ - يتفهم الانتقادات الموجهة إلى نسب التداول والسيولة .

٦ - يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة:

١/١٤ . مقدمة تصنيفية .

٢/١٤ . نسب التداول والسيولة الشائعة أو التقليدية .

٣/١٤ . نسب التداول والسيولة الأقل شيوعاً .

٤/١٤ . انتقادات نسب التداول والسيولة .

١٤. الوحدة الدراسية الرابعة عشرة

إعداد وتحليل نسب التداول والسيولة وانتقادها

١/١٤ . مقدمة تصنيفية :

تعد المقاييس المحاسبية ذات الصلة بالسيولة من المقاييس ذات الأهمية التى نادراً ما يتم إغفالها فى الدراسات المرتبطة بتحليل القوائم المالية لمنشآت الأعمال مثل الدراسات الخاصة بنجاح أو فشل منشآت الأعمال والدراسات الخاصة بمنح قروض أو تسهيلات ائتمانية ودراسات دمج وتملك منشآت الأعمال وغيرها من الدراسات .

يمكن تقسيم النسب المالية الخاصة بالتداول والسيولة بشكل عام إلى مجموعتين ؛ تمثل المجموعة الأولى أكثر نسب التداول والسيولة شيوعاً ، فى حين تتضمن المجموعة الثانية نسب التداول والسيولة التى وردت فى الفكر المحاسبى والإدارى إلا أنها لم تحظ باتفاق الكتاب عليها فى مجال تحليل القوائم المالية .

٢/١٤ . نسب التداول والسيولة الشائعة أو التقليدية :

يشير مصطلح السيولة Liquidity إلى مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية Current Obligations عندما يحين موعد سدادها ، بمعنى تحول الأصول قصيرة الأجل (المتداولة) إلى نقدية Cash تستخدم بدورها فى سداد الالتزامات قصيرة الأجل . باختصار،فإن الهدف الأساسى من قياس سيولة المنشأة هو التحقق من قدرة هذه المنشأة على سداد ديونها قصيرة الأجل .

هذا ، وقد تواتر الكتاب فى هذا المجال على استخدام نسبتين أو مقياسين لتحديد مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، هما نسبة التداول ونسبة السيولة ، وفيما يلى تحليل مختصر لهاتين النسبتين :

١٤/٢/١. نسبة التداول Current Ratio :

تستخدم عناصر رأس المال العامل فى حساب هذه النسبة ، وكما هو معروف يتمثل رأس المال العامل الإجمالى فى مجموع الأصول المتداولة ، فى حين يتمثل صافى رأس المال العامل فى الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة(١) .

وتقيس نسبة التداول معدل(٢) سداد أو عدد مرات سداد الالتزامات الجارية (المتداولة) من خلال ما هو متاح من أصول جارية (متداولة) ، ومن ثم تكون نسبة التداول عبارة عن ناتج قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على أن هناك أصولاً متداولة كافية لسداد الخصوم المتداولة ، وبشكل عام يمكن القول إن نسبة التداول تتميز باستعمالها الشائع لقياس اليسر المالى فى الأجل القصير Short Term Solvency .

وعلى هذا يتم حساب نسبة التداول كمايلى :

نسبة التداول = قيمة الأصول المتداولة ÷ قيمة الالتزامات المتداولة

هذا. وتشتمل الأصول المتداولة على النقدية بالبنوك والخزانة الداخلية للمنشأة والأوراق المالية قصيرة الأجل والعملاء وأوراق القبض والمخزون السلعى بأنواعه المختلفة بالإضافة إلى الإيرادات المستحقة والمصروفات المدفوعة مقدماً ، وتتضمن الالتزامات المتداولة حسابات البنوك الدائنة (سحب على المكشوف) والقروض قصيرة الأجل والحسابات الجارية الدائنة مقابل الاعتمادات المستندية والدائنين التجاريين وأوراق الدفع والمصروفات الجارية المستحقة وضرائب الأرباح التجارية والصناعية المستحقة وغيرها من بنود الالتزامات التى تستحق فى بحر السنة المالية الواحدة .

---

(١) درجت بعض الاتجاهات على استخدام "مصطلح رأس المال العامل" للإشارة إلى صافى رأس المال العامل وليس إجمالية.

(٢) تستخرج نسب التداول والسيولة فى صورة معدلات وليس نسب مئوية ومع ذلك الشائع هو أن يطلق عليها تعبير النسب وليس المعدلات.

تتمثل تقليدياً نسبة التداول المناسبة والكافية لمنشآت الأعمال بصفة عامة - فى رأى كثير من المحللين الماليين - فى أن تكون الأصول المتداولة ضعف الالتزامات المتداولة ، وإذا كانت النسبة أكبر من ذلك فإن هذا قد يعنى أن المنشأة تستثمر أموالاً أكثر من اللازم فى أصولها المتداولة والتى لا تحقق العائد المرجو . أما إذا كانت النسبة أقل من ذلك فإن هذا قد يكون مؤشراً على عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل فى مواعيد استحقاقها . ويوضح المثال التالى كيفية حساب نسبة التداول .

مثال :

تبلغ قيمة الأصول المتداولة للشركة "الوطنية" ٧٠٠٠٠ جنيه ، كما تبلغ قيمة الالتزامات المتداولة ٣٠٠٠٠ جنيه ، وعلى هذا يمكن حساب نسبة التداول على النحو التالى :

نسبة التداول = ٧٠٠٠٠ ÷ ٣٠٠٠٠ = ٢,٣٣ مرة

تشير هذه النسبة إلى أن لدى الشركة "الوطنية" أصولاً جارية كافية لسداد الالتزامات المتداولة مرتين وثلث المرة . بمعنى آخر أن لدى الشركة أصولاً متداولة بمقدار ٢,٣٣ جنيه مقابل كل جنيه واحد من التزاماتها قصيرة الأجل . وإذا افترض أنه يمكن تحويل هذه الأصول إلى نقد بقيمتها الدفترية فإن الشركة تستطيع سداد جميع الالتزامات المتداولة عن طريق تصفية : (١ ÷ ٢,٣٣) × ١٠٠ = ٤٣ ٪ فقط من الأصول المتداولة .

وإذا كانت نسبة التداول المتوسطة للصناعة التى تعمل بها الشركة تبلغ ٢,٥ مرة ، فإنه بمقارنة نسبة التداول للشركة مع متوسط الصناعة ، يتضح أن الفرق بينهما طفيف نسبياً ، ولذا يمكن القول إن الشركة لديها القدرة الكافية والمناسبة لسداد التزاماتها المتداولة ، حيث إن نسبة التداول لها قريبة نسبياً من نسب التداول لمعظم الشركات الأخرى فى نفس الصناعة التى تنتمى لها هذه الشركة .

٢/٢/١٤, ٢ نسبة السيولة السريعة : Quick Ratio or Acid Test

بعض الأصول المتداولة لا تتحول بسهولة إلى نقدية يمكن استخدامها فى سداد الديون قصيرة الأجل التى على المنشأة ، مثل المصروفات المدفوعة مقدماً التى لا تتحول إلى نقدية بل على العكس تستخدم فى التشغيل ، كما أن المخزون السلعى يتحول عادة إلى مدينين (عند البيع بالأجل) ثم تتحول حسابات المدينين بدورها إلى نقدية عندما يحين موعد استحقاقها ، لهذا فإن بعض عناصر الأصول المتداولة تكون أقل سيولة من البعض الآخر، ولذا فإنه لمعرفة القدرة السريعة للمنشأة على سداد التزاماتها يتم حساب نسبة السيولة وهى ناتج قسمة الأصول المتداولة الأكثر سيولة على الالتزامات المتداولة ، والأصول الأكثر سيولة هى الأصول التى يسهل تحولها إلى نقدية بسرعة مثل النقدية والأوراق المالية المتداولة قصيرة الأجل وحسابات المدينين ، أى أنه يستبعد من الأصول المتداولة كل من المخزون السلعى والمصروفات المدفوعة مقدماً وأية أصول متداولة أخرى يصعب تحويلها إلى نقدية بسهولة وبسرعة للوصول إلى الأصول السريعة Liquid Assets .

وعلى ذلك يتم حساب نسبة السيولة على النحو التالى :

نسبة السيولة = (قيمة الأصول المتداولة – الأصول المتداولة التى يصعب تحويلها إلى نقد سائل فى زمن قصير) ÷ قيمة الالتزامات المتداولة

وهناك اعتقاد لدى كثير من المحللين أن نسبة السيولة التى تبلغ "واحد صحيح" تعد كافية ومناسبة لسداد التزامات المنشأة قصيرة الأجل ، هذا يعنى أن نسبة السيولة المعقولة تكون ١ : ١ = أى أنه إذا كانت قيمة الأصول المتداولة التى يسهل تحويلها إلى نقدية بسهولة تعادل قيمة الخصوم المتداولة فإن موقف السيولة فى المنشأة جيد ، ولا توجد مخاوف متعلقة بالسيولة بالنسبة لهذه المنشأة. ولكن يجب عدم التسليم بصحة هذه القواعد الشائعة على إطلاقها بالنسبة لكل المنشآت على اختلاف ظروفها .

مثال :

بالإضافة إلى البيانات الواردة فى المثال السابق ، بفرض أن تكلفة المخزون السلعى للشركة "الوطنية" تبلغ ٢٨٠٠٠جنيه وأن قيمة المصروفات المدفوعة مقدماً ٢٠٠٠ جنيه ، فإنه يمكن حساب نسبة السيولة كما يلى :

نسبة السيولة = (٧٠٠٠٠ - ٢٨٠٠٠ - ٢٠٠٠) ÷ ٣٠٠٠٠ = ١,٣٣ مرة

تعد نسبة السيولة نسبة جيدة ومطمئنة للشركة حيث تزيد عن الواحد الصحيح ، وبفرض أن نسبة السيولة المتوسطة للصناعة تبلغ "واحد مرة" ، فإن نسبة سيولة الشركة أعلى من متوسط الصناعة وهذا يعنى أن بإمكان الشركة تسديد التزاماتها المتداولة دون حاجة لاستخدام المخزون .

بصفة عامة يمكن إجراء تقييم فعال لسيولة المنشأة من خلال مقارنة نسب التداول ونسب السيولة ، على سبيل المثال قد يقال إن المنشأة التى تصل فيها نسبة التداول ٢,٣ مرة ونسبة السيولة ١,٥ مرة تكون أكثر سيولة من تلك المنشأة التى تصل فيها نسبة التداول ٢,٣ مرة ونسبة السيولة ١,١ مرة ، لكن يثور تساؤل حول أياً منهما يمثل الموقف الأفضل ، لا شك أن هذا يتوقف على عوامل كثيرة وعديدة ، حيث إن اختلاف نوعية النشاط وشروط الائتمان الممنوح أو المتحصل عليه يؤدى إلى اختلاف السيولة ، فالمنشأة التى تمنح ائتمانًا مدته ٣٠ يوماً فى حين تحصل على ائتمان من الدائنين مدته ٦٠ يوماً لا تحتاج إلى تحقيق نسبة سيولة عالية مثل منشأة تمنح ائتمانًا مدته ٦٠ يوماً فى حين تحصل على ائتمان مدته ٣٠ يوماً . حيث تحصل المنشأة الأولى على ديونها بشكل أسرع، وبالتالى يمكنها تصريف أمورها بمقدار من النقدية أقل من ذلك الذى تحتاجه المنشأة الثانية .

١٤/ ,٣ نسب التداول والسيولة الأقل شيوعاً :

وردت فى الفكر المحاسبى والإدارى مجموعة من النسب والمعدلات المالية

ذات الصلة بالسيولة ، ولكن ليس هناك اتفاق بين الكتاب والمحللين الماليين على هذه النسب والمعدلات ، ذلك لأنها تذكر متفرقة فى مؤلفات التحليل المالى بعكس نسب التداول والسيولة الشائعة أو التقليدية والتى يكاد لا يخلو منها مؤلف من مؤلفات التحليل المالى أو الإدارة المالية ... إلخ ، ومن أمثلة هذه النسب والمعدلات المالية الأقل شيوعاً :

* الأصول السريعة ÷ مجموع الأصول .
* النقدية وما يشابهها ÷ مجموع الأصول .
* الأصول السريعة ÷ المبيعات.
* صافى رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول .
* الأصول المتداولة ÷ مجموع الأصول .
* الأصول المتداولة ÷ المبيعات .
* النقدية ÷ مجموع الأصول .
* النقدية ÷ الالتزامات المتداولة .
* النقدية ÷ المبيعات .
* النقدية وما يشابهها ÷ القيمة السوقية لحقوق الملكية .
* صافى رأس المال العامل ÷ المبيعات .

من ناحية أخرى أشار وايت وآخرون (White, et al.) إلى أن هناك مجموعة من النسب يطلق عليها نسب ومعدلات تحليل السيولة Liquidty Analysis، وهى تستخدم بواسطة المقرضين قصيرى الأجل Short-Term Lenders مثل الموردين للخامات والبضائع وغيرها من بنود المخزون وذلك لتقدير مستوى الخطر وقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية ، وتشتمل هذه

النسب - فضلاً عن النسب السابقة - على النسب والمعدلات التالية[١] :

* متوسط عدد الأيام قبل سداد أوراق الدفع والدائنين التجاريين = (٣٦٥ × متوسط أوراق الدفع والدائنين التجاريين) ÷ المشتريات .

* نسبة النقدية Cash Ratio = (النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل فى الأوراق المالية القابلة للتداول فى أسواق الأوراق المالية) ÷ الالتزامات المتداولة.

* نسبة التدفقات النقدية الناتجة عن التشغيل Cash Flow from Operations Ratio = التدفقات النقدية الناتجة عن التشغيل ÷ الالتزامات المتداولة .

* الفاصل الزمنى الدفاعى Defensive Interval = ٣٦٥ × (النقدية + الأوراق المالية القابلة للتداول فى أسواق الأوراق المالية + أوراق القبض والعملاء) ÷ التدفقات النقدية الخارجة التقديرية أو النفقات المتوقعة Projected Expenditures .

يعد الفاصل الزمنى الدفاعى أحد الأدوات التى تقدم إحساساً بديهياً Intuitive Feel بسيولة المنشأة ، بل أكثرها تحفظاً من وجهة نظر وايت وأخرين (White, et al.) ، حيث تقارن مصادر النقدية المتاحة حالياً مع التدفقات النقدية الخارجة التقديرية المطلوبة لتشغيل المنشأة Estimated Outflows Needed to Operate the Firm .

* نسبة النقدية الناتجة عن التشغيل إلى الديون = النقدية المتولدة عن التشغيل ÷ إجمالى الديون تجاه الغير .

---

(1) White, G. I., A.C. Sondhi, and D. Fried, The Analysis and Use of Financial Statements, John Wiley & Sons, Inc., N.Y., 1994, pp.216-218.

تقدم هذه النسبة معلومات عن مقدار ما يمكن تغطيته من الديون عن طريق النقدية الناتجة عن التشغيل ، كما تمثل هذه النسبة مؤشراً لمشكلة الإيفائية طويلة الأجل Long-Term Solvency Problem كعدم قدرة المنشأة على توليد نقدية كافية داخلياً من أجل إعادة سداد ديونها .

* معدل الإنفاق الرأسمالى Capital Expenditures Ratio = النقدية المتولدة عن التشغيل Cash from Operations ÷ التكاليف الرأسمالية.

يقيس هذا المعدل العلاقة بين قدرة المنشأة على توليد النقدية والتكاليف الرأسمالية ، وإذا زاد هذا المعدل عن واحد صحيح فهذا يشير إلى المبلغ النقدى الذى تتركه المنشأة للديون للغير بعد سداد التكاليف الرأسمالية .

١٤/ ,٤ انتقادات نسب التداول والسيولة :

تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض التحفظات على نسبة التداول ونسبة السيولة ، وفى هذا الصدد يشير عوض الله إلى أن "نسبة التداول فى حد ذاتها قد تعطى مؤشرات مضللة عن مدى كفاية الأصول المتداولة لمواجهة الالتزامات المتداولة فى الحالات التى يحدث فيها تراكم للمخزون السلعى أو تراكم للنقدية بالبنوك والخزانة الداخلية مما قد يعنى تعطيل الأموال وحجبها عن التشغيل والاستثمار، هذا بالإضافة إلى أن المخزون السلعى يعتبر عادة أقل الأصول المتداولة قابلية للتحويل إلى نقدية على وجه سريع ومضمون بالإضافة إلى أنه أكثر الأصول المتداولة تعرضاً لتحقيق خسارة فى حالات التصفية"(١) .

ثم يضيف نفس الكاتب "إن مجرد استخراج نسب التداول والسيولة لن يكون

---

(١) عوض الله ، عبد المنعم : التحليل المالى لأغراض المحاسبة الإدارية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص٧٦ - ٧٧ .

عوض الله ، عبد المنعم : المحاسبة الإدارية فى مجالات الرقابة والتخطيط ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ودار الثقافة العربية ، طبعات سنوية حتى عام ١٩٩٩ .

له فائدته المرجوة ما لم يصحبه دراسة وتحليل لمجموعة بنود الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة التى على أساسها تم إعداد هذه النسب ، فالأوراق المالية أو الاستثمارات قصيرة الأجل كأصل من الأصول المتداولة قد تتعرض أسعار بيعها لتقلبات شديدة فى الأجل القصير الأمر الذى قد يترتب عليه استخراج نسبة سيولة غير معبرة إذا ما اعتبرت الأوراق المالية كبند من بنود الأصول المتداولة القابلة للتحويل إلى نقدية فى الأجل القصير ، ولهذا فإنه قد يرى المحلل المالى فى حالات خاصة استبعاد قيمة الأوراق المالية - حالة تذبذب أسعارها فى الأجل القصير - من مجموع الأصول المتداولة عند استخراج نسبة السيولة ، لهذا فالأمر متروك للمحلل المالى فيما يمكن اعتباره من بنود أصول متداولة قابلة للتحويل إلى نقدية فى زمن قصير ، وله فى ذلك أيضاً تقدير مقدار النقدية الممكن الحصول عليها من جراء هذا التحويل ، فإذا كانت أسعار الأوراق المالية (استثمارات قصيرة الأجل) فى تذبذب أمكن استبعادها من مجموعة الأصول المتداولة عند استخراج نسبة السيولة زيادة فى الحرص والدقة حتى تعبر نسبة السيولة عن الإمكانية الحقيقية والمؤكدة للمنشأة لمقابلة التزاماتها الجارية وخصومها المتداولة دون مواجهة خسائر عند التحويل النقدى لبعض الأصول المتداولة"(١) .

---

(١) المرجع السابق .

١٤ , ٥/ خلاصة الوحدة الدراسية الرابعة عشرة

* يمكن اعتبار نسبة التداول مقياساً لمدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل ، فى حين تعبر نسبة السيولة عن الإمكانية الحقيقية والمؤكدة للمنشأة لمقابلة التزاماتها الجارية وخصومها المتداولة دون مواجهة خسائر التحويل النقدى لبعض الأصول المتداولة .

* نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة .

* نسبة السيولة = (قيمة الأصول المتداولة - الأصول المتداولة التى يصعب تحويلها إلى نقد سائل فى زمن قصير) ÷ قيمة الالتزامات المتداولة .

* نسبة التداول الكافية والمقبولة بشكل عام تقليدياً هى ٢ : ١ ، ونسبة السيولة الكافية بصفة عامة هى ١ : ١ تقليدياً .

* هناك بعض التحفظات على نسبة التداول ونسبة السيولة .

* إن مجرد استخراج نسب التداول والسيولة لن يكون له فائدته المرجوة ما لم يصحبه دراسة وتحليل لمجموعة بنود الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة التى على أساسها تم إعداد هذه النسب .

٦/ ١٤, تدريبات عملية على الوحدة الدراسية الرابعة عشرة

التدريب العملى الأول : حالة شركة "الياسمين" التجارية :

فيما يلى ميزانية شركة "الياسمين" فى ١٩٩٨/١٢/٣١ و ١٩٩٧/١٢/٣١ (الأرقام بالألف جنيه) :

١٩٩٨	بيان	١٩٩٧	١٩٩٨	بيان	١٩٩٧
٢٤٠٠	أصول ثابتة (بعد طرح الإهلاك)	٢٦٠٠		حقوق الملكية	
	أصول متداولة		٢٤٠٠	رأس المال	٢٠٠٠
١٢٠٠	مخزون	٨٠٠	٦٠٠	احتياطيات وأرباح محتجزة	٤٠٠
٨٠٠	مدينين وأوراق قبض	٦٠٠		خصوم ثابتة	
٤٠٠	أوراق مالية	٣٠٠	٧٠٠	قرض طويل الأجل	١٠٠٠
٢٠٠	نقدية بالبنك والخزينة	٣٠٠		خصوم متداولة	
			٦٠٠	دائنين	٧٠٠
			٧٠٠	أوراق دفع	٥٠٠
٥٠٠٠		٤٦٠٠	٥٠٠٠		٤٦٠٠

والمطلوب :

(١) إعادة تصوير الميزانية فى ٩٨/١٢/٣١ فى شكل قائمة توضح رأس المال العامل Working Capital .

(٢) حساب نسبة التداول ونسبة السيولة لعامى ٩٧ و ٩٨ مع شرح مغزى كل نسبة والتعليق عليها .

(٣) إذا كان متوسط نسبة التداول فى الصناعة التى تنتمى إليها الشركة ٣ مرة ونسبة السيولة ٢ مرة فى ١٩٩٨/١٢/٣١ ، فما هو موقف السيولة بشركة "الياسمين" بعد مقارنة متوسطات الصناعة بنسب التداول والسيولة لشركة "الياسمين".

التدريب العملى الثانى: حالة شركة "سلمى" لصناعة أدوات التجميل :

فيما يلى ميزانية شركة "سلمى" فى ١٩٩٨/١٢/٣١ (الأرقام بالألف جنيه):

المبلغ	بيـــان	المبلغ	بيـــان
؟	أصول ثابتة (بعد طرح الإهلاك).		حقوق الملكية :
	أصول متداولة :	؟	رأس المال
؟	مخزون	١٥٠٠	احتياطيات وأرباح محتجزة
٢٤٠٠	مدينين وأوراق قبض		خصوم ثابتة :
١٥٠٠	أوراق مالية	٣٠٠٠	قرض طويل الأجل
٦٠٠	نقدية بالبنك والخزينة		خصوم متداولة :
		؟	دائنين
		٨٠٠	أوراق دفع
		٤٠٠	بنك سحب على المكشوف
١٥٠٠٠		١٥٠٠٠	

وإذا علمت أن نسبة التداول ٢,٥ مرة ، ونسبة السيولة ١,٥ مرة .

فالمطلوب :

(١) استكمال بيانات الميزانية .

(٢) ناقش أهم الانتقادات الموجهة لنسب التداول والسيولة .

التدريب العملى الثالث : حالة شركة "ندى ومريم للتجارة" :

تبلغ قيمة الأصول المتداولة لشركة "ندى ومريم للتجارة" ٥ مليون جنيه ، كما تبلغ قيمة التزامات الشركة قصيرة الأجل ٢ مليون جنيه ، علماً بأن الأصول المتداولة تتضمن مخزونًا قيمته ٢ مليون جنيه ومصروفات مدفوعة مقدماً ٢,٠ مليون جنيه .

والمطلوب :

(١) حدد نسبة التداول ونسبة السيولة لشركة "ندى ومريم للتجارة" .

(٢) إلى أى حد يمكن أن تنخفض الأصول المتداولة وتصبح نسبة التداول مساوية لنسبة التداول المقبولة بشكل عام تقليدياً (بافتراض ثبات باقى العناصر) ؟

(٣) إذا قررت الشركة زيادة المشتريات الآجلة بمقدار مليون جنيه (علماً بأن هذه المشتريات ستدخل ضمن المخزون) ، فما هو أثر ذلك على نسبة التداول بالشركة ؟

التدريب العملى الرابع : حالة شركة "أميرة ونسمة" :

فيما يلى ميزانية شركة "أميرة ونسمة" فى ١٩٩٨/١٢/٣١ (بالألف جنيه):

القيمة	بيـــان	القيمة	بيـــان
	أصول ثابتة :		حقوق الملكية :
١٦٠٠	عقارات	٢٠٠٠	رأس المال
١٤٠٠	آلات ومعدات	١٦٠٠	احتياطيات
٤٠٠	سيارات ووسائل نقل	٢٠٠	أرباح محتجزة
٢٠٠	أثاث وتركيبات		الخصوم :
(١٢٠٠)	مجمعات إهلاك الأصول الثابتة	١٠٠٠	قرض طويل الأجل
		١٠٠٠	دائنين
	أصول متداولة :	٦٠٠	أوراق دفع
٢٦٠٠	مخزون	٤٠٠	بنك سحب على المكشوف (بنك الأمم)
١٠٠٠	مدينين وأوراق قبض		
٥٠٠	أوراق مالية		
١٠٠	نقدية بالبنك الأهلى والخزينة		
٢٠٠	مصروفات مقدمة		
٦٨٠٠		٦٨٠٠	

والمطلوب :

(١) إعـادة تصويـر الميزانـية فى ٩٨/١٢/٣١ فـى شكل قائمـة توضح رأس المال العامل .

(٢) حساب نسبة التداول ونسبة السيولة .

(٣) إذا كان متوسط نسبة التداول فى الصناعة التـى تنتمى إليها الشركة ٢ مرة ونسبة السـيولة ١,٥ مرة . فمـا هو تقديرك للمـوقف النسبى للسيـولة بشركة "أميرة ونسمة" ؟

اقتراح الحل للتدريب العملى الرابع : حالة شركة "أميرة ونسمة" :

(١) إعادة تصوير الميزانية فى شكل قائمة توضح رأس المال العامل:

بيـــان	القيمة (بالألف جنيه)		
الأصول الثابتة :			
عقارات		١٦٠٠	
آلات ومعدات		١٤٠٠	
سيارات ووسائل نقل		٤٠٠	
أثاث وتركيبات		٢٠٠	
إجمالى الأصول الثابتة		٣٦٠٠	
يخصم : مجمعات الإهلاك		١٢٠٠	
الأصـول الثـابتـة بعـد استبعـاد مجمعـات الإهلاك.............................. (١)			٢٤٠٠
الأصول المتداولة :			
مخزون	٢٦٠٠		
مدينين وأوراق قبض	١٠٠٠		
أوراق مالية	٥٠٠		
نقدية بالبنك الأهلى والخزينة	١٠٠		
مصروفات مقدمة	٢٠٠		
مجموع الأصول المتداولة ....(٢)		٤٤٠٠	
يخصم : الخصوم المتداولة :			
دائنين	١٠٠٠		
أوراق دفع	٦٠٠		
بنك سحب على المكشوف (بنك الأمم)	٤٠٠		
مجموع الخصوم المتداولة ....(٣)		(٢٠٠٠)	
صافى رأس المال العامل(٤) =(٢)- (٣)			٢٤٠٠
المجموع .... (١) + (٤)			٤٨٠٠

حقوق الملكية :			
رأس المال		٢٠٠٠	
الاحتياطيات		١٦٠٠	
الأرباح المحتجزة		٢٠٠	
مجموع حقوق الملكية .... (٥)			٣٨٠٠
الخصوم طويلة الأجل :			
قرض طويل الأجل		١٠٠٠	
مجموع الخصوم طويلة الأجل ......(٦)			١٠٠٠
المجموع .... (٥) + (٦)			٤٨٠٠

(٢) حساب نسبتى التداول والسيولة :

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

= ٤٤٠٠ ÷ ٢٠٠٠ = ٢ر٢ مرة

نسبة السيولة = (الأصول المتداولة - المخزون والمصروفات المقدمة) ÷ الخصوم المتداولة

= (٤٤٠٠ - ٢٦٠٠ - ٢٠٠) ÷ ٢٠٠٠

= ١٦٠٠ ÷ ٢٠٠٠ = ٨ر٠ مرة

(٣) مقارنة نسب التداول والسيولة لشركة "أميرة ونسمة"مع متوسطات الصناعة :

البيـــــان	شركة "أميرة ونسمة"	متوسط الصناعة
نسبة التداول	٢ر٢	٢
نسبة السيولة	٨ر٠	١ر٥

بمقارنة نسب التداول والسيولة لشركة "أميرة ونسمة" بمتوسطات الصناعة يمكن القول إن نسبة التداول للشركة تزيد عن متوسط الصناعة مما يعنى أن الأصول المتداولة تزيد بشكل واضح فى الشركة عن الخصوم المتداولة ، إلا أن نسبة السيولة تقل نسبياً عن متوسط الصناعة وهذا يدل على خطورة موقف

السيولة فى الشركة ، مما يعنى أن الشركة قد تواجه مشاكل فى السداد النقدى لالتزاماتها قصيرة الأجل ، ويتعين دراسة هذه المشكلة حتى لا تجد الشركة نفسها متجهة إلى النفق الأسود للتعثر المالى .

١٥ .الوحدة الدراسية الخامسة عشرة

تحليل العملاء وأوراق القبض ومعدلات دوران إضافية

أهداف الوحدة:

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١ – يتعرف المقصود بمعدلات الدوران بشكل عام والقاسم المشترك بينها .

٢ – يحسب معدل دوران المدينين وأوراق القبض .

٣ – يحسب متوسط فترة التحصيل .

٤ – يحلل العملاء (المدينين) وأوراق القبض .

٥ – يحسب معدل دوران كل من الأصول الثابتة أو المتداولة، ورأس المال العامل وحقوق الملكية، وتكاليف البحوث والتطوير .

٦ – يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة :

١/١٥ . مقدمة تصنيفية .

٢/١٥ . تحليل العملاء (المدينين) وأوراق القبض .

٣/١٥ . معدلات دوران إضافية .

١٥ .الوحدة الدراسية الخامسة عشرة

تحليل العملاء وأوراق القبض ومعدلات دوران إضافية

١/١٥ . مقدمة تصنيفية :

تتناول هذه الوحدة الدراسية التحليل المالى للعملاء (المدينين أو الذمم) وأوراق القبض ، وذلك لقياس معدل دوران المدينين وأوراق القبض والنسب الأخرى ذات الصلة بالمدينين ، بالإضافة إلى دراسة وتحليل معدلات دوران أخرى . وجدير بالإشارة أن المبيعات Sales تمثل القاسم المشترك فى حساب كافة معدلات الدوران ، مع ملاحظة أنه فى بعض الحالات يتم استخدام صافى المبيعات وفى حالات أخرى يتم استخدام المبيعات الآجلة فقط ، من زاوية أخرى قد يتم استخدام تكلفة المبيعات أو استخدام قيمة المبيعات .

يمكن القول إن معدلات الدوران بشكل عام تعد أداة لقياس أثر البنود المختلفة - سواء الواردة بقائمة المركز المالى أو بقائمة الدخل - على المبيعات ، أى مدى مساهمة تلك البنود فى تحقيق أو توليد المبيعات . ويتبع ذلك - كما يحدث مع نسب ومعدلات التحليل المالى الأخرى - مقارنة نسب ومعدلات الدوران التى تخص منشأة معينة بالنسب والمعدلات المتوسطة للصناعة والنسب والمعدلات التى تحققت فى الفترات الماضية وكذا النسب والمعدلات المستهدفة ، وذلك مع مراعاة القاعدة العامة التى تقول إن لكل منشأة ظروفها الخاصة بها .

٢/١٥ . تحليل العملاء (المدينين) وأوراق القبض :

يمثل رصيد حساب العملاء (المدينين) بالإضافة إلى رصيد أوراق القبض مقدار الائتمان الذى منحته المنشأة لعملائها ، وهذه الأرصدة تمثل الديون قصيرة الأجل المستحقة للمنشأة قبل الغير والتى تنتظر المنشأة تحصيلها لاستخدام المبالغ المحصلة منها فى سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكذا لتمويل أعمال المنشأة ، لذا فإن هناك أهمية كبيرة نسبياً لإجراء التحليل اللازم للعملاء وأوراق القبض .

يستخدم فى دراسة وتحليل بند العملاء وأوراق القبض ما يسمى معدل دوران العملاء (المدينين) وأوراق القبض ، ويعد هذا المعدل مقياساً آخر للسيولة - إضافة لمقاييس السيولة الشائعة ، حيث يقيس هذا المعدل مدى سرعة تحول حسابات المدينين وأوراق القبض التجارية إلى نقدية ؛ أى أن معدل دوران المدينين هو عبارة عن الوقت الذى تستغرقه الدورة الواحدة الكاملة التى تبدأ من تسجيل الديون ثم تحصيلها إلى تسجيل ديون جديدة ، وبالتالى فإن اكتمال هذه الدورة معناه سرعة تحول حسابات المدينين إلى نقدية . من ناحية أخرى يقيس معدل دوران المدينين وأوراق القبض فعالية سياسات الدائنية بالمنشأة ويشير إلى مستوى الاستثمار المطلوب فى أوراق القبض والعملاء للحفاظ على مستوى مبيعات المنشأة . ويحسب معدل دوران المدينين وأوراق القبض على النحو التالى :

معدل دوران المدينين وأوراق القبض = صافى المبيعات الآجلة

÷ المدينين وأوراق القبض

وكلما ارتفع معدل دوران المدينين وأوراق القبض كلما دل ذلك على سرعة حركة أرصدة حسابات العملاء أى ارتفاع كفاءة تحصيل استحقاقات المنشأة عن المبيعات الآجلة .

من المعروف أن المديونية التجارية تنشأ على المدينين بسبب المبيعات الآجلة ، كما أن معدل دوران هذه المديونية يتوقف جزئياً على شروط الائتمان الممنوحة للعملاء (المدينين) ، لذا يفضل الاعتماد فقط على المبيعات الآجلة عند تحديد معدل دوران المدينين ، إلا أنه قد لا توفر القوائم المالية بيانات عن المبيعات الآجلة أو عن شروط الائتمان ، الأمر الذى يجعل المحلل المالى يستخدم صافى المبيعات فى تحديد معدل دوران المدينين وأوراق القبض .

جدير بالإشارة أن هناك اتجاهات تفضل استخدام متوسط رصيد المدينين وأوراق القبض [(المدينين وأوراق القبض أول الفترة + المدينين وأوراق القبض آخر

الفترة) ÷ ٢] وليس رصيد المدينين وأوراق القبض آخر الفترة فقط ، على أساس أن صافى المبيعات مستخرج من قائمة الدخل التى تعبر عن فترة محاسبية كاملة، فى حين أن رصيد المدينين وأوراق القبض آخر الفترة مستخرج من قائمة المركز المالى التى تعبر عن لحظة زمنية واحدة ، ومن ثم فإنه عند إيجاد أية علاقة بين بيانات قائمة المركز المالى وبيانات قائمة الدخل ، فإن بيانات قائمة المركز المالى لا بد وأن تكون فى شكل متوسطات تعبر عن الفترة المحاسبية ككل لا عن لحظة زمنية معينة ، مع ملاحظة أن المتوسط فى هذه الحالة قد لا يعبر بشكل سليم عن السنة بأكملها ، السبب فى هذا قد يرجع إلى عوامل موسمية تجعل رصيد آخر الفترة أكبر أو أقل من أى فترة أخرى خلال السنة ، ولهذا فإنه عندما يكون من المتاح معرفة أرصدة حسابات المدينين بصفة شهرية أو ربع سنوية فإنه يكون من الأفضل الاعتماد عليها فى تحديد متوسط رصيد المدينين(١) .

ومع تزايد اعتماد منشآت الأعمال على الأنظمة الإلكترونية لتشغيل البيانات فإنه من المتوقع أن تكون هناك إمكانية للحصول على بيانات أفضل لإجراء التحليل المالى ، حيث دأبت منشآت الأعمال على إعداد قوائم مالية ربع سنوية وشهرية ، وقد تتطور الأنظمة المحاسبية فى المستقبل القريب بما يمكن من إعداد قوائم مالية لفترات أقل من ذلك .

وبعد تحديد معدل دوران المدينين وأوراق القبض ، يمكن حساب متوسط فترة التحصيل Average Collection Period ، وتقيس هذه الفترة دوران المدينين، أى تحدد الوقت الذى تستغرقه دورة واحدة للمدينين ، ودورة المدينين هى الدورة التى تبدأ من تسجيل الديون وتحصيلها ثم تسجيل ديون أخرى جديدة . ويتم حساب فترة تحصيل الدين وفقاً للمعادلة الآتية :

متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ ÷ معدل دوران المدينين وأوراق القبض .

والفترة الناتجة تقارن بشروط الائتمان للتحقق من مطابقتها من عدمه ، كما

(١) - White, G .I ., A .C . Sondhi, and D . Fried, Op .Cit ., pp .216-218 .

تقارن بمتوسط الصناعة ، وأيضاً تقارن بفترة التحصيل فى الأعوام الماضية لمعرفة ما إذا كانت فترة التحصيل تتجه للانخفاض أم تتزايد باستمرار ، حيث إنه فى حالة اتجاه الفترة للارتفاع المستمر قد يكون هذا مؤشراً على الضعف المستمر فى كفاءة تحصيل الديون والعكس صحيح .

ويمكن حساب متوسط فترة التحصيل بطريقة أخرى على النحو التالى :

أولاً : قسمة صافى المبيعات على عدد أيام السنة (سواء ٣٦٥ يومًا أو ٣٦٠ يومًا) للحصول على المبيعات اليومية .

ثانياً : قسمة المدينين على مبيعات اليوم الواحد للوصول إلى متوسط فترة التحصيل .

مثال :

إذا كان صافى المبيعات الآجلة للشركة "الوطنية" خلال العام الماضى ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه ورصيد المدينين وأوراق القبض فى نهاية الفترة ٤٠٠٠٠٠ جنيه فإن:

معدل دوران المدينين وأوراق القبض = ٣٦٠٠٠٠٠ ÷ ٤٠٠٠٠٠

= ٩ دورات فى السنة .

متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ ÷ ٩ = ٤٠ يومًا .

وتحسب فترة التحصيل وفقاً للطريقة الثانية كما يلى :

المبيعات الآجلة فى اليوم الواحد = ٣٦٠٠٠٠٠ ÷ ٣٦٠ = ١٠٠٠٠ جنيه .

متوسط فترة التحصيل = ٤٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠ = ٤٠ يومًا .

هذا يعنى أن متوسط الفترة الزمنية منذ بيع البضاعة وحتى تاريخ تحصيل

القيمة يبلغ ٤٠ يوماً . وإذا كان متوسط الصناعة ٣٠ يومًا ، فإن هذا يعنى أن متوسط فترة التحصيل للشركة أعلى من الشركات الأخرى فى نفس الصناعة ، ويتعين معرفة أسباب ذلك ، وما إذا كان ذلك بسبب المنافسة على سبيل المثال ، حيث شهدت صناعة الحديد الذى يستخدم فى الإنشاءات فى مصر خلال الفترة الأخيرة قرب نهاية التسعينيات منافسة شديدة بين شركات إنتاج الحديد مما جعل إحدى الشركات تزيد فترة الائتمان الممنوحة للعملاء كوسيلة لجذب العملاء .

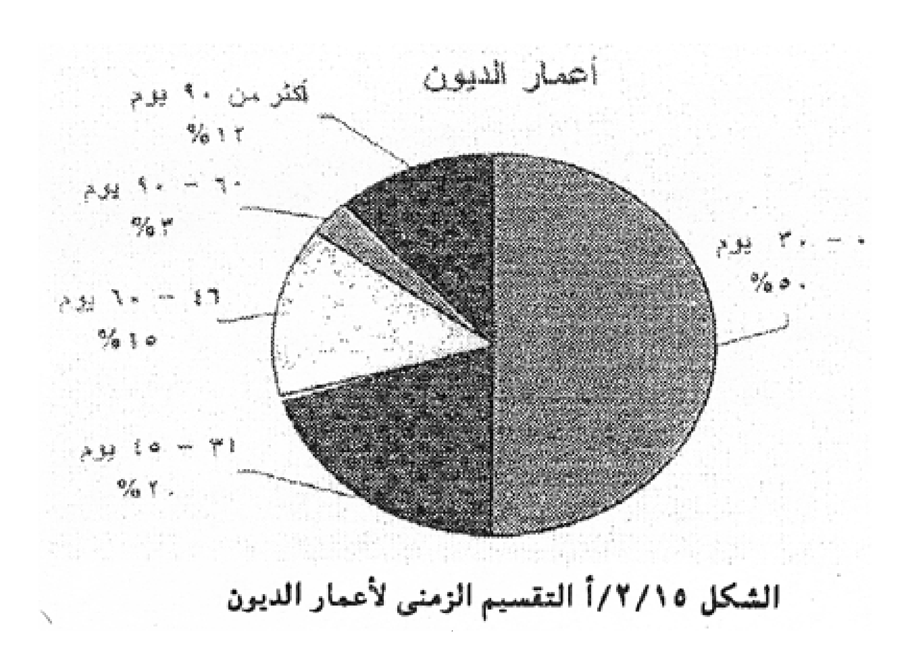
من ناحية أخرى يمكن مقارنة متوسط فترة التحصيل بفترة الائتمان التى تمنحها الشركة للعملاء ، فإذا كانت فترة الائتمان الممنوحة هى ٣٠ يوماً ، فإن هذا يعنى أن العملاء لا يسددون ما عليهم خلال الفترة المحددة ، وإذا كان متوسط فترة التحصيل فى تزايد مستمر فهذا يمثل خطورة على أموال الشركة ، بما يعنى ضرورة اتخاذ الشركة خطوات لتشجيع أو تحفيز المدينين على سداد ما عليهم .

فى هذا الصدد يمكن استخدام جدول أعمار المدينين Aging Schedule فى تحليل المدينين . وهذا الجدول يصنف المدينين بالنسبة إلى فترات عدم السداد ، وعلى سبيل المثال يمكن إعداد هذا الجدول على النحو التالى :

عمر الحساب (باليوم)	الرصيد المدين	النسبة المئوية
٠ - ٣٠ يوم	٢٠٠٠٠٠	٥٠٪
٣١ - ٤٥ يوم	٨٠٠٠٠	٢٠٪
٤٦ - ٦٠ يوم	٦٠٠٠٠	١٥٪
٦٠ - ٩٠ يوم	١٢٠٠٠	٣٪
ما زاد على ٩٠ يوم	٤٨٠٠٠	١٢٪
المجموع	٤٠٠٠٠٠ جنيه	١٠٠٪

بالنظر إلى هذا الجدول يتضح أن الشركة تواجه صعوبات كبيرة فى تحصيل

حسابات المدينين حيث إن نصف المدينين (٥٠ ٪) فقط يقومون بالسداد فى مواعيد الاستحقاق (خلال شهر) فى حين أن النصف الآخر يتأخر عن السداد فى موعد استحقاق الدين ، و ٣٠ ٪ من المدينين يتأخرون أكثر من ٤٥ يومًا بدون دفع، و ١٢ ٪ يتأخرون أكثر من ٩٠ يومًا بدون دفع ، والملاحظ أنه رغم أن متوسط فترة التحصيل للشركة بلغ ٤٠ يومًا إلا أن هذا المتوسط لا يوضح مشاكل التحصيل فى الشركة كما يوضحها جدول أعمار الديون . ويوضح الشكل رقم (١٥/٢/أ) التوزيع النسبى للديون على فترات استحقاقها .



الشكل ١٥/٢/أ التقسيم الزمنى لأعمار الديون

٣/١٥ . معدلات دوران إضافية :

سبقت الإشارة إلى أن المبيعات تعد أحد طرفى حساب معدلات الدوران لذا يتناول الجزء التالى من هذه الوحدة الدراسية معدلات الدوران التى يمكن استخدامها فى مجال تحليل ونقد القوائم المالية .

١/٣/١٥ . معدل دوران الأصول الثابتة :

يعد معدل دوران الأصول الثابتة Fixed Assets Turnover من معدلات النشاط طويلة الأجل أو الاستثمارية Long-term (Investment) Activity Ratios ، وهو يوضح مستوى المبيعات المتولد عن الاستثمار فى طاقة إنتاجية ، كما يقيس هذا المعدل عادة عدد مرات استخدام أصول المصانع والمعدات ، ويحسب معدل دوران الأصول الثابتة على النحو التالى :

معدل دوران الأصول الثابتة = صافى المبيعات ÷ صافى الأصول الثابتة

يمثل صافى الأصول الثابتة مجموع الأصول الثابتة بعد استبعاد مجمعات الإهلاك ، ويعبر هذا المعدل عن مدى استخدام المنشأة لطاقة أصولها الثابتة فى توليد إيرادات المبيعات ، وكلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة كلما دل ذلك على الارتفاع النسبى فى كفاية استخدام الأصول الثابتة فى المنشأة والعكس صحيح .

على سبيل المثال إذا كان صافى المبيعات للشركة "الوطنية" ٣٦٠٠٠٠٠جنيه وصافى الأصول الثابتة ١٥٠٠٠٠٠ جنيه فإن معدل دوران الأصول الثابتة يكون:

معدل دوران الأصول الثابتة = ٣٦٠٠٠٠٠ ÷ ١٥٠٠٠٠٠ = ٢ ٤. مرة

هذا يدل على أن كل جنيه واحد من الأصول الثابتة يساهم فى تحقيق مبيعات صافية قدرها ٢ ٤. جنيه .

وإذا كان متوسط معدل دوران الأصول الثابتة للصناعة يبلغ ٥ مرات ، فإن هذا يعنى أن معدل دوران الأصول الثابتة للشركة "الوطنية" منخفض بمقارنته مع المعدل المتوسط للصناعة ، مما يشير إلى أن الشركة لا تستخدم قدرة وطاقة أصولها الثابتة بنفس المعدل الذى تستخدمه الشركات الأخرى فى نفس الصناعة ، بل إن نسبة كبيرة من طاقة منشآتها ومعداتها تعد طاقة غير منتجة .

وعلى ذلك يعد معدل دوران الأصول الثابتة مؤشراً لمدى الكفاءة فى إدارة تلك الأصول ، فإذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة يفوق مثيله على مستوى الصناعة ، فإن ذلك قد يمثل ارتفاع كفاءة استغلال الأصول الثابتة أو يمثل عدم كفاية الاستثمار فى تلك الأصول . أما فى حالة انخفاض معدل الدوران عن معدل الصناعة، فإن هذا قد يعنى إما انخفاض الكفاءة فى استغلال الأصول الثابتة أو المغالاة فى الاستثمار فيها .

وفيما يخص الأصول الثابتة المؤجرة تشغيلياً من الغير فإنه فى حالة قيام المنشأة باستئجار بعض الأصول الثابتة فإن هذه الأصول لن تظهر فى الميزانية ، ومن ثم لن يكون لها تأثير على حساب معدل دوران الأصول الثابتة ، على الرغم من أن هذه الأصول تسهم فى تحقيق المبيعات .

٢/٣/١٥ . معدل دوران الأصول المتداولة :

يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة Current-Assets Turnover بقسمة صافى المبيعات على مجموع الأصول المتداولة بعد استبعاد المخصصات ذات الصلة بالأصول المتداولة مثل مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها ، ويعد هذا المعدل مؤشراً لمدى الكفاءة فى إدارة هذا النوع من الأصول ومدى مساهمته فى توليد المبيعات ، هذا ويحسب معدل دوران الأصول المتداولة كما يلى :

معدل دوران الأصول المتداولة = صافى المبيعات ÷ مجموع الأصول المتداولة

على سبيل المثال بافتراض أن صافى المبيعات للشركة "الوطنية" بلغ ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه ، ومجموع الأصول المتداولة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، فإن :

معدل دوران الأصول المتداولة = ٣٦٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠ = ٣٫٦ مرة

وهذا يعنى أن كل جنيه مستثمر فى الأصول المتداولة يدر ٣٫٦ جنيه مبيعات خلال السنة .

وإذا فرض أن متوسط الصناعة يبلغ ٢ ٥. مرة ، فإن هذا يعنى أن معدل

الشركة "الوطنية" أعلى من متوسطه على مستوى الصناعة ، وهذا قد يرجع إلى كفاءة الإدارة فى استغلال الأصول المتداولة ، كما قد يرجع إلى صغر حجم الاستثمار فى واحد أو أكثر من الأصول المتداولة عن المستوى الذى تقتضيه طبيعة الصناعة لذا ينبغى القيام بتحليل كل بند من بنود الأصول المتداولة على حدة للتأكد من ملاءمة المبالغ المستثمرة فيه .

٣/٣/١٥ . معدل دوران رأس المال العامل :

يتمثل صافى رأس المال العامل فى المتبقى من الأصول المتداولة بعد استبعاد الالتزامات قصيرة الأجل ، ويقيس معدل دوران رأس المال العامل Working Capital Turnover مدى مساهمة رأس المال العامل فى توليد المبيعات ، كما يعكس هذا المعدل مقدار رأس المال العامل المطلوب للحفاظ على مستوى المبيعات . ويحسب هذا المعدل على النحو التالى :

معدل دوران رأس المال العامل = صافى المبيعات ÷ صافى رأس المال العامل

على سبيل المثال ، إذا كان صافى مبيعات الشركة الوطنية ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه ومجموع الأصول المتداولة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ومجموع الخصوم المتداولة ٦٠٠٠٠٠جنيه ، فإن :

معدل دوران رأس المال العامل = ٣٦٠٠٠٠٠ ÷(١٠٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠) = ٩ مرة

هذا يعنى أن كل جنيه من رأس المال العامل يسهم فى تحقيق مبيعات قدرها ٩ جنيهات . وإذا كان متوسط الصناعة ٦ مرات مثلاً فهذا إما أن يدل على كفاءة استخدام رأس المال العامل فى الشركة "الوطنية" أو يدل على أن رأس المال العامل بالشركة "الوطنية" منخفض مقارنة بالشركات المثيلة فى نفس الصناعة ، ولذا يتعين الربط بين معدل دوران رأس المال العامل وغيره من المعدلات والنسب ذات الصلة مثل النسب الخاصة بالسيولة .

٤/٣/١٥ . معدل دوران حقوق الملكية :

يوضح معدل دوران حقوق الملكية Equity Turnover قيمة المبيعات التى يحققها كل جنيه واحد من حقوق الملكية ، وحقوق الملكية تتضمن - كما هو معروف - رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة مع استبعاد أية خسائر مرحلة ، ويحسب هذا المعدل على النحو التالى :

معدل دوران حقوق الملكية = صافى المبيعات ÷ القيمة الدفترية لحقوق الملكية

ويمكن حساب هذا المعدل عن طريق قسمة صافى المبيعات على القيمة السوقية لحقوق الملكية والتى يمكن الحصول عليها من سوق الأوراق المالية .

٥/٣/١٥ . معدل دوران تكاليف البحوث والتطوير :

يوضح هذا المعدل مدى مساهمة تكاليف البحوث والتطوير فى تحقيق المبيعات ، والناتج يوضح قيمة المبيعات التى يحققها كل جنيه واحد من تكاليف البحوث والتطوير . ويحسب هذا المعدل كما يلى :

معدل دوران تكاليف البحوث والتطوير = صافى المبيعات ÷ تكاليف البحوث والتطوير

يلاحظ أن هناك معدلات دوران أخرى تم تناولها فى وحدات سابقة مثل معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران المخزون .

وفى هذا الصدد يمكن إبداء ملحوظة أخيرة تتمثل فى أن قيمة المبيعات المستخدمة فى حساب معدلات الدوران تكون متأثرة عادة بالقيم الجارية التى تم بها البيع ، فى حين أن قيم الأصول التى تمثل الطرف الثانى فى حساب معدلات الدوران تقوم - عادة - وفقاً لتكلفتها التاريخية الدفترية ، لذا قد يكون من المفضل عند حساب معدلات الدوران الخاصة بالأصول أن تكون هذه الأصول مقومة أيضاً وفقاً للقيمة الجارية ، وذلك حتى يكون هناك تجانس بين طرفى حساب معدل الدوران (الأصول والمبيعات) غير أنه قد يكون من الصعب تحديد القيم الجارية الأخيرة على نحو موضوعى .

١٥/٤ . خلاصة الوحدة الدراسية الخامسة عشرة

* القاسم المشترك فى حساب معدلات الدوران هو قيمة المبيعات .
* معدل الدوران - بشكل عام - يمثل علاقة بين قيمة المبيعات وقيمة بند أو مجموعة بنود مأخوذة من قائمة المركز المالى أو قائمة الدخل .
* معدل دوران المدينين = المبيعات الآجلة ÷ المدينين وأوراق القبض .
* معدل دوران الأصول الثابتة = صافى المبيعات ÷ الأصول الثابتة .
* معدل دوران الأصول المتداولة = صافى المبيعات ÷ الأصول المتداولة .
* معدل دوران رأس المال العامل = صافى المبيعات ÷ صافى رأس المال العامل .
* معدل دوران حقوق الملكية = صافى المبيعات ÷ حقوق الملكية .
* معدل دوران تكاليف البحوث والتطوير = صافى المبيعات ÷ تكاليف البحوث والتطوير .

١٥/٥ . تدريبات عملية على الوحدة الدراسية الخامسة عشرة

التدريب العملى الأول : حالة شركة "عمرو للصناعة والتجارة" :

فيما يلى بيانات قائمة المركز المالى لشركة "عمرو للصناعة والتجارة" فى ١٩٩٨/١٢/٣١ و ١٩٩٧/١٢/٣١ بالجنيه :

بيـــان	١٩٩٧	١٩٩٨
الأصول :		
الأصول المتداولة :		
النقدية	٥٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
المدينين	١٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
أوراق القبض	٦٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
المخزون	١٥٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٣٦٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
الأصول الثابتة : (بعد طرح مجمعات الإهلاك) .		
أراضى ومبانى	١٢٠٠٠٠٠	١١٧٥٠٠٠
آلات	٩٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
سيارات	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
أثاث	١٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠
مجموع الأصول الثابتة	٢٤٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠
مجموع الأصول	٦٠٠٠٠٠٠	٦٢٥٠٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية :		
التزامات متداولة :		
الدائنون وأوراق الدفع	٢٠٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠
مصروفات مستحقة	٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل	١٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
حقوق الملكية		
رأسمال الأسهم العادية	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
إحتياطيات	٧٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
ارباح محتجزة	٣٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	٦٠٠٠٠٠٠	٦٢٥٠٠٠٠

وإذا علمت أن المبيعات الصافية بلغت ٢٥ و ٣٠ مليون جنيه عامى ٩٧ و٩٨ على التوالى . مع ملاحظة أن سياسة الشركة هى أن تكون المبيعات الآجلة ٦٠ ٪ من المبيعات الكلية .

فالمطلوب :

(١) استخراج معدلات الدوران المختلفة وذلك فى جدول مكون من أربعة أعمدة بحيث يكون العمود الأول للبيان (نوع معدل الدوران) والعمود الثانى لحساب معدل الدوران عن عام ٩٧ والعمود الثالث لحساب معدل الدوران عن عام ٩٨ والعمود الأخير للتعليق المختصر على معدلات الدوران المحسوبة .

(٢) استخراج متوسط فترة التحصيل عامى ٩٧ ، ٩٨ ، وإذا كانت فترة الائتمان الممنوحة للعملاء هى ٦٠ يوماً، فما هو تعليقك على ذلك بعد مقارنة فترة الائتمان بمتوسط فترة التحصيل .

التدريب العملى الثانى : حالة شركة "سيناء لإنتاج الأسمدة" :

فيما يلى ميزانية شركة "سيناء لإنتاج الأسمدة" فى ٩٨/١٢/٣١ (الأرقام بالمليون جنيه) :

القيمة	بيـــان	القيمة	بيـــان
؟	أصول ثابتة (بعد طرح الإهلاك)		حقوق الملكية :
		١٢	رأس المال
		؟	احتياطيات وأرباح محتجزة
	أصول متداولة :		خصوم ثابتة :
؟	مخزون	؟	قرض طويل الأجل
؟	مدينين وأوراق قبض		خصوم متداولة :
٣	أوراق مالية	؟	دائنين
٢	نقدية بالبنك والخزينة	؟	أوراق دفع
؟		؟	

فإذا علمت أن :

صافى المبيعات ٦٠ مليون جنيه منها ٤٠ مليون جنيه مبيعات آجلة .

معدل دوران الأصول الثابتة ٦ مرة .

معدل دوران الأصول المتداولة ٤ مرة .

معدل دوران حقوق الملكية ٣ ٦. مرة .

معدل دوران المدينين وأوراق القبض ٨ مرة .

فالمطلوب :

(١) استكمال بيانات الميزانية .

(٢) إذا كانت الشركة تتوقع زيادة قيمة المبيعات عام ٩٩ بنسبة ٢٥ ٪ فما هو أثر ذلك على معدلات الدوران المختلفة (بافتراض ثبات باقى البيانات) ؟ .

التدريب العملى الثالث : حالة شركة "القدس" لإنتاج وتعبئة المياه الغازية:

تواجه شركة "القدس" مشاكل فى تحصيل الديون المستحقة على العملاء ، علماً بأن فترة الائتمان التى تمنحها الشركة للعملاء تبلغ ٣٠ يوماً ، وقد بلغ رصيد المدينين ٢ ٥. مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٩٨ ، وبمراجعة أعمار هذه الديون اتضح أن هناك ديوناً قدرها ٤٠٠٠٠٠ جنيه مر عليها أكثر من ثلاثة أشهر ولم تسدد ، وديوناً أخرى قدرها ٥٠٠٠٠٠ جنيه مر عليها أكثر من ٦٠ يوماً وأقل من ثلاثة أشهر ولم تسدد ، وديوناً أخرى قدرها ٦٠٠٠٠٠ جنيه مر عليها أكثر من شهر وأقل من شهرين ، أما باقى الديون فعمرها أقل من ٣٠ يوماً .

والمطلوب :

(١) إعداد جدول أعمار الديون لشركة "القدس" .

(٢) استخراج معدل دوران المدينين ومتوسط فترة التحصيل ، علماً بأن صافى

المبيعات الآجلة خلال عام ١٩٩٨ بلغ ١٥ مليون جنيه .

(٣) إجراء تحليل متعمق للنتائج التى توصلت إليها فى الخطوات السابقة .

التدريب العملى الرابع : حالة شركة "عماد وإسلام" :

فيما يلى المركز المالى لشركة "عماد وإسلام" فى ١٩٩٨/١٢/٣١ (بالمليون جنيه) :

القيمة	بيـــان	القيمة	بيـــان
٣٦	الأصول الثابتة بالتكلفة		حقوق الملكية :
	أصول متداولة :	٢٠	رأس المال
٢٦	مخزون	١٦	احتياطيات
١٠	مدينين وأوراق قبض	٢	أرباح محتجزة
٥	أوراق مالية		الخصوم وأرصدة دائنة أخرى :
١	نقدية بالبنك العربى والخزينة	١٠	قرض طويل الأجل
٢	مصروفات مقدمة	١٠	دائنين
		٦	أوراق دفع
٤٤	مجموع الأصول المتداولة	٤	بنك سحب على المكشوف (بنك الأمة)
		١٢	مجمعات إهلاك الأصول الثابتة
٨٠		٨٠	

وإذا علمت أن المبيعات الصافية بلغت ١٠٠ مليون جنيه عام ٩٨ منها ٧٥ مليون جنيه مبيعات آجلة .

فالمطلوب :

أولاً: حساب معدلات الدوران المختلفة .

ثانياً: حساب متوسط فترة التحصيل والتعليق عليها إذا علمت أن فترة الائتمان الممنوحة تعاقدياً للعملاء هى ٣٠ يوماً .

اقتراح الحل للتدريب العملى الرابع : حالة شركة "عماد وإسلام" :

أولاً: حساب معدلات الدوران :

(١) معدل دوران المدينين وأوراق القبض = ٧٥ ÷ ١٠ = ٧ ٥. مرة

(٢) معدل دوران الأصول الثابتة = ١٠٠ ÷ الأصول الثابتة بعد استبعاد مجمعات الإهلاك

= ١٠٠ ÷ (٣٦ - ١٢) = ٤ ١٧. مرة

(٣) معدل دوران الأصول المتداولة = ١٠٠ ÷ ٤٤ = ٢ ٢٧. مرة

(٤) معدل دوران حقوق الملكية = ١٠٠ ÷ (٢٠ + ١٦ + ٢) = ٢ ٦. مرة

(٥) معدل دوران رأس المال العامل = ١٠٠ ÷ صافى رأس المال العامل

= ١٠٠ ÷(الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة)

= ١٠٠ ÷ (٤٤ - ١٠ - ٦ - ٤) = ٤ ١٧. مرة

ثانياً : متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ ÷ ٧ ٥. = ٤٨ يومًا

بمقارنة متوسط فترة التحصيل بفترة الائتمان الممنوحة تعاقدياً للعملاء والتى تبلغ ٣٠ يوماً ، يمكن القول إن هناك تأخيراً من العملاء فى سداد ما عليهم، ولهذا يجب دراسة أسباب تأخر العملاء فى الدفع وإعداد جدول أعمار الديون ، ومتابعة الديون المتأخرة وتقييم أداء المسئولين عن تحصيل الديون .

١٦ . الوحدة الدراسية السادسة عشرة
تحـليــل الأوراق الماليـــة

أهداف الوحدة :

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة ، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١ – يتعرف معنى الأوراق المالية .

٢ – يتعرف مكونات محفظة الأوراق المالية .

٣ – يتفهم أسس تحديد القيم المختلفة للأوراق المالية .

٤ – يتعرف أهم النسب والمعدلات المستخدمة لإجراء التحليل المالى للأوراق المالية .

٥ – يحسب كلا من ربحية السهم العادى، معدل سعر السهم إلى ربحيته، نسبة توزيعات الأرباح، نسبة الأرباح الموزعة إلى صافى الدخل، نسبة ملكية المؤسسات المالية، معدل سعر السهم إلى قيمته الدفترية ونسب ومعدلات أخرى .

٦ – يحل التدريبات العملية الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة :

١٦/١ . مقدمة تمهيدية .

١٦/٢ . ماهية الأوراق المالية .

١٦/٣ . مكونات محفظة الأوراق المالية .

١٦/٤ . القيم المختلفة للأوراق المالية .

١٦/٥ . النسب والمعدلات المستخدمة لإجراء التحليل المالى للأوراق المالية

١٦ .الوحدة الدراسية السادسة عشرة
تحـليــل الأوراق الماليـــة

١/١٦ . مقدمة تمهيدية :

لا شك أن الشـكل القانـونى الأكـثر شيـوعاً وأهـمية الآن فـى أسواق الأوراق المالية ودوائر المال والأعمال هو شـكل شركة الأموال (مساهـمة أو توصية بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة) ، وهى شركة تلتزم – بحكم القوانين النافذة فى العديد من الدول – بأن تنشر قوائمها وتقاريرها الماليـة دورياً على فترات دورية (عادة سنويـة) ، وينبع الاهتمام عـادة بهذا النـوع من القوائم والتقاريـر فى أنهـا تعرض بيانـات وتفصح عن معلومات تعد ذات أهمية واضحة لمن يبحث عن وعـاء استثمـارى ملائـم – فـى شـكل صك ملكيـة (سهـم) أو صك دائنيـة (سـند) – مما تصدره هذه الشركات من أوراق مالية .

هذا ، وقد يلجأ المستثمر المحتمل إلى ميزانيات هذه الشركات ومرفقاتها لاتخاذ قراره بالإقبال على ما تصدره هذه الشركات من أسهم وسندات وفقاً لما تفصح عنه هذه الميزانيات والتقارير والقوائم المالية ، لذا فإن هذه الوحدة الدراسية تنصب على تحليلات مرتبطة بالأوراق الماليـة فيما يرد عـادة منها وعنها فى القوائم المالية لشركة الأموال من بيانات ومعلومات ومعدلات ونسب . . . إلخ .

يمكن النظر للأوراق المالية من وجهتى نظر ؛ تتعلق وجهه النظر الأولى بمنشأة الأعمال المصدرة لهذه الأوراق المالية ، حيث تعد الأوراق المالية فى هذه الحالة من أدوات التمويل بالنسبة للمنشأة المصدرة ، أما وجهة النظر الثانية فهى تختص بالمنشآت أو الأفراد (المستثمرون) الذين يقومون بشراء تلك الأوراق ، حيث تعد الأوراق المالية بالنسبة لهم من أدوات الاستثمار سواء طويل أو قصير الأجل .

يقصد بالاستثمار قصير الأجل فى هذه الحالة شراء الأوراق الماليـة بغرض المضاربة ؛ أى بغرض بيعها بعد فترة قصيرة وتحقيق أرباح رأسمالية عند بيعها بسعر أكبر من تكلفة الشراء ، أما الاستثمار طويل الأجل فى الأوراق الماليـة فيكون حالة شراء أوراق ماليـة بغرض الاحتفاظ بها لفترة طويلة بغية تغليب

الحصول على عوائد هذه الأوراق - سواء كانت هذه العوائد فى صورة توزيعات أرباح - حالة شراء أسهم - أو فوائد بمعدل ثابت أو متغير - حالة شراء سندات - على المضاربة على أسعارها .

٢/١٦ . ماهية الأوراق المالية :

تتمثل الأوراق المالية بصفة أساسية فى الأسهم والسندات التى تصدرها منشآت الأعمال والوثائق التى تصدرها صناديق الاستثمار ، وشهادات الإيداع الصادرة عن البنوك والقابلة للتداول ، بالإضافة إلى سندات وأذون الخزانة التى تصدرها السلطات الحكومية المختصة[(١)] .

من زاوية أخرى يمكن تقسيم الأوراق المالية من حيث درجة المخاطرة المرتبطة بهذه الأوراق ، فهناك أوراق مالية عالية المخاطر ، وأوراق مالية منخفضة المخاطر، وأوراق مالية تكاد تكون منعدمة المخاطر ، وقد جرت العادة على اعتبار سندات وأذون الخزانة التى تصدرها السلطات الحكومية من الأوراق المالية عديمة المخاطر ، ويمكن اعتبار السندات التى تصدرها منشآت الأعمال متوسطة المخاطر حيث عادة ما تدر السندات عائداً ثابتاً - هذا لا يمنع من إصدار سندات ذات عائد متغير - بالإضافة إلى أن السندات تصنف كقرض طويل الأجل بالنسبة للمنشأة المصدرة تتعهد بسداده فى تاريخ محدد أو يتم استهلاكه على فترة محددة ، أما الأسهم فيمكن اعتبارها من الأوراق المالية ذات درجة المخاطرة الأعلى نسبياً من الأوراق المالية السابقة ، وإن كانت درجة المخاطرة فى الأسهم تختلف طبقاً للوضع المالى للمنشأة المصدرة للأسهم وحالة سوق الأوراق المالية وكذا الحالة العامة للاقتصاد ، بالإضافة إلى عوامل أخرى .

٣/١٦ . مكونات محفظة الأوراق المالية :

تتنوع - عادة - مكونات محفظة الأوراق المالية بالشركات التى تقوم بالاستثمار فى الأوراق المالية ، والهدف من وراء تنويع الاستثمارات فى الأوراق

---

(١) هناك أدوات مالية مستحدثة يطلق عليها المشتقات المالية Financial Derivatives ، قد يُرى أنها من الممكن إدراجها ضمن الأوراق المالية .

المالية هو تقليل المخاطر ، لذا تتضمن عادة محفظة الأوراق المالية مزيجاً من الأسهم والسندات وأذون الخزانة ، وتلجأ منشآت الأعمال إلى تحقيق عدة أهداف من محفظة الأوراق المالية أهمها تعظيم العائد من الاستثمار فى الأوراق المالية وتخفيض المخاطر لأقل ما يمكن ، وقد يبدو أن هناك تعارضاً بين تعظيم العائد وتدنية المخاطر ، حيث يرتبط - عادة - ارتفاع العائد بإرتفاع المخاطرة والعكس بالعكس ، وقد ظهرت دراسات عديدة باستخدام الأساليب والنماذج الإحصائية والكمية للتوصل إلى مكونات محفظة الأوراق المالية التى تحاول تحقيق هدفى تعظيم العائد وتدنية المخاطر فى نفس الوقت .

هذا ويتحقق التنويع فى محفظة الأوراق المالية إما عن طريق التنويع فى الأوراق المالية من حيث الشكل ؛ حيث يتم إيجاد توليفة من الأسهم والسندات ووثائق الاستثمار وسندات وأذون الخزانة ، أو أن يتم التنويع عن طريق تنويع الأنشطة التى يتم الاستثمار فيها ؛ على سبيل المثال يمكن شراء مجموعة من الأوراق المالية الخاصة بشركات الأسمنت ، ومجموعة ثانية خاصة بشركات المقاولات ومجموعة ثالثة خاصة بشركات الأدوية ، وهكذا .

٤/١٦ . القيم المختلفة للأوراق المالية:

تتعدد القيم التى يمكن إعطاؤها للأوراق المالية ، فيمكن - على سبيل المثال- تمييز خمس قيم للسهم ، وذلك على النحو التالى :

(١) القيمة الاسمية للسهم : وهى القيمة الموضحة على صك السهم ، ويمكن الحصول على القيمة الاسمية للسهم بقسمة رأس المال المصدر على عدد الأسهم المصدرة .

(٢) القيمة الدفترية للسهم : وهى تمثل نصيب السهم فى صافى الأصول أو فى حقوق الملكية ، وتحسب على النحو التالى :

القيمة الدفترية للسهم = صافى الأصول ÷ عدد الأسهم .

صافى الأصول = مجموع الأصول - مجموع الالتزامات

أو = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المرحلة + بنود أخرى لحقوق الملكية - الخسائر المرحلة

(٣) قيمة إصدار السهم : وهى تساوى القيمة الاسمية للسهم بالإضافة إلى رسوم (أو مصاريف) إصدار السهم بالإضافة إلى علاوة الإصدار إن وجدت .

(٤) القيمة الفعلية للسهم : وهى تمثل نصيب السهم فى صافى الأصول بعد إعادة التقدير ؛ أى أنها ناتج قسمة صافى الأصول بعد إعادة التقدير على عدد الأسهم ، كما يمكن حسابها كما يلى :

القيمة الفعلية للسهم = (حقوق الملكية + أرباح أو - خسائر إعادة التقدير) ÷ عدد الأسهم .

(٥) القيمة السوقية للسهم : وهى قيمة السهم فى سوق الأوراق المالية (البورصة) فى لحظة ما وتتحدد هذه القيمة بناء على عوامل الطلب والعرض، والحالة الاقتصادية وعوامل أخرى .

من ناحية أخرى تتعدد قيم السند ، فهناك القيمة الاسمية للسند وقيمة إصدار السند وقيمة رد السند ، وقيمة السند فى سوق الأوراق المالية (إن كان السند قابلاً للتداول فى البورصة) ، كما تختلف قيمة إصدار السند عن القيمة الاسمية فى حالة إصدار السند بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار ، كما أنه يمكن رد السند بعلاوة سداد أو بخصم سداد .

٥/١٦ . النسب والمعدلات المستخدمة لإجراء التحليل المالى للأوراق المالية:

هناك عدد من النسب والمعدلات المالية التى درج الكتاب والمحللون الماليون على استخدامها فى مجال التحليل المالى الخاص بالأوراق المالية - خاصة الأسهم- وفيما يلى تحليل مختصر لأكثر تلك النسب والمعدلات شيوعاً :

١/٥/١٦ . ربحية السهم العادى :Earnings Per Share (EPS)

تعد ربحية السهم من مؤشرات الربحية فى مجال تقييم نشاط الاستثمار فى

الأسهم ، حيث يسهل مقارنتها خلال السنوات السابقة ، فضلاً عن مقارنتها مع ربحية السهم للشركات الأخرى ، لذا تمثل ربحية السهم وسيلة ملائمة للمستثمرين وهم بصدد اتخاذ قرارات الاستثمار ، وتتحدد ربحية السهم على النحو التالى :

ربحية السهم = (صافى الدخل - التوزيعات على الأسهم الممتازة) ÷ عدد الأسهم العادية.

على سبيل المثال إذا كان صافى دخل الشركة الوطنية ٨٠٠٠٠٠ جنيه فى حين بلغ عدد الأسهم العادية ١٠٠٠٠٠ سهم ولم تصدر الشركة أسهماً ممتازة ، فإن :

ربحية السهم العادى = ٨٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠ = ٨ جنيه .

٢/٥/١٦ . معدل سعر السهم إلى ربحيته:
Price-Earnings Ratio (P/E)

تمثل العلاقة بين سعر السهم وربحيته أداة فعالة عند المفاضلة أو المقارنة بين اسهم المنشآت المختلفة ، حيث إن سعر السهم وحده لا يكفى للتعرف على ما إذا كان هذا السعر مرتفعاً أو منخفضاً ، كما أن ربحية السهم وحدها لا تفيد فى تقرير السعر المناسب للسهم ، وتتحدد العلاقة بين سعر السهم وربحيته على النحو التالى :

معدل سعر السهم إلى ربحيته = سعر السهم ÷ ربحية السهم

على سبيل المثال إذا كان سعر سهم الشركة الوطنية ٦٠ جنيهًا وربحية السهم ٨ جنيهات فان معدل سعر السهم إلى ربحيته = ٦٠÷ ٨ = ٧٫٥ مرة .
أى أن تكلفة شراء جنيه واحد من الأرباح السنوية للشركة الوطنية تبلغ ٧٫٥ جنيه ، وبطبيعة الحال فإن تكلفة شراء جنيه من الأرباح للشركات التى تحقق معدل نمو سريع ومتزايد للأرباح ستكون أعلى من تلك الشركات التى تحقق أرباحًا تتسم بالثبات ، هذا من منطلق أن المستثمرين عادة ما يكونون على استعداد لتحمل تكلفة عالية من أجل أرباح منخفضة حالياً بشرط أن يكون هناك توقع بزيادة هذه الأرباح فى المستقبل .

٣/٥/١٦ . نسبة توزيعات الأرباح: Dividend Yield:

غالباً ما يشترى المستثمرون أسهماً عادية أملاً فى الحصول على توزيعات للأرباح ، لذا تمثل نسبة توزيعات الأرباح أحد المقاييس التى يتم استخدامها لترشيد قرار الاستثمار ، ويتم حساب نسبة توزيعات الأرباح وفقاً للمعادلة التالية:

نسبة توزيعات الأرباح = (قيمة الأرباح الموزعة للسهم ÷ سعر السهم) × ١٠٠

وبافتراض أن الأرباح الموزعة للسهم فى الشركة الوطنية بلغت ٤ر٨ جنيه وسعر السهم - كما سبق ذكره - ٦٠ جنيهًا فإنه يمكن حساب نسبة توزيعات الأرباح على النحو التالى :

نسبة توزيعات الأرباح = (٤ر٨ ÷ ٦٠) × ١٠٠ = ٨٪

وعلى ذلك إذا كانت سياسة الشركة الوطنية تقوم على دفع توزيعات دائمة ومنتظمة ، فإن المستثمر يمكنه أن يتوقع الحصول على عائد ٨٪ على استثماراته فى أسهم رأس المال العادية للشركة ، لكن بالطبع ليس هناك ضمان لاستمرارية الشركة فى إجراء مثل هذه التوزيعات ، وإن كانت كثير من الشركات تسعى إلى تثبيت هذه التوزيعات وزيادتها كلما أمكن ذلك حتى يتحقق للمستثمر دخل ثابت نسبياً من خلال مايملكه من أسهم ، ومع هذا فإن بعض الشركات قد تتبع سياسة دفع توزيعات منخفضة وقد لا تقوم بإجراء أية توزيعات على الإطلاق ، وذلك بغية إعادة استثمار الأرباح حتى تنمو الشركة وتتقدم .

٤/٥/١٦ . نسبة الأرباح الموزعة إلى صافى الدخل :

بطبيعة الحال عندما تحقق شركة أرباحاً فإنها توزع جزءاً من هذه الأرباح ، وتحتجز باقى الأرباح فى صورة احتياطيات وأرباح محتجزة ، ويمكن حساب نسبة الأرباح الموزعة إلى صافى الدخل على النحو التالى :

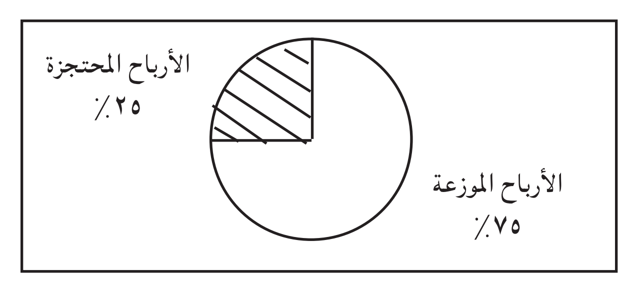
نسبة الأرباح الموزعة إلى صافى الدخل = (إجمال الأرباح الموزعة ÷ صافى الدخل) × ١٠٠

على سبيل المثال إذا بلغ مجموع توزيعات الأرباح (سواء لحملة الأسهم العادية أو للعاملين أو مكافأة مجلس الإدارة أو غير ذلك) فى الشركة "الوطنية"

٦٠٠٠٠٠ جنيه فى حين بلغت قيمة صافى الدخل ٨٠٠٠٠٠ جنيه فإن :

نسبة الأرباح الموزعة إلى صافى الدخل = (٦٠٠٠٠٠ ÷ ٨٠٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٥٪

هذا يعنى أن ثلاثة أرباع أرباح الشركة "الوطنية" تم توزيعه ، وأن ربع أرباح الشركة تم احتجازه لغرض النمو والتوسع وبالتالى زيادة الدخل فى المستقبل ، والذى قد ينعكس على أسعار الأسهم العادية فى السوق . ويوضح الشكل رقم (١٦/٥/٤/أ) نسبة الأرباح الموزعة إلى الأرباح المحتجزة .



الشكل رقم ١٦/٥/٤/أ

١٦/٥/٥ . نسبة ملكية المؤسسات المالية :

تقاس نسبة ملكية المؤسسات المالية بقسمة عدد الأسهم التى تمتلكها تلك المؤسسات المالية على عدد الأسهم التى أصدرتها المنشأة المعنية ، ويقصد بالمؤسسات المالية شركات التأمين والبنوك وصناديق الاستثمار وهيئات التأمين والمعاشات وغيرها من الهيئات التى توجه جزءاً من مواردها لشراء أسهم المنشآت وتحسب هذه النسبة على النحو التالى[1] :

(١) هندى ، منير إبراهيم : الإدارة المالية : مدخل تحليلى معاصر ، الطبعة الثالثة ، المكتب العربى الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ص ٧٩ - ٨٠ .

نسبة ملكية المؤسسات المالية = (عدد الأسهم المملوكة للمؤسسات المالية ÷ عدد أسهم المنشأة)× ١٠٠

ويفضل عديد من المستثمرين شراء أسهم المنشآت التى تنخفض فيها نسبة ملكية المؤسسات المالية ، ومرجع ذلك أن أسعار تلك المنشآت التى ترتفع فيها نسبة ملكية المؤسسات المالية عادة ما تكون قريبة جداً من قيمتها الحقيقية – بسبب كفاءة قرارات الاستثمار التى تتخذها تلك المؤسسات – ومن ثم قد لا تتاح للمستثمر فرصة مرضية لتحقيق أرباح رأسمالية ملموسة .

٦/٥/١٦ . معدل سعر السهم إلى قيمته الدفترية:
Market to Book Ratio

تمثل القيمة الدفترية إلى حد ما التكاليف التاريخية لأصول المنشأة أو الشركة، فى حين تعد القيمة السوقية للسهم القيمة التى تعطيها الأسواق المالية للشركة وإدارتها ، واذا كانت الشركة تديرها إدارة قوية ذات إنجازات فعالة فإن قيمة السوق للسهم تكون أعلى من القيمة الدفترية . ويحسب معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية على النحو التالى :

معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية = متوسط سعر السوق للسهم ÷ القيمة الدفترية للسهم

حيث :

القيمة الدفترية للسهم = مجموع حقوق الملكية ÷ عدد الأسهم العادية .

على سبيل المثال ، إذا كانت القيمة الدفترية لحقوق الملكية فى الشركة "الوطنية" ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه وعدد الأسهم العادية ٤٠٠٠٠ سهم ، والقيمة السوقية للسهم ٦٠ جنيهًا ، فإن :

القيمة الدفترية للسهم = ٢٠٠٠٠٠٠ ÷ ٤٠٠٠٠ = ٥٠ جنيهًا .

معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية = ٦٠ ÷ ٥٠ = ١٫٢ مرة .

وإذا فرض أن متوسط الصناعة يبلغ ١ر٥ مرة ، فان هذا يعنى أنه رغم أن القيمة السوقية أعلى من القيمة الدفترية مما يعد مؤشراً جيداً على حسن إدارة الشركة ، إلا أن المعدل أقل من متوسطه فى الصناعة بشكل ملحوظ؛ أى أن معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية للشركة "الوطنية" أقل من متوسطه فى الشركات المماثلة فى نفس الصناعة ، وهذا يعد مؤشراً غير جيد قد لا يجعل المستثمر راغباً فى الاستثمار فى هذه المنشأة .

١٦/٥/٧ . نسب ومعدلات أخرى :

هناك نسب ومعدلات ومؤشرات أخرى تتعلق بالأسهم سواء من زاوية ربحية السهم أو من زاوية نشاط السهم - وردت فى بعض الدراسات والأبحاث فى الفكر المحاسبى والإدارى - يمكن الاسترشاد بها فى ترشيد القرارات الخاصة بالاستثمار فى الأوراق المالية ، ومن أمثلة هذه النسب والمؤشرات ما يلى :

* التوزيعات النقدية ÷ الربح بعد الفوائد والضرائب أو صافى الربح .
* الربح المتاح للأسهم العادية ÷ القيمة الدفترية لحقوق الملكية .
* الربح المتاح للأسهم العادية ÷ القيمة السوقية لحقوق الملكية .
* الربح المتاح للأسهم العادية بالإضافة إلى الفوائد وضرائب الدخل ÷ حقوق الملكية .
* توزيعات الأرباح على الأسهم العادية Common Dividends ÷ القيمة الدفترية لحقوق الملكية .
* الأسهم العادية القائمة فى تاريخ معين Common Shares Outstanding ÷ عدد حملة الأسهم .
* العائد الموزع للسهم ÷ ربح السهم .
* نسبة السعر للأرباح = القيمة السوقية للأسهم العادية ÷ الأرباح الكلية .
* نشاط السهم أو معدل دوران السوق لأسهم الملكية Market Turnover of the Equity Shares = حجم الأسهم التى تم تداولها خلال العام الأخير ÷ مجموع عدد الأسهم القائمة فى نهاية العامين الأخيرين .

١٦/٦ . خلاصة الوحدة الدراسية السادسة عشرة

* ربحية السهم = (صافى الدخل - التوزيعات على الأسهم الممتازة) ÷ عدد الأسهم العادية .
* معدل سعر السهم إلى ربحيته = سعر السهم ÷ ربحية السهم .
* نسبة توزيعات الأرباح = (قيمة الأرباح الموزعة للسهم ÷ سعر السهم) ×١٠٠
* نسبة الأرباح الموزعة إلى صافى الدخل = (إجمالى الأرباح الموزعة ÷ صافى الدخل) × ١٠٠
* نسبة ملكية المؤسسات المالية = (عدد الأسهم المملوكة للمؤسسات المالية ÷ عدد أسهم المنشأة) × ١٠٠
* معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية = متوسط سعر السوق للسهم ÷ القيمة الدفترية للسهم .
* القيمة الدفترية للسهم = مجموع حقوق الملكية ÷ عدد الأسهم العادية

= صافى الأصول ÷ عدد الأسهم .
* صافى الأصول = مجموع الأصول - مجموع الالتزامات ، أو = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المرحلة + بنود أخرى لحقوق الملكية - الخسائر المرحلة .
* القيمة الفعلية للسهم = {صافى الأصول (أو حقوق الملكية) + أرباح أو- خسائر إعادة التقدير} ÷ عدد الأسهم .
* من الصعب اتخاذ قرار بالاستثمار فى أوراق مالية معينة بناءً على نسبة أو مؤشر واحد ، وقد يستلزم الأمر إجراء التحليل اللازم من خلال مجموعة من النسب والمؤشرات ، كما قد يتعين إجراء مقارنة بين النسب والمؤشرات الخاصة بالمنشأة محل التحليل ومتوسطات الصناعة ، بالإضافة إلى النسب والمعدلات والمؤشرات الخاصة بالفترات الماضية .

١٦/٧ . تدريبات عملية على الوحدة الدراسية السادسة عشرة

التدريب العملى الأول : حالة شركة "النصر لصناعة السيراميك":

فيما يلى الميزانية المعدة لشركة "النصر لصناعة السيراميك" فى ٣١/١٢/ ٩٨ (الأرقام بالألف جنيه) :

القيمة	بيـــان	القيمة	بيـــان
٥٠٠٠	أصول ثابتة (بعد طرح الإهلاك)		حقوق الملكية :
	أصول متداولة :	٣٠٠٠	رأسمال الأسهم العادية
٢٠٠٠	مخزون	٢٠٠٠	احتياطيات وأرباح محتجزة
١٢٠٠	مدينين وأوراق قبض		خصوم ثابتة
٥٠٠	أوراق مالية	٢٠٠٠	قرض طويل الأجل
٣٠٠	نقدية بالبنك والخزينة		خصوم متداولة
		١٣٠٠	دائنين
		٧٠٠	أوراق دفع
٩٠٠٠		٩٠٠٠	

كما أمكن الحصول على البيانات التالية :

عدد الأسهم العادية المصدرة ١٠٠٠٠٠ سهم .

بلغت أرباح إعادة تقييم أصول والتزامات الشركة ٥٠٠٠٠٠ جنيه وذلك بمناسبة قرب اندماج الشركة فى شركة أخرى .

صافى أرباح الشركة بعد الضريبة عن عام ١٩٩٨ بلغ ١ر٥ مليون جنيه .

قررت الشركة احتجاز ٠ر٦ مليون جنيه كاحتياطيات وأرباح محتجزة .

بلغت قيمة الكوبون الموزع للسهم ٢٥٪ من القيمة الاسمية للسهم .

متوسط سعر السهم فى سوق الأوراق المالية ٧٠ جنيهًا .

والمطلوب :

(١) حساب القيمة الاسمية والقيمة الدفترية والقيمة الفعلية للسهم .

(٢) حساب ربحية السهم .

(٣) استخراج معدل سعر السهم إلى ربحيته .

(٤) تحديد نسبة توزيعات الأرباح .

(٥) تحديد نسبة الأرباح الموزعة إلى صافى الدخل .

(٦) استخراج معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية .

(٧) تقديم النصيحة للمستثمر بشأن الاستثمار فى أسهم الشركة .

التدريب العملى الثانى : حالة شركة "الوحدة العربية" التجارية:

فيما يلى البيانات الخاصة بشركة "الوحدة العربية" خلال عدة فترات ماضية:

بيـــان	طريقة الحساب	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
القيمة الاسمية للسهم	؟ ÷ ؟	١٠ جنيه	؟	؟
القيمة الدفترية للسهم	؟ ÷ ؟	١٥ جنيه	١٧ جنيه	٢٠ جنيه
متوسط القيمة السوقية للسهم	--	٢٠ جنيه	٢٥ جنيه	١٨ جنيه
رأسمال الأسهم العادية	؟ × ؟	٢ مليون جنيه	؟	٣ مليون جنيه
عدد الأسهم العادية المصدرة	؟ ÷ ؟	؟	٣٠٠٠٠٠	؟
صافى الدخل بالمليون جنيه	--	؟	٥ر١	٢ر١
توزيعات الأرباح (٨٠٪ منها للأسهم العادية) بالمليون جنيه	--	٥ر٠	١	٥ر٠
ربحية السهم	؟ ÷ ؟	٤ جنيه	؟	؟
معدل سعر السهم إلى ربحيته	؟ ÷ ؟	؟	؟	؟
نسبة توزيعات الأرباح	؟ ÷ ؟	؟	؟	؟
نسبة الأرباح الموزعة إلى صافى الدخل	؟ ÷ ؟	؟	؟	؟
معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية	؟ ÷ ؟	؟	؟	؟

والمطلوب :

(١) إعادة كتابة الجدول بعد استكمال البيانات الناقصة .

(٢) إبداء المشورة بشأن مدى جاذبية الاستثمار فى أسهم الشركة .

التدريب العملى الثالث : ناقش العبارات التالية مع إجراء التحليلات اللازمة :

أولاً : يبلغ سعر سهم الشركة (س) ١٢٠ جنيهًا وسعر سهم الشركة (ص) ٤٠ جنيهًا وذلك فى البورصة الآن ، وقد بلغ معدل سعر السهم إلى ربحيته للشركة (س) ٩ وللشركة (ص) ١٢ . وقد نصح سمسار الأوراق المالية أحد المستثمرين بشراء أسهم الشركة (ص) على أساس أنها أفضل من أسهم الشركة (س) ، هل توافق السمسار على رأيه ؟

ثانياً : بلغ معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لسهم الشركة (أ) ٢مرة عام ٩٧ و ١ ٥. مرة عام ٩٨ ، وبفرض أن سعر السهم فى السوق لم يتغير عام ٩٨ عن عام ٩٧ ، فإن معنى ذلك أن الشركة حققت خسائر عام ٩٨ .

ثالثاً : تبلغ القيمة الاسمية لسهم شركة مطاحن "أبو صير" ١٠ جنيهات ، وقد تم بيع جزء من أسهم رأسمال هذه الشركة فى سوق الأوراق المالية بسعر ٩٠ جنيهًا للسهم فى بداية عام ٩٨ ، وقد وزعت الشركة ربحاً قدره ٥ جنيهات للسهم عن الأرباح المحققة عام ٩٨ ، والملاحظ أن متوسط سعر السهم فى السوق حالياً ٢٥ جنيهًا ، فما رأيك فى سهم هذه الشركة ، وهل تنصح المستثمر بشراء أسهم هذه الشركة ؟

التدريب العملى الرابع : حالة شركة "الأمل":

فيما يلى بعض البيانات الخاصة بشركة "الأمل" خلال عامى ٩٧ ، ٩٨ :

بيـــان	١٩٩٧	١٩٩٨
القيمة الاسمية للسهم	؟	؟
القيمة الدفترية للسهم بالجنيه	٢٠	٢٢
متوسط القيمة السوقية للسهم بالجنيه	؟	٣٠
رأسمال الأسهم العادية بالمليون جنيه	٤	؟
عدد الأسهم العادية المصدرة	٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
صافى الدخل بالمليون جنيه	؟	١
توزيعات الأرباح للأسهم العادية بالمليون جنيه	٦ر٠	؟
كوبون السهم بالجنيه	؟	٥ر١
ربحية السهم بالجنيه	٥ر٢	؟
معدل سعر السهم إلى ربحيته	؟	؟
نسبة توزيعات الأرباح	؟	؟
نسبة الأرباح الموزعة إلى صافى الدخل	؟	٧٥٪
معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية	٢٥ر١ مرة	؟

والمطلوب :

أولاً : إعادة كتابة الجدول بعد استكمال البيانات الناقصة .

ثانياً : التعليق على ما ورد بالجدول بعد استكماله ثم إبداء المشورة بشأن مدى جاذبية الاستثمار فى أسهم هذه الشركة .

اقتراح الحل للتدريب العملى الرابع : حالة شركة "الأمل":

أولاً : إعادة كتابة الجدول بعد استكمال البيانات الناقصة :

بيـــان	١٩٩٧	١٩٩٨
القيمة الاسمية للسهم (رأس المال ÷ عدد الأسهم)	١٠ جنيه	١٠ جنيه
القيمة الدفترية للسهم (حقوق الملكية ÷ عدد الأسهم)	٢٠ جنيه	٢٢ جنيه
متوسط القيمة السوقية للسهم	٢٥ جنيه	٣٠ جنيه
رأسمال الأسهم العادية (عدد الأسهم العادية × القيمة الاسمية للسهم)	٤ مليون جنيه	٥ مليون جنيه
عدد الأسهم العادية المصدرة	٤٠٠٠٠٠ سهم	٥٠٠٠٠٠ سهم
صافى الدخل	١ مليون جنيه	١ مليون جنيه
توزيعات الأرباح للأسهم العادية	٦ر٠ مليون جنيه	٧٥ر٠ مليون جنيه
كوبون السهم (توزيعات الأرباح للأسهم العادية ÷ عدد الأسهم)	٥ر١ جنيه	٥ر١ جنيه
ربحية السهم (صافى الدخل ÷ عدد الأسهم العادية)	٥ر٢ جنيه	٢ جنيه
معدل سعر السهم إلى ربحيته P/E (سعر السهم ÷ ربحية السهم)	١٠ مرات	١٥ مرة
نسبة توزيعات الأرباح (الأرباح الموزعة للسهم ÷ سعر السهم) × ١٠٠	٦٪	٥٪
نسبة الأرباح الموزعة إلى صافى الدخل (توزيعات الأرباح ÷ صافى الدخل) × ١٠٠	٦٠ ٪	٧٥٪
معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية	٢٥ر١ مرة	٣٦ر١ مرة

يلاحظ أن :

ربحية السهم = صافى الدخل ÷ عدد الأسهم ، إذن صافى الدخل = ربحية السهم × عدد الأسهم وبالتالى فإن صافى الدخل عام ٩٧ = ٢ ٥. × ٤٠٠٠٠٠ سهم = ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

وحيث إن نسبة توزيعات الأرباح إلى صافى الدخل عام ٩٨ بلغت ٧٥٪ من صافى الدخل ، إذن توزيعات الأرباح = صافى الدخل × ٧٥٪ = مليون جنيه × ٧٥٪ = ٧٥ر٠ مليون جنيه .

يمكن التوصل إلى سعر السوق للسهم عام ٩٧ بدلالة معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية ، حيث إن سعر السوق = القيمة الدفترية × معدل سعر السهم إلى قيمته الدفترية = ٢٠ × ١ ٢٥. = ٢٥ جنيهًا .

ثانياً : من الجدول السابق يمكن استخلاص الملاحظات التالية :

(١) لم تصاحب زيادة رأسمال الشركة من ٤ مليون جنيه عام ٩٧ إلى ٥ مليون جنيه عام ٩٨ زيادة فى صافى الدخل ، حيث بلغ صافى الدخل مليون جنيه فى كل من عامى ٩٧ ، ٩٨ ، مما أدى إلى انخفاض ربحية السهم من ٥ر٢جنيه عام ٩٧ إلى ٢ جنيه عام ٩٨ ، وهذا يعنى عدم نمو أرباح الشركة، وفى هذا الصدد يتعين دراسة أسباب عدم نمو أرباح الشركة ، وما إذا كانت الأسباب ترجع إلى إدارة الشركة أم ترجع إلى أسباب خارج تحكم إدارة الشركة .

(٢) تتبع إدارة الشركة سياسة تثبيت الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية ، حيث بلغ كوبون السهم (توزيعات الربح للسهم) ٥ر١ جنيه عامى ٩٧ ، ٩٨، وذلك رغم ثبات صافى الدخل وارتفاع عدد الأسهم العادية ، ورغم تثبيت قيمة الكوبون الموزع للسهم إلا أن نسبة توزيعات الأرباح انخفضت من ٦٪ عام ٩٧ إلى٥٪ عام ٩٨ .

(٣) أدت سياسة تثبيت نصيب السهم فى الأرباح الموزعة إلى انخفاض الأرباح المحتجزة ، فقد بلغت نسبة الأرباح المحتجزة ٤٠٪ أى (١٠٠٪ - ٦٠٪ نسبة التوزيعات) عام ٩٧ وانخفضت إلى ٢٥٪ أى (١٠٠٪ - ٧٥٪ نسبة التوزيعات) عام ٩٨ ، هذا يعنى انخفاض معدل النمو فى حقوق الملكية عام ٩٨ عن عام ٩٧ .

(٤) ارتفعت القيمة السوقية للسهم بنسبة ٢٠٪ أى (٣٠ - ٢٥) ÷ ٢٥ رغم أن القيمة الدفترية ارتفعت بنسبة ١٠٪ فقط أى (٢٢ - ٢٠) ÷ ٢٠ ، وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية من ١,٢٥ مرة عام ٩٧ إلى ١,٣٦ مرة عام ٩٨ .

(٥) قد يرجع ارتفاع القيمة السوقية للسهم وارتفاع معدل سعر السوق إلى القيمة الدفترية للسهم إلى ثبات الأرباح الموزعة للسهم أو إلى أسباب أخرى مثل الطلب والعرض والحالة العامة للاقتصاد العام وغيرها ، حيث إن هناك عوامل كثيرة تؤثر على القيمة السوقية للسهم .

(٦) مع ثبات الكوبون الموزع للسهم وارتفاع القيمة السوقية للسهم ارتفع معدل سعر السهم إلى ربحيته (P/E) من ١٠ مرة عام ٩٧ إلى ١٥ مرة عام ٩٨ ، وهذا يعنى أن تكلفة شراء جنيه واحد من الأرباح السنوية للشركة بلغ ١٠ جنيهات عام ٩٧ وارتفع إلى ١٥ جنيهًا عام ٩٨ .

(٧) يمكن القول إن أسهم الشركة لم تعد جذابة نسبياً للاستثمار ، بسبب انخفاض نسبة توزيعات الأرباح وارتفاع معدل سعر السهم إلى ربحيته عام ٩٨ مقارنة بعام ٩٧ .

١٧ .الوحدة الدراسية السابعة عشرة
تخطيط السيولة والربحية ومحددات استخدام النسب المالية

أهداف الوحدة:

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة ،يجب أن يكون الدارس قادراً على أن يُلم بكل مما يلى:

١ – حدود مغزى التعارض بين السيولة والربحية .

٢ – المقصود بكل من السيولة الدفترية والسيولة الحقيقية .

٣ – محددات استخدام النسب المالية .

٤ – المشكلات المتعلقة بالقوائم المالية التى يقوم عليها التحليل المالى .

٥ – المشكلات المتعلقة بكيفية الحكم على سلامة نتائج التحليل المالى.

٦ – يجيب عن الأسئلة الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة :

١/١٧ . مقدمة تصنيفية .

٢/١٧ . تخطيط السيولة والربحية .

٣/١٧ . محددات استخدام النسب المالية .

١٧ .الوحدة الدراسية السابعة عشرة

تخطيط السيولة والربحية ومحددات استخدام النسب المالية

١/١٧ . مقدمة تصنيفية :

تواجه إدارات منشآت الأعمال بصفة مستمرة مشكلة إدارة السيولة ، أو تحديد القدر الواجب توافره من الأموال السائلة لمواجهة عملية سداد الالتزامات ، وذلك بشكل مستمر وبما لا يؤدى إلى حدوث مشاكل تنتج عن عدم وفاء المنشأة ببعض التزاماتها .

من زاوية أخرى ثار جدل ونقاش حول محددات أو قيود استخدام النسب والمعدلات المالية فى مجال تحليل ونقد القوائم المالية، لهذا تتناول الأجزاء التالية الأمور ذات الصلة بعملية تخطيط السيولة والربحية والمشاكل التى تواجه المحلل المالى وهو بصدد تحليل ونقد القوائم المالية .

٢/١٧ . تخطيط السيولة والربحية :

من الأهمية بمكان إدراك إدارة منشأة الأعمال مدى ضرورة الموازنة بين عنصرى السيولة والربحية عند قيام هذه الإدارة باتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط ، فطغيان أحد الجانبين على الآخر قد يؤدى إلى نتائج غير مرضية ، ولذا يتناول الجزء التالى مغزى التعارض بين السيولة والربحية ، ثم يتلو ذلك مناقشة الفرق بين السيولة الدفترية والسيولة الفعلية، وأخيراً التطرق إلى تحليل الفرق بين الأرباح الدفترية والأرباح الحقيقية .

١/٢/١٧ . مغزى التعارض بين السيولة والربحية :

يثور تساؤل بشكل دائم حول مدى وجود تعارض بين السيولة والربحية، بمعنى هل ارتفاع درجة السيولة بالمنشأة يؤثر سلباً على ربحية المنشأة ، وهل ارتفاع الربحية يتطلب انخفاض السيولة ، ومما لا شك فيه أن ارتفاع درجات السيولة لدى منشأة ما يعنى وجود جزء من موارد هذه المنشأة معطل عن الاستثمار حيث إنه مخصص لمواجهة أى التزامات طارئة ، وهذه الأموال المعطلة من المؤكد أنها لن تسهم بشكل مباشر فى العملية الإنتاجية مما قد ينتج عنه انخفاض فى الربحية .

تتمثل الحالة المقابلة فى عدم احتفاظ المنشأة بالقدر اللازم من السيولة لمواجهة سداد الالتزامات أى انخفاض درجة السيولة بالمنشأة ، وهذا قد يؤدى إلى ارتفاع معدلات الربحية ولكنه فى نفس الوقت يعرض المنشأة لمخاطر عدم القدرة على سداد الالتزامات مما قد يعرض المنشأة لمخاطر العسر المالى وهو - على حد قول عوض الله - "درجة أولى تمهيدية لحدوث الفشل المالى ومن ثم الإفلاس المالى أى ذلك النفق الأسود الذى إذا دلفت إليه الإدارة لن تنتهى - فى معظم الأحوال- إلا بالإفلاس الواقعى الكامل أو التصفية أو انتهاء كيان المنشأة بالاندماج فى منشأة أخرى . . . إلى آخر هذه الكوارث المالية"(١) ، وكل ذلك رغم أن معدلات ربحية هذه المنشأة قد تكون عالية لكنها تعانى بشدة من ضعف موقف السيولة .

تأسيساً على ما سبق يمكن القول إن هناك ضرورة ملحة فى إيجاد توازن دقيق فيما بين السيولة والربحية فى منشآت الأعمال الهادفة للربح ، وغالباً ما يكون هذا الأمر - المتمثل فى كيفية التوصل إلى ذلك التوازن الحساس - نصب أعين إدارات هذه المنشآت ، وهذا ما يطلق عليه التخطيط المالى للسيولة والربحية .

٢/٢/١٧ . السيولة الدفترية والسيولة الحقيقية :

تتمثل الأموال السائلة فيما هو متاح بالصندوق أى الخزينة الكائنة داخل المنشأة وكذا الحسابات الجارية المفتوحة لدى المصارف (البنوك) ، بالإضافة إلى الأصول المتداولة ذات الطبيعة النقدية أو شبه النقدية التى يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة دون التعرض لخسائر نتيجة هذا التحويل (٢) .

على أنه فى بعض الحالات قد تقيد حركة الحسابات الجارية بالمصارف نتيجة أحكام قضائية أو لأسباب أخرى ، وفى هذه الحالة تقل السيولة الحقيقية للمنشأة، ويتعين عدم أخذ هذه الحسابات المقيدة فى الاعتبار عند حساب نسب السيولة للمنشأة .

---

(١) عوض الله ، عبد المنعم : التحليل المالى لأغراض المحاسبة الإدارية ، مرجع سابق ، ص١١٣ . والمحاسبة الإدارية فى مجالات الرقابة والتخطيط ، مرجع سابق .

(٢) المرجع السابق ، التحليل المالى لأغراض المحاسبة الإدارية ، ص١٢٣ .

من زاوية أخرى لا يمثل بند المدينين بالكامل سيولة حقيقية للمنشأة ، وإنما يتعين حساب صافى المدينين بعد استبعاد الخصم المزمع السماح به حتى يمكن التوصل إلى السيولة الحقيقية . كما تتمثل السيولة الحقيقية لأوراق القبض الجيدة فى صافى قيمتها إذا تم خصمها لدى المصارف وبمعدلات الخصم المعلنة والسارية فى تاريخ إعداد الميزانية .

فيما يتعلق بالاستثمارات قصيرة الأجل فى صورة أوراق مالية ، فإنه يمكن تحديد السيولة الحقيقية لها إذا كانت متداولة فى سوق الأوراق المالية ، وذلك عن طريق تحديد أسعار بيعها ثم استبعاد مصروفات البيع مثل عمولة السمسرة ، وإذا كانت المصارف تقبل الإقراض بضمان هذه الأوراق فإن السيولة الحقيقية تمثل القيمة التى تقرضها المصارف بضمان هذه الأوراق[١] .

أما فيما يختص بالمخزون السلعى فقد جرت عادة المحللين الماليين على استبعاده عند تحديد سيولة المنشأة على أساس صعوبة تحوله فوراً إلى نقدية دون تحمل خسائر ، لكن فى بعض الحالات قد يكون هناك تأكد من بيع هذا المخزون خلال فترة قصيرة دون التعرض لخسائر ، فى هذه الحالة يمكن للمحلل المالى أخذ هذا المخزون فى اعتباره عند حساب مؤشرات السيولة لهذه المنشأة ، على سبيل المثال يمكن اعتبار مخزون الإنتاج الجاهز فى شركات إنتاج الأسمنت فى مصر فى الوقت الحالى مع نهاية التسعينيات من الأصول التى يسهل تحولها إلى نقدية فى وقت قصير ودون تحمل خسائر نظراً لحاجة السوق إليه وانخفاض حجم الإنتاج المحلى من هذا المنتج عن حجم الطلب المتزايد .

من زاوية أخرى تتعدد مصادر تغذية السيولة ، وأهم تلك المصادر إيرادات النشاط الجارى والتى يمكن تقسيمها إلى إيرادات جارية نقدية والمتحصلات من

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

العملاء، بالإضافة إلى الإيرادات العرضية وكذا الزيادة فى رأس المال المملوك والقروض .

٣/٢/١٧ . الأرباح الدفترية والأرباح الحقيقية :

للأرباح أهمية خاصة عند تقييم كفاءة الإدارة ، لذا هناك ضرورة للتحديد الدقيق للأرباح الناتجة عن مجهودات الإدارة والتى يطلق عليها الأرباح العادية ، والأرباح التى ليس للإدارة يد فى تحققها وإنما ترجع لأسباب أخرى والتى تسمى أرباحاً غير عادية .

من أمثلة الأرباح غير العادية الأرباح الناشئة عن بيع أصول ثابتة من الأصول المقتناة لاستخدامها وليس بغرض إعادة بيعها ، وكذلك التعويضات الناتجة عن أحكام قضائية ، ويمكن أيضاً إضافة الأرباح الناتجة عن أى زيادة غير طبيعية فى الأسعار نتجت عن ظروف غير عادية .

تتحدد كفاءة الإدارة إذن فى توليد الأرباح من الأنشطة الرئيسة وغير الرئيسة الدورية العادية ، لذا يستلزم الأمر استخراج صافى الربح أو الدخل الدورى سواء كان ناتجاً عن عمليات تشغيل رئيسة أو ناتجاً عن عمليات عرضية تتصف بالدورية مثل الأرباح الناتجة عن بيع المنتجات العرضية أو المنتجات غير الرئيسة أو الدخل الناتج عن الاستثمارات قصيرة الأجل فى أوراق مالية فى منشأة صناعية مثلاً [(١)] .

من ناحية أخرى إذا ما تم إجراء إعادة تقييم لأصول والتزامات المنشأة وتحقق من وراء ذلك أرباح إعادة تقييم فإن هذه الأرباح تمثل أرباحاً دفترية غير محققة ولا تعد أرباحاً حقيقية يمكن توزيعها ، وذلك تمشياً مع القاعدة المحاسبية التى تنادى بأن الربح لا يتحقق إلا بالبيع ، وبالتالى فإنه عند تقييم كفاءة الإدارة يتعين استبعاد هذه الأرباح الدفترية من صافى ربح المنشأة الذى يستخدم فى تقييم كفاءة الإدارة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

٣/١٧ . محددات استخدام النسب المالية:

رغم ظهور النسب والمعدلات المالية منذ أكثر من مائة عام إلا أنها ما زالت تمثل إحدى أدوات التحليل المالى التى يمكن الاعتماد عليها من جانب المستثمرين والدائنين والبنوك وغيرهم عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

يعتمد مثل هذا التحليل على مجموعة من النسب والمعدلات والمؤشرات المالية التى تستند فى إعدادها على البيانات والمعلومات المحاسبية ، وتعانى أدوات التحليل المالى - شأنها شأن أى شىء آخر - من بعض نقاط الضعف . وحتى يحقق التحليل المالى أهدافه يتعين أن يكون المحلل المالى على دراية بنقاط الضعف أو الحدود أو القيود المرتبطة بالنسب والمعدلات المستخدمة فى التحليل المالى ، ومايمكن أن يصنعه ذلك المحلل للتغلب على هذه القيود أو نقاط الضعف، وفى هذا الصدد يمكن تلخيص المشكلات المرتبطة باستخدام أدوات التحليل المالى على النحو التالى :

١/٣/١٧ . مشكلات تتعلق بالقوائم المالية التى يقوم عليها التحليل المالى:

يعتمد التحليل المالى بصفة أساسية على القوائم المالية المتمثلة فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل ، غير أن هناك بعض نقاط الضعف فى هذه القوائم تؤثر على نتائج التحليل المالى ، وتتمثل أهم نقاط الضعف المصاحبة للقوائم المالية فى:

أ) تعبر الميزانية عن المركز المالى فى اللحظة التى تعد عنها ، مما يعنى كما سبق القول فى وحدات دراسية سابقة أن الأرقام الواردة بقائمة المركز المالى تعبر عن قيم الأصول والخصوم فى تاريخ إعداد هذه القائمة ولا تعبر عن الفترة التى يعد عنها التحليل المالى ، بمعنى أن الميزانية لا توضح التغيرات التى حدثت فى الأصول والخصوم خلال الفترة السابقة على إعدادها ، من ناحية أخرى قد تقوم الإدارة ببعض الأمور قبل إعداد الميزانية بوقت قصير بغرض التأثير على المركز المالى وإظهاره على غير حقيقته ، وفى هذا الصدد هناك

اتجاهات تفضل استخدام متوسط لأرقام الميزانية فى بداية ونهاية الفترة بدلاً من أرقام الميزانية فى نهاية الفترة فقط .

ب) تؤثر المعالجة المحاسبية المختارة على بعض بنود الميزانية مثل تقييم المخزون وطرق حساب الإهلاك وذلك على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالى ، ويمكن أن تستخدم شركتان طرقاً مختلفة لحساب الإهلاك أو لتقويم المخزون ، ولذلك عند مقارنة النسب المالية للشركتين يجب قبل ذلك تحليل البيانات المحاسبية . كما أن أى تدخل متعمد من الإدارة فى هذا الصدد قد يؤثر على نتائج التحليل المالى .

ج) الأصول الثابتة المؤجرة من الغير إيجاراً تشغيلياً لا تظهر ضمن الأصول الثابتة بالميزانية (لأن المنشأة لا تمتلكها) ومن ثم لا تعبر الأصول الثابتة بالميزانية عن الطاقة الإنتاجية المستخدمة بالفعل فى المنشأة .

د) تظهر الأصول الثابتة فى الميزانية وفقاً لتكلفتها التاريخية ، وقد تختلف القيمة الجارية عن هذه التكلفة التاريخية ، مما يجعل الميزانية لا تعبر عن المركز المالى الحقيقى وقت إعدادها . وقد تعرضت معايير محاسبية لهذه المشكلة وأوصت منشآت الأعمال بإعادة تقييم الأصول كلما اتضح أن هناك اختلافات مادية بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية للأصول ، ولكن ما زالت هناك صعوبات عملية تواجه تطبيق ذلك خاصة فى الدول النامية والتى قد لا تتوافر لديها الشفافية الكافية فى الأسواق والمعلومات .

هـ) قد يكون هناك بعض الأصول الثابتة المستهلكة دفترياً – أى أن رصيدها الدفترى فى الميزانية صفر – إلا أنها ما زالت تعمل وبالتالى تسهم فى الإنتاج وقد يكون من المناسب إضافتها لأصول المنشأة حتى يكون التحليل المالى ذا مغزى .

٢/٣/١٧ . مشكلات تتعلق بكيفية الحكم على سلامة النسب المالية للمنشأة:

تتمثل قيمة النسب المالية فى مقارنتها بنسب مالية أخرى سواء النسب التى تمثل متوسطات الصناعة أو التى تعبر عن فترات ماضية أو النسب المستهدفة ، وفيما يلى المشاكل المرتبطة بالنسب المقارنة :

(١) متوسطات الصناعة : يمثل متوسط الصناعة معيار المقارنة الشائع للحكم المبدئى على النسب المالية للمنشأة وما إذا كانت أعلى أو أقل من هذا المتوسط . ورغم ما لمتوسط الصناعة من أهمية نسبية فى تقييم المنشأة محل التحليل فإن هناك عدداً من الأسباب التى قد تؤثر فى مصداقية متوسط الصناعة مقارنة، منها :

(أ) قد تكون معظم المنشآت فى الصناعة التى تعمل فيها المنشأة ذات مستوى كفاءة منخفض ، مما يجعل المقارنة بين المنشأة ومتوسط الصناعة مقارنة مضللة .

(ب) قد يصعب افتراض تشابه المنشآت داخل الصناعة الواحدة من حيث الحجم وطرق الإنتاج ، ونوعيات العمالة ، وهيكل التمويل ، وغيرها من العوامل التى تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة غير عادلة أو غير معبرة .

(٢) النسب الخاصة بالفترات الماضية : توضح مقارنة النسب المالية للمنشأة بنسب مالية ماضية لنفس المنشأة تطور حالة المنشأة على مر الزمن ، كما توضح ما إذا كانت هناك نقاط ضعف ينبغى علاجها أو نقاط قوة يلزم تدعيمها ، كما تعكس هذه المقارنة تأثير التغير فى سياسات المنشأة على نتائج أعمالها أو على مركزها المالى . ورغم ما للنسب الماضية من فوائد ملحوظة إلا أن هناك عدداً من الأسباب التى تحد من فائدة هذه النسب ، منها:

(أ) قد تتغير ظروف المنشأة من فترة لأخرى من حيث الحجم وطرق الإنتاج

وهيكل التمويل وخطوط الإنتاج ونوعية المنتجات وتغير وتبدل الأسواق، حيث تجعل هذه الاختلافات عملية المقارنة منخفضة القيمة .

(ب) قد تتغير النظم والسياسات المحاسبية المتبعة فى المنشأة خلال الفترة محل التحليل مما يؤثر على عملية المقارنة بين النسب المالية للفترة محل الفحص والفترات السابقة .

(جـ) قد تتغير الحالة الاقتصادية العامة - مثل حدوث كساد أو رواج أو تضخم - مما يرمى بظلاله على المنشأة ، ومن ثم يجعل مقارنة النسب المالية للفترة محل التحليل مع النسب الماضية غير ذات معنى .

١٧/٤ . خلاصة الوحدة الدراسية السابعة عشرة

* إن ما تم تقديمه من نسب ومعدلات مالية ليس إلا بعضاً من النسب أو المؤشرات المالية المتوافرة ، وهناك نسباً ومعدلات مالية أخرى يمكن أن تحسب، لكن كثيراً ما يكون من الضرورى أو المرغوب فيه حساب عدد بسيط فقط من هذه النسب للوصول إلى قرار محدد يتعلق بالمنشأة ، وبالطبع فالأهم من حساب النسب هو تفسير وتعليل هذه النسب .

* إن تقييم هذه النسب المالية إنما يسمح للمحلل المالى بتحديد الميادين التى تتطلب مزيداً من التحليل والتعمق ، من زاوية أخرى التحليل المالى الفعال لا يعنى مجرد تفهم وتفسير كل نسبة مالية على حدة ، وإنما يعنى التفسير والتفهم العميق للعلاقات التبادلية والمتداخلة Interrelation-ships بين هذه النسب أو المؤشرات المالية ، ولا شك أن هذا يتوقف على مدى خبرة وكفاءة المحلل المالى فى تحليل وتفسير القوائم المالية ، فضلاً عن تفهمه لطبيعة وخصائص النشاط الذى أعدت عنه القوائم المالية أصلاً .

* على المحلل المالى أن يكون حذراً فى الحكم على نسبة مالية معينة بأنها نسبة جيدة أو نسبة رديئة ، وكذلك فى الحكم على شركة اعتماداً على مجموعة من النسب ، فمثلاً إذا أشار المحلل المالى بأن بعض نسب الشركة تختلف عن المعدلات الوسطية للصناعة ، فهذا لا يعنى أن الشركة تواجه مشاكل مالية مؤكدة ، فالمحلل يجب أن يقوم بتحريات وتحليلات إضافية لمعرفة سبب الاختلاف بين هذه النسب ، من ناحية أخرى ، فإن توافق نسب الشركة مع المعدلات الوسطية للصناعة لا يعنى بالضرورة أن الشركة قوية وفعالة فى إنجازاتها بصورة مؤكدة .

* على المحلل المالى أن يتفهم عمليات وإدارة الشركة لكى يستطيع فحص النسب المالية لهذه الشركة ، ورغم أن النسب المالية تعد مهمة ومفيدة جداً، لكن يجب استعمالها بتعقل وحذر وليس بشكل آلى .

١٧/٥ . أسئلة على الوحدة الدراسية السابعة عشرة

السؤال الأول :

ناقش مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع تبرير إجابتك فيما لا يزيد عن خمسة أسطر لكل عبارة على حدة :

(١) ليس هناك تعارض بين السيولة والربحية .

(٢) ارتفاع درجة السيولة يؤدى بالضرورة إلى زيادة معدل ربحية المنشأة .

(٣) لا ضرر من انخفاض درجات السيولة إذا كان ذلك متزامنا مع ارتفاع معدلات ربحية المنشأة .

(٤) قد تدلف الإدارة إلى النفق الأسود للإفلاس المالى رغم ارتفاع معدلات الربحية .

(٥) يجب فى جميع الحالات استبعاد بند المخزون عند حساب نسبة السيولة الحقيقية للمنشأة .

(٦) تنحصر مصادر تغذية السيولة بالشركة فى زيادة رأس المال والقروض.

(٧) يتعين استبعاد بعض أنواع الأرباح عند قياس كفاءة الإدارة .

(٨) تعبر الميزانية عن المركز المالى للمنشأة خلال العام فى حين تمثل قائمة الدخل نتيجة أعمال المنشأة فى تاريخ إعداد هذه القائمة .

السؤال الثانى : حلل باختصار الزوايا الأساسية لكل مما يأتى :

(١) مدى ضرورة وجود توزان بين السيولة والربحية .

(٢) السيولة الدفترية والسيولة الحقيقية .

(٣) الربحية الحقيقية والربحية الدفترية .

(٤) محددات استخدام النسب والمعدلات المالية .

السؤال الثالث :

"التحليل المالى الفعال لا يعنى مجرد تفهم وتفسير كل نسبة مالية على حدة، وعلى المحلل المالى أن يكون حذراً فى حكمه على مغزى النسب المالية" .

ناقش وحلل .

١٨ . الوحدة الدراسية الثامنة عشرة

معايير جودة تقارير تحليل ونقد القوائم المالية

أهداف الوحدة:

بعد دراسة محتويات هذه الوحدة، يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١ – يتعرف ماهية التقارير .

٢ – يتعرف محتويات التقارير (بيانات أم معلومات) .

٣ – يحدد الخصائص المميزة للتقرير .

٤ – يلم بالصور المختلفة لعرض التقارير .

٥ – يستوعب الأدوات المختلفة التى يمكن استخدامها فى إعداد التقرير .

٦ – يتعرف الأنواع المختلفة للتقارير والعوامل التى تؤثر على فعاليتها .

٧ – يتفهم معايير جودة بيانات ومعلومات التقارير والقوائم المالية المحاسبية .

٨ – يجيب عن الأسئلة الواردة فى نهاية الوحدة .

عناصر الوحدة :

١/١٨ . ماهية التقارير .

٢/١٨ . محتويات التقارير : بيانات أم معلومات ؟

٣/١٨ . الخصائص المميزة للتقرير .

٤/١٨ . الصور المختلفة لعرض التقارير .

٥/١٨ . الأدوات المختلفة التى يمكن استخدامها فى إعداد التقرير .

٦/١٨ . أنواع التقارير .

٧/١٨ . معايير جودة بيانات ومعلومات التقارير والقوائم المالية المحاسبية

١٨ . الوحدة الدراسية الثامنة عشرة
معايير جودة تقارير تحليل ونقد القوائم المالية

١/١٨ . ماهية التقارير :

تمثل التقارير وسيلة توصيل بيانات ومعلومات إلى المستخدمين المختلفين (متخذى القرارات) ، سواء المستخدمين الداخليين - المستويات الإدارية المختلفة بالمنشأة وكذا العاملين بالمنشأة - أو المستخدمين الخارجيين - الجهات الحكومية والمستثمرين والمساهمين والمقرضين وغيرهم .

ومما لا شك فيه أن للتقارير أثراً كبيراً على عملية اتخاذ القرارات ، إذ يعتمد - عادة - متخذ القرارات على ما يرد فى التقارير من بيانات ومعلومات فى اتخاذ القرار ، من هذا المنطلق يتضح مدى أهمية دراسة الجوانب والزوايا المختلفة لعملية إعداد التقارير .

كلمة تقرير Report ذات أصل لاتينى ، وهى تتركب من مقطعين هما Re وتعنى إعادة و Portare وتعنى نقل ، وهذا يعنى أن التقرير يمثل إعادة نقل شىء ما لدى شخص ما أو جهة ما إلى شخص أو أشخاص أو جهات أخرى .

وحول ماهية التقرير يرى دربيشير Darbyshire أن التقرير هو وثيقة مكتوبة تمثل ناتجاً لمجموعة من الإجراءات - مجموعة من الأنشطة التى تتم قبل إعداد التقرير - لتوصيل معلومات معينة لقارئى التقرير . ويقصد بكلمة وثيقة هنا أنها تقدم دليلاً Evidence ، مما يعنى أن التقرير يجب أن يرشد Guide قارئه لفهم الدوافع أو الأسباب The Grounds التى على أساسها سيكون رأيا أو آراء معينة(١) .

التقرير يعد إذن وثيقة تخبر القارئ بشىء محدد بطريقة محددة ، لأنه يفترض أن أولئك الذين سيقرؤون التقرير، قد طالبوا بإعداده لغرض فى نفسهم . وفى بعض الحالات يتضمن التقرير طريقة معرفة كاتب التقرير بالبيانات والمعلومات المتضمنة بالتقرير، وغير ذلك من الحقائق التى تكون موضع اهتمام قراء التقرير أو بعضهم .

---

(١) - Darbyshire, A .E ., Report Writing, Edward Arnold Ltd ., N .Y ., 1970, pp .1-2 .

٢/١٨ . محتويات التقارير: بيانات أم معلومات؟:

يثور تساؤل حول محتوى التقرير وما إذا كان التقرير يحتوى على بيانات Data أم معلومات Information ، وهناك اتجاه شائع يرى أن أى تقرير يشتمل على معلومات وليس بيانات على أساس أن البيانات تعد مدخلات Inputs لنظم التشغيل Operating Systems فى حين تعد المعلومات مخرجات Outputs هذه النظم ، وحيث إن التقارير تمثل مخرجات النظام فإنها بذلك تتضمن معلومات . وتبعاً لهذا الاتجاه يمكن القول إن المعلومات يتم الحصول عليها بعد تشغيل البيانات – أى إجراء عمليات ما على البيانات مثل ترتيبها بشكل معين أو تعديلها أو غير ذلك من عمليات التشغيل التى تهدف إلى تقديم معلومات بما يناسب متخذ القرار .

إلا أن هناك رأيًا آخر يقول بأن محتوى التقرير – سواء بيانات أو معلومات– إنما يتوقف على نوعية التقرير ، فالتقارير الدورية التى تمثل تجميعا لتفاصيل الأعمال بشكل روتينى قائم على نظام مستقر تشتمل على بيانات يمكن استخدامها فى اتخاذ القرارات وكذا يمكن تخزينها واسترجاعها عند الحاجة ، أما التقارير التى تعد لأغراض خاصة مع مواقف لا تتكرر عادة بدرجة عالية – أى تقارير غير دورية – فإنها تحتوى على معلومات تستخدم فى هذا الموقف أو هذا الغرض فقط ولا يتم تخزينها ، أى لا تكون هناك حاجة لاسترجاعها فى المستقبل لأنها لا تفيد عادة إلا فى المشكلة التى أعدت لها(١) .

٣/١٨ . الخصائص المميزة للتقرير :

يمثل كل تقرير وثيقة فريدة تنشأ فى ظل مجموعة من الظروف المحددة ويكتب لغرض محدد ، لذا ليس من المحتمل وضع قواعد يمكن تطبيقها لكل حالة، وليس هناك أحد قادر على تحديد جميع الحالات التى قد تستدعى إعداد

---

(١) عوض الله ، عبد المنعم : المحاسبة الإدارية فى مجالات الرقابة والتخطيط ، مرجع سابق، ص١٥ .

تقرير[١] . رغم ذلك فإن هناك ثلاث خصائص أو مواصفات عامة تجعل التقارير تختلف عن الأنواع الأخرى من الوثائق المكتوبة[٢] ؛ أولى تلك الخصائص - وربما أهمها - تتمثل فى الموضوعية Objectivity ؛ بمعنى أن المهمة الرئيسة لكاتب التقرير أن يكتب الحقائق الملائمة ولا شىء غير الحقائق الملائمة وذلك بغض النظر عن وجهة نظره أو شعوره ، رغم أنه فى بعض الحالات قد يطلب من كاتب التقرير تقديم توصياته بالتقرير وهنا عليه أن يوضح الأسباب التى استندت إليها توصياته وهى أسباب يجب أن تمثل حقائق فقط .

تتمثل الخاصية أو الصفة الثانية فى أن التقرير إذا ما أعد جيداً يجب أن يكون له شكل مميز Distinctive Form ، ويعد شكل التقرير أحد الجوانب ذات الأهمية ، ويتعلق شكل التقرير بترتيب أجزاء التقرير وكيفية عرض محتوياته ، وهناك ترتيب نموذجى لأجزاء التقرير بما يجعله تقريراً وليس شيئاً آخر، هذا الترتيب يجعل من السهل على القارئ أن يصل إلى ما يريد من التقرير، بمعنى أن التقرير يعطى القارئ مؤشرات واضحة لكيفية البحث عما يفيده أو يلبى اهتماماته .

فى بعض المنظمات هناك إصرار بأن تكتب جميع التقارير على نسق واحد - عنوان التقرير ، الهدف ، ملخص ، مقدمة ، قائمة بالإجراءات ، النتائج ، التوصيات ، أو شىء مثل ذلك ، هذا بغرض أن يعتاد القارئ شكل التقرير ومن ثم يمكنه التوصل لما يريد من التقرير بشكل أسرع ، إلا أن وضع صيغة واحدة والاستمرار عليها لجميع التقارير أمر قد يكون صعب المنال ، لأنه قد يمثل تقييداً غير ضرورى لحرية كاتب التقرير ، كما أن هؤلاء المطالبين بتوحيد صيغة التقارير مطالبون أيضاً بتوحيد إجراءات إعداد التقارير متناسين أن كل تقرير قد يعد فى مناسبة أو ظروف فريدة (يمكن استثناء التقارير التى تعد للمستويات الإدارية

(١) - Darbyshire, A .E ., Op .Cit ., p .6 .

(٢) - Ibid ., pp .6-7 .

الدنيا فى المنشأة) ، ولذا فإن إعداد التقارير يتطلب من كاتب التقرير مداخل مختلفة عند إعداد تقارير مختلفة (مداخل مختلفة لتقارير مختلفة Different Reports/ Different Approaches) .

أما الخاصية أو الصفة الثالثة التى تميز التقارير عن غيرها من الوثائق فتتمثل فى أن التقرير يجب أن يكون له أسلوب مميز Characteristic Style والمقصود بالأسلوب المميز هنا هو تأثير طريقة كتابة التقرير على القارئ . هذه الخصائص الثلاثة - الموضوعية والشكل المميز والأسلوب الخاص - هى التى تميز التقرير عن غيره من الوثائق ، كما أنها تميز بين التقرير الجيد والتقرير الردىء .

٤/١٨ . الصور المختلفة لعرض التقارير :

يمكن عرض التقارير على مستخدمى هذه التقارير بعدة طرق ، تتمثل الطريقة الأولى فى التقارير الشفهية Oral Reports ، هذا يعنى تقديم التقرير بطريقة شفوية ، وعادة ما تكون التقارير الشفهية فى صورة مناقشات سواء فى مستوى الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية ، وذلك فى الاجتماعات التى تعقدها هذه المستويات . وفى الغالب تكون التقارير الشفهية تقريبية أو غير محددة النتائج بشكل قاطع - الأمر الذى قد يقلل من قيمة هذه التقارير ويشكك فى مصداقيتها .

فى مؤلفه عن التقارير الشفهية أشار روجر ويلكس Roger Wilcos إلى أن هناك العديد من الأخطاء التى قد تحدث من قبل مقدم التقرير، منها[(١)] :

(١) أخطاء فى محتوى التقرير مثل الفشل فى تعريف الكلمات أو المصطلحات الأساسية Key Terms أو الفشل فى الحصول على تركيز واهتمام المستمعين .

(٢) أخطاء فى تنظيم عملية إلقاء التقرير .

---

(١) - Roger, P . Wilcos, Oral Reporting in Business and Industry, Prentice-Hall, Inc ., Englewood Cliffs, N .J ., 1967, pp . 4-8 .

(٣) الخطأ فى استخدام الوسائل السمعية/ البصرية Visual Aids .

(٤) أخطاء فى طريقة التحدث مثل التحدث بسرعة كبيرة أو عدم التفاعل مع المستمعين .

وقد قدم نفس الكاتب مجموعة من العوامل التى تجعل التقرير الشفهى فعالاً Effective والتى تتمثل فى[(١)] :

- القدرة على تحديد القدر الكافى من البيانات والمعلومات الذى يتعين أن يتضمنه التقرير الشفوى .
- القدرة على التنظيم السليم للتقرير .
- القدرة على تطوير وتناول الأفكار بشكل واضح .
- القدرة على الاستحواذ على تركيز المستمعين وتطوير علاقة ألفة معهم .
- القدرة على الاستخدام الملائم للغة .
- القدرة على الاستخدام الفعال للوسائل البصرية المساعدة .
- القدرة على التحدث بوضوح وبشكل معبر Expressively وبثقة ورباطة جأش Poise .

أما الطريقة الثانية لعرض التقارير والتى تمثل أكثر الطرق شيوعاً فتتمثل فى التقارير المكتوبة أو المطبوعة ، وهى تمثل الشكل التقليدى للتقرير ، وهذه النوعية من التقارير المكتوبة متعددة المزايا ، حيث يجب أن تكون المعلومات المسجلة بها دقيقة وموثقة ، كما أنه يمكن إتاحتها لأكثر من مستخدم فى نفس الوقت مع إمكانية استرجاعها عند الحاجة .

ومع التطور التكنولوچى فى نظم الاتصالات ظهرت صور أخرى للتقارير ، فهناك التقارير المعروضة عرضاً مرئياً ، حيث من الممكن أن يتلقى المستخدم تقريراً معروضاً على شاشة الحاسب الآلى ، وقد انتشرت هذه الطريقة فى ظل

---

(١) - Ibid .

استخدام شبكات الحاسب الآلى ، وكبديل لعملية طباعة تقارير مكتوبة يتلقى المستخدم التقارير على شاشة الحاسب الآلى التى تخصه ، على سبيل المثال فى أنظمة التشغيل المباشر Direct Processing لنظم مراقبة المخزون من الممكن أن تظهر رسالة (على شاشة الحاسب الآلى) أمام المسئول عن إعداد طلبات الشراء عندما يصل رصيد أى صنف من أصناف المخزون إلى نقطة إعادة الطلب ، وبذلك يستطيع هذا المسئول اتخاذ القرار المناسب فى أسرع وقت ممكن حيث يصله التقرير بشكل فورى .

كما أن التقارير قد تقدم للمستخدمين مسجلة على وسائط إلكترونية (من خلال قرص مرن Floppy Disk أو قرص مدمج CD-ROM) ، وبعد ذلك يستطيع المستخدم إما طباعة التقرير (كتقرير مكتوب) أو عرض التقرير على شاشة الحاسب الآلى .

بالإضافة إلى الصور السابقة لعرض التقارير هناك تقارير سمعية يستمع إليها المستخدم من خلال أجهزة متصلة بالحاسب الآلى . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الخدمة التى تقدمها بعض البنوك والتى يتعرف فيها عملاء البنك على أرصدة حساباتهم عن طريق الاتصال الهاتفى بالحاسب الآلى بالبنك ، كما تقدم هذه الخدمة أيضاً شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها .

٥/١٨ . الأدوات المختلفة التى يمكن استخدامها فى إعداد التقرير :

هناك مجموعة من الأدوات التى يمكن استخدامها عند إعداد التقارير حتى يحقق التقرير أغراضه فى توصيل بيانات ومعلومات معينة بطريقة معينة للقارىء بحيث تساعده فى تكوين رأيه واتخاذ القرارات ، ويمكن تلخيص أهم هذه الأدوات التى يمكن الاستعانة بها فى إعداد التقارير على النحو التالى :

١/٥/١٨ . اللغة :

تمثل اللغة أحد أهم الأدوات المستخدمة فى إعداد التقارير ، حيث يتعين الاهتمام بلغة التقرير بما يجعلها واضحة ومفهومة لقارئ التقرير ، ويجب البعد عن استخدام الاصطلاحات غير الشائعة ، كما يتعين تعريف الكلمات أو

الاصطلاحات الفنية المستخدمة ، وأخيراً يجب أن تتناسب لغة التقرير مع المستوى العلمى والثقافى لقارئ التقرير .

٢/٥/١٨ . استخدام التعبيرات الرياضية المعادلات فى التقرير:

الرياضة هى لغة الأرقام والمعادلات والمنطق ، وتمثل الاستعانة بالأرقام فى التقرير وسيلة لتوصيل الأهداف الأساسية للتقرير إلى القارئ ، ويجب أن يكون استخدام الرياضة فى التقرير بشكل يحقق أهداف التقرير .

٣/٥/١٨ . استخدام الجداول Tables:

تعد الجداول من الأساليب الأكثر شيوعاً فى عرض بيانات التقرير خاصة إذا كانت تشتمل على بيانات كمية أو إحصائيات . يقدم الجدول البيانات بشكل منظم ومرتب فى أعمدة وصفوف ، حيث يمكن عرض سلسلة من الحقائق ذات الصلة أو عدد كبير من البنود بما يمكن من رؤيتها وتتبعها بسهولة عندما تعرض فى جدول . الجداول إذن تمثل طريقة لتحليل وتلخيص البيانات الرقمية والإحصائية، وهى أداة قيمة لعرض المقارنات والاتجاهات[١] . على سبيل المثال يوضح الجدول (١٨/٥/٣/أ) تطور بعض النسب والمعدلات المالية لإحدى الشركات ، ومن النتائج التى يمكن التوصل إليها من هذا الجدول أن هناك انخفاضاً مستمراً فى معدل العائد على الاستثمارات وكذلك فى معدل دوران الاستثمارات .

(١) - Brown, Leland, Effective Business Report Writing, Prentice-Hall, Inc ., Englewood Cliffs, N .J ., 1973, p .121 .

الجدول رقم (١٨/٥/٣/أ)

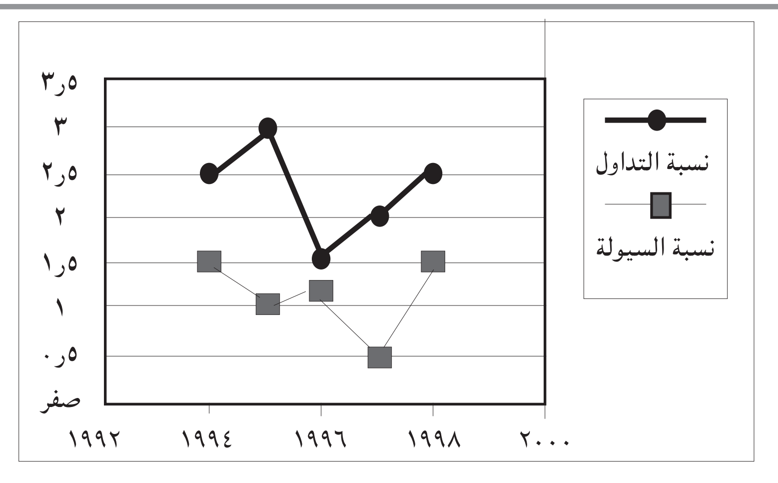
النسب والمعدلات المالية	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
نسبة التداول	٣	٢ر٥	٢ر٢	٢
نسبة السيولة	١ر٦	١ر٥	١ر٤	١
معدل دوران الأصول الثابتة	٥	٤ر٥	٤ر٥	٤
معدل دوران الأصول المتداولة	٤	٤	٣ر٥	٣
معدل دوران الاستثمارات	٩	٨ر٥	٨	٧
معدل العائد على الاستثمارات	٢٥٪	٢٢٪	٢٠٪	١٥٪

٤/٥/١٨ . استخدام الرسوم البيانية Graphs :

يمكن استخدام الأشكال والرسوم البيانية كوسيلة لتوضيح الأفكار والمعالجات الرقمية الواردة بالتقرير ، وفى حالة استخدام الحاسب الإلكترونى فإن هناك برامج خاصة تساعد على إعداد الأشكال والرسوم البيانية بدقة وفى صور متعددة ، وعلى سبيل المثال إذا كانت نسبة التداول ونسبة السيولة لشركة "الشرق" لإنتاج الأجهزة الكهربية خلال الخمس سنوات السابقة على النحو التالى :

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
نسبة التداول	٢ر٥	٣	١ر٥	٢	٢ر٥
نسبة السيولة	١ر٥	١	١ر١	٠ر٥	١ر٥

فإنه يمكن استخدام الشكل البيانى (١٨/٥/٤/أ) لتوضيح تطور نسبتى التداول والسيولة لشركة "الشرق" خلال الخمسة أعوام السابقة .



الشكل رقم (١٨/٥/٤/أ)

١٨/٥/٥ . استخدام الإيضاحات Illustrations المختلفة :

يمكن استخدام طرق أخرى لتوضيح الأفكار مثل الأشكال المختلفة - بخلاف الأشكال والرسوم البيانية .

١٨/٥/٦ . مصادر بيانات/معلومات التقرير :

من الأمور الضرورية التى يتعين تحديدها قبل الشروع فى إعداد التقرير: تحديد مصادر البيانات أو المعلومات التى سيتضمنها التقرير ، ويمكن تقسيم مصادر البيانات والمعلومات بشكل عام إلى مصدرين ؛ يتمثل المصدر الأول فى الوثائق والمستندات والدفاتر والسجلات والمحاضر والتقارير والقوائم الأخرى ، أما المصدر الثانى فيتمثل فى البحث الميدانى بمعنى الحصول على البيانات من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات وقوائم الاستقصاء .

١٨/٥/٧ . أدوات وعوامل أخرى :

هناك عوامل وأدوات أخرى يتعين توافرها فى التقرير مثل الوضوح والثبات النسبى فى أسلوب العرض (وذلك للتقارير الدورية بصفة خاصة) حتى يمكن التعرف على محتويات التقرير بشكل أسرع نسبياً ، بالإضافة إلى تضمين التقرير بيانات مقارنة لأن كثيراً من الأرقام المحاسبية يتضح مغزاها المقارن

عندما يتم مقارنة هذه الأرقام ببيانات أخرى قد تمثل الماضى أو المستهدف أو متوسطات الصناعة ، ومثل هذه المقارنات تبين اتجاهات كثير من القيم المحاسبية.

٦/١٨ . أنواع التقارير:

قسمت إحدى قوائم تصنيف التقارير الصادرة فى الولايات المتحدة الأمريكية التقارير إلى تقارير رسمية Formal وأخرى غير رسمية Informal ، وتقارير قرار Decision Report وتقارير قبل القرار Pre-decision Report ، وتقارير فترية Interim وتقارير روتينية وتقارير اختبارية وتقارير مبيعات وتقارير متابعة وتقارير تنفيذية وتقارير تقويم وتقارير فحص وتقارير تطوير وتقارير عن العملاء. . . وهكذا[١] . كما يمكن تقسيم التقارير حسب الهدف أو حسب الموضوع أو حسب قيمتها بالنسبة للمنظمة أو حسب المستوى الإدارى المقدمة له أو حسب الفائدة منها .

من زاوية أخرى يمكن تقسيم التقارير التى ينتجها النظام المحاسبى إلى تقارير داخلية وتقارير خارجية ؛ تتمثل التقارير الداخلية فى التقارير التى تقدم إلى المستويات الإدارية المختلفة بالمنشأة ، سواء كانت هذه التقارير متعلقة بالنشاط العادى أو بالمشاكل التى يمكن أن تواجهها الإدارة ، ويمكن تقسيم هذه التقارير إلى نوعين ؛ تقارير نشاط وتقارير خاصة .

تبين تقارير النشاط نتائج مركز تكلفة أو قسم أو مصنع ، وتفيد هذه التقارير الإدارة فى معرفة نتائج العمليات المختلفة وتقييم مدى دقة التخطيط وتقييم أداء المديرين والعاملين ، وتغطى تقارير النشاط فترات مختلفة قد تكون يومًا أو أسبوعًا أو شهراً أو ربع السنة أو نصف سنة أو سنة ، ومن أمثلة تقارير النشاط تقارير الأداء للأنشطة والأقسام المختلفة وجداول الموازنة التخطيطية

---

(١) - Darbyshire, A .E ., Op .Cit ., p .8 .
- Anderson, C .R ., A .G . Saunders, and F .W . Weeks, Business Report, McGraw-Hill Book Co ., Inc ., N .Y ., 1957, p .8 .

وتقارير العمل اليومية ، أما التقارير الخاصة فهى ترتبط ببعض المشاكل غير المتكررة والتى تحتاج الإدارة إلى اتخاذ قرارات بشأنها مثل تقرير إحلال الآلات وتقارير إضافة منتج جديد أو خط إنتاج جديد ، ومن أمثلة التقارير الخاصة والتى أصبحت مألوفة الآن على الصعيد العالمى التقارير الخاصة بحالات اندماج الشركة فى / مع شركة أخرى والتقارير ذات الصلة بحالات تصفية منشآت الأعمال والتقارير الخاصة بحالات الإحالة للمحاكم والتقرير الذى يعد فى حالة الرغبة فى تغيير الشكل القانونى للشركة . . . إلخ .

من ناحية أخرى تستخدم التقارير الخارجية كوسيلة اتصال بين الشركة والمستفيدين الخارجيين مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والبنوك والأجهزة الحكومية المختلفة ، ومن أهم هذه التقارير قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

يمكن تقسيم تقارير تحليل ونقد القوائم المالية من عدة زوايا ؛ فمن زاوية الجهة المقدم لها التقرير يمكن إعداد تقرير لإدارة الشركة يتضمن دراسة وتحليل مالى لأوضاع الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها ، كما يمكن إعداد تقرير تحليل مالى للهيئة أو الهيئات القائمة على أسواق المال ، وأيضاً هناك تقرير قد يطلب أحد المستثمرين إعداده لاتخاذ قرار الاستثمار ، وقد يطلب أحد البنوك تقريرا عند تقدم الشركة للحصول على قروض أو تسهيلات ائتمانية ، كما قد تعد إدارة الشركة تقريراً للمساهمين لتعريفهم بتطور نتائج أعمال الشركة .

من زاوية أخرى يمكن تقسيم التقارير من حيث محتوياتها ، مثل تقرير عن حالة السيولة بالشركة بهدف تقييم قدرتها على الدفع ، وتقرير عن تطور الربحية بالشركة ، وتقرير عن الأوراق المالية التى تصدرها الشركة . . . إلخ ، كما يمكن تقسيم التقارير من زاوية ثالثة حسب الفترة التى يغطيها التقرير مثل تقرير عن تحليل النسب والمعدلات المالية للشركة لعدة سنوات ، وتقرير تحليل القوائم المالية السنوية للشركة ، وتقرير عن تطور الأعمال الربع سنوية للشركة وهذا التقرير

ينصب على تحليل القوائم المالية الربع سنوية للشركة .

وفيما يتعلق بالقائم بإعداد تقارير تحليل ونقد القوائم المالية هناك العديد من الجهات التى تتولى إعداد مثل هذه التقارير ، عادة ما يكون بمنشآت الأعمال كبيرة الحجم قسم خاص لإجراء الدراسات والبحوث يقوم بإعداد مثل هذه التقارير، كما أن البنوك عادة ما يكون لديها خبراء فى دراسة وتقييم الشركات يتولون إعداد تقارير تحليل ونقد القوائم المالية للشركات المتعاملة مع البنك ، بالإضافة إلى ذلك هناك كثير من المكاتب الاستشارية المتخصصة التى قد تعهد إليها منشآت الأعمال وغيرها من الجهات مهام إعداد تقارير تحليل ونقد القوائم المالية .

وبخصوص مصادر بيانات ومعلومات تقارير تحليل ونقد القوائم المالية فإنها تتمثل بصفة أساسية فى القوائم المالية ومرفقاتها للمنشأة التى يتم التقرير عنها مع الإيضاحات المتممة لها ، بالإضافة إلى دفاتر وسجلات المنشأة ومحاضر جلسات مجلس الإدارة ومحاضر الجمعيات العامة للمنشأة ، من زاوية أخرى يتم الحصول على متوسطات الصناعة والتى تمثل مؤشرات للشركات الأخرى فى نفس الصناعة وذلك من الجهات المختصة مثل الغرف التجارية والأجهزة الحكومية ، كما يمكن الحصول على البيانات الخاصة بسعر السوق لأسهم المنشأة من أسواق الأوراق المالية .

٧/١٨ . معايير جودة بيانات ومعلومات التقارير والقوائم المالية المحاسبية :

ثار - وما زال يثور - جدل بين المحاسبين والمفكرين فى مجال المحاسبة حول معايير جودة البيانات والمعلومات التى تحتويها التقارير والقوائم المالية المحاسبية، ورغم هذا الجدل المستمر إلا أنه يمكن القول أن هناك بعض المعايير التى تعد أكثر شيوعاً من معايير أخرى . هذا ، وقد أشارت دراسات عديدة فى هذا المجال إلى أن معايير جودة البيانات والمعلومات المحاسبية الأكثر شيوعاً تتمثل فى معيار الملاءمة ومعيار الصلاحية أو الوثوق ومعيار الإفصاح ومعيار

الأهمية النسبية ومعيار التوقيت المناسب ، وفيما يلى تحليل مختصر لهذه المعايير[(١)] :

١/٧/١٨ . معيار الملاءمة Relevance :

يعتبر معيار الملاءمة أكثر معايير جودة بيانات ومعلومات التقارير والقوائم المالية المحاسبية قبولاً من جانب كل من الممارسين لمهنة المحاسبة والمفكرين فى مجال المحاسبة والمستفيدين من بيانات ومعلومات التقارير والقوائم المالية المحاسبية .

وتتمثل ملاءمة بيانات ومعلومات التقارير والقوائم المالية المحاسبية فى أن تكون مرتبطة بالغرض الذى تم إعدادها من أجله ، أو تكون مرتبطة بالنتيجة المرغوب فى تحقيقها ، أى أن معيار ملاءمة البيانات والمعلومات الواردة بالتقارير يعنى مطابقة هذه البيانات والمعلومات لاحتياجات مستخدمى هذه التقارير، وذلك من حيث المضمون ودرجة الإجمال أو التفصيل وطريقة العرض . . . إلخ .

على سبيل المثال إذا كان أحد المستثمرين بصدد شراء أوراق مالية كاستثمار طويل الأجل ، فإنه يرغب فى إعداد تنبؤات حول الأرباح المتوقع الحصول عليها من الشركات التى تمثل فرصاً استثمارية بديلة ، فى هذه الحالة فإن أية بيانات أو معلومات عن الأرباح فى الفترات السابقة وكذا عن اتجاه المبيعات وعن أية قيود متوقعة على توزيع الأرباح مستقبلاً قد تمثل بيانات أو معلومات ملائمة لهذا المستثمر حيث إنها تساعده على إعداد تنبؤاته واتخاذ قرار الاستثمار .

---

(١) يمكن مراجعة ذلك على سبيل المثال فى :
- على ، سمية أمين : الآثار الخارجية لمعايير جودة البيانات والمعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمى القوائم والتقارير المالية المنشورة ، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

- Hendriksen, E .S ., Accounting Theory, Richard D . Irwin Inc ., Homewood, Illinois, 1982 .

٢/٧/١٨ . معيار الصلاحية/الوثوق Reliability :

يشير معيار الصلاحية أو الوثوق - يطلق عليه أيضاً معيار المأمونية - إلى درجة اطمئنان المستخدم (المستفيد) أو ثقته فى البيانات والمعلومات الواردة فى التقارير والقوائم المالية ، وتتميز البيانات والمعلومات الموثوق بها بالدقة Accuracy أى أن تكون صحيحة وتعكس الواقع بصدق كما تتصف بالشمول Completeness وأيضاً تتصف بالحياد Neutrality وعدم التحيز أى أن تكون موضوعية .

على سبيل المثال إذا ظهر بقائمة المركز المالى لإحدى منشآت الأعمال بند شهرة المحل وهو يمثل قيمة الشهرة المشتراة ، فإنه من المتوقع فى هذه الحالة أن يعتقد القارئ العادى أن هذه القيمة تمثل القيمة الفعلية للشهرة القائمة فى تاريخ إعداد قائمة المركز المالى ، فى حين أن القيمة تمثل فقط قيمة الشهرة المشتراة ومن المحتمل وجود شهرة غير ظاهرة بالقوائم المالية ، وعلى ذلك فإن قيمة بند الشهرة الظاهر بقائمة المركز المالى فى هذه الحالة لا يتوفر فيه معيار الصلاحية / الوثوق لأنه لا تتوفر فيه الدقة والصدق . كمثال آخر لعدم توافر معيار الصلاحية / الوثوق فى بند من بنود الميزانية حالة ظهور الأوراق المالية بتكلفتها التاريخية فى الميزانية رغم حدوث انخفاض واضح ومستمر فى القيمة السوقية لهذه الأوراق؛ ذلك لأن القيمة الظاهرة بالميزانية لا تعكس الواقع بصدق ودقة .

٣/٧/١٨ . معيار الإفصاح Disclosure :

يعتبر الإفصاح أحد معايير جودة البيانات والمعلومات المحاسبية ذات الأهمية، ويشير هذا المعيار إلى ضرورة أن تتضمن التقارير والقوائم المالية المحاسبية البيانات والمعلومات (الكافية) ذات المغزى أو الهامة الواجب الإفصاح عنها لمساعدة مستخدمى التقارير والقوائم المالية فى اتخاذ قراراتهم وبما يلائم خبراتهم ومهاراتهم ، هذا يعنى أنه يتعين أن يراعى عند إعداد التقارير والقوائم المالية المحاسبية أن تفصح عن البيانات والمعلومات الكافية من وجهة نظر

مستخدمى هذه التقارير والقوائم بما يعنى أنها لم تغفل بيانات أو معلومات لو تم الإفصاح عنها لكان لها تأثير على قرارات وأحكام مستخدمى هذه التقارير والقوائم ، وذلك على النحو الذى سبق تناوله من قبل .

٤/٧/١٨ . معيار الأهمية النسبية Materiality :

تشير الأهمية النسبية بشكل عام إلى أن قارئ التقرير يهتم بأمور معينة أكثر من اهتمامه بأمور أخرى ، هذا يعنى أن التقرير يجب أن يركز على البيانات والمعلومات الأكثر أهمية للقارئ ، ويعتبر بيانا ما أو معلومة ما ذات أهمية نسبية إذا كان هناك ما يدعو على الاعتقاد بأن قرارات أو أحكام المستخدمين / المستفيدين (قراء التقرير) ستتأثر بمعرفة هذا البيان أو تلك المعلومة . وعلى ذلك يمكن القول إن معيار الأهمية النسبية فى مجال معايير جودة بيانات ومعلومات التقارير والقوائم المالية ينصب على أن التقارير ينبغى أن تتضمن البيانات والمعلومات التى تكون ذات تأثير على قرارات أو أحكام مستخدمى هذه التقارير، وإن إغفال هذه البيانات أو المعلومات يؤدى إلى التأثير على هذه القرارات وتلك الأحكام ، وفى نفس الوقت يتعين عدم الإسهاب فى ذكر بيانات أو معلومات فى التقرير ليس لها خاصية التأثير على قرارات أو أحكام مستخدمى التقرير لأنها قد تؤدى إلى إضاعة وقت القارئ أو إبعاده عن البيانات والمعلومات الأكثر أهمية .

٥/٧/١٨ . معيار التوقيت المناسب Timeliness :

يقصد بمعيار التوقيت المناسب إعداد التقارير والقوائم المالية فى الوقت المناسب من وجهة نظر المستفيدين من هذه التقارير ، حيث يؤدى التأخير فى إعداد التقارير والقوائم المالية إلى التقليل من قيمتها لدى المستفيدين وهم بصدد استخدامها فى اتخاذ القرارات ، كما قد يؤدى هذا التأخير إلى زيادة درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات التى تعتمد على ما تتضمنه التقارير من بيانات ومعلومات ، وهناك آثار سلبية أخرى تترتب على التأخير فى إعداد التقارير

منها تأجيل اتخاذ القرار أو اتخاذ القرار تأسيساً على بيانات ومعلومات غير محدثة ، الأمر الذى قد يؤدى إلى اتخاذ قرارات غير سليمة ، أو البحث عن مصادر أخرى للحصول على البيانات والمعلومات . ومن زاوية أخرى قد يؤدى تقديم التقارير فى الوقت غير المناسب إلى عدم الاهتمام بها من جانب المستخدمين . وعلى ذلك، يمثل التوقيت المناسب معياراً ضرورياً من معايير جودة بيانات ومعلومات التقارير والقوائم المالية مؤداه توفير احتياجات المستفيدين من البيانات والمعلومات الحديثة وقت الحاجة إليها بدون تأخير .

١٨/٨ . خلاصة الوحدة الدراسية الثامنة عشرة

* هناك ثلاث خصائص تميز التقارير عن غيرها من الوثائق تتمثل فى الموضوعية والشكل والأسلوب .

* يجب أن يراعى التقرير هدف القارئ الذى يقدم له التقرير ، وإذا كان من المحتمل تقديم التقرير لأكثر من قارئ فيجب مراعاة أهداف غالبية – وليس جميع – قراء التقارير .

* يجب مراعاة القاعدة العامة التى تقول "تقارير مختلفة لمواقف مختلفة" .

* هناك عدد من الأدوات التى يمكن الاستعانة بها فى إعداد التقارير مثل اللغة والرياضيات والجداول والرسوم البيانية والأشكال التوضيحية .

* هناك عوامل يجب مراعاتها عند إعداد التقارير مثل الوضوح والدقة والسرعة والثبات النسبى فى أسلوب العرض وتضمين التقرير بيانات مقارنة .

* موضوعية التقرير تعنى اشتماله على الحقائق بدون تحيز من قبل معد التقرير ، مع مراعاة أنه يمكن لمعد التقرير أن يقدم توصياته – إذا طلب منه ذلك – مع توضيح الحقائق التى استند إليها .

* تبسيط التقرير لا يعنى الإخلال بموضوعيته أو تقليل حجم ما يجب أن يحتويه من بيانات ومعلومات مما قد يجعله لا يؤدى الغرض منه .

* هناك عدة صور لعرض التقرير مثل التقارير الشفهية والتقارير المكتوبة والتقارير المعروضة على شاشات الحواسب الإلكترونية والتقارير المسجلة على وسائط تخزين إلكترونية والتقارير السمعية .

* تتمثل معايير جودة بيانات ومعلومات التقارير والقوائم المالية المحاسبية فى الملاءمة والصلاحية والتوقيت المناسب والأهمية النسبية والإفصاح .

١٨/٩ . أسئلة على الوحدة الدراسية الثامنة عشرة

السؤال الأول :

ناقش مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع تبرير إجابتك فيما لا يزيد عن خمسة أسطر:

(١) الموضوعية فى إعداد التقارير تعنى وجود شكل مميز للتقرير يميزه عن باقى الوثائق .

(٢) تتمثل محتويات جميع أنواع التقارير فى معلومات على أساس أن التقارير تعبر عن مخرجات نظم التشغيل .

(٣) تمثل التقارير الشفهية أفضل صور عرض التقارير على الإطلاق .

(٤) ليس هناك ما يميز التقرير كوثيقة عن غيره من الوثائق .

(٥) يجب تبسيط التقرير لأقصى درجة ممكنة حتى يسهل فهمه ويكون جذاباً وشيقاً .

(٦) تقتصر مصادر إعداد تقارير تحليل ونقد القوائم المالية على سجلات ودفاتر المنشأة التى يعد عنها التقرير .

(٧) يتعين عدم اللجوء للرسوم البيانية والجداول عند إعداد تقارير تحليل ونقد القوائم المالية .

(٨) تعبر التقارير الخاصة عن التقارير التى يجرى إعدادها بصفة دورية مثل التقرير عن نتائج أعمال قسم ما بشكل دورى .

السؤال الثانى :

حلل باختصار الزوايا الأساسية لكل مما يأتى :

(١) الصور المختلفة لعرض التقارير .

(٢) معايير جودة بيانات ومعلومات التقارير والقوائم المالية المحاسبية الأكثر شيوعاً .

(٣) مشاكل استخدام التقارير الشفهية ووسائل التغلب عليها .

(٤) التقارير الدورية والتقارير الخاصة .

(٥) أنواع تقارير تحليل ونقد القوائم المالية .

السؤال الثالث :

"كلما كان تقرير تحليل ونقد القوائم المالية مختصراً ويقع فى صفحات قليلة ويحتوى على بيانات ومعلومات يمكن أن يدركها أى قارئ ليس لديه دراية بلغة الأعمال وعالم المال والاقتصاد ، كلما كان التقرير جيداً للغاية" .

ناقش وحلل .